رحلتي مع السياسة

دكتور علي السلمي

2020

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

الفصل	الموضوع	صفحة
تمهيد	فكرة الكتاب	4
الأول	أيام العمل الوزاري	5
الثاني	أيام العمل الحزبـــي	100
الثالث	المختار من مقالاتي في صحيفة "الوفد"	335

تمهيد

التحقت بكلية التجارة جامعة الإسكندرية في العام 1952، سنة قيام "الضباط الأحرار" بالحركة المباركة التي أعلنها محمد أنور السادات صباح الثالث والعشرين من يوليو 1952 . ثم بعد مرور سنة أشهر على تلك "الحركة" تحولت إلى "ثورة يوليو" !

وخلال سنوات الدراسة الجامعية قام ضباط يوليو بتكوين "تنظيم سياسي" أطلقوا عليه "هيئة التحرير" وذلك بديلاً عن الأحزاب السياسية التي تم إلغاؤها ت- ماعدا "تنظيم جماعة الإخوان المسلمين" الذي كان متعاوناً مع ضباط يوليو الذين قيل إن بعضهم كان عضواً بالجماعة.

ثم تحولت "هيئة التحرير" إلى "الاتحاد القومي" ثم إلى "الاتحاد الاشتراكي" وفي كل تلك التنظيمات كانت هناك وحدات غير ظاهرة أو فلنقل "سرية" بين الطلاب وغيرهم من الفئات، ولكن كل تلك التنظيمات كانت فاشلة وغير فاعلة ولم تتمكن من سد الفراغ الذي أحدثه إلغاء الأحزاب السياسية !

وطوال تلك السنوات، وقبل الدخول في "رحلتي مع السياسة" لم أكن معنياً بالانخراط في العمل السياسي سواء مستقلا أو بالعضوية في أحد الأحزاب !

ولا أخفي تحمسي لبعض أحزاب الأقلية مثل حزب "السعديين" الذي تأسس بعد خروج أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا من حزب الوفد. أو حركة أو حزب "مصر الفتاة" الذي أسسه "أحمد حسين" وكان له ملامح اشتراكية.

ومنذ عودتي من البعثة الدراسية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967 فقد انشغلت بالشأن العام في مصر وخاصة موضوعات الإدارة وتطوير الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام، وإن كان الاهتمام بتلك الموضوعات الإدارية كان له تداعيات مهمة اتضحت عندما اتصل بي السيد/ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت لأكون مستشاراً له أساساً في مجال تخصصي العلمي "الإدارة" ولكن كانت "الإدارة" و"السياسة" على اتصال وثيق.

الفصل الأول

أيام العمل الوزاري

1. أيام وزارة السيد/ ممدوح سالم

أكتوبر 1977- فبراير 1979

التعريف بالسيد/ممدوح سالم

ممدوح سالم من مواليد الإسكندرية عام 1918 وتوفي في لندن يوم 25 -فبراير 1988 .
تخرج من كلية الشرطة وتدرج في العمل حتى رتبة اللواء، فمديراً لأمن الإسكندرية.
واختاره الرئيس جمال عبد الناصر، ليكون مسؤولاً عن أمنه الشخصي، (1960 . 1967).
ثم عُين محافظاً لأسيوط عام 1967، ومحافظاً للغربية عام 1970، ثم محافظاً للإسكندرية 1970، وزيراً للداخلية عام 1971، ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية عام 1972.
اختاره السادات رئيساً للوزراء عام 1975، وفي عهده جرت انتخابات برلمانية، شُهد بنزاهتها، وفي عام 1978 اختير مساعداً لرئيس الجمهورية.

رحلتي مع الوزارة في تشكيلها الأول أكتوبر 1977

[الوزارة الرابعة للسيد/ممدوح سالم]

كانت حالة مصر واقتصادها صعبة في الفترة التي عينت فيها وزيراً، خاصة بعد أحداث 18 و19 يناير 1977.
في صبيحة يوم الرابع والعشرين من أكتوبر 1977 جاءني اتصال هاتفي من القاهرة وأنا في مكتبي بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت. وكان المتحدث اللواء محمد نبوي إسماعيل مدير مكتب السيد/ ممدوح سالم يخبرني بأنني قد عينت وزيراً في الحكومة الجديدة التي شكلها سيادته طالباً مني الحضور

فوراً إلى القاهرة للمشاركة في مراسم أداء اليمين الدستورية أمام الرئيس محمد أنور السادات.

وتركت الأسرة في الكويت وعدت في اليوم التالي مباشرة لأجد أن الحكومة قد أدت اليمين الدستورية فعلاً في ذات الصباح، وكان على أن انتظر فرصة مناسبة يتحدد فيها موعد أؤدي فيه اليمين، وتم ذلك بعد عدة أيام قليلة حيث كان الرئيس السادات مغادراً القاهرة في زيارته الشهيرة إلى النمسا والتي التقى فيها المستشار النمساوي برونو كرايسكي والذي يقال إنه أوحى خلالها إلى الرئيس بفكرة المبادرة والذهاب إلى القدس والتي تمت بعد ذلك بحوالي شهر في يوم من أيام نوفمبر 1977. وكان أن أديت اليمين الدستورية في قاعة الرئيس بمطار القاهرة يوم 29 أكتوبر.

وحتى وصولي من الكويت إلى القاهرة لأنضم إلى تشكيلة الوزارة الجديدة لم أكن أعلم ما هي الوزارة التي توليتها، وعلمت ذلك عند وصولي إلى مطار القاهرة حيث أخبرني بعض من استقبلني أنني عينت وزيراً للدولة!

وكان على أن أنتظر حتى المساء حين التقيت السيد/ ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء لأستفسر منه عن المقصود بحكاية وزير الدولة، ولأعلم منه أنه قد اختار ثلاثة وزراء دولة أنا واحد منهم والآخرين هما المرحومين أ.د. نعيم أبو طالب وأ.د. بطرس غالي لكي نشكل ثلاثتنا "مجموعة فكرية" Think Tank تساند رئيس مجلس الوزراء وتقدم له الخبرة المتخصصة في مجالات محددة.

وقد أشار د. بطرس غالي إلى هذا الموقف في كتابه "طريق مصر إلى القدس"[1] على النحو التالي "وعرفت من الصحف أن الوزارة الجديدة ستضم ما يقرب من ثلاثين وزيراً لكل منهم وزارة محددة، وثلاثة وزراء دولة بلا حقيبة، وهم أنا واثنان آخران. في يوم الأربعاء 26 أكتوبر 1977 توجهت إلى قصر عابدين لأداء اليمين. كان قصر عابدين هو المقر

[1] بطرس بطرس غالي، طريق مصر إلى القدس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1997، ص 16-17.

الملكي للملك فؤاد والملك فاروق. وكانت قاعاته الواسعة تلمع بالديكورات المذهبة. ووجدتني أصافح عدداً كبيراً من الأشخاص الذين لا أعرفهم واحتميت بزميليّ الجديدين، الدكتور نعيم أبو طالب الأستاذ بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية، والدكتور علي السلمي الأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة القاهرة. قال الدكتور السلمي إنه سيكون مسئولاً عن إعادة هيكلة الإدارة المصرية، وقال الدكتور نعيم إنه مسئول عن معالجة الجانب الفني لشتى المشاكل. كان هناك شيء واحد واضح: إن اختصاصاتنا كوزراء بلا حقيبة غير واضحة"[2].

وكان أن طلب منا السيد/ممدوح سالم أن نحدد المجالات التي نهتم بها وأصدر قراراً بتحديد اختصاصاتنا على النحو التالي[3]:

1. يتولى الدكتور بطرس غالي متابعة تعميق مفهوم الاشتراكية الديمقراطية، والاتصال بالأحزاب والمنظمات السياسية الأجنبية، والتكامل المصري السوداني، والاتصال مع المنظمات الدولية غير الحكومية والجمعيات العلمية الدولية.
2. يتولى الدكتور نعيم أبو طالب مهام التعرف على الخطوط الرئيسية للخطة الخماسية للدولة، وأسلوب متابعة ومراقبة تنفيذها وما يتطلبه ذلك من رسم سياسات عامة تساعد أجهزة التنفيذ على تحقيق أهداف الخطة على الوجه الأكمل، وكذلك اقتراح أسلوب لقيام الوزارات والمحافظات والأجهزة المحلية بالمشاركة الفعلية وبنصيب أكبر في اتخاذ القرارات. كما يعهد إلى سيادته إجراءات البحث والتحليل وإيجاد الحلول المناسبة لبعض المشاكل العامة ذات التأثير

---

[2] إشارة د. بطرس غالي تحتاج إلى تصويب حيث لم أكن حاضراً أداء اليمين في قصر عابدين لوصولي متأخراً من الكويت، ولكن مضمون إشارة د. بطرس صحيحة وقد دار حولها حوار طويل بيننا نحن وزراء الدولة الثلاثة والتقينا السيد/ ممدوح سالم وعرضنا عليه تصوراتنا وكان أن وافق عليها وأصدر قراره بتحديد اختصاصاتنا على النحو الذي اقترحه كل منا.

[3] تصريحا أدلى به الدكتور محمد حافظ غانم نائب رئيس الوزراء ووزير شئون مجلس الوزراء ونشر في الأهرام يوم 4 نوفمبر 1977.

الفعال في الحياة اليومية للمواطنين مما يؤدي إلى راحتهم ويساعد على زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار لرؤوس الأموال.

3. يعهد إلى الدكتور علي السلمي بحث القضايا العامة للتطوير الإداري في القطاعين الحكومي والعام وتحديد المشكلات الأساسية التي تحد من كفاءة الإدارة، واقتراح السياسات الرئيسية للتنمية الإدارية وكذلك تخطيط الثورة الإدارية والإعداد لتنفيذها بواسطة الأجهزة والوزارات المعنية، متابعة تقدم التنفيذ، وتقييم الإنجازات المحققة وإعداد الدراسات والاستشارات الخاصة بالتنمية الإدارية.

وكانت الوزارة إلى جانب رئيسها السيد/ ممدوح سالم، الذي اعتبره وبحق أفضل ممن شغل هذا المنصب في تاريخ مصر الحديث، تضم خمسة نواب لرئيس المجلس هم دكتور عبد المنعم القيسوني للشئون المالية والاقتصادية ووزيراً للتخطيط، ودكتور محمد حافظ غانم للشئون الاجتماعية ووزيراً لشئون مجلس الوزراء وشئون السودان، وإسماعيل فهمي ووزيراً للخارجية، والمشير محمد عبد الغني الجمسي ووزيرا للحربية والإنتاج الحربي، والمهندس/ أحمد سلطان للإنتاج ووزيراً للكهرباء والطاقة.

وكان من دواعي سروري وفخري أن أكون وزيراً في وزارة ضمت دكتور إبراهيم بدران ودكتور مصطفى كمال حلمي والمهندس أحمد هلال والدكتور نعيم أبوطالب والمهندس حسب الله الكفراوي ودكتور بطرس غالي والسيد/ عبد المنعم الصاوي والمجاهد الوطني المهندس إبراهيم شكري والمهندس الوطني عبد العظيم أبو العطا وغيرهم من أفضل من أنجبتهم مصر علماً وخبرة وخلقاً وعشقاُ للوطن، ناهيك عن العمل زميلاُ للشيخ محمد متولي الشعراوي وما أدراك من هو الشيخ الشعراوي!

تشكيل الوزارة الأولى 1977-1979

صور بعض أعضاء الوزارة الأولى التي شرفت بعضويتها

في 26 أكتوبر 1977

بدأت عملي ضمن وزارة ضمت نخبة من أعلام مصر قل إن تتكرر في تشكيلة وزارية أخرى، وفيما يلي التشكيل الكامل لتلك الوزارة والتعديلات التي تمت عليها:

الوزارة	الوزير
رئيس الوزراء	ممدوح سالم
نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزيراً للتخطيط	عبد المنعم القيسوني
نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية ووزيراً لشئون مجلس الوزراء وشئون السودان	محمد حافظ غانم
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	إسماعيل فهمي
نائب رئيس الوزراء ووزيراً للحربية والإنتاج الحربي	محمد عبد الغني الجمسي
نائب رئيس الوزراء للإنتاج ووزيراً للكهرباء والطاقة	أحمد سلطان
شئون مجلس الشعب	أحمد فؤاد محيي الدين
الصناعة والبترول والتعدين	أحمد عز الدين هلال
التعليم والدولة للبحث العلمي	مصطفى كمال حلمي
الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب	محمد حامد محمود
التجارة والتموين	زكريا توفيق عبد الفتاح
الري واستصلاح الأراضي	عبد العظيم عبد الله أبو العطا
الدولة للرقابة والمتابعة	عيسى عبد الحميد شاهين
الدولة للشئون الخارجية	محمود رياض
العدل	احمد سميح طلعت
الاقتصاد والتعاون الاقتصادي	حامد عبد اللطيف السايح

الوزارة	الوزير
الصحة	إبراهيم جميل بدران
المالية	محمود صلاح الدين حامد
الأوقاف والدولة لشئون الأزهر	محمد متولي الشعراوي
الإعلام والثقافة	عبد المنعم الصاوي
الزراعة والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	إبراهيم شكري
السياحة والطيران المدني	محب رمزي إستينو
الشئون والتأمينات الاجتماعية	آمال عثمان
الداخلية	محمد نبوي إسماعيل
الإسكان والتعمير	حسب الله الكفراوي
الدولة	بطرس غالي
الدولة	نعيم مصطفى أبو طالب
النقل والمواصلات والنقل البحري	عبد الستار مجاهد عرفة
الدولة	علي السلمي
القوى العاملة والتدريب المهني	سعد محمد أحمد

تعديلات

- **في 17 نوفمبر 1977:**
  - قبلت استقالة إسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
  - قبلت استقالة محمود رياض وزير الدولة للشئون الخارجية.
  - عين بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية.

- في 25 ديسمبر 1977: عين محمد إبراهيم كامل وزيراً للخارجية.

المشاركة في الوزارة الخامسة للسيد/ ممدوح سالم [9 مايو 1978]

الوزارة	الوزير
رئيس الوزراء	ممدوح سالم
نائب رئيس الوزراء ووزيراً للحربية والإنتاج الحربي	محمد عبد الغني الجمسي
نائب رئيس الوزراء للإنتاج ووزيراً للكهرباء والطاقة	أحمد سلطان
شئون مجلس الشعب	أحمد فؤاد محيي الدين
الصناعة والبترول والتعدين	أحمد عز الدين هلال
التعليم والدولة للبحث العلمي	مصطفى كمال حلمي
الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب	محمد حامد محمود
التجارة	زكريا توفيق عبد الفتاح
الري والدولة لشئون السودان	عبد العظيم عبد الله أبو العطا
الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة	عيسى عبد الحميد شاهين
الاقتصاد والتعاون الاقتصادي	حامد عبد اللطيف السايح
الصحة	إبراهيم جميل بدران
المالية	محمود صلاح الدين حامد
الأوقاف والدولة لشئون الأزهر	محمد متولي الشعراوي
الثقافة والإعلام	عبد المنعم الصاوي
استصلاح الأراضي	إبراهيم شكري
السياحة والطيران المدني	محب رمزي إستينو

الوزارة	الوزير
الشئون الاجتماعية والتأمينات	آمال عثمان
التخطيط	عبد الرزاق عبد المجيد
الخارجية	محمد إبراهيم كامل
الداخلية	محمد نبوي إسماعيل
التعمير والمجتمعات الجديدة	حسب الله الكفراوي
الدولة للشئون الخارجية	بطرس غالي
النقل والمواصلات والنقل البحري	نعيم مصطفى أبو طالب
الدولة للإنتاج الحربي	عبد الستار مجاهد عرفة
الدولة للتنمية الإدارية	علي السلمي
القوى العاملة والتدريب المهني	سعد محمد أحمد
الإسكان	أحمد طلعت توفيق
العدل	أحمد ممدوح عطية
الزراعة	محمود محمد داوود
التموين	ناصف عبد المقصود طاحون

تعديلات

- في سبتمبر 1978 قدم محمد إبراهيم كامل استقالته من منصبه.

قضايا محورية على طريق التنمية [الثورة] الإدارية

شاع في تلك الفترة التي توليت فيها مهام وزير التنمية الإدارية تعبير "الثورة الإدارية" والذي أطلقه الرئيس السادات رحمة الله عليه تعبيراً عن رغبته في إحداث تغيير شامل في هياكل وأساليب الإدارة من أجل التيسير على المواطنين ورفع كفاءة الأداء. وقد تركزت اهتماماتي أثناء تحملي تلك المسئولية في عدد من القضايا المحورية سأعرض لكل منها بإيجاز فيما يلي:

تطوير الأداء ورفع كفاءة الإدارة في شركات القطاع العام

كان برنامج تطوير أداء ورفع كفاءة القطاع العام الذي حاولت تنفيذه ينطلق من مجموعة ركائز فكرية تمثلت فيما يلي:

1. يمثل القطاع العام قلب الاقتصاد الوطني في مصر حيث تتركز فيه استثمارات زادت عن المئة مليار جنيه[4]، فضلاً عن تراكم مخزون هائل من الخبرات الفنية والإدارية أنفق عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.
2. رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق وبدأ محاولات لطرح جانب من رؤوس أموال بعض شركات القطاع العام للملكية الخاصة[5]، إلا أن استمرار القطاع العام متحملاً الجانب الرئيسي في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه.
3. أن الإبقاء على القطاع العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا يتوفر مثلها لشركات القطاع الخاص. كما

---

[4] يشير هذا الرقم إلى الحالة في 1977.

[5] درجت الحكومة في سنوات السبعينيات على إدراج مبلغ يقترب من 50 مليون جنيه في الموازنة العامة للدولة كحصيلة متوقعة لبيع بعض شركات القطاع العام خاصة من شركات قطاع الصناعات الغذائية.

أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.

4. أن شركات القطاع العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها يجب أن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة. وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.
5. أن الإشراف على شركات القطاع العام من جانب الجهات الحكومية المختلفة سواء الوزارات المعنية أو أي تنظيمات فوقية مثل المؤسسات العامة أو الشركات القابضة وغيرها ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهات الإشراف تتولى صلاحيات الجمعية العامة الممثلة لحقوق الملكية فقط من دون أن تتدخل في إدارة الشركات التي يجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.

فلسفة التطوير المقترح للقطاع العام

كانت فلسفتنا عن تطوير القطاع العام تتسع لقبول دوراً متزايداً للقطاع الخاص باعتباره شريكاً في مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس بديلاً أو وريثاً للقطاع العام. كذلك لم تكن تلك الفلسفة تؤمن بأسلوب القوالب الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي يجب على جميع شركات القطاع العام الالتزام بها بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها. بل كانت فلسفة تنادي بضرورة تحرير شركات القطاع العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة. كانت فلسفتنا في تطوير القطاع العام تبشر بضرورة فصل الملكية عن الإدارة.

من جانب آخر، كان برنامج تطوير أداء ورفع كفاءة القطاع العام يهدف إلى منح شركات القطاع العام كل المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية التي تتمتع بها شركات القطاع الخاص والشركات المشتركة وشركات قطاع الاستثمار، في نفس الوقت وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها من الدولة باعتبارها المالك المسؤول عنها. كان الهدف هو إقامة نوع من التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص [والمشترك وقطاع الاستثمار] حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.

إعادة هيكلة وتطوير أداء الجهاز الإداري للدولة

كانت القضية الثانية في ترتيب الأولويات هي وضع تصور شامل لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة بهدف رفع كفاءته وتحويله إلى آلية مساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأركز في هذا المجال على مجموعة من التوجهات التي كنت - ولا أزال - أراها مهمة وفعالة ومطلوبة لإحداث التطوير المستهدف في جهاز الدولة الإداري[6].

التوجهات الرئيسية لبرنامج إعادة هيكلة وتطوير أداء الجهاز الإداري للدولة

1. إحداث تغيير جذري شامل في مجمل الجهاز الإداري للدولة وفي إطار إستراتيجية جديدة تعكس الدور الجديد للدولة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي أخذت نفسها بها وبدأت في تفعيلها في مجالات الاقتصاد والإنتاج، ويتطلب الأمر أن تصل آثارها إلى منطق العمل الحكومي أيضاً وبذات الدرجة وعلى نفس المساق إن لم يكن أسبق منه.

---

[6] استكمالاً لهذا الاهتمام بقضية التطوير الإداري في الدولة واستجابة لنداء الرئيس محمد حسني مبارك في حديثه أمام مجلسي الشعب والشورى في 15 نوفمبر 1997 أعددت في إطار نشاطات الجمعية العربية للإدارة مشروعاً متكاملاً للإصلاح الإداري تم نشره في كتابي – خواطر في الإدارة المعاصرة – والمنشور في سنة 2001 في القاهرة بواسطة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ص225-235.

2. ينطلق التطوير الشامل لجهاز الدولة الإداري من مراجعة صريحة للأهداف والغايات التي تأمل الدولة تحقيقها في مجالات العمل الوطني المختلفة، واستيضاح الدور الذي يمكن لجهازها الإداري القيام به والأنشطة الأكثر تناسباً مع طبيعة الكيان الرسمي، بالمقارنة لما يمكن أن يسند إلى القطاعات الأخرى [القطاع الخاص، القطاع التعاوني، القطاع الأهلي، فضلاً عن القطاع العام بعد تطويره وتحريره] في المجتمع من مسئوليات وأنشطة اعتاد الجهاز الحكومي القيام بها في ظل المجتمع الشمولي ومراحل التخطيط المركزية والتوجيه الإداري لكافة الفعاليات والأنشطة في البلاد.[7]
3. أن يسمح التغيير الجذري في جهاز الدولة الإداري المركزي [الوزارات وملحقاتها من مصالح وهيئات ومجالس وغيرها من التكوينات] بنسبة واسعة من حرية الحركة المسئولة ونقل الاختصاصات والصلاحيات إلى ووحدات الحكم المحلي والأجهزة المحلية المختلفة فيما يتصل بإدارة شئون المجتمعات المحلية. وقد كان هذا التوجه يعكس إيماناً عميقاً لدينا بأهمية تفعيل نظام للحكم المحلي يتوفر فيه للوحدات المحلية صلاحيات التمويل المحلي، التشريع المحلي فضلاً عن اللامركزية التامة في إدارة الخدمات ومشروعات التنمية المحلية.
4. أن يكون التغيير الجذري شاملاً لهيكل وفعاليات وقواعد ونظم العمل في جهاز الدولة الإداري وما يخصص له من موارد وإمكانيات بشرية ومالية وتقنية ومادية، وأن يتناسب حجم ومدى التغيير المطلوب مع النتائج والأهداف المطلوب من ذلك الجهاز تحقيقها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
5. أن يكون التغيير الجذري شاملاً لهيكل وفعاليات وقواعد ونظم العمل في جهاز الدولة الإداري وما يخصص له من موارد وإمكانيات بشرية ومالية وتقنية ومادية،

---

[7] أزعم أن هذا التفكير الذي طرح في العام 1977 كان سابقاً على مفهوم " الحوكمة" Governance الذي ذاع وانتشر في السنوات الأخيرة ليشير إلى ضرورة مشاركة كافة أصحاب المصلحة Stakeholders في إدارة شئون المجتمع وليس الحكومة بمعناها التقليدي فقط.

وأن يتناسب حجم ومدى التغيير المطلوب مع النتائج والأهداف المطلوب من ذلك الجهاز تحقيقها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

6. أهمية تركيز دور الوزارات وأجهزة الدولة المركزية في مهام التوجيه الإستراتيجي والتخطيط العام ورسم السياسات والقواعد العامة وتحديد أسس ومعايير وآليات المتابعة والتقويم من المنظور الوطني الشامل لأنشطة وخطط وبرامج ومشروعات التنمية في مختلف المجالات، وما يتطلبه ذلك من توفر الخبرات العلمية والكفاءات الإدارية والتقنية ومصادر المعلومات وأجهزة البحث والتحليل.
7. نقل مهام التخطيط التفصيلي والبرمجة التنفيذية ومباشرة تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات، والإشراف على العمليات الجارية في مختلف المجالات إلى الهيئات والأجهزة والمراكز المتخصصة على المستوى الوطني، وهيئات وأجهزة الوحدات المحلية كل فيما يخصها. وفي ذات الوقت توسيع مجال المشاركة في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لطوائف وهيئات المجتمع المدني[8] بالتوازي مع قدراتها وإمكانياتها البشرية والمادية.

المشاركة في وزارة الدكتور مصطفى خليل [5 أكتوبر 1978]

الوزارة	الوزير
رئيس الوزراء	مصطفى خليل
نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب	فكري مكرم عبيد
الدفاع والإنتاج الحربي	كمال حسن علي
البترول	أحمد عز الدين هلال

[8] لم يكن تعبير " المجتمع المدني" شائعاً أو متداولاً في تلك الفترة من أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ولكن المقصود به كان متفقاً عليه وهو أن يشارك القطاع الخاص والقطاعين الأهلي والتعاوني في تحمل مسئوليات التنمية مع الدولة.

الوزارة	الوزير
الاقتصاد والتجارة الخارجي والتعاون الاقتصادي	حامد عبد اللطيف السايح
الداخلية	محمد نبوي إسماعيل
السياحة والطيران المدني	محمود أمين عبد الحافظ
الشئون والتأمينات الاجتماعية	آمال عثمان
التخطيط	عبد الرزاق عبد المجيد
التعمير والمجتمعات الجديدة	حسب الله الكفراوي
الدولة للشئون الخارجية	بطرس غالي
الدولة للمتابعة والرقابة	علي السلمي
القوى العاملة والتدريب المهني	سعد محمد أحمد
الزراعة	محمود محمد داوود
التموين والتجارة الداخلية	ناصف عبد المقصود طاحون
التعليم والبحث العلمي والثقافة	حسن محمد إسماعيل
العدل	أحمد علي موسى
شئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي	سليمان متولي سليمان
استصلاح الأراضي	توفيق حامد كراره
الري والدولة لشئون السودان	محمد عبد الهادي سماحة
الدولة لشئون مجلس الشعب	عبد الآخر عمر عبد الآخر
النقل والمواصلات والنقل البحري	علي فهمي الداغستاني
الإسكان	مصطفى متولي الحفناوي
الصناعة والثروة المعدنية	إبراهيم عبد الرحمن عطا الله

الوزارة	الوزير
الكهرباء	مصطفى كمال صبري
دولة للتعاون الاقتصادي	علي جمال الناظر
الأوقاف والدولة لشئون الأزهر	محمد عبد الرحمن بيصار
الدولة للإسكان	حسن محمد السيد علي
الدولة للإنتاج الحربي	كمال توفيق نصار
الصحة	ممدوح كمال جبر
المالية	علي لطفي
الدولة	محمد أحمد العقيلي

تعديلات

- **في 5 أكتوبر 1978 صدر قرار بتولي سليمان متولي سليمان مسئولية وزارة الإعلام.**
- **في 16 أكتوبر 1978 صدر قرار بأن يكون سليمان متولي سليمان (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي) هو الوزير المختص بشئون الشباب والرياضة.**
- **في 6 نوفمبر 1978 صدر قرار بأن يكون علي السلمي (وزير الدولة للمتابعة والرقابة) هو الوزير المختص بالتنمية الإدارية.**
- **في 10 ديسمبر 1978 صدر قرار بأن يكون سليمان متولي سليمان (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي) هو الوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية.**
- **في 29 يناير 1979:**
  - **عين محمد عبد الرحمن بيصار شيخاً للأزهر.**
  - **عين عبد المنعم أحمد النمر وزيراً للأوقاف.**
  - **أسندت إلى سليمان متولي سليمان (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي) مسئولية وزير الدولة لشئون الأزهر.**
- **في 17 فبراير 1979:**
  - **أسندت إلى مصطفى خليل (رئيس الوزراء) مسئولية وزارة الخارجية.**
  - **عُين عبد الحميد حسن محمد وزير دولة للشباب والرياضة.**

- **في فبراير 1979:**
  - **استقال علي السلمي (وزير الدولة للمتابعة والرقابة) من الوزارة.**
  - **أسندت مهام منصب وزير الدولة للمتابعة والرقابة إلى سليمان متولي سليمان (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلي).**

الدكتور مصطفى خليل

مناقشة لا تنقصها الصراحة

حقيقة دور الوزير في مص

من الشائع في مصر أن المسؤول الحكومي أيا كان موقعه - خاصة الوزراء منهم - يكون أثناء وجوده في وظيفته مدافعاً وبكل قوة عما يجري ومسانداً للأوضاع القائمة ملتمساً المعاذير والحجج التي تبرر الفشل في تحقيق الأهداف التي يتمناها المواطنون، أو العجز عن تحقيق الوعود التي قدمها المسئولون

وحين يترك المسؤول الحكومي موقعه - خاصة الوزراء منهم -، تجده ينقلب إلى معارض شرس لكل ما يجري على الساحة، وناقداً بقسوة للقرارات الصادرة من الدولة وطارحاً بقوة أفكاراً جميلة ورائعة وحلولاً مبتكرة للمشكلات التي ينعى على المسئولين القائمين عدم قدرتهم على حلها. والعجيب أنه إذا سئل هذا المسؤول السابق " ولماذا لم تنفذ تلك الأفكار وقت أن كنت في موقع السلطة وتملك الصلاحية؟"يأتي الرد دائماً بأنه لم يكن مطلق السراح وكان مقيداً بقرارات وتوجهات

عليا لا يملك الخروج عنها.

وأنا أطرح هذه الإشكالية تمهيداً لمناقشة بضع أسئلة مهمة أوجهها إلى نفسي - وقد سألني إياها كثيرون-، وهو هل قدمت شيئاً ذا بال خلال فترة تواجدي في موقع الوزير؟ وهل كنت أستطيع تحقيق إنجازات أفضل؟ وهل يعود القصور في الإنجاز إلى أسباب تتصل بي وأسلوبي ومنهجي وقدراتي، أم أن القصور نشأ بفعل أوضاع ومؤثرات لم أكن أملك السيطرة عليها؟

وأتصور أن تفسير هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً يكمن في توصيف واقعي وحقيقي لدور الوزير في مصر .وسوف أتناول هذه القضية من خلال المحاور التالية:

1. يأتي أسلوب اختيار الوزير في مصر في مقدمة الأسباب التي تسهم في الحد من إنجازاته وتقييد حركته في الأداء العام .ذلك أن الاختيار يكون في أغلب الأحيان على أساس شخصي حيث تشترك جهات مختلفة في ترشيح عدد من الأفراد للاختيار من بينها بناء على تقويم لصفات شخصية والتركيز على اعتبارات الولاء للنظام وعدم التورط في مواقف معارضة للدولة،
2. يأتي اختيار بعض الوزراء أحياناً بغرض أن يشغل شخص معين منصباً وزارياً أياً كان وبغض النظر عن ضرورة الوزارة أو أهميتها أو طبيعة النشاط المطلوب منها ونوع الخبرة اللازمة لمن يشغل منصب الوزير فيها. فالمطلوب مجرد أن يعين الشخص المحدد وزيراً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الرئيس محمد أنور السادات للسيد /محمد كامل العقيلي وزيراً لوزارة ابتدعت خصيصاً له بمسمى "وزير دولة لشئون التنظيمات الشعبية "وتم إلغاءها بمجرد خروجه من الوزارة . وقد اختير سيادته ليس لخبرات كان يتمتع بها رحمة الله عليه، ولكن لمجرد أنه كان صديقاً للرئيس الراحل فترة كان مطروداً من الجيش قبل الثورة واشتغاله على سيارة نقل تعرف أثناءها على السيد /العقيلي،
3. لا يكون لدى أغلب الوزراء برنامج عمل واضح حين اختيارهم للمنصب الوزاري

حيث يبدؤون في تكوين اهتماماتهم بالتجربة والخطأ مدفوعين بالرغبة في إشعار المجتمع بتواجدهم ومن ثم يطلقون التصريحات ويعلنون عن برامج وخطط لم تسنح لهم فرص كافية لدراستها وتمحيصها، الأمر الذي يسبب درجة عالية من الإحباط - لهم وللمجتمع- حين يكتشفون عدم صلاحية تلك الأفكار والمشروعات للتنفيذ، أو عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لها،

4. ينطلق الوزراء - وأكثرهم يغلب عليهم التكوين المهني وليس السياسي - في أعمالهم كأفراد يحاول كل منهم إثبات وجوده، وتتقلص إلى درجة بعيدة فرص العمل كفريق يلتزم ببرنامج واضح له أهداف متفق عليه،
5. وتبدو خطورة هذه القضية في أن الحكومة – أي حكومة – يتم تشكيلها في الغالب بنفس الطريقة حيث يجري اختيار رئيس الوزراء بنفس الأسلوب، ومن ثم يفاجئ من يكلف بتشكيل الوزارة ويجد نفسه غير جاهز ببرنامج عمل ينطلق من إستراتيجية واضحة، ومن ثم لا يكون هناك مجال للاتفاق على مضمون توجهات محددة تمت دراستها قبل الشروع في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة، مما تنشأ معه احتمالات اختلاف آراء الوزراء بعد أن يكونوا قد أصبحوا أعضاء في الوزارة فعلاً. ولو كانت المشاورات لاختيار الوزراء تتم في ضوء برنامج يطرحه رئيس الوزراء المكلف ويكون للمرشحين فرصة مناقشته ومقارنته بتوجهاتهم وخبراتهم وتصوراتهم لما يمكنهم تحقيقه ومدى اتفاق ذلك البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية التي ينوي الالتزام بها لكانت عملية قبول المنصب الوزاري أو الاعتذار عن عدم قبوله أوضح،
6. حين ينخرط الوزير في مهام عمله يصير تركيزه بالدرجة الأولى على نطاق مسئوليته المحددة في وزارته، ولا توجد من الآليات أو المحفزات ما يدعم اهتمامه بقضايا وطنية عامة حتى ولو لم تكن وزارته مسئولة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر. فنرى الوزراء أقرب إلى اللاعبين في الألعاب الرياضية الفردية منهم إلى فريق يلعب

لعبة جماعية . ومن ثم حين يواجه الوزير بمشكلة في مجاله لا تكاد ترى أي وزير آخر يتصدى لها سواء بالنقد أو المساندة أو النصح،

7. عدم وجود معايير واضحة للحكم على أداء الوزير، ومن ثم نجد وزراء أنهيت خدماتهم بالخروج في تعديلات أو تغييرات وزارية من دون الإفصاح عن أسباب تغييرهم بينما يبدو للناس أنهم كانوا يقومون بعمل جيد، وفي ذات الوقت يستمر وزراء في مواقعهم لفترات أطول كثيراً وتجرى تعديلات وتغييرات وزارية لا تطالهم رغم أن التوقعات العامة تكون دائماً في غير صالحهم .وبذلك لا يمكن الجزم بأن من خرج من الوزارة هم أقل كفاءة وأن من استمر هم أفضل وأعلى كفاءة.

خلاصة القول

أن الوزير أثناء وجوده في منصبه الوزاري يكون في موقف لا يسمح له عادة بالتعبير عن آراء مستقلة في قضايا الوطن، بل نراه محصوراً في دائرة عمله التخصصي .بينما نجد الوزراء في دول أخرى يشاركون بالرأي ويعلنون مواقفهم في مختلف القضايا حتى ولو اختلفت عن آراء غيرهم من الوزراء أو حتى رئيس الوزراء.

والآن هل تراني أجبت عن السؤال لماذا يكون الوزراء أكثر صراحة وجرأة في نقد وتقويم الأوضاع العامة بعد أن يتركوا مناصبهم الوزارية!

أما بالنسبة لي

فقد كانت تجربتي في الوزارة متميزة خلال الفترة التي عملت فيها مع السيد /ممدوح سالم رحمه الله، وكان اختياري بناء على معرفته السابقة لي وعملي مستشاراً له عدة سنوات، ومن ثم كان برنامجي متفق عليه ولو ضمناً .وتمكنت - بفضل الله ثم تفهم ومساندة السيد/ ممدوح سالم - من تحقيق إنجازات لا تصل إلى مستوى ما كنت أتمناه وأفكر فيه، ولكنها كانت بدايات موفقة في خلال فترة قصيرة أمضيتها في الوزارة قبل استقالتي، وأوجزها في العناوين التالية:

1. القضاء على مشكلة الرسوب الوظيفي وما ترتب عليها من مشكلات تنظيمية واختلال في أوضاع معظم وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام .وتم ذلك بإصدار القانون رقم 47 لسنة 1978 في شأن العاملين المدنيين بالدولة، والقانون رقم 48 لسنة 1978 في شأن العاملين بالقطاع العام.
2. استثمار الخبرات والمعلومات التي تراكمت عبر سنوات في المؤسسات العامة الملغاة بمقتضى القانون رقم 111 لسنة 1975 وتجميع عدد كبير من الخبراء الماليين والإداريين في كيان جديد هو " مركز معلومات القطاع العام "والذي باشر تكوين قاعدة معلومات متكاملة عن شركات القطاع العام، كما أصدر دراسات عديدة كانت أساساً مهماً في جميع قرارات تطوير القطاع العام.
3. لفت النظر إلى قضية " الهيئات العامة "وأهمية تطويرها وإعادة صياغة القانون المنظم لها، وقد كان النموذج الأهم في هذا الاتجاه هو تحويل فروع هيئة الكهرباء المختصة بتوزيع الكهرباء إلى شركات وتحريرها من النظم المالية والإدارية الحكومية .كما توالى بعد ذلك تطوير الهيئات العامة إما إلى هيئات قومية ينظم كل منها قانون خاص أو تحويلها إلى شركات قابضة كما حدث بعد ذلك بسنوات طويلة من تحويل هيئات كهرباء مصر والطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية ومصر للطيران وغيرها إلى شركات.
4. إثارة الاهتمام - ولأول مرة - بقضية تعدد جهات طلب المعلومات وتكرار طلب نفس المعلومات من شركات القطاع العام وغيرها من وحدات الدولة، وكذا التداخل والتكرار في تكوين قواعد معلومات على المستوى الوطني تشمل ذات المعلومات، ومنها مثلاً قواعد المعلومات عن المواطنين أو شرائح مهمة منهم والتي توجد في السجل المدني بوزارة الداخلية، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين والمعاشات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فضلاً عن وزارات الدولة المختلفة.

5. إرساء مبدأ تنسيق الجهود والدعوة إلى إنشاء نظام معلومات وطني شامل يلبي الاحتياجات المشتركة للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة .وشكلت لجان شاركت فيها كل الجهات ذات العلاقة وتم اقتراح الأسس والمبادئ لتوحيد وتنسيق النشاط المعلوماتي .وقد انتظر هذا المشروع سنوات حتى تم إنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ليتولى استكمال هذا المشروع وتطويره.
6. اعتماد المعهد القومي للإدارة العليا الجهة الوطنية المختصة بالتدريب والتنمية الإدارية والإصرار على أن يكون الجهة الوطنية المشاركة في تنفيذ برامج التدريب الممولة من جهات المعونة الأجنبية ومنها مشروع تدريب 400 من أفراد الإدارة الوسطى بالقطاع العام والذي كانت هيئة المعونة الأمريكية قد رصدت له مبلغ 20مليون دولار أمريكي.
7. تكريس العمل الميداني أسلوباً رئيسياً في التعرف على أوضاع وحدات الجهاز الإداري للدولة والاقتراب من مشكلات العاملين والمتعاملين والبحث عن الحلول العملية لها .وقد طبق هذا الأسلوب في معالجة بعض القضايا التي كانت مثار شكوى جماهيرية عامة منها التعامل مع مصلحة الشهر العقاري وأسلوب سداد فواتير التليفونات التي كانت تدفع شهرياً ويتكرر عذاب المواطنين كل شهر، ومشكلة صرف المعاشات، وكلها مشكلات أساسها إداري وعلاجها يكمن في إعادة صياغة أساليب العمل وتحديد المسئوليات وتعميق اللامركزية الإدارية.
8. بلورة مفهوم " توسيع قاعدة الملكية" في شركات القطاع العام بطرح جانب من أسهم كل شركة للعاملين فيها والمواطنين عامة من خلال سوق الأوراق المالية مع ضوابط قصر ذلك على أسهم اسمية يتملكها المصريون فقط. وكان من الشركات المرشحة لتطبيق هذا الأسلوب فيها كبداية كل من شركة مصر للألبان، وشركة بسكو مصر.

9. إثارة الاهتمام بضرورة التواصل الإيجابي مع المصريين العاملين بالخارج، وتم إنشاء أول إدارة تحت إشرافي بمسمى " إدارة المصريين العاملين بالخارج "كانت تعمل على وضع نظام لحصر هؤلاء المصريين وتكوين قاعدة معلومات صحيحة ومتجددة عنهم [بالتعاون مع وزارة الخارجية]، ثم تلقي مشكلاتهم والعمل على بحثها مع جهات الاختصاص وإيجاد حلول لها.
10. إثارة الاهتمام بالتنمية المحلية وتصميم خريطة مشروعات استثمارية لاستغلال الموارد والطاقات المحلية، وقد تم إعداد دراسات لعشرات المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الأمانة العامة للحكم المحلي في ذلك الوقت[9]، بغرض ترويجها ومساعدة الشباب وصغار المستثمرين على تنفيذها، والدعوة لها حتى بين المصريين العاملين في الخارج لتوجيه جانب من مدخراتهم للاستثمار في تلك المشروعات.
11. تطوير أنساق جديدة في التنظيم الإداري لجهات حيوية في جهاز الدولة مثل هيئة مطار القاهرة الدولي التي كانت مشكلة تضارب اختصاصات عشرات الجهات الحكومية العاملة في المطار سبباً رئيسياً في تدني مستوى الأداء وتدهور الخدمات للمتعاملين مع المطار .وكان الحل الذي تم تطبيقه أن يوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس هيئة مينـاء القاهرة الجوي [مطار القاهرة الدولي] جميع الأجهزة العاملة في المطار والتابعة لوزارات متعددة، وتكون له سلطة اتخاذ القرارات للتنسيق بين تلك الوحدات وتوجيه فعاليتها بما يتفق ومتطلبات العمل في المطار[10].

---

[9] كان السيد/ لبيب زمزم هو أمين عام الحكم المحلي وقتها وأشرف على لجنة إعداد المشروعات.

[10] كان السيد/ ممدوح سالم شديد الاهتمام بتطوير نمط الإدارة في هيئة المطار وأسند رئاستها إلى المرحوم اللواء محمود يونس الأنصاري ومنحه كافة الصلاحيات ووضع جميع الأجهزة العاملة في المطار تحت إشرافه. وكنا نتابع التطور في أوضاع المطار من حلال زيارات ميدانية برفقة رئيس الوزراء.

أين كانت المشكلة؟

وقد واجهتني مشكلة تباعد الآراء واختلاف التوجهات الفكرية والنظرة إلى قضية التنمية الإدارية ومفهوم دور وزير الدولة للرقابة والمتابعة في الفترة القصيرة التي شاركت فيها في وزارة د .مصطفى خليل، الأمر الذي قررت معه الاستقالة والعودة إلى عملي أستاذاً بجامعة القاهرة. وللحق فإن كل ما كتبته قبل دخولي الوزارة كان هو برنامجي أثناء وجودي في المنصب، وكذا فإن مواقفي بالنسبة لقضايا الإدارة ومشكلات الوطن - والتي تناولت الكثير منها في مقالاتي المنشورة بجريدة الأهرام أو في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العامة - كانت منسجمة مع توجهاتي الفكرية ومواقفي قبل وأثناء تولي منصب الوزارة وبعد تركي للمنصب الوزاري.

الاستقالة من الوزارة

كان فراري الاستقالة من الوزارة لأسباب موضوعية تركزت في:

1. إقالة السيد /ممدوح سالم بشكل مفاجئ في 4 أكتوبر 1978 وتكليف الدكتور مصطفى خليل بتشكيل حكومة جديدة، وتعرضي إلى ضغوط من زملاء للاستمرار في وزارة د. مصطفي خليل، وقد تم تعييني في الوزارة الجديدة وأنا في مهمة رسمية إلى الفاتيكان.
2. تركز اهتمام د. مصطفى خليل بالدرجة الأولى إلى متابعة مفاوضات السلام التي أعقبت مبادرة الرئيس محمد أنور السادات وتواصلت حتى تم توقيع اتفاقية كامب دافيد في عام 1979، وتغافله عن الأمور الداخلية وعدم إدراكه عليه رحمة الله لقضايا التطوير الإداري ولا محاولاتي لتطير الإدارة المصرية.
3. كان السبب الرئيس للاستقالة هو قرار د. مصطفي خليل بالموافقة على منحة من هيئة المعونة الأمريكية لتدريب مديرين في شركات القطاع العام رغم اعتراضي على ذلك المشروع، وأنا الوزير المختص، لعدم خبرة المدربين

الأمريكيين بالظروف المصرية وأوضاع القطاع العام في مصر ووجود الخبرة المصرية في علوم الإدارة وتدريب الكوادر الإدارية العليا بين أساتذة الجامعات المصرية والمعهد القومي للإدارة العليا!

وبعد الاستقالة بندخل المهندس عثمان أحمد عثمان الذي أقنع الرئيس السادات بقبولها، وصدر قرار الرئيس التالي:

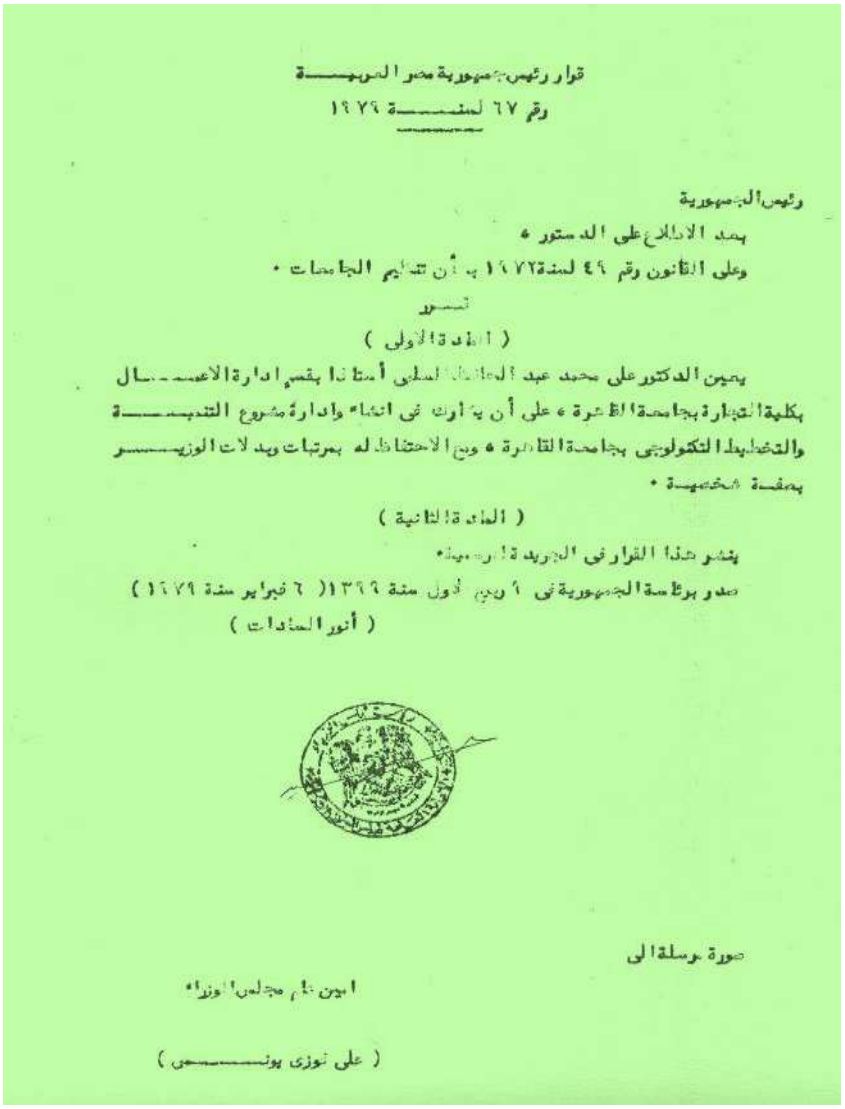

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ،
قـــرر
(المادة الأولى)
يعين الدكتور على محمد عبد العال لمدى أستاذا بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة بجامعة القاهرة ، على أن يباشر في انشاء وإدارة مشروع التدريب والتحليل التكنولوجي بجامعة القاهرة ، ومع الاحتفاظ له بمرتبات وبدلات الوزير بصفة شخصية .
(المادة الثانية)
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة الجمهورية في ١ من شهر أمشير سنة ١٣٩٩ (٦ فبراير سنة ١٩٧٩)
(أنور السادات)

صورة مرسلة الى
امين عام مجلس الوزراء
(علي لوزي يونس)

ولما تقدمت بالشكر للرئيس السادات جاءني منه الخطاب التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرئيس

السيد الدكتور / على السلمى

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بكل امتنان .. رسالتكم التى بعثتم بها الىّ .. وكان لماعبرتم عنه من التهنئة الرقيقة بذكرى مولد الرسول الكريم .. وما أبديتم من صادق المشاعر والاحاسيس نحوى .. أبلغ الاثر فى نفسى .

وأود ان اعرب لكم .. عن التقدير .. والثناء .. لما قمتم به من جهد محمود .. وقت ان كنتم وزيرا فى الوزارة .. وانكم لجديرون للقيام بالعمل فى أى موقع .

وانى لأتمنى ان يحالفكم النجاح والتوفيق .. فى عملكم الجديد .. بالجامعة حتى تسهموا فى خلق جيل من الشباب .. يكون تراثه العلم والايمان والتحلى بالقيم .. والمبادىء .. ويدين بالولاء .. والوفاء .. لمصرنا الخالدة .. التى نرجو لها شريف المكانة .. وأسمى منزلة .

وانى لابعث اليكم بخالص الشكر على ماسطرتموه من شعور .. وتمنيات طيبة لى راجيا لكم اجمل الامانى بالصحة .. والسعادة .. والسداد .

رئيس جمهورية مصر العربية

ولما لم ينشر خبر الاستقالة وكان القرار الجمهوري ينص على تعييني في كلية التجارة بجامعة القاهرة مما أثار الدهشة كيف يعين وزير في منصب أستاذ وكيف يمارس دوره الوزاري؟ لذلك بعثت برسائل إلى جميع الزملاء في الوزارة أشرح لهم الأمر وأحيطهم علماً باستقالتي وعودتي مرة ثانية إلى عملي الجامعي، وتلقيت منهم خطابات تعبر عن مشاعرهم الصادقة نحوي،

وكان أول خطاب من السيد ممدوح سالم مساعد رئيس الجمهورية الذي عملت مستشارا له وعضوا في وزارته:

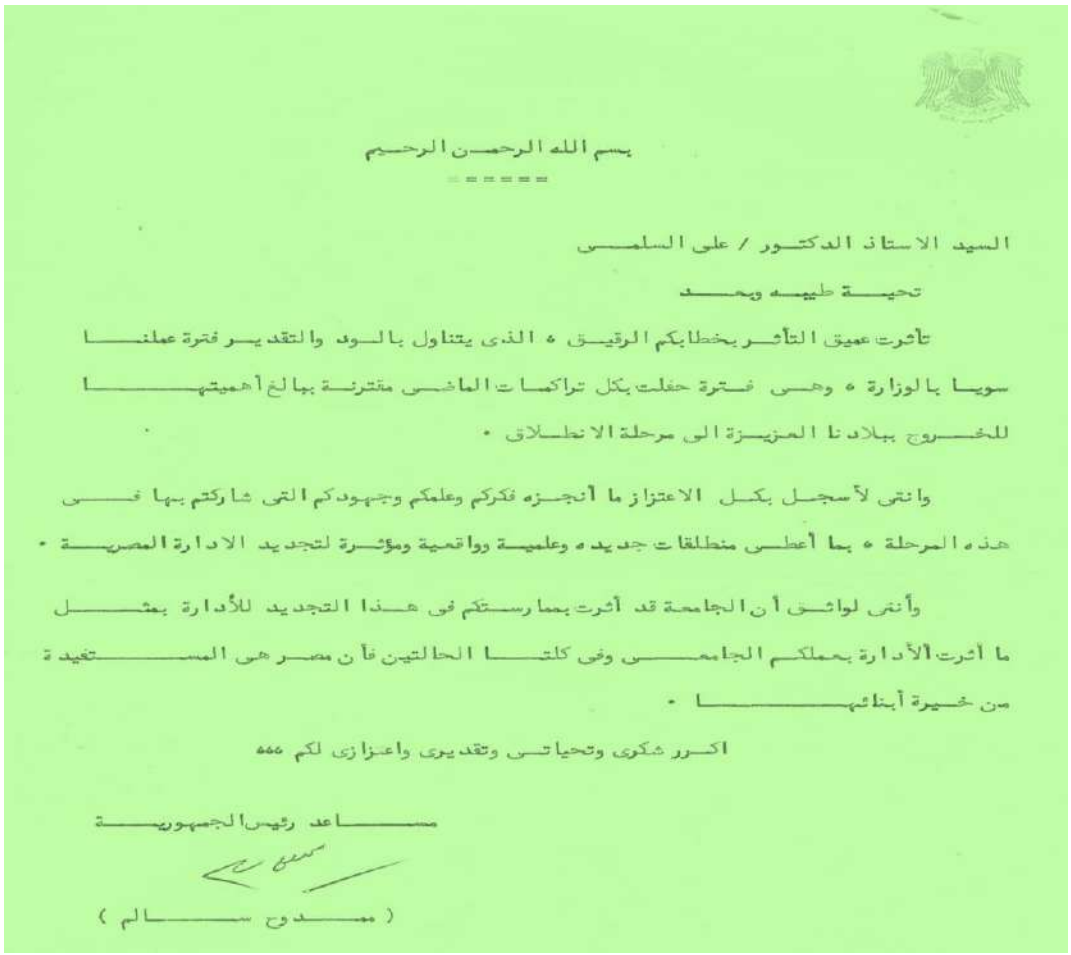

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الاستاذ الدكتور / على السلمى

تحية طيبة وبعد

تأثرت عميق التأثر بخطابكم الرقيق ، الذى يتناول بالود والتقدير فترة عملنا سويا بالوزارة ، وهى فترة حفلت بكل تراكمات الماضى مقترنة ببالغ أهميتها للخروج ببلادنا العزيزة الى مرحلة الانطلاق .

وانتى لأسجل بكل الاعتزاز ما أنجزه فكركم وعلمكم وجهودكم التى شاركتم بها فى هذه المرحلة ، بما أعطى منطلقات جديده وعلمية وواقعية ومؤثرة لتجديد الادارة المصرية .

وأنتى لواثق أن الجامعة قد أثرت بممارستكم فى هذا التجديد للأدارة بمثل ما أثرت الأدارة بعملكم الجامعى وفى كلتا الحالتين فأن مصر هى المستفيدة من خيرة أبنائها .

اكرر شكرى وتحياتى وتقديرى واعزازى لكم ...

مساعد رئيس الجمهورية

(ممدوح سالم)

وتوالت خطابات زملاء الوزارة:

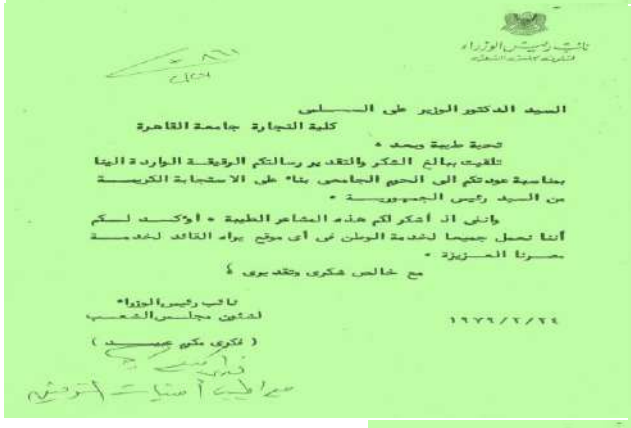

مجموعة صور من أيام الوزارة الأولى

مع رئيس الوزراء السيد/ ممدوح سالم

ويظهر في الصورة د. عبد المنعم القيسوني ود. صلاح حامد

معي في الصورة د. بطرس غالي واللواء محمد نبوي إسماعيل

والمهندس حسب الله الكفراوي

قبيل بدء اجتماع مجلس الوزراء حديث بيني وبين اللواء محمد نبوي إسماعيل

وتظهر الدكتورة آمال عثمان

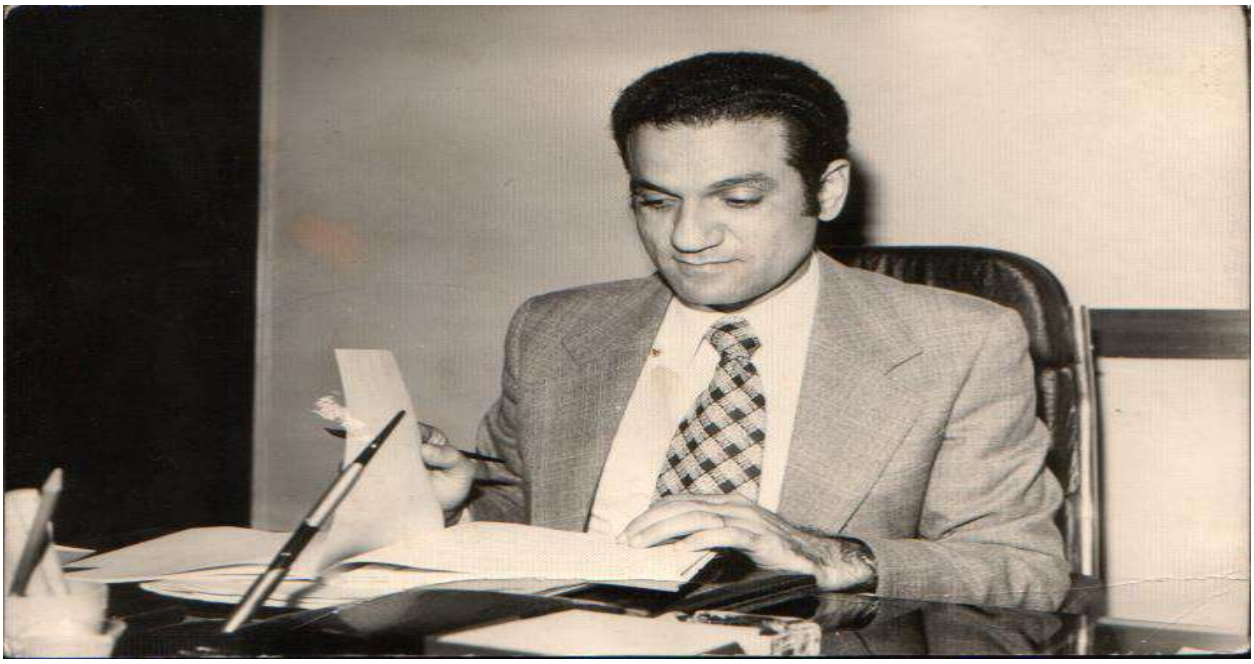

في مكتبي أيام الوزارة

في مجلس الشعب لمناقشة قانون العاملين في الدولة

ومعي الزميل الراحل د. حسن توفيق وكان رئيساً للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

في رحلة إلى السنغال ومقابلة مع الرئيس ليوبولد سنجور

2. أيام وزارة دكتور عصام شرف

قامت حكومة عصام شرف على تشكيلين وزاريين:

التشكيل الأول استمر منذ حلف اليمين في 7 مارس 2011 وحتى 21 يوليو 2011 والتشكيل الثاني استمر في العمل منذ حلف اليمين في 21 يوليو 2011 وحتى 1 ديسمبر 2011.

الوزارة	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني
رئيس الوزراء	عصام شرف	
نائب رئيس مجلس الوزراء	يحيي الجمل	حازم الببلاوي
نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون الحوار والتحول الديموقراطي		علي السلمي
الدفاع والإنتاج الحربي	محمد حسين طنطاوي	
الإنتاج الحربي	سيد مشعل	على صبري
الداخلية	منصور العيسوي	
الخارجية	محمد كامل عمرو	
الكهرباء والطاقة	حسن يونس	

الوزارة	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني
المالية	سمير رضوان	حازم الببلاوي
الزراعة	أيمن فريد أبو حديد	صلاح السيد
الطيران المدني	إبراهيم مناع	لطفي مصطفى كمال
الاتصالات	ماجد عثمان	محمد عبد القادر سالم
الثقافة	عماد أبو غازي	
الإعلام	-	أسامة هيكل
التربية والتعليم	أحمد جمال الدين موسى	
التجارة والصناعة	سمير الصياد	محمود عبد الرحمن عيسى
الصحة	أشرف حاتم	عمرو حلمي
التضامن والتجارة الداخلية	جودة عبد الخالق	
التخطيط والتعاون الدولي	فايزة أبو النجا	
العدل	محمد عبد العزيز الجندي	
القوى العاملة والهجرة	أحمد حسن البرعي	
البترول والثروة المعدنية	عبد الله غراب	
الأوقاف	عبد الله الحسيني	عبد الفضيل القوصي
السياحة	منير فخري عبد النور	
النقل والمواصلات	عاطف عبد الحميد	علي زين العابدين هيكل
الموارد المائية والري	حسين العطفي	هشام قنديل

الوزارة	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني
التعليم العالي والبحث العلمي	عمرو عزت سلامة	معتز خورشيد
التنمية المحلية	محسن النعماني	محمد أحمد عطية
التنمية الإدارية	-	أشرف حسن عبد الوهاب
البيئة	ماجد جورج	
الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	محمد فتحي البرادعي	
المخابرات العامة	مراد موافي	
البنك المركزي	فاروق العقدة	
قناة السويس	أحمد فاضل	
المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة	ماجد عبد الفتاح	
المندوب الدائم لدى الاتحاد الأفريقي		

ومما يذكر أن د. حازم الببلاوي الذي اختير في 16يوليو 2011 نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للمالية في وزارة عصام شرف .وقد تقدم باستقالته من منصبه 11 أكتوبر 2011 بسبب أحداث ماسبيرو، وقد قُوبِلت بالرفض التام من المشير محمد حسين طنطاوي، وعاد إلى مكتبه في ذات اليوم.

أيام عصيبة أثناء الوزارة

مع إشكالية وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المدنية "وثيقة السلمي"

أصل الحكاية

في اجتماع ضم العديد من القوى السياسية؛ عرض الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء في وزارة عصام شرف الثانية، «وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور» يوم الثلاثاء 1 نوفمبر 2011. وأثارت الوثيقة جدلاً واسعًا؛ حيث رحبت بها بعض القوى مع إبداء بعض التحفظات، بينما رفضتها القوى الإسلامية رفضًا تامًّا .

أكثر المواد التي تسببت في جدل واسع كانت المادة التاسعة، التي تتعلق بموازنة الجيش؛ إذ تنص على أنه «يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها، على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة». واعتبر الكثير من الأحزاب في الاجتماع أن هذا البند يضفي حصانة على القوات المسلحة، ولا ينظر إليها على أنها مؤسسة من مؤسسات الدولة يجب أن تخضع للمراقبة والمراجعة المالية من قبل البرلمان المنتخب.

كما تتضمن الوثيقة معايير لاختيار 80 عضوًا في لجنة وضع الدستور، كما تنص الوثيقة على أنه يجب ألاّ يخالف الدستور الجديد نصوص الإعلانات الدستورية التي أصدرها المجلس العسكري منذ تنحي مبارك. وكان من المقرر أن تقدم الوثيقة للجنة التأسيسية لصياغة الدستور، وكان من المقرر أيضًا أن تكون مواد الوثيقة إلزامية .

مواقف القوى السياسية من الوثيقة

تباينت ردود الأفعال حول وثيقة السلمي، حيث رفضتها العديد من القوى السياسية، وكان من أبرز الرافضين لهذه الوثيقة التيارات الإسلامية، المتمثلة في حزب الحرية والعدالة والقوى السلفية، والتي رفضت هذه الوثيقة بشدة .

في هذا الصدد قال الدكتور عادل عفيفي، رئيس حزب الأصالة السلفي: إن الإسلاميين لن يصمتوا أمام هذا المخطط، وسيكون الرد بالقضاء والتظاهر والاعتصام. وأكد الدكتور خالد سعيد، المتحدث الرسمي للجبهة السلفية، أن حملة ستنطلق لجمع ملايين التوقيعات ضد المبادئ فوق الدستورية. كما أرسل ممدوح إسماعيل، وعدد من المحامين، إنذارًا على يد محضر للدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، ونائبه الدكتور علي السلمي؛ لإلغاء مشروع الوثيقة .

وأطلقت جبهة الإرادة الشعبية حملة لإرسال مليون فاكس ورسالة بريد إلكتروني إلى مجلس الوزراء، ضد المبادئ الحاكمة للدستور .

ووصفها الدكتور البرادعي بأنها وثيقة مشوهة، وأكد على رفضه لأن تكون القوات المسلحة دولة داخل دولة، ورفضها السيد عمرو موسى، وحزب المصريين الأحرار، والدكتور محمد سليم العوا، الذي رفض هيمنة المجلس العسكري. وقد دعت قوى وطنية إلى تنظيم مليونيه لرفض وثيقة «المبادئ الدستورية»، والتي أُطلق عليها «وثيقة السلمي»، في 18 نوفمبر 2011 تنديدًا ورفضًا لهذه الوثيقة .

وقال السعيد كامل، رئيس حزب الجبهة: إن الحزب سيرفض الوثيقة إذا تم التمسك بالمادتين 9 و10 .

القوى الرافضة للوثيقة

أعلنت القوى التي قاطعت الاجتماع عن عقد اجتماع ضم القوى الرافضة لاستكمال المناقشات الخاصة بالوثيقة. وانبثق عن هذا الاجتماع لجنة سميت بـ«لجنة المتابعة» ترأسها وحيد عبد المجيد، وضمت اللجنة كلاًّ من طارق الزمر، القيادي

البارز بـ «الجماعة الإسلامية»، ممثلاً لحزب «البناء والتنمية»، وعصام سلطان، نائب رئيس حزب «الوسط»، والدكتور أسامة ياسين القيادي بجماعة «الإخوان المسلمين»، والدكتور أحمد شكري.. لمناقشة التعديلات التي أدخلها السلمي على الوثيقة، ومن بينها المادتان التاسعة والعاشرة المتعلقتان بالقوات المسلحة.

الخلاف الحاد الذي أثارته مسودة وثيقة الدكتور السلمي دارت حول موقع المؤسسة العسكرية في النظام الدستوري المأمول للبلاد، وارتكز الخلاف على صياغة ومضمون المادتين التاسعة والعاشرة، اللتين جرى نص كل منها على النحو التالي :

المادة 9

"الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، والحفاظ على وحدتها، وحماية الشرعية الدستورية، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. ويختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها، على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في موازنة الدولة، كما يختص دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب ."

المادة 10

" يُنشأ مجلس يسمى " مجلس الدفاع الوطني " يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى. والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد الإجباري وفقًا للقانون، كما تنظم التعبئة العامة بالقانون" .

وفي ضوء الانتقادات الحادة للصياغة السابقة لكلتا المادتين، أعدت طرح الوثيقة مع التعديلات التالية لكل من المادتين على النحو التالي :

المادة (9):

"الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقًا للقانون، والتعبئة العامة تنظم بقانون، والدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، ويختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها، على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في موازنة الدولة، ويجب عرض أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب".

المادة (10):

"ينشأ مجلس للدفاع الوطني، يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومراجعة واعتماد موازنة القوات المسلحة وبين القانون اختصاصاته الأخرى."

القوى المؤيدة للوثيقة

أعلنت الجمعية الوطنية للتغيير أن تأييدها للوثيقة يأتي انطلاقًا من أنها من شأنها «حماية الدولة المدنية، وأنها تطمئن الجميع، وتنزع القلق المجتمعي الواسع، والشقاق السياسي الراهن، الناتج عن تواتر نظرات الغلو والتشدد في خطاب بعض التيارات»، واتهمت الجمعية هذه التيارات بأنها «تسعى لفرض طريقة تعامل أحادية مع تلك القضية، عن طريق بسط هيمنتها على البرلمان، وتشكيل لجنة

تحقق أغراضها»، دون أن تراعي أن من بين من أعلنوا رفضهم للوثيقة قوى وشخصيات غير محسوبين على قوى الإسلام السياسي، وبينهم مرشحون للرئاسة، كالدكتور محمد البرادعي والدكتور أيمن نور . كما أعلن حزب الوفد وحزب التجمع تأييدهم للوثيقة .

وأعلن حسين عبد الرازق، القيادي في حزب التجمع، عدم مشاركة حزبه في المليونية التي تمت الدعوة لها من بعض أحزاب التيار الديني لرفض وثيقة علي السلمي.

وقال عبد الرازق: إن هذا الموقف هو أمر انتهازي من حزب الحرية والعدالة والأحزاب السلفية؛ لأنها شاركت من البداية في كل الحوارات التي دارت حول صياغة وثيقة دستورية عامة، بداية من مؤتمر الوفاق الوطني الذي أعده الدكتور يحيى الجمل، مرورًا بوثيقة البرادعي والتحالف الديمقراطي، وما طرحه علي السلمي في يوم 15 أغسطس.

كانت البداية في موضوع وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المدنية في مؤتمر الوفاق القومي الذي عقد في 21 مايو 2011، ثم تتابعت محاولات إصدارها أثناء تولي د. علي السلمي منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في حكومة د. عصام شرف التي عدلت في 21 يوليو 2011، ثم انتهت القصة باستقالة الحكومة في 22 نوفمبر 2011

❖ الحقيقة في موضوع الوثيقة[11]

من حق جماهير الشعب أن يتعرفوا على حقيقة ما يجري على الساحة السياسية حول قضية "المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة في مصر ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد" حتى تتضح الحقائق وتنكشف المواقف التي تتخفى وراء الأصوات العالية والتهديد المليونيات التي كان الأصل فيها المناداة بأهداف الثورة والدفاع عن مصالح الشعب!

والحقيقة أن الحوار حول مستقبل مصر على طريق التحول الديمقراطي لم يتوقف منذ قيام الثورة في 25 يناير 2011 حيث طالبت معظم القوى السياسية بإصدار دستور جديد للبلاد وليس مجرد إجراء تعديلات على بضع مواد محدودة من دستور 1971 الذي صدر الإعلان الدستوري في 11 فبراير 2011 بتعطيله. واستمر الجدل السياسي بعد أن تقرر إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية الجديدين، وكانت القوي السياسية التي جاءت نتيجة الاستفتاء الذي جرى يوم 19 مارس معبرة عن توجهاتها من أشد الداعين إلى التعجيل بإجراء الانتخابات التشريعية حتى قبل تعديل قانون الأحزاب وتخفيف شروط تأسيس أحزاب جديدة!

ولما كان صدور الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 قد حسم أمر وضع الدستور بأن جعله بعد الانتخابات التشريعية، فقد نشأت فكرة وضع مجموعة من المبادئ الدستورية الأساسية التي رؤي أن يتضمنها الدستور الجديد كضمان لكيلا ينفرد أي فصيل سياسي [صاحب الأغلبية في البرلمان] من صياغته وفق توجهاته فقط دون الالتزام بآراء واهتمامات طوائف الشعب جميعاً.

---

[11] علي السلمي، التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، القاهرة، كتاب المصري اليوم، 2012.

والحقيقة الغائبة عن الجماهير - والتي يريد المعارضون للوثيقة تناسيها- أن بدايتها كانت ورقة بعنوان "معاً نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر" [12]صدرت عن جماعة الاخوان المسلمون، وكان مما جاء في الورقة ".... لهذه الأسباب كلها نطرح هذه المبادرة التي تشتمل على المبادئ الأساسية التي نعتقد أنها محل إجماع من كل أطياف المجتمع المصري للوصول بالوطن إلى حالة الاستقرار، آملين أن تحظى بالقبول لتكون دليلا لحركة الشعب المصري إلى الأمام للوصول بالوطن إلى حالة الاستقرار والتنمية".

ثم كانت الخطوة الثانية في تطور مسيرة وثيقة المبادئ الأساسية حين دعا حزب الوفد لتكوين "الائتلاف الوطني من أجل التغيير" في فبراير 2011 وكان اساس الدعوة لذلك الائتلاف "وثيقة مبادئ" لم تخرج عن السياق الذي كانت عليه وثيقة الإخوان المسلمون بعد تعديلها وفقاً لاقتراحي.[13]

ومع اشتداد الجدل السياسي حول الطريق الأفضل للانتقال السلمي إلى دولة المواطنة والقانون وإنهاء الفترة الانتقالية وتسليم مسئولية إدارة شئون البلاد إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطياً، فقد انعقد عزم مجموعة أحزاب سياسية في مقدمتها الوفد و"الحرية والعدالة" إلى تنشيط ذلك الائتلاف. فدعا حزب الوفد إلى اجتماع انعقد يوم 14 يونيو 2011 في بيت الأمة بمقره الرئيسي وبحضور اثنا عشر حزباً، وكانت الدعوة الى التحالف واضحة وصريحة في كونه " صيغة للعمل الوطني المشترك لا يقصي أي فصيل أو تيار سياسي طالما التزم بمدنية الدولة وسيادة القانون والمواطنة كمبادئ فوق دستورية لا يجوز لأي حزب أو تيار سياسي الخروج عتها". وتم في الاجتماع مناقشة وثيقة "مبادرة التحالف الوطني من أجل دولة المواطنة والقانون" السابق الإشارة إليها.

---

[12] راجع الفصل الخامس من كتاب علي السلمي عن "التحول الديمقراطي"، سبق ذكره.

[13] راجع الفصل الخامس من الكتاب المذكور عاليه

ثم كانت الخطوة التالية في تطور مسيرة وثيقة المبادئ الأساسية حين أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا إلى الأمة في 12 يوليو 2011 جاء فيه في البند "سادسا" ضرورة إعداد وثيقة مبادئ حاكمة وضوابط لاختيار الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد وإصدارها في إعلان دستوري بعد اتفاق القوي والأحزاب السياسية عليها."، وعقب تشكيل حكومة الدكتور عصام شرف وتكليفي بمنصب نائب رئيس الوزراء في 21 يوليو 2011 أعلنت مبادرة "التنمية السياسية والتحول الديمقراطي" من أجل بناء توافق وطني على إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة ومعايير تأسيس الجمعية التأسيسية.

وقد مرت إصدارات وثيقة إعلان المبادئ الأساسية للدستور بمراحل مختلفة، وكانت الإصدارات المتتابعة محلاً للحوار والنقاش بهدف التوصل إلى مجتمعي بشكل عام، وتوافق بين الأحزاب والقوى السياسية بشكل خاص. وقد بدأ الحوار حول الوثيقة اعتباراً من السبت السادس من أغسطس واستمر إلى الخميس 17 نوفمبر2011.

وكان الإصدار الأول للوثيقة بتاريخ السادس من أغسطس 2011 بناء على مداولات الأمانة الفنية "لمبادرة التنمية السياسية والتحول الديمقراطي"[14]، متضمنة معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور على النحو التالي:

[14] كانت الأمانة الفنية تضم د. عمرو حمزاوي. سمير عليش، أ. سمير مرقص، أ. منى ذوالفقار، د. خليل مرعي. وكانت المستشارة تهاني الجبالي مصدرا للدعم في القضايا الدستورية.

1. وثيقة إعلان المبادئ الدستورية الصادرة في 6 أغسطس 2011

إعلان المبادئ الأساسية للدولة المصرية الحديثة

نحن جماهير شعب مصر الحر، على هذه الأرض الطيبة منذ فجر التاريــخ؛

- اعتزازا بنضالنا عبر تاريخنا العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية وسلام البشرية،
- واستلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها المدنية الديمقراطية الحديثة،
- وضمانا لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011 في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية،
- واستلهاما لروح هذه الثورة، واحتراما ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة،
- واستيعابا للدروس المستفادة من تجارب الماضي القريب، ورغبة في إعادة توحيد الصف واستعادة روح الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة التي تلاقت بميادين التحرير في كل المحافظات، وما يتطلبه ذلك كله من التوافق والاتفاق على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تسمو بمقومات الدولة وبالحقوق والحريات العامة وتحصنها وتضمن حمايتها وعدم المساس بها،

فإننا نعلن المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة على النحو التالي.

أولا – المبادئ الأساسية

ا. جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية موحدة تقوم على المواطنة وحكم القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة.

والشعب المصري يعتز بتاريخه الفرعوني والقبطي والإسلامي والحديث وهو جزء من الأمة العربية، ويتمسك بانتمائه الإفريقي ودوره الأصيل في الحضارة الإنسانية.

2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. ومبادئ شرائع غير المسلمين هي المصدر الرئيس للتشريعات المتعلقة بأحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.
3. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة فيما بينها، وتعدد الأحزاب السياسية، والتداول السلمي للسلطة، ووضع حد أقصى لمدة شغل المناصب السياسية التنفيذية، والربط بين تولى المسئولية والخضوع للمساءلة والمحاسبة، وحق المواطنين في مباشرة العمل السياسي وإنشاء الأحزاب السياسية بالإخطار، بشرط عدم استنادها إلى أي أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان، كما يحظر ممارسة الأحزاب لأي نشاط ذي طابع عسكري.
4. السيادة للشعب وحده وهو مصدر كل السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات، والانتخابات الدورية النزيهة، عن طريق الاقتراع السري العام المباشر وتحت الإشراف القضائي، ووفقا لنظام انتخابي يضمن حق الترشح والتصويت وعدالة التمثيل على قدم المساواة بين المواطنين، دون أي تمييز أو إقصاء.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي تفرقة.
6. استقلال القضاء ضمانة أساسية لمبدأ خضوع الدولة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.
7. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة التي تهدف الى تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك، وضمان عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين.

8. تلتزم الدولة بحماية الملكية العامة للمرافق القومية وسائر الثروات والموارد الطبيعية للدولة المصرية وأراضيها ومقومات التراث الوطني المادي والمعنوي.
9. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.
10. الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، ومهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه. ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

ثانيا – الحقوق والحريات العامة

11. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وعلى الدولة واجب احترامها وحمايتها، ولا يجوز تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة المهينة أو الماسة بكرامته.
12. جميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك. ويجوز تقرير بعض المزايا للفئات التي تستدعى الحماية.
13. تكفل الدولة حرية العقيدة وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمى دور العبادة.
14. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة اليها، إلا بحكم قضائي ولأسباب تتعلق بالأمن القومي وفقا لمفهومه في مجتمع ديمقراطي حر.
15. لكل إنسان حرية التفكير وحرية الرأي والتعبير في المجال الخاص والعام، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير.

16. حرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، ويحظر فرض الرقابة عليها أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة.
17. لكل إنسان حق المشاركة في الحياة الثقافية بمختلف أشكالها وتنوع صورها، وحرية ممارسة الأنشطة الثقافية والفنية وإنتاجها ونشرها عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.
18. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية، بما فيها حرية البحث العلمي وحرية الإبداع والابتكار، كما تضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.
19. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة، بما في ذلك حياة أسرته ومسكنه وشرفه وسمعته، ومراسلاته ومحادثاته التليفونية واتصالاته الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال. ويضمن القانون حماية هذه الحقوق، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.
20. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض على أي مواطن أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بموجب أمر قضائي مسبق واستنادا للقانون. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون. والمتهم برئ حتى تثبت إدانته قانونا في محاكمة علنية عادلة أمام قاضيه الطبيعي. ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام أي قضاء استثنائي أو القضاء العسكري إلا في الجرائم النظامية المتصلة بالقوات المسلحة.
21. الحق في الملكية الخاصة مكفول، ولا يجوز المساس بهذا الحق إلا استنادا للقانون وبحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.
22. تكفل الدولة تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين، دون أي تمييز.

23. الحق في العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز. كما تلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية.
24. لكل مواطن حق تولى الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها وذلك دون أي تمييز.
25. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، بما في ذلك الحق في الغذاء الصحي والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، وله الحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.
26. لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية المصرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزاميا، والقبول في التعليم العالي قائما على أساس المساواة وتكافؤ الفرص بصرف النظر عن الإمكانيات المالية. وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.
27. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات لحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة، ولهم الحق في إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية والروابط والاتحادات والتجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

ثالثا - الضمانات الدستورية للمبادئ والحقوق والحريات

28. المبادئ والحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ملزمة، ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها أو تقييدها عند وضع أو تعديل الدستور.

29. لأي من الأحزاب السياسية والمجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات والمؤسسات الأهلية المشهرة وفقا للقانون والنقابات المهنية والعمالية الحق في اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية النص الذي يتعارض مع أي من المبادئ والحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان.
30. للمحكمة الدستورية العليا اختصاص مراقبة الوحدة العضوية للدستور في حال تعديله بالمخالفة للمبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.
31. تعتبر المبادئ والأحكام التي تتضمنها اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر في مرتبة أعلى من التشريع العادي.
32. يحظر تأويل أو تفسير أي نص في هذا الإعلان على نحو يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما انضمت إليه مصر من مواثيق وعهود واتفاقيات دولية معنية بحقوق الإنسان، أو على نحو يجيز لأي من سلطات أو مؤسسات الدولة أو لأي جماعات أو أفراد القيام بأي عمل يهدف أو يؤدى الى إهدار ما ورد بهذا الإعلان من مبادئ وحقوق وحريات أو يؤدى للانتقاص منها أو الإخلال بها.
33. يكون اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المائة التي تتولى إعداد مشروع الدستور الجديد للبلاد من غير أعضاء مجلسي الشعب أو الشورى، وأن يضمن تنوع خبراتهم في المجالات القانونية والسياسية والعلمية والثقافية، وعدالة تمثيلهم لكل أطياف الشعب المصري، وذلك بمراعاة المعايير الواردة بالملحق المرفق. وفى جميع الأحوال، تلتزم هذه الجمعية التأسيسية، في أدائها لمهمتها، بالمبادئ والحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان.

وقد شارك في اللقاءات مناقشة هذا الطرح للوثيقة ممثلون عن أربعة وثلاثون من الأحزاب السياسية المشهرة رسميا وتحت التأسيس، واتحادات ونقابات العمال والفلاحين والنقابات المهنية، المنظمات والجمعيات الحقوقية والتنموية والنسوية، والطرق الصوفية والجمعية الشرعية والجماعة الإسلامية، والجمعية الوطنية

للتغيير، وحركات وائتلافات شباب الثورة، وعدد من الشخصيات العامة. ولم يلب الدعوة للمشاركة في هذه اللقاءات التشاورية بعض قيادات الدعوة السلفية وحزب الأصالة السلفي، كما اعتذر عن عدم حضورها كل من التيار الرئيسي والتيار المصري (شباب الإخوان) وبلغ مجموع هذه اللقاءات اثنين وعشرين لقاء خلال المدة من 2011/8/8 حتى 2011/8/25.

وقد أيد الحضور إعلان المبادئ الأساسية ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية أحزاب الوفد، الحرية والعدالة، الوسط، والعدل ولكن باعتبار الوثيقة استرشاديه تتمتع بالتزام أدبي غير ملزم، ومن ثم فإنها طالبت بحذف بنودها التي تشير إلى أنها ملزمة أو محصنة ضد التعديل، ولكن حزب الوفد عاد ليؤكد قبوله الوثيقة وصادقت عليها الهيئة العليا للحزب.

كما وافقت الجمعية الشرعية والجماعة الإسلامية على إعلان المبادئ الأساسية للدستور من حيث المبدأ، وطالبت باستبعاد أو ضبط الكلمات التي تحمل أكثر من دلالة وبخاصة مفهوم الدولة المدنية، ومفهوم غير المسلمين، وراجعت الأولى الإعلان مراجعة دقيقة وقدمت رأيها مكتوباً بملاحظاتها حول مضمون الإعلان، وأخذ بعدد من هذه الملاحظات في الصياغة النهائية لإعلان المبادئ الأساسية للدستور، فيما رفضت هاتان الجهتان معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد. كما وافق عدد من ائتلافات الثورة والحركات الشبابية على إعلان المبادئ الأساسية ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية مع إبداء بعض الملاحظات عليها.

وقد اتفقت مبدئيا مع إعلان المبادئ الأساسية للدستور ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية مجموعة كبيرة من الشخصيات العامة من المثقفين ورجال الصحافة والإعلام وأساتذة الجامعات، بلغ عددها نحو سبعمائة شخصية عامة، وذلك في اللقاءين التشاوريين الموسعين اللذين عقدا معهما بالتنسيق مع الهيئة القبطية الإنجيلية، وكان أولهما بمحافظة المنيا 2011/8/18، وكان ثانيهما في 2011/8/25.

وقد رفض حزب النور واللجنة التنسيقية لشباب الثورة إعلان المبادئ الأساسية للدستور من حيث المبدأ.

وكان الاتجاه الغالب لدى القوى الوطنية المشاركة في تلك اللقاءات يميل إلى إصدار المبادئ الأساسية للدستور ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية في شكل إعلان دستوري ملزم، لأنه بدون سلوك هذا السبيل لن يكون لهذا العمل أية جدوى أو قيمة حقيقية.

2. وثيقة إعلان المبادئ الدستورية الصادرة في 13 أغسطس 2011

في محاولة لتحقيق التوافق حول مشروع الوثيقة التي طرحت للنقاش العام، عقد اجتماع بمكتبي يوم 13 أغسطس 2011 ضم الدكتور السيد البدوي رئيس حزب الوفد والدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة والدكتور سعد الكتاتني أمين عام الحزب والدكتور وحيد عبد المجيد منسق التحالف الديمقراطي، حيث وافقوا على الصيغة التالية للوثيقة:

إعـلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديث

اعتزازا بنضالنا عبر تاريخنا العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية وسلام البشرية، واستلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها المدنية الديمقراطية الحديثة، مؤكدين أن الشعب هو مصدر السلطات، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال المصادرة على إرادته بوضع مبادئ فوق دستورية لا تتغير، ودونما الحاجة إلى إعلان دستوري بشأنها أو غيره حيث تكفي إرادة الشعب.

وضمانا لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011 في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه الثورة التي توحد

حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة، واحتراما ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة.

فإننا نعلن المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

وذلك على النحو التالي.

أولا – المبادئ الأساسية

1. جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.
3. السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، ووفقا لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
4. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، وتعدد الأحزاب السياسية وإنشائها بالإخطار، شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو طائفي أو فئوي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي

تفرقة. واستقلال القضاء ضمانة أساسية لمبدأ خضوع الدولة ومؤسساتها للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.

6. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك، وكفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين. وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي.
7. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.
8. مصر جزء من القارة الأفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهي جزء من العالم الإسلامي تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، تعتز بدورها الأصيل في الحضارة الإنسانية وتساهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب.
9. الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، ومهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه. ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

ثانيا – الحقوق والحريات العامة

10. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك. ويجوز تقرير بعض المزايا للفئات التي تستدعى الحماية.

11. تكفل الدولة حرية العقيدة، وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمى دور العبادة.
12. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة اليها، إلا بحكم قضائي مسبب.
13. حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصري، ويحظر فرض الرقابة على وسائل الإعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة.
14. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.
15. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الالكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.
16. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون. والمتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي. ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام أي قضاء استثنائي أو القضاء العسكري إلا في الجرائم النظامية المتصلة بالقوات المسلحة.
17. الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.

18. الحق في العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز. وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية. ولكل مواطن حق تولى الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها.
19. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.
20. لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزاميا. وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.
21. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولهم حق التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

ويلاحظ أنه بناء على إصرار ممثلي حزب الحرية والعدالة تم اختصار المقدمة مع التأكيد فيها أن الشعب هو مصدر السلطات، وأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال المصادرة على إرادته بوضع مبادئ فوق دستورية لا تتغير، ودونما الحاجة إلى إعلان دستوري بشأنها أو غيره حيث تكفي إرادة الشعب.

كما تم اختصار الوثيقة بتحديد عدد المبادئ الأساسية للدستور في واحد وعشرين مبدأ بدلاً ثلاثة وثلاثين في الصياغة السابقة. وكانت أهم البنود التي حذفت الغاء

وصف الدولة بأنها "مدنية" في المبدأ الأول، كذلك تم تأجيل بحث معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور!

وفي ضوء مراجعات الأمانة الفنية رؤي إصدار وثيقة معدلة في22 أغسطس 2011 على النحو التالي الذي عاد لتأكيد مدنية الدولة وأن الحريات والحقوق الواردة في إعلان المبادئ لصيقة بالإنسان ولا يجوز لأي سلطة أن تنتقص منها:

3. نص الوثيقة المعلن في 22 أغسطس 2011

إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

اعتزازا بنضالنا عبر تاريخنا العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية وسلام البشرية، واستلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها المدنية الديمقراطية الحديثة.

وإدراكا لأن المقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة تمثل قواعد مستقرة في ضمير المجتمع وفى الدساتير المصرية المتعاقبة، وضمانا لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011 في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة، واحتراما ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة.

فإننا نعلن المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

وذلك على النحو التالي

أولا – المبادئ الأساسية

ا. جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية موحدة تقوم على المواطنة وحكم القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص

لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. ومبادئ شرائع غير المسلمين هي المصدر الرئيسي للتشريعات المتعلقة بأحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.
3. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة فيما بينها، والتداول السلمي للسلطة، وتعدد الأحزاب السياسية وحق إنشائها بالإخطار، بشرط ألا تقوم على أي أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان، وألا تستند في عضويتها على التمييز بين المواطنين لأي سبب.
4. السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، ووفقا لنظام انتخابي يضمن حق الترشح والتصويت وعدالة تمثيل المواطنين، بما في ذلك المصريون في الخارج، دون أي تمييز أو إقصاء.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي تفرقة. واستقلال السلطة القضائية وكفالة حق التقاضي ضمانتان أساسيتان لمبدأ خضوع الدولة ومؤسساتها للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.
6. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة، وضمان توزيع عوائد التنمية على المواطنين بما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية. ويشارك في عملية التنمية القطاع العام والخاص والتعاوني والمجتمع المدني، وتستند في تحقيق أهدافها إلى تشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك، وإرساء قواعد إتاحة المعلومات وشفافية

المعاملات المالية والاقتصادية. وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي.

7. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.
8. مصر جزء من القارة الافريقية تعمل على تحقيق نهضتها والتعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهي جزء من العالم الإسلامي تدافع عن قضاياه المشروعة وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، وهي جزء من المجتمع الإنساني تعتز بتاريخها العريق وبدورها الأصيل في بناء الحضارة الإنسانية، وتساهم بإيجابية في نشر السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب.
9. الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، ومهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه. ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. وتدرج موازنة القوات المسلحة بنداً واحداً في الموازنة العامة للدولة وتعرض القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة على مجلسها الأعلى قبل إحالتها إلى البرلمان.

ثانيا – الحقوق والحريات العامة

10. لكل إنسان الحق في الحياة والأمن الشخصي والكرامة الإنسانية، وعلى الدولة واجب حمايتها، ولا يجوز تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة المهينة أو الماسة بالكرامة. وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء

السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك. ويجوز تقرير بعض المزايا للفئات التي تستدعى الحماية.

11. تكفل الدولة حرية العقيدة، وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمى دور العبادة.
12. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها، ولا يجوز إسقاط الجنسية إلا بحكم قضائي.
13. حرية الفكر والرأي والتعبير والاعتقاد وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة أو حقوق الغير أو المقومات الأساسية للمجتمع، ويحظر فرض الرقابة على الفكر والثقافة ووسائل الإعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة.
14. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها. وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.
15. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة وحرمة مسكنه ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الالكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.
16. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون. والمتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي.

17. الملكية الخاصة مصونة، لا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل.
18. الحق في العمل مكفول، وتلتزم الدولة بالعمل على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز. وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية. ولكل مواطن حق تولى الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها، دون أي تمييز.
19. تكفل الدولة لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.
20. تكفل الدولة لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزاميا. وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.
21. تكفل الدولة حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية بالإخطار، كما تكفل حق التجمع والتظاهر السلمي والإضراب العام.
22. المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة الواردة في هذا الإعلان غير قابلة للإلغاء أو التعديل أو التصرف. ولأي من الأحزاب السياسية والمجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات والمؤسسات الأهلية المشهرة وفقا للقانون والنقابات المهنية والعمالية الحق في اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية النص الذي يتعارض مع أي من المبادئ الأساسية أو الحقوق والحريات العامة الواردة في هذا الإعلان.

23. يحظر تأويل أو تفسير أي نص في هذا الإعلان على نحو يجيز لأي من سلطات الدولة أو مؤسساتها أو لأي جماعات أو أفراد القيام بأي عمل يهدف أو يؤدى إلى إهدار أي من المبادئ والحقوق والحريات الواردة بهذا الإعلان أو ينتقص منها أو يخل بها.

4. معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور

تعددت إصدارات معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد نتيجة للحوار المجتمعي الذي أدير بشأنها خلال الفترة من السادس من أغسطس 2011، وكانت تختلف في درجة التفصيل والشروط المطلوب توفرها في الأعضاء المستهدفين بما يعكس حرص المجتمع المصري على ضمانات وضع دستور عادل ومتوازن يؤسس لدولة ديمقراطية مدنية حديثة.

معايير تشكيل الجمعية التأسيسية إصدار 6 أغسطس 2011

1. تشكل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء مجلسي الشعب والشورى، على أن يكون هذا التشكيل بالكامل من خارج أعضاء البرلمان بمجلسيه.
2. يشترط أن يتوافر فيمن يختار للعضوية الشروط الخاصة بالترشيح للبرلمان.
3. مع عدم الإخلال بالمراكز القانونية عند تشكيل الجمعية التأسيسية، يحظر تعيين أي عضو فيها لشغل أي منصب قيادي في الجهاز الإداري بالدولة [وزير – محافظ – رئيس جامعة أو هيئة عامة.. الخ] لمدة ثلاث سنوات تالية لوضع الدستور.
4. تشكل الجمعية التأسيسية من كل الأطياف السياسية والمهنية والدينية والقوى الاجتماعية والتيارات الثقافية وقادة الفكر ورموز العلم والفن والقطاعات النوعية للمواطنين بنسب متساوية توزع كالتالي:

أولاً: ثمانين عضوا من:

- النقابات المهنية [يختارهم مجالس النقابـــات].
- الاتحادات العمالية [يختارهم مجالس النقابات العماليـة].
- الفلاحين [يتم اختيارهم من اتحادات الفلاحين المستقلة].
- الجامعات [يختارهم المجلس الأعلى للجامعات بالتشاور مع نوادي أعضاء هيئة التدريس].
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاجتماعية والنسائية والمعوقين [ويكون ممثل المعوقين منهم] يتم اختيارهم من الائتلافات النوعية لهذه المنظمات).
- الجمعيات والمنظمات الحقوقية [يتم اختيارهم من الائتلافات النوعية لهذه المنظمات].
- الشباب [يتم اختيارهم من اتحادات الطلاب ومراكز الشباب والأندية الرياضية].
- المصريين في الخارج [عبر اتحاداتهم].
- المجلس القومي لحقوق الإنســـان.
- المؤسسات والطوائف الدينية [شيخ الأزهر والمفتي + أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت ويهود منتخبين من مجالسهم الملية].
- الجمعيات العلمية [تختارهم مجالس إدارتها].
- الهيئات القضائية [يتم اختيارهم عبر الجمعيات العمومية للهيئات القضائية "محكمة النقض + مجلس الدولة + المحكمة الدستورية العليا + هيئة النيابة الإدارية + هيئة قضايا الدولة"].
- المناطق الجغرافية النوعية ذات الخصوصية الثقافية [سيناء + النوبة + الوادي الجديد + حلايب وشلاتين].
- الاتحادات النوعية [الغرف التجارية + الاتحادات الصناعية + رجال الأعمال].
- القوات المسلحة والشرطـة.

- الأحزاب السياسية المشهرة رسميا.

ثانياً عشرين عضواً من:

الشخصيات العامة التوافقية من الخبراء والفقهاء الدستوريين المستقلين والشخصيات السياسية العامة ورموز الفكر والفن والعلم.

5. للمجلس الأعلى للقوات المسلحة – قياسا على سلطة رئيس الجمهورية في الاعتراض على التشريع –الاعتراض على تشكيل الجمعية التأسيسية إذا خالفت المعايير السابقة.
6. تضع الجمعية التأسيسية قواعد وإجراءات عملها، على أن تراعى في تسيير عملها مبادئ العلانية وعقد جلسات استماع للتواصل مع شرائح المجتمع وتوثيق هذه الأعمال ونشرها وعرض مشروع الدستور للحوار المجتمعي قبل الاستفتاء عليه بشهر على الأقل.

معايير تشكيل الجمعية التأسيسية إصدار 21 أغسطس 2011

عملا على تحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011 في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة،

ولما كان الدستور عقداً اجتماعياً لصالح كل المصريين يعزز المقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة، ويكشف عن القواعد المستقرة في ضمير المجتمع وفى الدساتير المصرية المتعاقبة، ويرسم رؤيتهم لدعم بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية الحديثة، وضمانا لعدالة تمثيل المصريين بأطيافهم المتنوعة في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد، تراعى المعايير الآتية:

1. تشكل الجمعية التأسيسية بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء مجلسي الشعب والشورى، على أن يكون هذا التشكيل بالكامل من خارج أعضاء هذين المجلسين.

2. يشترط أن يتوافر فيمن يختار للعضوية الشروط الخاصة بالترشيح لمجلس الشعب، بالإضافة للخبرة المتخصصة والكفاءة والحيدة والاستقلال.
3. مع عدم الإخلال بالمراكز القانونية عند تشكيل الجمعية التأسيسية، يحظر تعيين أي عضو فيها لشغل أي منصب قيادي في الجهاز الإداري بالدولة (وزير – محافظ – رئيس جامعة أو هيئة عامة.. الخ) لمدة ثلاث سنوات تالية لوضع الدستور.
4. تتألف الجمعية التأسيسية من ممثلي القوى والتيارات السياسية والمهنية والدينية والاجتماعية والثقافية وقادة الفكر ورموز العلم والفن والقطاعات النوعية للمواطنين بنسب متساوية توزع كالتالي:

أولاً: ثمانين عضوا بواقع خمسة أعضاء من ممثلي كل من الجهات التالية:

- الأحزاب السياسية المشهرة رسميـــا.
- النقابات المهنية [يرشحهم مجالس النقابات].
- الاتحادات العمالية [يرشحهم مجالس النقابات العمالية المستقلة].
- الفلاحين [يرشحون من اتحادات الفلاحين المستقلة].
- الجامعات [يرشحهم المجلس الأعلى للجامعات ونوادي أعضاء هيئة التدريس].
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية الاجتماعية والنسائية والمعوقين [يتم ترشيحهم من الاتحادات النوعية لهذه المنظمات، ويكون ممثل المعوقين منهم].
- الجمعيات والمنظمات الحقوقية [يتم ترشيحهم من الائتلافات النوعية لهذه المنظمات].
- الشباب [يتم اختيارهم من اتحادات الطلاب الجامعيـــة].
- المصريين في الخارج [ويتم ترشيحهم من مجالس اتحاداتهم].
- المجلس القومي لحقوق الإنسان [بواقع اثنين]، والمجالس القومية المتخصصة [بواقع ثلاثة مرشحين].

- المؤسسات الدينية الرسمية [الأزهر الشريف، والكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية بفروعهم والطائفة اليهودية].
- الجمعيات العلمية [يتم ترشيحهم بمعرفة مجالس إدارتها].
- الهيئات القضائية [يتم ترشيحهم من الجمعيات العمومية للهيئات القضائية أي المحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة].
- المناطق الجغرافية النوعية ذات الخصوصية الثقافية [سيناء والنوبة والوادي الجديد والواحات وحلايب وشلاتين].
- الاتحادات النوعية [يتم ترشيحهم من اتحاد الغرف التجارية [بواقع اثنين]، واتحاد الصناعات المصرية [بواقع ثلاثة مرشحين].
- القوات المسلحة [بواقع ثلاثة مرشحين] والشرطة [بواقع مرشحين].

ثانياً: عشرين عضوا من

- الشخصيات العامة التوافقية من الخبراء والفقهاء الدستوريين المستقلين والشخصيات السياسية العامة ورموز الفكر والفن والعلم.

5. تقوم كل جهة من الجهات المشار إليها في البند (4 – أ) بترشيح ضعف عدد ممثليها في تشكيل الجمعية التأسيسية، ويكون مرشحوها غير المنضمين لعضوية الجمعية التأسيسية بصفة أصلية أعضاء احتياطيين لتمثيل هذه الجهات عند اللزوم.
6. يراعى في الترشيح لعضوية الجمعية التأسيسية وفى تشكيلها عدالة تمثيل المرأة والشباب والأقباط.
7. للمجلس الأعلى للقوات المسلحة – بموجب اختصاصه المؤقت بسلطة رئيس الجمهورية– الاعتراض على تشكيل الجمعية التأسيسية إذا خالفت المعايير السابقة.

8. تضع الجمعية التأسيسية قواعد وإجراءات عملها، على أن تراعى في تسيير عملها مبادئ العلانية وعقد جلسات استماع للتواصل مع شرائح المجتمع وتوثيق هذه الأعمال ونشرها وعرض مشروع الدستور للحوار المجتمعي قبل الاستفتاء عليه بشهر على الأقل.

الموقف في ضوء الاجتماع التشاوري في أول نوفمبر 2011[15]

وفي تطور لاحق عقد اجتماع يوم 1 أكتوبر 2011 برئاسة الفريق سامي عنان نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضم ثلاثة عشر من رؤساء الأحزاب منهم أحزاب الوفد والغد والحرية والعدالة والجبهة الديمقراطية، واتفقوا على وضع ضوابط اختيار الجمعية التأسيسية كوثيقة شرف يتعهد الجميع بالالتزام بما جاء فيها أثناء اختيار الجمعية التأسيسية وإعداد مشروع دستور للبلاد. وقد بدأت أعمال اللقاء التشاوري الذي جمع القوى والتيارات الوطنية الرئيسية وذلك للتوصل إلى توافق وطني حول المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستعد هذا الدستور والذي يستكمل سلسلة اللقاءات والاجتماعات التي انعقدت طوال شهر أغسطس 2011.

وكان هذا الملتقى الموسع لتحقيق المزيد من التواصل والتشاور بشأن هذه المبادئ الأساسية التي لم تأت من فراغ وإنما هي حصيلة مجموعة وثائق صدرت عن عدة جهات منها الأزهر الشريف والمجلس الوطني المصري وغيرها، وهى تزيد على عشر وثائق لإعلانات المبادئ ، جرى توحيدها وتجميع ما بينها من قواسم مشتركة لكى تعبر هذه المبادئ الأساسية عن توافق وطني جامع لكل أطياف المجتمع المصري ، بحيث يكون ذلك مقدمة تمهيدية على طريق جمع شمل القوى الوطنية واتحادها

[15] عقد اللقاء في المسرح الصغير بدار الأوبرا المصرية وشارك فيه أعضاء اللجنة السياسية بمجلس الوزراء وهم الوزراء منير فخري عبد النور وزير السياحة، عماد أبو غازي وزير الثقافة، المستشار محمد عطية وزير التنمية المحلية.

وتعاونها البناء، بما يؤهل البلاد لاجتياز المرحلة الانتقالية والمضي قدما على طريق التحول الديمقراطي السليم .

وتم التأكيد أثناء اللقاء على أهمية هذه المبادئ الأساسية للدستور الجديد وما تشغله من موقع متقدم في سلم أولويات العمل الوطني في هذه المرحلة الفارقة في بناء الدولة المصرية الحديثة، وضرورة تكاتف جميع القوى الوطنية واتفاقها على تحقيق المصالح العليا للبلاد.

وقد شارك في هذا الملتقى التشاوري مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية المشهرة وتحت التأسيس ونقابات العمال والفلاحين والنقابات المهنية وغيرها من منظمات المجتمع المدني الحقوقية والتنموية والنسوية والشخصيات العامة، وعدد من ائتلافات شباب الثورة والناشطين السياسيين كما هو موضح في الملحق رقم 4.

ولم يلب الدعوة للمشاركة في هذا الملتقى عدد من الأحزاب من بينها الحرية والعدالة، النور، الأصالة، الحضارة، العربي الديمقراطي الناصري، العدل، الجيل الديمقراطي، الخضر المصري، مص العربي الاشتراكي، القوى الشعبية، والحزب الاشتراكي المصري.

وفي أعقاب ذلك اللقاء بدأت الحملة ضد الوثيقة التي كان هدفها نوعاً من الإرهاب الفكري لترويع الأحزاب والقوى السياسية ذات التوجهات اللبرالية، فضلاً الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة للانصراف عن الموضوع بزعم وثيقة المبادئ والمعايير تمثل التفافاً على نتائج الاستفتاء الذي حدد اختصاص مجلسي الشعب والشورى في اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. والحقيقة إنه فيما عدا المادتين التاسعة والعاشرة – والني قصد بهما حماية أمن الوطن من خلال ضمان سلامة قواته المسلحة وسرية معلوماتها – فليس في الوثيقة المطروحة للنقاش أي جديد لم يشارك حزب " الحرية والعدالة" في صياغته ولو أنهم لم يقاطعوا

اللقاء التشاوري الأخير لكان في مكنتهم المساهمة بالراي والمشاركة الإيجابية مع جموع المواطنين في صنع مستقبل لجميع المصريين.

وثيقة إعلان المبادئ الدستورية الصادرة في 1 نوفمبر 2011

مســـودة[16]

إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

اعتزازاً بنضالنا عبر تاريخنا العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية وسلام البشرية، واستلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها المدنية الديمقراطية الحديثة، مؤكدين أن الشعب هو مصدر السلطات، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال المصادرة على إرادته بوضع مبادئ فوق دستورية لا تتغير، ودونما الحاجة إلى إعلان دستوري بشأنها أو غيره، حيث تكفي إرادة الشعب.

وضماناً لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011 في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة، واحتراماً ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة.

فإننا نعلن المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

وذلك على النحو التالي:

أولاً: المبادئ الأساسية

---

[16] هذا الإصدار الذي طرح للحوار دار الأوبرا في الأول من نوفمبر 2011 متضمناً المادتين التاسعة والعاشرة المتعلقتين بالقوات المسلحة وقاطع الاجتماع حزب الحرية والعدالة الأحزاب السلفية دون معرفة مسبقة بمحتوى المادتين المشار إليهما فقد كانت النية مبيته لإفشال اللقاء.

1. جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.
3. السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، ووفقاً لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
4. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، ونظام تعدد الأحزاب، شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو طائفي أو فئوي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي تفرقة. واستقلال القضاء ضمانة أساسية لمبدأ خضوع الدولة ومؤسساتها للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة. وتختص المجالس العليا للهيئات القضائية بنظر كل ما يتعلق بشئونها ويجب موافقتها على مشروعات القوانين المتعلقة بها قبل إصدارها.
6. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك وكفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين. وتلتزم الدولة بحماية الملكية

العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي.

7. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.
8. مصر جزء من القارة الإفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهي جزء من العالم الإسلامي تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، وتعتز بدورها الأصيل في الحضارة الإنسانية وتساهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب.
9. الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحافظ على وحدتها وحماية الشرعية الدستورية ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. ويختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقماً واحداً في موازنة الدولة، كما يختص دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب.
10. ينشأ مجلس يسمى "مجلس الدفاع الوطني" يتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون

اختصاصاته الأخرى. والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقاً للقانون، كما تنظم التعبئة العامة بقانون.

ثانياً- الحقوق والحريات العامة

11. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك. ويجوز تقرير بعض المزايا للفئات التي تستدعى الحماية.

12. تكفل الدولة حرية العقيدة، وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمى دور العبادة.

13. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها، إلا بحكم قضائي مسبب.

14. حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصري، ويحظر فرض الرقابة على وسائل الإعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة.

15. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.

16. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.
17. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون. والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي.
18. الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.
19. الحق في العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز، وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية. ولكل مواطن الحق في تولي الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها.
20. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقاً لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.
21. لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزامياً. وتشرف الدولة على جميع

المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.

22. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولهم حق التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

وفي إطار محاولة التوصل إلى توافق مع ممثلي حزب الحرية والعدالة، طرح الاقتراح التالي في اجتماع ضم ممثلي لجنة التحالف الديمقراطي وهم د. وحيد عبد المجيد ود. أسامة ياسين وأ. حاتم عزام ود. مصطفى النجار في يوم 15 نوفمبر 2011 بمكتبي وبحضور أعضاء اللجنة السياسية بمجلس الوزراء أ. منير فخري عبد النور وزير السياحة ود. عماد أبو ذكري وزير الثقافة.

وثيقة إعلان المبادئ الدستورية الصادرة في 15 نوفمبر 2011

إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

اعتزازا بنضال الشعب المصري عبر تاريخه العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية والإخاء الإنساني وسلام البشرية، واستلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها الديمقراطية الحديثة.

وإدراكا بأن المقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة تمثل قواعد مستقرة في ضمير المجتمع وفى الدساتير المصرية المتعاقبة، وضمانا لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011 في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة، واحتراما ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة. وإدراكاً بأن الشعب هو مصدر السلطات، ولا

ينبغي المصادرة على إرادته بأي حال من الأحوال، وأن الإعلان الدستوري في مارس الماضي فيه ما يكفي لإدارة المرحلة الانتقالية، وأن هذه الوثيقة ووثيقة الأزهر وغيرها من الوثائق تعد مبادئ استرشاديه لمشروع الدستور الذي سيوضع على هديها ويعرض على الشعب في نهاية المطاف ليقول كلمته في الاستفتاء عليه، وتشكل بهذا المعنى التزاماً أدبياً من الموقعين عليها.

فإننا نؤكد المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة لدستور الدولة المصرية الحديثة النحو التالي

أولاً: المبادئ الأساسية

1. جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، واحترام التعددية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.
3. السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، ووفقا لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
4. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة ونظام تعدد الأحزاب شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو طائفي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة. وتختص الجمعيات العامة للهيئات القضائية بنظر كل ما يتعلق بشئونها ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها قبل إصدارها.
6. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة، التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك وكفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين. وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي.
7. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.
8. مصر جزء من القارة الأفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهي جزء من العالم الإسلامي تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، وتعتز بدورها الأصيل في الحضارة الإنسانية وتساهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب.
9. الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة. والدفاع عن الوطن وأراضيه واجب مقدس والتجنيد إجباري. ينظم القانون التعبئة العامة كما ينظم القانون القضاء

العسكري ويحدد اختصاصاته، وللقوات المسلحة مكانتها الخاصة وشئونها التفصيلية المتصلة بالأمن القومي والتي يجب أن تراعى عند مناقشة أمورها الفنية وميزانيتها، والقوات المسلحة كباقي مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية. ويكون لها مجلس أعلى يختص دون غيره بالنظر في كافة شئونها، ويؤخذ رأيه في التشريعات الخاصة بها قبل إصدارها. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة.

10. ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطني، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بالأمن القومي ووسائل تأمين البلاد وسلامتها.. ومناقشة ميزانية القوات المسلحة ويحدد القانون تشكيل مجلس الدفاع الوطني واختصاصاته الأخرى. ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطني وموافقة مجلس الشعب.

ثانياً: الحقوق والحريات العامة

11. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك.
12. تكفل الدولة حرية العقيدة وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمى دور العبادة.
13. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها إلا بحكم قضائي مسبب.
14. حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصري.

15. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.
16. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الالكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.
17. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون. والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي، إلا في الجرائم المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري.
18. الملكية الخاصة مصونة، لا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.
19. الحق في العمل مكفول، وتعمل الدولة، توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز، وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية. ولكل مواطن حق في تولى الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها.
20. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.

21. لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزاميا. وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.
22. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولهم حق التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق الأساسية الواردة في هذا الإعلان.
23. المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة الواردة في هذه الوثيقة تعد توافقاً وطنياً وميثاق شرف يسترشد به عند وضع الدستور الجديد.

ولكن كان واضحاً إصرار حزب الحرية والعدالة على مقاومة التوجه إلى إصدار وثيقة المبادئ الدستورية بأي ثمن، وتصميم قيادات الحزب على الدعوة ما أسموه " مليونيه المطلب الواحد" والتي عقدت بميدان التحرير يوم الثامن عشر من نوفمبر2011 للمطالبة بإسقاط وثيقة المبادئ الدستورية وإقالتي من الوزارة.

ومن ثم فشلت مفاوضات اللحظة الأخيرة، التي جرت يوم السابع عشر من نوفمبر، بين رئيس حزب الحرية والعدالة والدكتور محمد عبد المقصود ممثل الهيئة السلفية من جانب، ونائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الوزراء [كل على حدة] وخضوري من جانب آخر، وبرغم أنه تمت الموافقة على مطالبهما التالية:

1. إسقاط صفة المدنية عن الدولة.
2. جعل الوثيقة غير ملزمة لمجرد الاسترشاد بها .

3. النص على عبارة " المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة الواردة في هذه الوثيقة تعد توافقاً وطنياً وميثاق شرف يسترشد به عند وضع الدستور الجديد" والواردة في المبدأ رقم 23 من الوثيقة بدلاً من " المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة الواردة فى هذا الإعلان لصيقة بالمواطن ولا تقبل وقفاً أو تعطيلاً أو انتقاصا، ولا تجوز لأي من سلطات الدولة أو مؤسساتها أو لأي جماعات أو أفراد القيام بأي عمل يهدف أو يؤدى إلى إهدارها أو الانتقاص منها أو الإخلال بها .

وكانت وجهة التي أبداها دكتور عصام شرف أن الوثيقة قد شارك ممثلون لأحزاب وقوى سياسية ومنظمات مجتمعية ووافقوا على صياغة محددة وكان يصرون على ضرورة وجود المبادئ الثلاثة الخاصة بمدنية الدولة، وكون الوثيقة يجب أن تكون ملزمة، وألا يسمح بأي عمل يهدف أو يؤدى إلى إهدارها أو الانتقاص منها أو الإخلال بها، ومن ثم وجدنا [دكتور عصام شرف وأنا] أن قبول الصيغة المقترحة من جانب حزب الحرية والعدالة يعتبر إخلالاً من بالتزامنا الأخلاقي والسياسي نحو القوى الموافقة على الوثيقة ويفرغها من مضمونها، فتقرر وقف التفاوض.

وقد كنت حريصاً في مناسبة انعقاد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للصحافة الذي انعقد يوم السبت 19 نوفمبر 2011 على توزيع النص الذي ارتضاه حزب الحرية والعدالة والتأكيد لأعضاء المجلس على أنه اقتراح مقدم من ذلك الحزب وأنه يجري بشأنه مشاورات مع باقي الأحزاب والقوى السياسية[17].

[17] صادف يوم انعقاد المجلس الأعلى للصحافة أحداث إخلاء المعتصمين من أسر شهداء الثورة والتعامل معهم بعنف دون إخطار د. عصام شرف رئيس الوزراء مما ترتب عليه قرار الحكومة بالاستقالة.

معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المطروحة في لقاء نوفمبر 2011

(1) تشكل الجمعية التأسيسية المنوط بها وضع مشروع الدستور المصري على النحو التالي:

ثمانين عضوا من غير أعضاء مجلسي الشعب والشورى يمثلون كافة أطياف المجتمع المصري من قوى سياسية وحزبية ونقابية ومهنية ودينية، ويشترط فى هؤلاء المرشحين أن تتوفر فيهم شروط العضوية فى مجلس الشعب، ويكون تمثيلهم على النحو الآتي:

(12) من الهيئات القضائية (3 المحكمة الدستورية العليا، 3 محكمة النقض، 2 مجلس الدولة، 2 هيئة قضايا الدولة، 2 النيابة الإدارية) ترشحهم جمعياتهم العمومية.

(12) من أساتذة الجامعات على أن يكون من بينهم (5) على الأقل من أساتذة القانون يرشحهم جميعا المجلس الأعلى للجامعات.

(15) من النقابات المهنية يختارون فى اجتماع مشترك لمجالس هذه النقابات.

(5) من النقابات العمالية ترشحهم الاتحادات العمالية.

(5) من الفلاحين ترشحهم اتحاداتهم.

(5) من اتحاد الجمعيات الأهلية (على أن يكون من بينهم ممثل لذوي الاحتياجات الخاصة).

(5) من عضوات اتحاد الجمعيات النسائية يرشحهم مجلس إدارة الاتحاد.

(5) من جمعيات حقوق الإنسان يرشحهم المجلس القومي لحقوق الإنسان.

(1) من اتحاد الكتاب.

(1) من اتحاد الغرف التجارية.

(1) من اتحاد الصناعات.

(1) من اتحاد الغرف السياحية.

(1) من جمعيات رجال الأعمال.

(1) من المجلس القومي لحقوق الإنسان.

(1) من القوات المسلحة.

(1) من الشرطة.

(1) من الاتحادات الرياضية.

(1) من اتحادات طلاب الجامعات.

(3) من الأزهر.

(3) من الكنائس المصرية.

وعلى الجهات المشار إليها ترشيح ضعف العدد للاختيار من بينهم.

ويختار الأعضاء الباقون من بين ممثلي الأحزاب والمستقلين، بحسب نسبة تمثيلهم بمجلسي الشعب والشورى، بحد أقصى خمسة أعضاء وبحد أدنى عضو على الأقل.

ويجب أن يكون من بين أعضاء الجمعية التأسيسية عشرة سيدات على الأقل، وعشرة أعضاء، على الأقل، لا تجاوز أعمارهم الخامسة والثلاثين.

(2) إذا تضمن مشروع الدستور الذى أعدته الجمعية التأسيسية نصاً أو أكثر يتعارض مع المقومات الأساسية للدولة والمجتمع المصري والحقوق والحريات العامة التي استقرت عليها الدساتير المصرية المتعاقبة بما فيها الإعلان الدستوري الصادر فى 30 مارس 2011 والإعلانات الدستورية التالية له، يطلب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما له من سلطات رئيس الجمهورية فى المرحلة الانتقالية من الجمعية التأسيسية إعادة النظر فى هذه النصوص خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما ، فإذا لم توافق الجمعية، كان للمجلس أن يعرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا على أن تصدر المحكمة قرارها فى شأنه خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها، ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزما للكافة ولجميع سلطات الدولة .

(3) إذا لم تنته الجمعية التأسيسية من إعداد مشروع الدستور خلال الستة أشهر المنصوص عليها فى الإعلان الدستوري لأي سبب من الأسباب، يكون للمجلس الأعلى للقوات المسلحة - بما له من سلطات رئيس الجمهورية - تشكيل جمعية تأسيسية جديدة وفقا للمعايير المتوافق عليها لإعداد مشروع الدستور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض المشروع على الشعب لاستفتائه عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من إعداد هذا المشروع.

معايير تشكيل الجمعية التأسيسية إصدار 15 نوفمبر 2011[18]

1. تكون الجمعية التأسيسية المنتخبة. التي سوف تشكل بإرادة مجلسي الشعب والشورى لوضع الدستور الجديد. جمعية توافقية لا تقتصر على مكونات الأغلبية البرلمانية فحسب وإنما تعبر عن كل فئات الشعب وشرائحه وقواه الحية وتياراته واتجاهاته وكل مكوناته، بصورة تجعلها انعكاساً حقيقياً للمجتمع المصري، مما يجعلها قادرة على وضع دستور يعبر عن التوافق الوطني، ويحظى برضا كل فئات المجتمع.
2. تشكل الجمعية التأسيسية من مائة عضو من ممثلي الأحزاب السياسية والمستقلين في مجلسي الشعب والشورى ومن غيرهم من ممثلي الهيئات القضائية وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والنقابات المهنية والنقابات العمالية واتحادات الفلاحين المنتخبة وممثلي الجمعيات الأهلية والتعاونية والجمعيات النسائية واتحاد الكتاب ونشطاء حقوق الإنسان وممثلي اتحادات الغرف التجارية والسياحية والصناعية والاتحادات الرياضية وممثلي القوات

[18] تم التفاهم حول هذه الصيغة في ضم ممثلي لجنة التحالف الديمقراطي وهم د. وحيد عبد المجيد ود. أسامة ياسين وأ. حاتم عزام ود. مصطفى النجار في يوم 15 نوفمبر 2011 بمكتبي وبحضور أعضاء اللجنة السياسية بمجلس الوزراء أ. منير فخري عبد النور وزير السياحة ود. عماد أبو ذكري وزير الثقافة.

المسلحة والشرطة والطلاب والأزهر والكنائس المصرية ورجال القانون والقطاعات المهنية والسكانية والاجتماعية الأخرى.

3. يصدر مجلس الشعب في أول انعقاد له قانوناً بقواعد وإجراءات ترشيح واختيار أعضاء الجمعية التأسيسية، ويختار الأعضاء المنتخبون من مجلسي الشعب والشورى . بأغلبية ثلثيهما . أعضاء الجمعية وفقاً للضوابط المشار إليها بالبند السابق من بين المرشحين الذين ترشحهم هيئاتهم ومنظماتهم.

معايير تشكيل الجمعية التأسيسية التي أعدت في 30 أكتوبر 2011[19]

"إعـلان دستوري"

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 من فبراير سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 25 من سبتمبر سنة 2011

قـرر

(المادة الأولى)

يختار الأعضاء المنتخبون لمجلسي الشعب والشورى أعضاء الجمعية التأسيسية المنصوص عليها في الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس 2011 على النحو التالي: ثمانين عضوا من غير أعضاء مجلسي الشعب والشورى يمثلون كافة أطياف المجتمع المصري من قوى سياسية وحزبية ونقابية ومهنية ودينية على النحو الآتي: (15) من الهيئات القضائية (4 المحكمة الدستورية العليا، 4 محكمة النقض، 3 مجلس الدولة، 2 هيئة قضايا الدولة، 2 النيابة الإدارية) ترشحهم جمعياتهم العمومية.

[19] أعدت هذه المعايير في صيغة إعلان دستوري مقترح ولكنه لم يصدر.

(15) من أساتذة الجامعات على أن يكون من بينهم (5) على الأقل من أساتذة القانون الدستوري يرشحهم جميعا المجلس الأعلى للجامعات.
(15) يمثلون النقابات المهنية يختارون في اجتماع مشترك لمجالس هذه النقابات.
(5) عن النقابات العمالية ترشحهم الاتحادات العمالية، (5) عن الفلاحين يرشحهم اتحاداتهم، (5) اتحاد الجمعيات الأهلية (على أن يكون من بينهم ممثل لذوي الاحتياجات الخاصة)، (1) اتحاد الغرف التجارية، (1) اتحاد الصنـــاعات، (1) جمعيات رجال الأعمال، (1) المجلس القومي لحقوق الإنسان، (1) القوات المسلحة، (1) الشرطـة، (1) الاتحادات الرياضية. (1) اتحادات طلاب الجامعات، (1) الأزهر الشريـف، (1) الكنائس المصريـــة.
وعلى الجهات المشار إليها ترشيح ضعف العدد للاختيار من بينهم.
ويختار الأعضاء الباقون من بين ممثلي الأحزاب والمستقلين، بحسب نسبة تمثيلهم بمجلسي الشعب والشورى، بحد أقصى خمسة أعضاء وبحد أدنى عضو على الأقل.
ويجب أن يكون من بين أعضاء الجمعية التأسيسية عشرة سيدات على الأقل، وخمسة أعضاء، على الأقل، لا تجاوز أعمارهم الخامسة والثلاثين.
(المادة الثانية)
إذا تضمن مشروع الدستور الذى أعدته الجمعية التأسيسية نصاً أو أكثر يتعارض مع المقومات الأساسية للدولة والمجتمع المصري والحقوق والحريات العامة التي استقرت عليها الدساتير المصرية المتعاقبة بما فيها الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 والإعلانات الدستورية التالية له، يطلب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما له من سلطات رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما ، فإذا لم توافق الجمعية، كان للمجلس أن يعرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا على أن تصدر المحكمة قرارها في شأنه خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها.

ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزما للكافة، وينشر القرار بغير مصروفات، في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

وفى جميع الأحوال، يوقف الميعاد المحدد لعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه عليه والوارد بنص المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011، حتى الانتهاء من إعداد مشروع الدستور في صياغته النهائية وفقا لأحكام هذه المادة.

(المادة الثالثة)

مع مراعاة أحكام المادة السابقة، إذا لم تنته الجمعية التأسيسية من إعداد مشروع الدستور خلال الستة أشهر المنصوص علها في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس سنة 2011، تشكل جمعية تأسيسية جديدة بقرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة - بما له من سلطات رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية - لإعداد مشروع الدستور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض المشروع على الشعب لاستفتائه عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من إعداده.

(المادة الرابعة)

إذا وقع خلاف جدي حول تطبيق أي نص من نصوص هذا الإعلان أو الإعلانات الدستورية السابقة عليه على نحو يهدد المصالح العليا للبلاد، أو يتعارض مع التطبيق السليم لها، يطلب للمجلس الأعلى للقوات المسلحة - بما له من سلطات رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية- من المحكمة الدستورية العليا تفسير النص محل الخلاف.

ويقدم الطلب من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مبينا فيه النص الدستوري المطلوب تفسيره، وأوجه الخلاف في تطبيقه، وتصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

خلاصة التعديلات المقترحة على وثيقة إعلان المبادئ الأساسية للدستور

في خلال اللقاءات التي تمت في شهري أغسطس ونوفمبر2011 تجمعت مجموعة من الملاحظات والمقترحات تضمنت عدة تعديلات موضوعية على بنود إعلان المبادئ الأساسية للدستور، ترتب على النحو التالي:

1. أن يوضع تعريف واضح ومحدد لمفهوم [الدولة المدنية] الوارد بالبند [1]، وأن يضاف وصفان للدولة الديمقراطية المدنية هما: الوطنية والحديثة، ليتسق ذلك مع ما جاء فى وثيقة الأزهر الشريف، وليؤكد ذلك على أن الوطن هو المرجعية الأساسية للجميع.
2. أن ينص على مقاصد الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، لأنها أسمى وأدق من مفهوم " مبادئ" الشريعة الإسلامية، وأن تضبط عبارة "غير المسلمين" لتقتصر على أصحاب الديانات السماوية فقط، وأن يحتكموا إلى مبادئ شرائعهم لا شرائعهم على إطلاقها مثلما هو وارد بالبند [2] من الوثيقة.
3. أن يضاف مبدأ الفصل بين السلطات إلى أسس ومقومات النظام السياسي الواردة بالبند [4]، كما يضاف إليها حق إنشاء الأحزاب بالإخطار، وأن يحذف شرط عدم قيامها على أساس فئوي، حتى تتاح الفرصة لإنشاء أحزاب للعمال والفلاحين على غرار ما هو معروف فى الدول الديمقراطية.
4. أن يحذف ما جاء بالبند [5] من اشتراط موافقة مجالس الهيئات القضائية على مشروعات القوانين المتعلقة بها؛ لأن ذلك يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات، ويولد نوعاً من التمييز لصالح بعض الهيئات دون البعض الآخر.

5. أن ينص على تأسيس " الشرطة القضائية" فى البند [5]، باعتبارها تساعد فى تحقيق استقلال القضاء.
6. أن يدرج مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية فى صدارة المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني الواردة بالبند [6] من الوثيقة، وأن تحذف كلمة [الضارة] من عبارة [ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة].
7. أن يشار إلى احترام مبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها فى الوثيقة، وأن تلتزم مصر بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها.
8. أن يكتفى فى البندين [9] و[10] الخاصين بالقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني بالمبدأ فقط القاضي بأن الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، وأن الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهى ملك للشعب، والنص على مهمة هذه القوات فى حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه، وأن يحذف ما يتعلق بحماية القوات المسلحة للشرعية الدستورية، على اعتبار أن الشعب هو الذى يحمى وحده هذه الشرعية، فهو صاحب السيادة وحده وهو مصدر السلطات، كما يحذف أيضا ما جاء عن إدراج موازنة القوات المسلحة بندا واحداً فى موازنة الدولة واختصاصها بالموافقة على تشريعاتها قبل إصدارها، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات، ويسحب من مجلس الشعب اختصاصه الأصيل فى التشريع والرقابة المالية.
9. أن يتضمن إعلان المبادئ بنداً مستقلا عن جهاز الشرطة ودوره على غرار المؤسسة العسكرية، ذلك لأن مشاكل البلاد تفاقمت بعد الثورة بسبب ما حدث فى جهاز الشرطة.
10. أن يجرم التمييز بين المواطنين لأي سبب من الأسباب وبخاصة ضد المرأة، وأن يعدل البند [11] من إعلان المبادئ بما يفي بهذا الغرض.

11. أن يضاف بند جديد للوثيقة يحدد مدة رئيس الجمهورية بأربع سنوات ولا تجدد إلا مرة واحدة، بما يضمن تداول السلطة.
12. أن تضاف حرية الاعتقاد جنبا إلى جنب مع حرية العقيدة بالبند [12] من الوثيقة، وأن يصدر قانون موحد لدور العبادة.
13. أن يضاف إلى نهاية البند [17] بالوثيقة فقرة تقرر مبدأ حظر القضاء الاستثنائي، وعدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.
14. أن تتضمن الوثيقة بنداً عن حماية القطاع العام ومكافحة الفساد بجميع أشكاله.
15. أن تلتزم الدولة بوضع حد أقصى للأجور جنباً إلى جنب مع تقرير حد أدنى لها حسبما هو وارد بالبند [19] من الوثيقة، وأن يعدل الحد الأدنى للأجور ليكون الحد الأدنى للدخل، لأنه أكثر دقة من الأول.
16. أن تتضمن الوثيقة بنوداً تقضى بما يلي:
    - الحماية الدستورية للأراضي الزراعية التي تآكلت بسبب الزحف العمراني.
    - حماية المخزون الحضاري والثقافي المصري.
    - المحافظة على البيئة المصرية خالية من التلوث، وحماية المحميات الطبيعية.
    - حماية مصادر المياه الجوفية.
17. أن يحظر إنشاء النقابات على أسس دينية أو عرقية أو حزبية، وأن يضمن ذلك فى البند [22] من الوثيقة.
18. أن يضاف للوثيقة نص يقضى بألا تتعرض المبادئ الأساسية للدستور للتعطيل أو الانتقاص باعتبارها حقوقاً وحريات أساسية لصيقة بالمواطن، ومن ثم لا يجوز لأي من سلطات الدولة أو مؤسساتها أو أي جماعات أو أفراد القيام بأي عمل يؤدى إلى إهدارها أو الإخلال بها أو الانتقاص منها.

أهم اقتراحات تعديل معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية

خلصت المناقشات والمداولات التي دارت حول معايير تشكيل الجمعية التأسيسية إلى تقديم مجموعة من الملاحظات والتعديلات المقترحة على هذه المعايير، ومن أهم هذه التعديلات ما يلي:

1. أن توضع شروط وضوابط محددة يجب أن تتوفر فى الأشخاص الذين يرشحون للانضمام إلى تشكيل الجمعية التأسيسية.
2. أن ترشح كل جهة ضعفي العدد المطلوب لتمثيلها فى الجمعية التأسيسية لإتاحة الفرصة بصورة أوسع أمام البرلمان للانتخاب من بينهم.
3. أن يحظر ترشيح أو ضم أحد أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي السابق إلى عضوية هذه الجمعية، وكذلك كل من شغل منصبا قياديا عاما فى العهد السابق.
4. أن يدرس مدى إمكان زيادة العدد الكلى لتشكيل الجمعية التأسيسية؛ حتى تتاح الفرصة لتمثيل أطياف الشعب المصري المختلفة.
5. أن تقلص السلطات الممنوحة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة فى البند (2) من المعايير، التي تتعلق بتدخله لإعادة النظر فى نصوص مشروع الدستور، لأن دوره يقتصر على الإحالة وليس الاعتراض على هذه النصوص.
6. أن تعطى الجمعية التأسيسية مهلة لمدة شهر إذا تأخرت فى إنجاز مهمتها قبل البدء فى اتخاذ إجراءات تشكيل جمعية تأسيسية بديلة حسبما هو مضمن بالبند (3) من المعايير.
7. أن يعاد النظر فى تمثيل الجهات المشاركة فى تشكيل الجمعية التأسيسية وذلك على النحو الآتي:
   - تقليص العدد المقترح للهيئات القضائية ولأساتذة الجامعات.
   - زيادة تمثيل العمال والفلاحين فى تشكيل الجمعية التأسيسية، بحيث لا يقل عن خمسين بالمائة من العدد الإجمالي لتشكيلها.

- زيادة حصص المرأة والشباب فى تشكيل الجمعية التأسيسية.
- تخصيص حصة لتمثيل الأقباط فى الجمعية التأسيسية.
- مراعاة تمثيل اتحاد الكتاب، نقابة المحامين، الاتحاد العام للغرف السياحية فى تشكيل الجمعية التأسيسية.
- زيادة عدد المرشحين لتمثيل الأزهر الشريف والكنائس المصرية فى عضوية الجمعية التأسيسية.
- تمثيل السكان على أطراف الدولة الحدودية فى عضوية الجمعية التأسيسية مثل قبائل سيناء ومطروح وأهالي النوبة.
- إسناد اختيار مرشح الاتحادات الرياضية إلى المجلس القومي للرياضة.
- إشراك طفل وطفلة من سن 15-16 سنة فى عضوية الجمعية التأسيسية.
- إتاحة الفرصة أمام المصريين فى الخارج للمشاركة فى عضوية الجمعية التأسيسية.
- تضمين هذا التشكيل مرشحين اثنين من المعوقين أحدهما من الرجال والآخر من النساء.

الخلاصة

تلك كانت الإصدارات المختلفة لوثيقة إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة التي قامت الثورة وضحى أبناء مصر بأرواحهم شهدائهم ودماء جرحاهم من أجل أن يحصلوا على دستور يحقق لهم الحرية والكرامة والعيش والعدالة الاجتماعية.

إن إصدارات الوثيقة لهو دليل لا يقبل المناقضة بأنها كانت محلاً لحوار مجتمعي جاد، وكانت آراء الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية تؤخذ بكل الاحترام والرغبة في الوصول إلى توافق وطني، إلا أن فريقاً من الأحزاب لما رأوا أن الرأي العام يتجه إلى الموافقة على أن تصبح الوثيقة ملزمة نكصوا على أدبارهم وأنكروا موفقتهم عليها

وهددوا بحشد المليونيات في ميدان التحرير لإرهاب الداعي إلى الوثيقة والتهديد بإقالته.

تلك كانت قصة وثيقة إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة تعرضت لهجمة إعلامية لم يسبق لها مثيل والتي عرفت إعلامياً ب "وثيقة السلمي"، وقد قصد بها أن حلاً للجدل والخلاف الذي الخطأ التاريخي بتقرير إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد الذي أغفلت لجنة التعديلات الدستورية تحديد شروط ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية الذين سيوكل إليهم وضع دستور يمثل آمال الأمة ورغباتها في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وضمان ألا ينفرد الحزب – أو الأحزاب – صاحب الأغلبية في مجلسي الشعب والشورى بإعداد الدستور.

دور جماعة الإخوان المسلمين في مناهضة "الوثيقة"

«الإخوان» والسلفيون يعترضون على» لجنة الدستور» في «وثيقة السلمي» بعد تعديلها

السبت 19-11-2011 كتب: هاني الوزيري

قال الدكتور محمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، والشيخ محمد عبد المقصود، القيادي السلفي، إن لقاءهما الذي تم بمجلس الوزراء الخميس الماضي مع الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، تناول الصيغة النهائية لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور.

وأضافا خلال بيان لهما، مساء السبت، أنهما فوجئا بالسلمي يطرح على أعضاء المجلس الأعلى للصحافة، في اجتماعه بهم، وثيقة بها تعديل لم يتم الاتفاق عليه أو إقراره، في البند الثالث من معايير تشكيل لجنة إعداد وصياغة الدستور، وهي ضرورة أن يتم ذلك بموافقة ثلثي الأعضاء المنتخبين من المجلسين، وهو ما يجعل تشكيل اللجنة شبه مستحيل، إذ إن البرلمان المقبل يصعب أن يأخذ قراراً بأغلبية الثلثين، الأمر الذي يؤجل تشكيل اللجنة، ويعطل إعداد الدستور، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد للاستقرار، والانتهاء من المرحلة الانتقالية، حسب نص البيان.

وأكد البيان أنه تم إجراء اتصال هاتفي مع السلمي، قال فيه إن النص الخاص بمعايير تشكيل لجنة إعداد الدستور تم توزيعه، بطريق الخطأ، وأن الحكومة ملتزمة بالصياغة التي تم الاتفاق عليها وتنص على أن «يصدر مجلس الشعب قانونا لقواعد وإجراءات ترشيح واختيار الجمعية التأسيسية، ويختار الأعضاء المنتخبون من مجلسي الشعب والشورى، أعضاء الجمعية وفقا للضوابط المشار إليها بالبند السابق»، ودعا البيان المشترك «السلمي» إلى تصحيح النص الحالي.

ودور محمد سليم العوا في إثارة الجماهير ضد "الوثيقة"

https://youtu.be/19JxqJfeTlo

https://youtu.be/7MDQlhTq4nU

حتى معتز مطر!

https://youtu.be/7EuFlScvODA

https://youtu.be/PNd8IiL4FU4

https://youtu.be/XcYdGyjQEI4

https://youtu.be/h7Z2AhkjmWk

https://youtu.be/hEk0OdilYrk

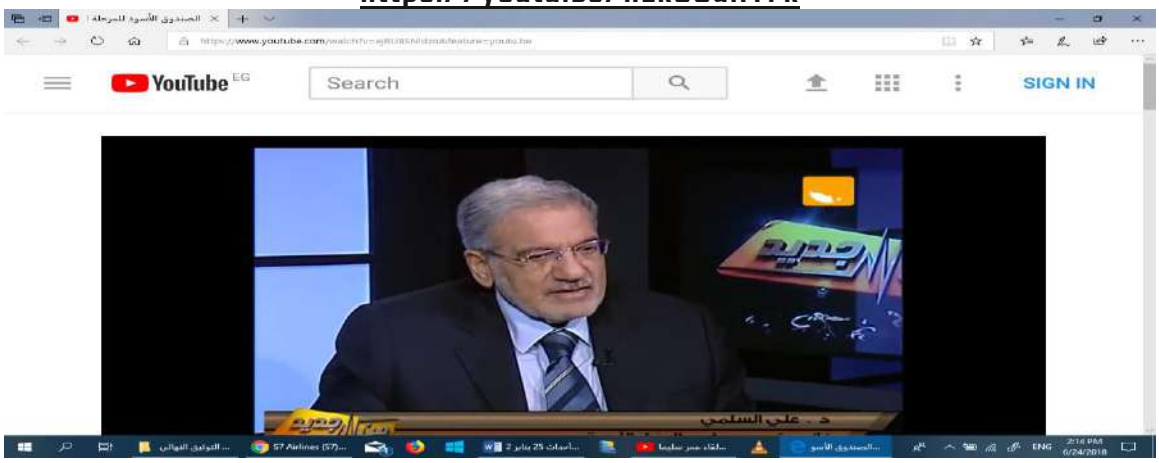

https://youtu.be/_6Yf6hG2Sno

https://youtu.be/bSaVKdbK_BE

الفصل الثاني

أيام العمل الحزبي

1. أيام حزب الجبهة الديموقراطية[20]

[20] كان الاسم الأول للحزب "الحرية والعدالة" ولكن تم الاستقرار على اسم "الجبهة الديمقراطية"؛ ولذلك فإن كل ما في هذا الملف باسم "الحرية والعدالة" إنما ينطلق لحزب "الجبهة الديمقراطية".

كيف شاركت في تأسيس الحزب ولماذا؟

منذ عدت من الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصولي على الدكتوراة وأنا عازف عن المشاركة في أي نشاط حزبي، حتى حين شاركت في وزارة السيد/ممدوح سالم لم أكن عضواً في التنظيم السياسي "الحكومي" وهو "الاتحاد الاشتراكي".

ولكن في بداية عام 2007 قرأت في الصحف أن الدكتور يحي الجمل سيشرع في تأسيس حزب سياسي جديد ومعه دكتور أسامه الغزالي حرب فاتصلت بالدكتور يحي وأبلغته رغبتي في التعاون معه في هذا المشروع الوطني لما كنت أعرفه عن فضله ووطنيته. وفي ذات الوقت كانت استقالة دكتور أسامه حرب من عضوية مجلس الشورى قد أكسبته قبولاً واحتراماً كبيرين على الساحة السياسية المصرية، وهو الذي كان عضوا بأمانة السياسات بالحزب الوطني قبل أن يستقيل منه اعتراضاً على سياسات الحزب وتباطؤ خطوات الإصلاح.

وشرعنا ثلاثتنا ومعنا نخبة من أفضل الشخصيات الوطنية في التخطيط لإنشاء الحزب وتم التوافق على اسم "الجبهة الديمقراطية" وكان ذلك اقتراحاُ من الدكتور صلاح فضل أثناء أحد الاجتماعات التنظيمية في مكتب الدكتور يحي الجمل.

وتوالى إعلان شخصيات وطنية بارزة عن انضمامهم في مشروع تأسيس الحزب منهم دكتور حازم الببلاوي والسيد/ محمد أنور السادات. كما جرت اتصالات ولقاءات بين مجموعة المؤسسين وبين الدكتور محمد غنيم والدكتور محمد نور فرحات.

وكان أكبر نجاح لفكرة الحزب الحديد إقبال مجموعة من الشباب المثقف سياسياً وعلمياً على الانضمام للحزب أمثال خالد قنديل وأشرف شتا وشادي الغزالي حرب.

وقد كانت لي فرصة للتعبير عن آرائي السياسية ما دفعني إلى المشاركة في تأسيس الحزب:

1. أنه برغم ما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكّل الاستعماران القديم والجديد أهم أدواتها، إلا أنه ينبغي الاعتراف بالتأثير السالب للأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ يوليو 1952 وما أفرزه- على خلاف أهدافه المعلنة في بيان 23 يوليو - من إلغاء الديمقراطية وحل الأحزاب الشرعية وحرمان المواطنين من الحريات السياسية وابتداع نظام الصحافة المملوكة للدولة وكتم وسائل التعبير الحر، وما نتج عن كل ذلك من انتكاسات سياسية وعسكرية بلغت ذروتها في 5 يونيو 1967، وتفاقم المشكلات الاقتصادية وتراجع الثقافة المصرية ونمو ظروف وأوضاع ساعدت على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين، وقهر المواطن المصري وتحول ملايين المصريين إلى البطالة والحياة تحت خط الفقر. كما يرى المؤسسون أن الممارسات الانتهازية للمتسلقين والمنتفعين من الارتباط بسلطة الحكم - عبر السنوات الطويلة الماضية وحتى الآن - قد أسهمت أيضاً في تفاقم الحالة المصرية وتردي أوضاع الوطن وتبديد طاقاته واستلاب ثرواته.
2. أن مصر تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها وتهدد كيانها وبقاءها في مقدمتها ما يلي:
   2.1. افتقاد الديمقراطية الحقيقية القائمة على سيادة القانون ودولة المؤسسات والتداول السلمي للسلطة بناء على انتخابات حرة وشفافة في نظام يكفل التعددية السياسية الحرة.
   2.2. احتكار السلطة لحزب واحد وانعدام الفرص أمام الأحزاب الأخرى والمستقلين للوصول إلى مقاعد مجلسي الشعب والشورى والمشاركة في الحكم من خلال نظام الانتخابات الحالي وما يشوبه من تجاوزات.

1. انفراد الحاكم بالقرار وتغوّل السلطات التي يتمتع بها في الدستور من دون مساءلة، وهيمنته على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
2. تردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
3. استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرين عاما، فضلاً عن التوسع في حزمة القوانين والنظم المقيدة للحريات وما تعارف الناس على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة..
4. الإعداد لاستبدال ما يسمى قانون الإرهاب بقانون الطوارئ، الأمر الذي يبقي حالة الطوارئ قائمة فعلياً طوال المدة اللازمة لإنجاز القانون الجديد.
5. تعطيل حق المصريين في اختيار ممثليهم الشرعيين وذلك بتأجيل الانتخابات المحلية لمدة عامين وإتاحة الفرص للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغيير التركيبة السياسية لتلك المجلس على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المقرر في شهر أكتوبر 2006.
6. التحكم البيروقراطي في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
7. استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق

مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.

8. اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية وغياب إستراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطنـي.
9. الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
10. تراجع واختلال دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة وتنمو ظاهرة استوزار رجال الأعمال، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
11. التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري ومعتقداته وتقاليده وثوابته.
12. إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها.
13. تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى

سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

14. انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي.
15. افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتحول في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
16. التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها.
17. التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

وكانت رؤية مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

1. أننا كمصريين أفراداً وجماعات مشاركون فيما وصل إليه الحال من تردي وتدهور بما يصدر عن كثير منا من تصرفات تتسم بالعشوائية واللامبالاة بحقوق الوطن والمواطنين.
2. أننا نهدر حقوقنا السياسية ولا نبادر إلى التسجيل في جداول الانتخابات ولا نشارك في الانتخابات بإيجابية لاختيار من نراهم أكفاء وقادرين على تحقيق مطالبنا.
3. أننا نخضع لقرارات ظالمة ومجحفة ولا نمارس حقنا الطبيعي في الرفض والاعتراض.

4. أن نهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها تتحقق بالتغيير الشامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية هو السبيل الوحيد، وإحياء التوائم الوطني وإرساء مبادئ الحرية والعدل، وتأكيد حقوق المواطنة والمساواة بين كل المصريين على اختلاف معتقداتهم، واستثمار المقومات الحضارية والقيم الأصيلة للمصريين، ومواكبة حركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً.
5. أن الركائز الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية، وإلغاء القيود على إنشاء الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية و الجديـة في معالجة شئون الوطن من منظور علمي، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.
6. أن "التطوير الديمقراطي" المنشود يتطلب توفر المقومات الأساسية التالية:

- التوافق على أن هدف التطوير الديمقراطي هو إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، وأن مضمون عملية التطوير الديمقراطي يتبلور في كونها "إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب

حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، وأكثر تقبلاً لفكر التطوير الديمقراطي للوطن ومعطياته، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني".

- التوافق على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن.
- التوافق على ضرورة المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، والاعتماد على البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية.
- التوافق على أن إعداد دستور جديد لمصر تصوغه جمعية وطنية منتخبة هو ركن أساس في عملية التطوير الديمقراطي الشامل يضمن صدوره عن توافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.
- التوافق على ضرورة فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات واستفتاءات الرأي العام عن السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.
- التوافق على مبدأ عدم جواز تملك السلطة التنفيذية لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء سيطرة ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة

على أمور إنشاء وترخيص الصحف، وأن تنظم هذه الأمور بقانون على أسس تكرس الديمقراطية وحرية التعبير.

- التوافق على أن أولويات العمل الوطني تكمن في ضرورة القضاء على الفساد والأمية والفقر، والحد من البطالة والتوظيف العلمي للزيادة السكانية في مشروعات التنمية، وتطوير التعليم والخدمات الصحية وإلغاء المناطق والتجمعات العشوائية وتوفير البدائل الصحية اللائقة بحياة المواطنين وكرامتهم الإنسانية.
- التوافق على أن التطوير الديمقراطي يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وتفعيل نظام قوي للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي.
- التوافق على أن التطوير الديمقراطي يتضمن ضرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الديمقراطي وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات، ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن الثوابت الوطنية والقومية.
- الاعتراف بأن إحداث التطوير الديمقراطي هو عملية بناء شاملة تتطلب اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الإستراتيجي ومنهجية " الإدارة الإستراتيجية" التي تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التطوير الديمقراطي للوطن.

- الإيمان بأن وسيلة التطوير الديمقراطي الجوهرية هي المشاركة الفاعلة من كل مواطن ومواطنة على أرض الوطن، وأن يبدأ كل مصري ومصرية في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في جهود التطوير في مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات شيباً وشباناً، في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك في إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة ومؤسسات المجتمع المدني جميعاً.
- إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.
- ضرورة تحديد مسئولية القيادات على كافة المستويات والأصعدة، والتوافق المجتمعي على معايير وأساليب اختيار هؤلاء القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات - ولفترات محددة لا تقبل التمديد - سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التطوير الديمقراطي للوطن.
- التوافق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وناتج التنمية بما يتيح إقامة مجتمع متوازن تتعادل فيه أنصبة المواطنين بقدر مساهماتهم في التنمية من ناحية، وتقوم فيه الدولة بدعم الفئات المستحقة ورعايتها اقتصادياً واجتماعياً.

7. إن التطوير الديمقراطي في معناه الحقيقي لا ينحصر في تغيير الأشخاص والوجوه، وإنما هو في الأساس تغيير مخطط يشمل الفكر والتوجهات، الأهداف والغايات، الهياكل والتنظيمات، الوسائل والآليات والتقنيات، المعايير وقواعد اتخاذ القرارات، كما يشمل بالضرورة القيادات على اختلاف مستوياتها.

8. أن أداة التغيير هي العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صـناديق الانتخاب الزجاجية الشـفافة، والخضـوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، وأن التطوير الديمقراطي للوطن المنشـــود ينبغي أن يكون قائماً على التحديث والإصـلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي ويشمل:

- التحديث والإصـــلاح السيـــاسي.
- التحديث والإصـــلاح الاقتصـادي.
- التحديث والإصـــــلاح التعليمـي.
- التحديث والإصـــــلاح الاجتماعـي.
- التحديث والإصـلاح الثقافـــــي.
- التحديث والإصـــلاح التشريعـــي.
- التحديث والإصـــلاح التقنـــــي.
- التحديث والإصـــلاح البيئـــــي.

9. أن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

- المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
- تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطيـــة.
- المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الديمقراطي، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية

الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.

- الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق.
- الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
- المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
- الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
- قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
- تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
- تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل نظم وآليات " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.

- المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الديمقراطي بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.
- التواصل مع المصريين في جميع أنحاء العالم وربطهم بالوطن الأم وإشراكهم في العمل الوطني من أجل التنمية الشاملة والديمقراطية والحرية والعدالة.

10. أن ثمة محاذير ينبغي إدراكها بوضوح والحرص من الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير الديمقراطي للوطن ويجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط.
- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي باعتباره فوره وقتيـة تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى.
- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الشامل.
- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية.
- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي من منطق إعادة الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن توافقه مع معطيات العصر والمستقبل.

- ☒ التعامل مع التطوير الديمقراطي بمنطق الأحلام والرؤى غير المدققة والتعميمات غير المحددة.
- ☒ الانطلاق إلى التطوير الديمقراطي بتقليد ونقل تجارب دول أخرى من دون التأكد من توافق الظروف والمعطيات الوطنية مع ظروف ومعطيات تلك الدول .

II. إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا ومعتقداتنا وموروثنا الحضاري، فسوف نواجه بمواقف تفرض علينا فيها أنماطًا من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد وأصحاب المصلحة في استمرار الحالة المصرية المتردية، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاُ يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

لذلك فقد تواصى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية على ما يلي:

1. مواصلة العمل لتحقيق وتثبيت التطوير الديمقراطي في مصر ...يجب أن يجعله كل منا همه الأساسي وجزءاً واضحاً من برنامجه اليومي.. وأن نتعاون جميعاً في تفعيل حركة صنع التطوير الديمقراطي في دوائر اتصالاتنا، البيت، الأسرة، محيط العمل المباشر، الحي، المنطقة، مدرسة الأبناء، ..... بقدر ما نستطيع...،
2. اتفق المؤسسون على التعاون في إحداث التطوير الديمقراطي للوطن الشامل، والبدء في اتخاذ إجراءات تأسيس حزب جديد باسم" حزب الجبهة الديمقراطية " يكون أداة مؤسسية لطرح أفكار ومفاهيم ومبادرات التطوير الديمقراطي في كافة مجالات الحياة في مصر. وقد اختاروا أ. د. يحي الجمل وأ. د. أسامة الغزالي حرب

وكيلان عنهم ليتوليا إجراءات تقديم طلب إنشاء الحزب والتعامل في كل المسائل الإجرائية الخاصة بالحصول على قرار إنشاء الحزب.

3. دعوة جموع الشعب المصري إلى العمل معنا من أجل:

- ✓ إعلاء شأن الوطن والمواطن وحماية الكرامة الوطنية وكفالة الحقوق وتأكيد حكم القانون ودولة المؤسسات.
- ✓ بناء مجتمع يقوم على الديمقراطية ومقوماتها الأساسية من الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وتأمين حياته وأمواله
- ✓ إطلاق الحرية السياسية الفكرية والثقافية والمادية للشعب المصري، وتأكيد حرية المصريين في التعبير والاعتقاد والعمل والتنقل.
- ✓ إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق نهضة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلالها للمصريين ما هم جديرين به من مستوى كريم للحياة.
- ✓ القضاء على البطالة وقهر الفقر وضمان تكافؤ الفرص لجميع المصريين في كل المجالات وعلى كافة المستويات.
- ✓ تأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات الإنسان المصري لتحقيق نهضة الثقافة والفكر والفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم وإبداعهم، وفتح النوافذ للاطلاع على جميع الثقافات والخبرات الإنسانية في العالم.
- ✓ استعادة القيم الأصيلة للمجتمع المصري وإحياء خصائصه وتأكيد وحدته وقيمه الروحية السمحة التي أثراها وعبر عنها في تناوله الرحب لمختلف الأديان وتقبله للآخر مهما اختلفت الأفكار والمشارب.

- ✓ تأكيد مبدأ المواطنة، فكل المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، وأن الأقلية العددية لا يجب أن يتبعها أي تفرقه وتجنب كل أشكال التحديد الفئوي للمواطنين.
- ✓ إعادة هيكلة شاملة لمنظومات التعليم والبحث العلمي والتأكيد على منهج العلم والتطوير التقني في بحث ومعالجة مشكلات الوطن.
- ✓ التخلص من مظاهر العشوائية في كافة مجالات الحياة المصرية والارتفاع بالذوق العام وتنمية وعي المواطنين بالمحافظة على عناصر الحضارة المصرية الأصيلة.
- ✓ رفع مستويات الأداء للمصريين في كافة مجالات الحياة وتأكيد التفوق المصري وجدارة المصريين باحتلال المكانة اللائقة بهم بين شعوب العالم المتقدم.

4. اعتماد مقترحاتي بالآتي:

- ✓ خطة العمل لما بعد المؤتمر الإعلامي وحتى التقدم إلى لجنة شئون الأحزاب.
- ✓ البرنامج الأساسي للحزب.
- ✓ مشروع الوثيقة الفكرية لتوجهات الحزب الأساسية.
- ✓ مجموعة من المذكرات عن موضوعات تنظيمية.

صفحة من موقع الحزب على شبكة الانترنت

قيادات حزب الجبهة في مؤتمر أمانة دائرة بلقاس للحديث عن مستقبل مصر السياسي تعقد أمانة حزب الجبهة الديمقراطية ببلقاس – محافظة الدقهلية - مؤتمرا سياسيا موسعا تحت عنوان " مستقبل مصر السياسي.. إلى أين " غداً الأربعاء الموافق 2013/5/22؛ الساعة الثامنة مساءً؛ أمام مجمع محاكم بلقاس. يشارك في...

علي السلمي يوقع على استمارة تمرد ويعلن دعمه للحركة

الأمين العام لحزب الجبهة: فتح مقرات الحزب بالمحافظات لجمع توقيعات " تمرد"

صرح المهندس ماجد سامي إبراهيم؛ الأمين العام لحزب...

الغزالي حرب يوقع على استمارة تمرد.. ويعلن دعم الحزب لها

وقّع الدكتور أسامة الغزالي حرب؛ رئيس حزب الجبهة...

الغزالي من جامعة النهضة: مرسي لا يصلح لإدارة مصر.. والإخوان ليس لديهم كفاءات في...

أكد الدكتور أسامة الغزالي حرب؛ رئيس حزب الجبهة...

اخبار الأمانات والمحافظات

الأمانة العامة لحزب الجبهة ترحب بخطوة تحرير الجنود المختطفين رحبت الأمانة العامة لحزب الجبهة الديمقراطية بخطوة تحرير الجنود المختطفين؛ ولكن تنظر الأمانة مترقبة ما يلي...

أمانة التنظيم والعضوية تعلن إجراء الانتخابات على منصب أمين الجيزة الجمعة القادم

علن أمانة التنظيم والعضوية عن إجراء الانتخابات...

أمانة العمل الجماهيري بحزب الجبهة الديمقراطية تشارك في جمع توقيعات حملة "تمرد"

صرح مجدي حمدان؛ أمين أمانة العمل الجماهيري بحزب...

الأمين العام لحزب الجبهة يوقع على استمارة "تمرد" ويعلن دعم الحزب للحملة

وقّع المهندس ماجد سامي إبراهيم؛ الأمين العام...

الحزب في عيون الصحافة

قيادي بحزب الجبهة: مؤسسة الرئاسة الحالية تجلب العار... صرح مجدي حمدان - القيادي بحزب الجبهة الديمقراطية وعضو المكتب التنفيذي بجبهة الإنقاذ- أن تعامل مؤسسة الرئاسة ممثلة في...

على السلمي: الاعتداء على موكب "قنديل" ليس سياسيا

سكينة فؤاد: استقالة جاد الله وثيقة تلخص مطالب الثوار

حزب الجبهة الديمقراطية يقاطع مليونيه "تطهير القضاء"

حزب الجبهة يدين تفجيرات بوسطن ويطالب بعدم الإشارة...

أمين عام حزب الجبهة يطالب شفيق بعدم استغلال الأحداث...

"الغزالى حرب": إن لم يتدخل الجيش لحفظ أمن مصر سيكون...

تفاصيل مؤتمر "الجبهة" حول احتجاز الفخراني..

عضو حزب الجبهة: طعن النائب العام لا يوقف تنفيذ حكم...

الاستقالة من حزب الجبهة الديمقراطية

خطاب من د. علي السلمي لأعضاء الحزب توضيحاً لأسباب استقالته

أ.د. علي السلمي

توضيح للأخوة والأخوات

أعضاء حزب الجبهة الديمقراطية

أبدأ بتهنئتكم جميعاً بشهر رمضان المبارك جعله الله شهر يمن وخير وبركات. وأتوجه إليكم بهذا التوضيح لأسباب استقالتي من الحزب الذي شرفتموني بانتخابي نائباً لرئيسه في اجتماع الجمعية التأسيسية يوم 22 يونيو 2007.

الأخوة والأخوات

لم يأت قرار الاستقالة من فراغ ولا صدر فجأة، بل سبق أن قررت الاستقالة مرتين قبل ذلك خلال الشهور السابقة، وفي المرتين كنت أعدل عنها أملاً في انصلاح أحوال الحزب ورغبة في تجنيبه أزمة قد يكون لها آثار سلبية على فرصته في التواجد على الساحة السياسية في مصر.

ولكن الأمل في الإصلاح تلاشى، واتضحت صورة مخالفة تماماً لما كنت أتمناه لهذا الحزب الذي تحمسنا له جميعاً. فقد بدأت بوادر الانفصام على مستوى القيادة وانعزلت الأمانة العامة التي تم تشكيلها بناء على اختيار الأمين العام. وكانت أول مرة أعلن فيها استقالتي حين أبديت اقتراحاً بالعدول عن أسلوب تعيين الأمناء المساعدين رؤساء الأمانات المركزية [مساعدي الأمين العام] وذلك في ضوء اعتراض كثير من الأعضاء على أسلوب التعيين وما صاحبه من خطأ في تعيين زوجة د. أسامه وشقيقه وابن شقيقه رؤساء أمانات وما أثاره ذلك من ضجة لا يُسأل عنها د. أسامه في الحقيقة فلم يكن موجوداً في الاجتماع الذي تقررت فيه

هذه الأسماء. وكان اقتراحي يقضي بالإعلان بين أعضاء الحزب جميعاً عن تلك المناصب والخبرات اللازمة لها وفتح باب التقدم لكل من يتوسم في نفسه القدرة لشغلها، والاستعانة بلجنة من أمناء المحافظات مع الأمين العام وبعض أعضاء المكتب التنفيذي لفرز المتقدمين والتعرف على قدراتهم ومقابلتهم لاختيار الأفضل مع مراعاة عدة معايير منها تمثيل نسبة كافية من الإناث والشباب والأخوة المسحيين ومراعاة التوزيع الجغرافي. وقد أثار اقتراحي هذا غضب السادة الأمين العام ومساعديه المعينين وتناولوه بأسلوب يبعد عن مستوى الحوار الحضاري المهذب خاصة رسالة أرسلها يحي الغزالي ولم أعدل عن الاستقالة إلا بعد اعتذاره عما بدر منه.

ورغم تجاوزي عن تلك الزوبعة، فقد استمرت نغمات غير مريحة في لغة الخطاب من جانب بعض القيادات الشابة خاصة خالد قنديل وعمرو سليمان وفي بعض الأحيان راوي تويج ووضوح انحياز د. أسامه الغزالي إليهم، كما تعمقت الخلافات مع بعض أعضاء المكتب التنفيذي وخاصة خالد قنديل الذي كان أسلوبه غير المقبول في الحديث معي أثناء اجتماع ضمني مع د. يحي الجمل، د. أسامه الغزالي، د. حازم الببلاوي، أ. أنور عصمت السادات سبباً في استقالتي للمرة الثانية وعدلت عنها بناء على اعتذار خالد ووساطة د. يحي الجمل ود. حازم الببلاوي وأنور عصمت السادات.

الأخوة والأخوات

لقد تكررت مطالبتي بضرورة تفعيل الحزب ووضع خطة لعمله واستكمال هياكله وبنيته المؤسسية ليكون حزباً حقيقياً وليس حزباً من ورق كالأحزاب التي قمنا لنكون على خلافها، وأبديت ملاحظاتي عن الأداء الضعيف للحزب مرات عديدة في اجتماعات المكتب التنفيذي وفي حوارات مع د. يحي الجمل وفي اجتماعات عقدت لبحث اعتراضاتي على حال الحزب منها اجتماع عقد في منزل أ.د. مصطفى

كمال طلبه يوم 9 مايو 2007 بحضور د. أسامه الغزالي ود. صلاح فضل ود. حازم الببلاوي واجتماعين على الأقل عقدا في منزل أ.د. يحي الجمل وكان الحضور هم نفس الأشخاص مع انضمام أ. أنور عصمت السادات في أحد الاجتماعين. وعلى سبيل المثال فقد كانت الموضوعات التي اقترحت مناقشتها في اجتماع 9 مارس هي التالية:

- *تفعيل ما تم مناقشته في اجتماعنا الأخير في منزل د. يحي الجمل في شأن ترتيب الهيكل المؤقت للحزب واختيار القيادات خلال فترة الانتقال والمقدرة بعامين.*
- *إعداد إستراتيجية واضحة لعمل الحزب في حالة إقرار الطلب من لجنة شئون الأحزاب، وإستراتيجية بديلة في حالة رفض الطلب.*
- *تفعيل حكومة الظل.*
- *تفعيل اللجان النوعية لحشد جهود الأعضاء سواء من المؤسسين أو الراغبين في الانضمام.*
- *أهمية إصدار نشرة غير دورية للتواصل مع الأعضاء المؤسسين وغيرهم من طالبي العضوية.*
- *تنظيم زيارات للمحافظات ذات الثقل من حيث عدد الأعضاء المؤسسين لطرح عناصر برنامج الحزب وتوضيحها للأعضاء لبناء رأي عام متناسق داخل الحزب.*
- *تخطيط الظهور الإعلامي لعناصر الحزب لمناقشة القضايا الوطنية الحالة وتوضيح رأي الحزب بشأنها.*
- *مناقشة فكرة إيجاد قنوات اتصال منظمة مع جماعات المجتمع المدني التي تتوافق منطلقاتها الفكرية مع مبادئ وأهداف الحزب، والسعي إلى تكوين "جبهة" متراصة لدعم التوجهات الفكرية للحزب.*

- *تنظيم لقاءات في مقر الحزب لطرح القضايا الوطنية وتجميع المناصرين والمساندين لرأي الحزب.*
- *التصدي لمزاعم الحزب الحاكم واتجاهه لفرض التعديلات الدستورية من دون اعتبار للآراء المخالفة.*
- *مناقشة وضع موقع الحزب على الإنترنت وضرورة تطويره [أرجو زيارة موقع الحزب الوطني الديمقراطي].*

وكانت نتيجة الاجتماعات دائماً لا شيء وتنتهي القصة بمجرد انتهاء الاجتماع ويبقى حال الحزب على ما هو عليه، وأنتم شهداء على تلك الحال، والتي اوجزها لكم فيما يلي:

1. **غياب رؤية إستراتيجية متكاملة للحزب تحدد أهدافه العملية وبرنامج عمله لتحقيق الغاية التي سعى إليها المؤسسون. وقد يبدو أن مجرد تأسيس الحزب كان هو الغاية وتوقفت قيادة الحزب عند ذلك.**
2. **عدم التوافق على تحديد مهام لنواب رئيس الحزب – رغم تكرار المطالبة بضرورة بحث هذا الموضوع وحسمه-، وبالتالي أصبح النواب – باستثناء د. أسامه – بلا مهام محددة. وحتى بالنسبة لما يقوم به د. أسامه من مهام فليس هناك اتفاق عليها ولم يصدر بتحديدها قرار من رئيس الحزب وإنما هو يقوم بما يرى كأمر واقع يفرضه هو باختياره.**
3. **غياب آلية تنظيمية لوضع الخطة الإستراتيجية للحزب وتنسيقها في خطط وبرامج نوعية تشارك الأمانات المركزية وأمانات المحافظات في صياغتها وتتولى تنفيذها بإشراف المكتب التنفيذي.**
4. **عدم تفعيل فكرة تشكيل اللجان النوعية لتعظيم مساهمة الأعضاء في بحث القضايا ذات الأهمية وابتكار مقترحات وأفكار تكون أساس لخطط الحزب وأنشطته الجماهيرية.**

5. الانصراف عن فكرة تشكيل "حكومة الظل" رغم أهميتها في جميع الأحزاب المحترمة في الدول المتقدمة، باعتبارها آلية مهمة لمتابعة أداء الحكومة وإنتاج الدراسات البديلة لما تقدم عليه الدولة من قرارات أو تصرفات لا يرضى عنها الحزب وجماهير الشعب مثل موضوع الخصخصة، استيلاء الدولة على أموال التأمينات الاجتماعية، بيع البنوك المصرية للأجانب، بيع الأراضي للأجانب، تضخم الدين العام، قضية المبيدات المسرطنة، الخ.
6. عدم استثمار الفترة المنقضية منذ موافقة لجنة الأحزاب على تأسيس الحزب في 24 مايو 2007 وحتى الآن في توضيح خطة عمل للحزب، وإهمال مناقشة مشروع خطة للحزب خلال الفترة الانتقالية حتى اجتماع الجمعية العامة في مارس 2008 كنت قد قدمتها في نفس يوم إعلان الموافقة على تأسيس الحزب.
7. عدم استثمار الزخم والحيوية التي صاحبت انعقاد الجمعية التأسيسية في 22 يونيو 2007 وإهدار حماس الأعضاء الذين تحمسوا لحضور اجتماع الجمعية التأسيسية والذين كانوا يتوقعون حركة سريعة ومدروسة من قيادة الحزب والانتقال للعمل مع الجماهير.
8. افتقار الحزب إلى مبادرات تنبع من برنامجه وأهدافه، وانحصار أنشطته في ردود أفعال للأحداث غير مدروسة ولا يتم مناقشتها في مؤسسات الحزب، ومن ثم لا تلقى اهتمام الرأي العام ولا تعيرها وسائل الإعلام عناية أو تعليق.
9. وضوح تفاوت فكري كبير بين العناصر الرئيسة في الحزب سواء بين أعضاء المكتب التنفيذي أو بين بعض القيادات وأعضاء في الأمانة العامة، وعدم اتخاذ أي إجراءات لتنسيق وبلورة توجهات مشتركة تمثل الحد الأدنى – والمطلوب – من التوافق بين القيادات في الموضوعات الأساسية التي تمثل فلسفة الحزب وتحدد هويته. ومن أهم مجالات الخلاف الفكري دعوة بعض القيادين بالحزب للمناداة بإلغاء المادة الثانية من الدستور، ولكن تصدى لهذه الدعوة قياديون

آخرون وحسمت حين أشار د. يحي الجمل أن البابا شنودة نفسه نصح بعدم التعرض إلى هذا الموضوع لخطورته على وحدة الأمة.

10. انقطاع سبل الاتصال بين مجموعة الأمانة العامة من ناحية وبين أعضاء المكتب التنفيذي من ناحية أخرى. وعدم وجود أي شكل تنظيمي متفق عليه لتحقيق التواصل بينهما. ويزيد من هذه الظاهرة عدم وجود اتفاق معلن وواضح يتعلق بدور ومهام وصلاحيات كل من المكتب التنفيذي والأمانة العامة وعدم الاسترشاد حتى الآن بما جاء في لائحة النظام الأساسي للحزب بهذا الخصوص.
11. غياب أي رؤية واضحة لدور المكتب التنفيذي ولا خطة عمل متفق عليها، واقتصار فعالياته على اجتماع دوري ينعقد كل أسبوعين من دون جدول أعمال محدد ولا أسلوب واضح في إدارة المناقشات وبلورة مواقف وقرارات إستراتيجية تنقل إلى الأمانة العامة لوضعها موضع التنفيذ. ولا يعقب اجتماعات المكتب التنفيذي أي محاضر ترسل إلى الأعضاء لتوثيق ما دار في الاجتماعات. كما يفتقر المكتب إلى آلية لمتابعة قراراته والتأكد من وضعها موضع التنفيذ من التشكيلات الحزبية المختصة.
12. عدم استكمال تشكيل الهيئة العليا رغم انقضاء ما يقرب من شهرين على انتخاب ممثلي المحافظات بها، وعدم الاهتمام بمناقشة الاقتراح الذي قدمته لتعديل أسلوب اختيار الأعضاء ال25 لاستكمال تشكيل الهيئة العليا ويقضي باتباع نظام أقرب إلى الانتخاب للتعرف على المرشحين الأفضل بتخصيص عدد لكل محافظة بنسبة عدد أعضاء الحزب فيها مع مراعاة تنوع المرشحين الذين يختارهم الأعضاء ليشملوا المرأة والشباب والأخوة الأقباط ومختلف المهن والمستويات التعليمية، وذلك بدلاً من انفراد المكتب التنفيذي باختيار هؤلاء الأعضاء بناء على اقتراح الأمين العام.

13. عدم استثمار انتخاب أمناء المحافظات في حشد وتنسيق الجهود من خلال عقد اجتماع أو أكثر بينهم وبين قيادات الحزب، وعدم التواصل بين المكتب التنفيذي وقيادات الحزب مع أمناء الفروع وعدم وجود معلومات واضحة لدى المكتب عن التشكيلات المحلية بالمحافظات.
14. عدم وضوح الرؤية عن حجم العضوية الجديدة بعد صدور موافقة لجنة الأحزاب، وعدم وصول أي تقارير من الأمانة العامة عما يتم اتخاذه بشأن فحص طلبات العضوية والموافقة عليها من عدمه. كذلك يبدو أن بطاقات إثبات العضوية لم يتم تنفيذها وتسليمها للأعضاء حتى اللحظة.
15. الالتجاء إلى تنظيم أنشطة من دون إعداد كاف لمجرد إثبات التواجد على الساحة، ومنها المؤتمر الإعلامي الذي انعقد يوم 2007/09/10 لدعوة الأحزاب والقوى السياسية لمؤتمر لمناقشة مستقبل مصر بعد مبارك من دون حتى إخطار أمناء المحافظات وأعضاء الحزب بالتالي بهذا التوجه من الحزب، ولولا إلحاحي في ضرورة إخطار الأعضاء بهذا المؤتمر الإعلامي عقب انتهاءه حتى لا يفاجئون به منشوراً في الصحف لما تم إرسال الرسالة التي وصلت البعض منكم بالبريد الإلكتروني تتضمن البيان الذي أعلنه د. يحي الجمل في ذلك المؤتمر. ورغم تأكيدي بضرورة حسن الإعداد لمؤتمر الحوار الوطني لم يتم اتخاذ إي إجراءات للتخطيط والإعداد تتعلق بالدعوة الأساسية التي أعلن عنها في المؤتمر الإعلامي. كذلك لم يتم اتخاذ أي إجراءات لتنفيذ ما جاء في بيان الحزب الذي تم إعلانه في ذلك المؤتمر.
16. الارتباط على فعاليات بشكل فردي – غير مؤسسي - كما حدث في اللقاء الذي تم مع وفد من حزب الوفد تم إخطارنا به قبل انعقاده بيومين ومن دون العرض على المكتب التنفيذي ولا إخطار أمناء المحافظات بمضمونه والغرض منه. وقد كانت المفارقة غريبة إذ قرر أ. محمود أباظة رئيس حزب الوفد أنهم يقومون بزيارة

حزب التجمع وحزب الجبهة الديمقراطية كما سيلتقون بالحزب الناصري، وذلك بناء على قرار من الهيئة العليا للوفد، بينما تم التوافق على اشتراك حزبنا في ذلك الحوار الذي دعا إليه حزب الوفد بقرار منفرد لا أدري هل من د. يحي الجمل أو د. أسامه الغزالي أم كلاهما؟ وقد شاركت في هذا اللقاء لاقتناعي بجدية حزب الوفد في دعوته وكانت مناقشتي مع د. يحي ود. أسامه عقب انتهاء اللقاء مع حزب الوفد هي التي أثارت المناسبة الأخيرة للاستقالة حيث عبرت لهم عن استيائي للانفراد باتخاذ القرارات وعن أن الحزب بذلك يكون قد تخلى عن الدعوة التي أطلقها يوم 2007/09/10 والتي جاءت للأسف تكراراً لما سبق إليه حزب الوفد، وبينت لهم بجلاء غياب المؤسسية في الحزب.

17. عدم استثمار أو مواصلة ما يبدأه الحزب من فعاليات ولعل أبرزها ندوة دستور جديد لمصر والتي أعلن فيها الحزب أنه سيتخذ مبادرة لإعداد دستور جديد ولم يتم أي شيء في هذا الصدد وأصبح التزام الحزب في طي النسيان حتى بين أعضاءه.
18. انعزال أعضاء الحزب في المحافظات عن مجريات الأمور بالحزب وتساؤلهم المستمر عن أين الحزب.
19. تنظيم أنشطة لا يعلم أعضاء الحزب أو أغلب قياداته بها، مثال ذلك المؤتمر الذي انعقد بالحزب يوم 2007/9/9 على حد ما جاء في رسالة مروان يونس بشأن تحديد أولويات مصر وشكواه من عدم حضور القيادات لهذا المؤتمر الذي لم يعلم به الكثيرون وأنا منهم.
20. الاهتمام بقضايا فرعية مثل البحث عن مقر فاخر للحزب من دون توفر خطة للنشاط أو فعاليات يصل بها الحزب إلى الجماهير التي نشأ من أجل تحريكهم [الأغلبية الصامتة بنسبة 77 % والتي اتخذها الحزب شعاراً له]، هل تذكرونهم؟ وكنت قد تحفظت على فكرة البحث عن مقر جديد للحزب يكلف في المتوسط

60000-40000 جنيهاً شهرياً بخلاف تكلفة التجهيز والتأثيث في الوقت الذي لا يملك الحزب هذا التمويل ولا يملك في الأساس خطة عمل أو برنامج لتحقيق أهدافه أو وسيلة إعلامية للتواصل مع الجماهير بما يبرر التواجد في مقر فاخر.

21. الانشغال بموضوع البحث عن مصادر تمويل للحزب في غياب أي نشاط يسمح لأي من الأعضاء أو المؤازرين بدفع أي مساهمات مالية لحزب يبدو غائباً عن الساحة.
22. انصراف وسائل الإعلام عن نشر أي بيانات يصدرها الحزيب، ففي المؤتمر الصحفي يوم 2007/10/10 ورغم حضور ممثلي بعض الصحف والفضائيات إلا أن التغطية الإعلامية كانت في أدنى مستوى.

الأخوة والأخوات

اسمحوا لي أن أوضح لكم الأسباب التي أوصلت الحزب إلى هذه الحالة من الجمود مما دعاني إلى إعلان استقالتي نهائياً من الحزب:

1. عدم إقرار لائحة النظام الأساسي للحزب حتى الآن - رغم تكرار المطالبة بمناقشتها بشكل جدي وحاسم ورغم ورود ملاحظات بشأنها من المحافظات -، أو حتى تكليف شخص آخر بإعداد مشروع جديد للائحة، وقيل في تبرير التأخير أنها أحيلت إلى المسئول عن الشئون القانونية لإبداء الرأي وانتهى الأمر عند هذا. وتعلمون أن عدم وجود لائحة معتمدة للحزب يؤدي إلى فراغ قانوني وتنظيمي هو بلا شك أحد عوامل التخبط الإداري والسياسي في الحزب حيث لا يوجد اتفاق صريح على اختصاصات وصلاحيات وأنماط العلاقات التنظيمية السليمة بين القيادات والتشكيلات المختلفة بالحزب.
2. عدم تفعيل طاقات وخبرات نواب رئيس الحزب في بلورة توجهات الحزب وبرنامج عمله. وكذا عدم استثمار طاقات أعضاء الحزب وخبراتهم في توجيه شئونه

وفعالياته، والانحصار في المجموعة الضيقة الذين اختارهم الأمين العام لمساعدته وقد لا يكونوا هم أفضل عناصر الحزب القادرين على مثل تلك المسئوليات.

3. استمرار د. يحي الجمل ود. أسامه الغزالي حرب في دور " وكيل المؤسسين" وعدم الانتقال إلى نمط قيادي واضح، واكتفاء كل منهما بضمان الظهور الإعلامي باعتباره رمز الحزب أو كتابة مقال أسبوعي في المصري اليوم من دون الإشارة إلى صفتهما الحزبية. وللحق فقد حاول د. يحي الجمل أكثر من مرة توسيع دائرة الظهور الإعلامي لأعضاء آخرين من الحزب إلا أن غياب رؤية وإستراتيجية إعلامية واضحة منعت من تحقيق رغبته تلك.
4. القصور في جمع الأعضاء المؤسسين البارزين وتفعيل خبراتهم في تنشيط الحزب [د. مصطفى كمال طلبه، د. محمد غنيم، أ. أسامه أنور عكاشة، أ. سكينة فؤاد، د. جابر البلتاجي، السفير رؤوف غنيم...].
5. عدم السعي لاكتساب أعضاء بارزين ومؤازرين مهمين [السفير محمود شكري، .....].
6. عدم وضوح الخبرات السياسية والتنظيمية لأعضاء الأمانة العامة [أو عدم ظهور تلك الخبرات مترجمة في نتائج وإنجازات].

الأخوة والأخوات

لقد تقدمت بالعديد من الاقتراحات من أجل تصويب مسار الحزب، ومارست كثيراً من الضغوط أعترف أن بعضها اتسم بالحدة من جانبي لحفز قيادات الحزب على استدراك الموقف والانتباه إلى الإسراع في تنشيط الحزب وتفعيله. ولكن تلك الجهود لم تفلح سوى في تعميق هوة الخلافات بيني وبينهم، وانصرافهم إلى الاستمرار فيما هم عليه. وأذكر على سبيل المثال بعض الاقتراحات التي قدمتها مراراً لإصلاح حال الحزب ولم يلتفت إليها:

1. عقد اجتماع خاص للمكتب التنفيذي لمناقشة الموقف العام للحزب واتخاذ قرار بشأن خطة تفعيل الحزب وتنمية العضوية المقدمة مني في شهر يوليو 2007 بعد أن أهمل المكتب مناقشة الخطة التي اقترحتها لتفعيل الحزب خلال الفترة الانتقالية وكنت قدمتها في مايو 2007.
2. عقد اجتماع مشترك بين المكتب التنفيذي والأمانة العامة مرة كل شهر لتنسيق المواقف وتوضيح التوجهات الإستراتيجية ومتابعة حركة الحزب على أرض الواقع.
3. مناقشة معايير اختيار الأعضاء المعينين في الهيئة العليا والمقترحة التي اقترحتها في شهر يوليو 2007واتخاذ قرار عاجل بشأن استكمال تشكيل الهيئة العليا ودعوتها إلى الاجتماع قبل نهاية سبتمبر 2007.
4. اتخاذ قرار بشأن لائحة النظام الأساسي والتوافق على موعد نهائي لإقرارها وبدء العمل بمقتضاها لحين اعتمادها من الجمعية العامة العادية في اجتماعها القادم في مارس 2008.
5. تحديد مهام واضحة لنواب رئيس الحزب وتكليفهم بقرار من رئيس الحزب لمباشرة تلك المهام فور التوافق عليها. ويقتضي تفعيل هذه الخطوة عقد اجتماع خاص بين الرئيس والنواب.
6. تحديد آلية تنظيمية لتحقيق التواصل بين الأمانة العامة وبين المكتب التنفيذي. وكذا آلية للتواصل بين الأمانة العامة والمكتب التنفيذي من ناحية وبين فروع الحزب بالمحافظات من ناحية ثالثة.

الأخوة والأخوات

لكل ما سبق، فقد قررت الاستقالة نهائياً وأعلنتها صباح الخميس الماضي 20 سبتمبر 2007 ورأيت إرسال هذا التوضيح لكم كي أبرأ ذمتي أمام الله وأمامكم وأبين

أنني لم أقصر في محاولة تنفيذ ما عاهدتكم عليه يوم أعطيتموني أعلى عدد من أصواتكم كنائب لرئيس الحزب. وأريد في هذا السياق أن أضيف ما يلي:

1. أنه على خلاف ما ذكره د. يحي الجمل في حواره مع برنامج على الهواء يوم الأربعاء 19 سبتمبر وأعادت جريدة الوفد نشره في عدد الجمعة 21 من أنه كان قد اتفق معي على إبقاء الاستقالة في طي الكتمان ولكني أخلفت الوعد وأعلنتها، فهذا لم يحدث أبداً ولست ممن يحنثون بالوعد. وكنت أعلنت الاستقالة علانية في مواجهة د. يحي الجمل، د. أسامه الغزالي، د. صلاح فضل، د. سلوى سليمان، أ. محمد منصور وذلك مساء الثلاثاء 18 سبتمبر عقب انتهاء اجتماعنا مع ممثلي حزب الوفد، وقلت لهم صراحة أنكم ستجدون خبر الاستقالة منشوراً غداً، فلم يكن في الأمر إذن اتفاق على إخفاء النبأ، وأربأ بالدكتور يحي أن يقول أنني قد "خيبت أمله" وأقول له لست أنا من خيب أملك يا دكتور يحي وأنت تعلم تماماً من خيب آمالنا جميعاً وجعلك أنت شخصياً تفكر في الاستقالة وتصارحني بها يوم زرتك في منزلك قبيل اجتماع الجمعية التأسيسية لأخفف عنك تأثير ما جاء في رسالة وجهها خالد قنديل عبر البريد الإلكتروني وأصابك منها أذى كثير ويومها شددت عليك في طرح فكرة الاستقالة من الحزب جانباً كونك أنت الداعي إلى تأسيسه وأنا شخصياً شاركتك تقديراً مني لشخصك ومكانتك ولم أكن أعلم من الباقين أحداً. وأنت يا دكتور يحي تعلم من طالبوك بالتنحي عن رئاسة الحزب حين زاروك في منزلك، وتعلم من وجه لك أقسى الكلمات والنقد في رسالة بالبريد الإلكتروني، ولكنك بسماحتك المعهودة تجاوزت عن كل ذلك ثم تأتي اليوم لتتهمني بأنني من خيب أملك!!!
2. أعتب على د. يحي الجمل ترديده لمقولة صدرت عن د. سلوى سليمان في اجتماع الثلاثاء المشار إليه حين أعلنت استقالتي إذ قالت" أنت تغضب كثيراً وتعلن استقالتك كل ما تغضب كالزوج الذي يطلق زوجته في كل مرة يغضب منها"

ولتفاهة هذا القول لم أعره اهتماماً ولم أرد عليه. ولكن حين يردد د. يحي الجمل هذا القول على مسمع العام كله في برنامج على الهواء فهو أمر مرفوض وأطالبه بالاعتذار عنه إبقاء لصلة المودة والصداقة بيننا، خاصة وقد حوّرت بعض الصحف تلك المقولة وجعلتها" كالزوجة التي تطلب الطلاق" ولا شك أن هذا أمر لا يليق في لغة الخطاب السياسي ولا يجوز الصبر عليه في العمل العام كما طالبني د. يحي بذلك.

3. على خلاف ما ذكره د. أسامه الغزالي في حديثه لبرنامج القاهرة اليوم مساء الخميس 20 سبتمبر من أنني أريد مركزية في العمل ولا أوافق على اللامركزية التي تنتهجها الأمانة العامة، فالكل يعلم أنني من أشد دعاة اللامركزية وإطلاق الحرية لتشكيلات الحزب وأمناءه في المحافظات لتنشيطه والانطلاق لتحقيق أهدافه فقط في ضوء التوجهات والأهداف العامة للحزب وبالتنسيق مع الأمانة العامة، وذلك ما كنت أعلنه دائماً في اجتماعات الحزب التي كان يحضرها الأعضاء وفي لقائي مع الأخوة من فرع الإسكندرية بمقر الحزب. ويعلم د. أسامه تماماً أنني لست كثير الانفعال كما قال ولكنني انفعل غضباً للقيم والمبادئ التي أراها تحولت إلى كلمات فارغة يتشدق بها هو ورئيس الحزب وغيرهما من الهواه بالحزب.

وفي النهاية أتمنى لكم حظاً أفضل في الفترة القادمة. وعلى الله قصد السبيل.

أ.د. علي السلمي

الجمعة 21 سبتمبر 2007

وبعد الاستقالة والانضمام إلى حزب الوفد أوضح فريق من أعضاء
حزب الجبهة الديمقراطية ورئيس الحزب دكتور أسامه الغزالي حرب
في رغبتهم أن أعود إلى الحزب فقبلت العودة .
إلى أن اتفق دكتور أسامه مع نجيب ساويرس على إدماج الحزب في
حزب "المصريين الأحرار" وبدون ذكر اسم "حزب الجبهة
الديمقراطية" في عنوان الحزب بعد الإدماج ! ! !
فرفضت ذلك واستقلت نهائياً وعدت إلى حزب الوفد .

2. أيام حزب الوفد

كيف انضممت إلى حزب الوفد؟

يوضح الخطاب المشار إليه والذي توجهت به إلى أعضاء حزب الجبهة الديمقراطية معلناً استقالتي من الحزب، الأسباب الذي دفعتني إلى الانضمام لحزب الوفد وكان ذلك بناء على دعوة كريمة للانضمام إلى الحزب العريق من الأخ العزيز منير فخري عبد النور سكرتير عام الوفد حينئذ. وقد رحبت بتلك الدعوة وأقبلت على مرحلة جديدة ومثيرة في "رحلتي مع السياسة" أوضحها في هذا الجزء من الفصل الثاني.

مشروع تحرك حزبي وشعبي لحزب الوفد

"مصـــــر ..... رؤية مستقبلية"

[مشروع قُدم إلى المكتب التنفيذي]

الموقف الوطني الحاضر:

1. يتسم الموقف الوطني الحاضر بالتأزم والاحتقان على مختلف المستويات وعلى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. تستغرق قضايا الحاضر المتأزم طاقات الشعب والقوى السياسية المختلفة وهم جميعاً يشعرون بقلة الحيلة وعدم القدرة على التأثير في الموقف.
3. تنفرد الدولة ممثلة في الرئيس باتخاذ القرارات في كافة الموضوعات من دون أي محاولة للاستماع إلى الآراء والاعتراضات الصادرة عن مختلف القوى السياسية، ومن دون الالتفات إلى تصاعد الرفض الشعبي للسياسات والقرارات الحكومية التي تتصدر الحكومة لتحمل مسئولياتها وهي في الأساس التزام بتوجيهات رئاسية أو تلقى قبول وموافقة الرئيس.
4. الحكومة منشغلة بتسيير الأمور حسب رؤيتها القاصرة والمنحصرة في حدود أفكار الوزراء من رجال الأعمال ومن يمثلونهم من لوبي رجال الأعمال الذين يتزايد نفوذهم وتأثيرهم في القرار الحكومي.

5. الحزب الوطني الديمقراطي يسيطر على الحكومة ويفرض رؤية لجنة السياسات التي تعبر في الأساس عن توجهات لا تلقى القبول الشعبي وترفضها جميع القوي السياسية الوطنية.
6. الأحزاب السياسية – عدا حزب الوفد – عاجزة تماماً عن أي فعل وتنحصر في حدود مقارها الحزبية أو في حدود الأعداد القليلة التي تقرأ الصحف الصادرة عن بعض تلك الأحزاب.
7. تعاني معظم الأحزاب من حجم العضوية المحدود وقلة مواردها المالية وضعف مصداقيتها لدى الجماهير، خاصة ما يتردد عن احتواء الحكومة والحزب الوطني لأغلب تلك الأحزاب لاستكمال الشكل الديمقراطي وإثبات وجود تعددية حزبية.
8. تصاعد التحديات الخارجية وتضاؤل الدور المصري في مواجهة القوة الإسرائيلية المتزايدة والمسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الساعية إلى تأكيد السيطرة على ثروات ومقدرات المنطقة.

النتيجة الأساسية للموقف الوطني الحاضر

الجميع منشغل بمشكلات اليوم والفترة القصيرة، والكل - عدا سلطة الحكم – غير قادر على التأثير ويتخذ موقف الدفاع عن مصالح ذاتية محدودة.

غياب رؤية مستقبلية لمصر، وعدم وضوح صورة المستقبل، وافتقاد التوجهات الإستراتيجية لضمان أمن ونم وتقدم الوطن وسلامة أبناءه.

مشروع رؤية مستقبلية لمصر

1. مستقبل مصر قضية مصيرية لا يهتم بها أحد،
2. مستقبل مصر قضية مصيرية تبحث عمن يوليها عنايته ويجمع الشعب بكافة قواه السياسية والمجتمعية حول مشروع نهضوي متكامل يرسم صورة المستقبل،

3. مستقبل مصر قضية تتعدى مجرد التنظير ووضع الأطر الفكرية والسيناريوهات والدراسات المستقبلية،
4. مستقبل مصر قضية تبحث عن قيادة شعبية قادرة على تطوير رؤية واضحة ومتكاملة عن مصر المستقبل وترسم الطريق لتحقيقها،
5. مستقبل مصر مشروع وطني تتجاهله الدولة، ويتبناه حزب الوفد.

عناصر المشروع

يشمل المشروع المقترح ثلاثة عناصر متكاملة:

العنصر الأول: تكوين رؤية واضحة لمستقبل مصر

ويتم تحقيق هذا العنصر من خلال تشكيل مجموعة فكرية تضم عناصر متميزة من أعضاء الحزب ومؤازريه والشخصيات العامة ذات الاعتبار.

ويكون لهذه المجموعة أمانة من شباب الحزب يتم تدريبهم لهذا الغرض.

ومن الأسماء المقترحة لعضوية هذه المجموعة – بخلاف الأعضاء من الحزب -:

1. المستشار/ طارق البشـــري
2. الدكتور/ جلال أميـــــــــن
3. السفير/ حسين أحمد أميـن
4. السفير/ محمود شكـــــري
5. الدكتور/ سلطـــان أبو علي
6. الدكتور/ إبراهيـــــم بدران
7. م. حسب الله الكفـــــراوي
8. الدكتور/ حامد عمـــــــار
9. الدكتور/ السيد ياســـــين
10. الأستاذ/ عادل العزبـــــي
11. الدكتور/ رؤوف حـــــــامد

12.الدكتور/ زكريا جـــــــــاد
13.الدكتور/ محمد أبو الغـــــار
14.المهندس/ شريـــــف دلاور
15.السفير/ جمال البيومـــــــي
16.السفير/ أحمد الغمـــــراوي
17.الدكتور/ رفعت لقوشـــــة
18.الدكتور/ محمد الجـــــوادي
19.الأستاذ/ فاروق جويـــــدة
20.الأستاذ/ نبيل زكـــــــــي
21.الأستاذ/أسامه أنور عكاشة

وتحدد المجموعة خطة عملها لإنجاز وثيقة أساسية تمثل رؤية متكاملة للمستقبل تشمل المحاور الجوهرية التالية:

1. نظام الحكم ومؤسساته
2. المبادئ الأساسية لدستور جديد
3. النظام الاقتصادي ومؤسســاته
4. المبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي]
5. المبادئ الأساسية لإدارة الاقتصاد الوطني
6. صياغة جديدة لدور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع
7. المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية
8. صياغة جديدة لنظام الحكم المحلي وتأكيد التوجه نحو اللامركزية

9. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية
10. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية
11. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية
12. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب

العنصر الثاني: نشر الرؤية المستقبلية وتوضيحها وحشد توافق مجتمعي حولها

يتم تفعيل هذا العنصر من خلال طرح فكرة مستقبل مصر وإثارة الاهتمام الشعبي العام بقضية ضرورة وضع رؤية لمصر المستقبل يشارك الشعب في صياغتها، وحشد توافق مجتمعي حول وثيقة "الرؤية المستقبلية لمصر" من خلال الفعاليات والآليات التالية:

1. التخطيط لسلسلة من اللقاءات [ورش العمل] لعناصر من الحزب ينسقها معهد الدراسات بالحزب برئاسة د. وحيد عبد المجيد.
2. تخطيط حملة إعلامية بجريدة الوفد في شكل سلسلة مقالات وحوارات وتحقيقات صحفية تتناول هذه القضايا وتبرز موقف الوفد منها.
3. تخطيط سلسلة من اللقاءات الجماهيرية في مقار الوفد بالمحافظات لشرح تلك القضايا وإبراز موقف الحزب منها وحصد التأييد الشعبي لهذا الموقف.
4. تنظيم سلسلة من اللقاءات مع مجالس إدارات النقابات المهنية ونوادي هيئات التدريس بالجامعات وغيرها من مؤسسات المجتمع الفاعلة لتوضيح هذه القضايا والتوصل إلى تفاهمات مشتركة حولها، وأيضاً من أجل تنمية رأي عام

ضاغط على الدولة للتوجه في المسار الصحيح لحل المشكلات الوطنية وتطوير أساليب الحياة في مصر.

5. التنسيق مع أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب في مجلس الشعب لإثارة القضايا حسب ترتيب الأولويات وطرح الموقف الوفدي منها.
6. بحث إمكانية استثمار الإنترنت في إنشاء قناة تليفزيونية تبث المواقف الوفدية وتتيح الفرص لكل الآراء المؤيدة وحتى المعارضة لمناقشة قضايا مصر بوضوح وموضوعية.
7. وقد يكون أيضاً التفكير وارداً في إنشاء قناة تليفزيونية فضائية.
8. النظر في تطوير سلسلة من الإصدارات عن جريدة الوفد ومعهد الدراسات لتوثيق ما تصل إليه هذه الحوارات والمناقشات من آراء وحلول وتيسير الحصول عليها لكل المهتمين من أبناء الشعب.

العنصر الثالث: تطوير وتنفيذ عدد من مشروعات خدمة المجتمع والتهيئة لتحقيق الرؤية المستقبلية.

استراتيجية حزب الوفد

في مرحلة ما بعد مبارك

الموقف الحاضر بعد تنحي الرئيس السابق مبارك

تم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد لفترة انتقالية غير محددة المدة.

1. إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعطيل الدستور وقيامه بإدارة شئون البلاد وإصدار قرارات بقوانين وتمثيل رئيسه للدولة، تحديد فترة الانتقال بستة أشهر أو لحين إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى أيهما أقرب.
2. تكليف حكومة الفريق أحمد شفيق بالاستمرار في تسيير الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة من دون تحديد موعد محتمل لذلك.

النتيجة الأساسية

في مقدمة النتائج المترتبة على نجاح ثورة 25 يناير 2011 وانتقال السلطة مؤقتاً إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ما يلي:

1. انهيار الحزب الوطني الديمقراطي وفقده أي مصداقية وضياع فرصه في الحياة السياسية في الانتخابات القادمة.
2. توافق الخط العام للمجلس الأعلى مع مبادرة الوفد مع قيام المجلس بمهام رئيس الجمهورية بدلاً من تشكيل مجلس رئاسي.

3. تواضع تأثير الإخوان المسلمون نتيجة مواقفهم المتضاربة ورفض شباب 25 يناير أي محاولة من جانب الجماعة لاحتواء ثورتهم أو التأثير عليها.
4. ضعف تأثير الدكتور محمد البرادعي في ثورة 25 يناير واتجاه الأغلبية لرفضه باعتباره يحمل أجندة أمريكية، وقد أعلن نفسه عدم الترشح في الانتخابات الرئاسية القادمة.
5. اختفاء تأثير الأحزاب السياسية أثناء أيام الثورة بما في ذلك حزبي التجمع والناصري.

فرص الوفد للتأثير في المشهد السياسي

يستخلص من التحليل السابق أن هناك فرصة جيدة جداً للوفد لكي يلعب دوراً وطنياً مهماً في توجيه الأحداث أثناء الفترة الانتقالية، خاصة مع وضوح التقارب الفكري بين خطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين التوجهات الأساسية للوفد في طريقة التعامل مع متطلبات تحقيق الانتقال السلمي للسلطة.

ومن ثم يقترح الإسراع بالأمور التالية:

1. مناقشة وإقرار الاستراتيجية المقترحة لتفعيل دور الحزب ومساهماته في المشهد السياسي الراهن.
2. استكمال تشكيلات اللجان العامة بالمحافظات.
3. اعتماد تشكيلات اللجان النوعية.
4. تشكيل اتحاد المهنيين الوفديين.
5. البناء على ما تحقق من تطوير في منظومة الوفد الإعلامية.

العناصر الأساسية لاستراتيجية الوفد للفترة الانتقالية [منتصف فبراير – منتصف يوليو 2011]

1. أهداف الوفد الاستراتيجية

يهدف الحزب إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تأكيد مواقف الحزب المتوافقة تماماً مع أهداف ومطالب ثورة الشباب والشعب في 25 يناير 2011 والمتمثلة في اختيار الحل الديمقراطي المبني على النظام البرلماني والتعددية السياسية وحرية تكوين الأحزاب وتطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة وإعادة بناء الجداول الانتخابية على اساس قاعدة بيانات الرقم القومي واعتماد بطاقة الرقم القومي أساساً في إثبات شخصيات الناخبين وفي عمليات التصويت.
2. التواصل مع القيادة الجديدة للبلاد لطرح رؤية الحزب بالنسبة للسياسات والممارسات الواجبة لضمان الانتقال السلمي للسلطة في نهاية الفترة الانتقالية تمهيداً لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة وبناء مستقبل الوطن والارتفاع بمستوى حياة المواطنين وتحسين جودة الحياة للمصريين.
3. دعم مصداقية الوفد لدى أعضاءه والجماهير المصرية العريضة وتأكيد صورة ذهنية إيجابية بالانتشار السريع بين جماهير الشعب وترويج ثوابته ومبادئه الداعية إلى حرية الوطن والمواطن، وتوضيح التزامه بالديمقراطية بعناصرها الرئيسية المتمثلة في التعددية الحزبية وتداول السلطة وسيادة القانون.
4. الارتباط بقضايا الجماهير والدفاع عن حقوقهم والتصدي لأي محاولات لعودة فلول النظام الذي أسقطه الشعب وتحذير المواطنين من الاستسلام مرة أخرى لمظاهر القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
5. العمل مع الجماهير وكافة منظمات المجتمع المدني المتوافقة في توجهاتها مع مبادئ الحزب خلال الفترة الانتقالية - وما بعدها - للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين وتقديم الفكر والجهد لتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم ولتهيئتهم لمباشرة الممارسة الديمقراطية في الانتخابات القادمة.
6. طرح رؤية الوفد للسياسة الخارجية المصرية ومقترحاته لاستعادة الدور المصري الرائد في كافة الأمور والقضايا الإقليمية والدولية، والتأكيد على رفض التبعية

للقوى الخارجية أياً كانت، والإصرار على مواجهة الصلف والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتهديدها المستمر للشعبين السوري واللبناني فضلاً عن تهديدها الدائم لمصر وشعبها وحضارتها بل ووجودها ذاته، واتخاذ مواقف أكثر عقلانية وموضوعية بالنسبة لتركيا وإيران.

2. المحاور الرئيسة لخطة العمل

تتضمن الخطة المقترحة المحاور التالية:

المحور الأول: التواصل مع القيادة الجديدة للبلاد خلال الفترة الانتقالية

1. اقتراح صياغات مقترحة للمواد الدستورية والتشريعات المنظمة للانتخابات وشئون الأحزاب المطلوب تعديلها وتقديمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
2. اقتراح برنامج عمل عاجل لاستعادة الأوضاع الطبيعية وتحقيق انتعاش اقتصادي سريع وتقديمه إلى رئيس مجلس الوزراء.
3. تشكيل غرفة عمليات لمتابعة التطورات وإبداء رأي الوفد بشأنها وتقديمه إلى الجهات المعنية.

المحور الثاني: تكثيف التواصل مع أعضاء الحزب في كافة المواقع

1. إعداد برنامج زمني لزيارات قيادات الحزب وأعضاء الهيئة العليا والمكتب التنفيذي إلى جميع المحافظات التي بها فروع الحزب، وتنظيم لقاءات مع الجماهير في كل محافظة.
2. إصدار نشرة شهرية مطبوعة تتضمن أخبار الحزب وترسل إلى جميع الأعضاء [ويمكن استبدال بهذا المقترح تخصيص صفحة أو أكثر في صحيفة الوفد لأخبار الحزب وأنشطة لجانه بالمحافظات].
3. تفعيل التواصل مع جميع الأعضاء الذين لديهم عناوين بريد إلكتروني وذلك بإعداد نشرة إلكترونية ترسل لهم آليا بصفة دورية.

4. تنظيم لقاء دوري لرئيس الحزب والقيادات الحزبية مع أمناء لجان الحزب بالمحافظات من خلال تفعيل دور المجلس التنفيذي.
5. تنظيم لقاءات دورية مع ممثلي الحزب أعضاء المجالس الشعبية المحلية.

المحور الثالث: تفعيل دور حكومة الظل الوفدية وتأسيس برلمان الوفد

دعم وتوفير المقومات اللازمة لتفعيل دور حكومة الظل وتنفيذ برنامجها:

1. إعادة تشكيل الحكومة ودمج بعض الوزارات لتخفيض عدد الوزراء.
2. ضم عناصر من القيادات الوفدية الشابة إلى الحكومة.
3. تأسيس برلمان الوفد.[i]

المحور الرابع: تخطيط الخطاب الإعلامي والتواصل الجماهيري للحزب

يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة لاقتراح أسس ومعايير الخطاب الإعلامي للحزب، وتحديد الآليات والوسائل والقنوات الإعلامية المناسبة، مع توضيح وتأكيد دور صحيفة الوفد في توصيل الرسالة الإعلامية للحزب.

المحور الخامس: تنمية العلاقات مع منظمات المجتمع ذات العلاقة

يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة بالمعايير التي يأخذ بها الحزب في تحديد منظمات المجتمع التي يسعى الحزب إلى إقامة علاقات إيجابية معها ودعوتها إلى المشاركة في فعالياته. وتضم المنظمات المستهدفة: النقابات المهنية، النقابات العمالية، نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في حقل العمل الوطني.

المحور السادس: تنمية العلاقات الإقليمية والدولية

يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة بالمعايير التي يأخذ بها الحزب في تحديد المنظمات الإقليمية والدولية التي يسعى إلى إقامة علاقات إيجابية معها ودعوتها إلى المشاركة في فعالياته. وتضم المنظمات المستهدفة: الأحزاب السياسية في الدول

الديمقراطية، منظمات حقوق الإنسان، الجامعات ومراكز البحث العلمي في المجالات السياسية والمراكز المتخصصة في شئون الشرق الأوسط.

المحور السابع: الإعداد للانتخابات التشريعية

في ضوء التطورات الأخيرة وإعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل مجلسي الشعب والشورى وإجراء انتخابات تشريعية قبل نهاية الفترة الانتقالية في خلال ستة أشهر من الآن، يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة بخطة الإعداد لخوض تلك الانتخابات وأسلوب اختيار المرشحين عن الحزب وما يجب توفيره لهم من تدريب وإعداد لممارسة دورهم النيابي، وما يجب على الحزب توفيره من دعم ومساندة بكافة الأشكال.

المحور الثامن: تفعيل اللجان النوعية بالحزب

مراجعة اللجان النوعية وتشكيلاتها وإعادة تطوينها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة. يكلف أعضاء الهيئة العليا بتنسيق أنشطة اللجان ومتابعة إنجازاتها وتحقيق التواصل بينها وبين لجنة تحديث البرنامج.

المحور التاسع: تنشيط معهد الدراسات السياسية وبدء نشاط معهد التنمية الإدارية

1. تعد دكتورة كاميليا شكري مذكرة باقتراحاتها لتطوير المعهد في ضوء التجربة خلال الفترة الماضية والتطورات الحالية والرؤية المستقبلية للحزب.
2. تفعيل المذكرة السابق تقديمها من أ.د. فتحي النادي ووافق عليها الدكتور السيد البدوي رئيس الوفد.

مرفق 1

اقتراح تشكيل برلمان الوفد

كان تشكيل حكومة الظل الوفدية بداية صحيحة على طريق تصعيد دور الوفد في العمل السياسي الوطني باعتباره الحزب المعارض الرئيس في مصر وقائد المسيرة الشعبية للوصول إلى حكم ديمقراطي يكون الشعب فيه صاحب القرار في كل ما يخص حاضره ومستقبله، ولتأكيد مقولة الزعيم خالد الذكر سعد زغلول " الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة".

واستكمالاً للبناء الديمقراطي لحزب الوفد يقترح أن يعلن الوفد عن تشكيل "برلمان الوفد" ليكون المنبر الذي يباشر من خلاله الدورين الرقابي والتشريعي الذين كان من المفترض أن يقوم بهما ممثلوه في مجلس الشعب حال تمت انتخاباته بنزاهة. ويصبح تشكيل برلمان الوفد مهماً بعد حل مجلسي الشعب والشورى وفق قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 13 فبراير 2011.

ويتميز اقتراح تشكيل "برلمان الوفد" أنه يصدر عن حزب شرعي من حقه مباشرة كافة الأنشطة السياسية لتحقيق أهدافه وتنفيذ برنامجه. كما أن "برلمان الوفد" سوف ينطلق من رؤية واضحة تتمثل في ثوابت الوفد وقيمه الأساسية فضلاً عما يتمتع به الوفد من شعبية وتواصل مع جماهير الشعب، وما يتوفر له من إمكانيات تتمثل في الأساس في صحيفة الوفد وبوابته الإلكترونية ومقره الذي يسمح بعقد اجتماعات البرلمان.

أهداف برلمان الوفد

يهدف "برلمان الوفد" إلى توفير آلية ديمقراطية للتعبير عن مصالح الشعب والدفاع عن حقوق المصريين. إن "برلمان الوفد" هو عين الشعب الساهرة في مراقبة كل ما يجري على الساحة الوطنية، كما سيكون الآلية التي تراقب عمل حكومة الظل الوفدية وما يصدر عنها من القوانين والقرارات المحققة لمصالح الوطن.

تشكيل "برلمان الوفد"

يتشكل "برلمان الوفد" من ثلاثين عضواً يتم اختيارهم على النحو التالي:

1. عشرة أعضاء يتم انتخابهم من بين أعضاء الهيئة العليا.
2. ثلاثة أعضاء يتم انتخابهم من بين أعضاء المكتب التنفيذي.
3. عشرة من نواب الوفد في مجلسي الشعب والشورى في انتخابات 2005 وما قبلها يتم اختيارهم بواسطة الهيئة العليا.
4. سبعة من رؤساء اللجان النوعية يتم ترشيحهم بواسطة الهيئة العليا.

مدة "برلمان الوفد"

تكون مدة "برلمان الوفد" خمس سنوات تنقسم إلى دورات مدة كل منها سنة ميلادية تبدأ من تاريخ أول انعقاد للبرلمان.

ويستمر "برلمان الوفد" ويتجدد تشكيله طالما بقي مجلس الشعب المزوّر قائماً، وينقضي أجله فور حل مجلس الشعب المزوّر.

وفي حالة تكرار عمليات التزوير في انتخابات مجلس الشعب في المستقبل وصدور قرار من الحزب بمقاطعة الانتخابات أو الانسحاب منها يعاد تشكيل "برلمان الوفد" مرة أخرى.

نظام عمل "برلمان الوفد"

1. يطبق "برلمان الوفد" ذات القواعد والإجراءات المتضمنة في لائحة مجلس الشعب بعد مراجعتها وتعديلها لاستبعاد أي شوائب بها تعاكس الأسس الديمقراطية الصحيحة.
2. يؤدي أعضاء "برلمان الوفد" يمين الولاء للشعب أمام رئيس الوفد.
3. يختار أعضاء "برلمان الوفد" رئيساً ووكيلاً في أول اجتماع وذلك بالانتخاب المباشر من بين المرشحين الذين يتقدمون لشغل هذين المنصبين.
4. تنشأ أمانة عامة للبرلمان يصدر بتشكيلها ونظام عملها قرار من رئيسه.

5. تعقد اجتماعات "برلمان الوفد" في المقر الرئيسي للحزب في المواعيد التي يحددها رئيس البرلمان بعد موافقة الأعضاء.
6. يتم تشكيل لجان من بين أعضاء "برلمان الوفد" تختص كل منها بأحد مجالات العمل الوطني بالتوازي مع لجان مجلس الشعب المرفوض.
7. يتم تسجيل مداولات البرلمان ولجانه وتحفظ مضابط ومحاضر الاجتماعات وفق الإجراءات المنصوص عليها في لائحته.

علاقة حكومة الظل و"برلمان الوفد"

1. فور تشكيل "برلمان الوفد" تتقدم حكومة الظل ببرنامجها إليه لمناقشته وإقراره، وفي حالة اعتراض البرلمان على البرنامج يعتبر ذلك سحباً للثقة من الحكومة ويجب عليها أن تتقدم باستقالتها إلى رئيس الوفد.
2. عند تعديل حكومة الظل الحالية أو إعادة تشكيلها يجب أن تحصل على موافقة "برلمان الوفد" على الأعضاء المرشحين لعضويتها.
3. تتقدم حكومة الظل إلى "برلمان الوفد" بمشروعات القوانين التي تقترحها وتتم مناقشتها وإقرارها أو تعديلها أو رفضها بحسب الأحوال.
4. يقدم رئيس حكومة الظل بياناً كل ثلاثة أشهر إلى "برلمان الوفد" يوضح ما تم إنجازه من برنامج الحكومة، وتتم مناقشة البيان وإبلاغ الحكومة بملاحظات أعضاء البرلمان وتوجيهاتهم لزيادة فعالية دور الحكومة.
5. يقدم أعضاء "برلمان الوفد" طلبات الإحاطة والأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء الحكومة ورئيسها الذين يتوجب عليهم الرد عليها بحسب القواعد المبينة في لائحة البرلمان.
6. بحضر رئيس حكومة الظل جلسات "برلمان الوفد" وكذا الوزراء المعنيين بالموضوعات المطروحة للنقاش بالبرلمان.

7. يجوز لبرلمان الوفد طلب حضور أياً من وزراء حكومة الظل لمناقشته في موضوعات تخص وزارته.

الإجراءات التنفيذية لتشكيل "برلمان الوفد"

1. في حالة موافقة الهيئة العليا - بناء على توصية المكتب التنفيذي- على اقتراح تشكيل "برلمان الوفد" يصدر رئيس الوفد قراراً ببدء إجراءات تشكيل البرلمان، ثم يصدر قراراً بدعوة البرلمان للانعقاد في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد انتهاء عملية اختيار أعضاء البرلمان.
2. يدعى أعضاء المكتب التنفيذي وأعضاء حكومة الظل الوفدية لحضور الجلسة الافتتاحية للبرلمان.

ملامح الخطاب السياسي لحزب الوفد

ينطلق الوفد في انحيازه للديمقراطية مستنداً لمقولة فؤاد سراج الدين باشا " نحن ننحاز انحيازاً كاملاً للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وكرامته". ولا يزال الوفد متمسكاً بثوابته وكان في مقدمة القوى الوطنية التي أيدت ثورة الشعب في الخامس والعشرين من يناير 2011 وأعلن ضرورة تخلي الرئيس السابق عن منصبه انصياعاً لرغبة الجماهير الثائرة في ميادين التحرير"أن الشعب يريد إسقاط النظام".

وفي هذا المجال لا بد أن يوضح الوفد تقييمه الموضوعي لدور المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقت أن كان مسئولا عن إدارة المرحلة الانتقالية. فقد تحملت القوات المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد نتيجة تخلي الرئيس السابق عن منصبه، وكان لها دور في حماية الثورة والتعهد بضمان تحقيق أهدافها في التحول الديمقراطي الكامل. ولكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يوفق في الوفاء بعهده أن يكون ضامناً لتحقيق أهداف الثورة كما جاء بياناته إلى الشعب أيام الثورة والتي تعهد فيها ألا يكون بديلاً عن الشرعية الدستورية. وقد واجهت الثورة عثرات عديدة نتيجة قرارات غير صائبة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ترتب عليها ضياع فرص حقيقية للتحول الديمقراطي على أساس دستور يؤسس لدولة مدنية حديثة، إلى جانب فشل المجلس في تبني أهداف ومطالب الثوار، وكانت النتيجة إجهاض الثورة

ويتوجه الوفد بخطابه السياسي إلى جماهيره والأمة المصرية توضيحاً لمواقفه المبدئية من القضايا التي تشغل بال المجتمع المصري وتحتل أهمية قصوى مسار التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

الوفد ينحاز إلى الديمقراطية والحرية واستقلال الإرادة الوطنية.

كان تحقيق الديمقراطية هو الهدف الأساسي للقوى الوطنية وفي مقدمتها الوفد على مدار سنوات طويلة. ومنذ الاعلان عن عودة حزب الوفد إلى الحياة السياسية المصرية في 4 فبراير 1978 وهو يتبنى رؤية شاملة للإصلاح السياسي، كانت وما تزال تمثل ثوابت الوفد التي شكلت عنصراً رئيسياً في كفاح الشعب المصري من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية وإقامة دولة المواطنة وسيادة القانون.

وتتبلور رؤية الوفد في:

1. كفالة ودعم الحريات السياسية وضمان حرية ونزاهة الانتخابات،
2. كفالة التوازن بين السلطات الثلاث "التنفيذية . التشريعية . القضائية"،
3. حظر تسلط السلطة التنفيذية على باقي السلطات،
4. إطلاق حرية إنشاء وإدارة مؤسسات المجتمع المدني بكل أنواعها،
5. إطلاق حرية تكوين ونشاط الأحزاب السياسية،
6. حظر تسلط الحزب الحاكم على باقي الأحزاب سواء تشريعياً أو سياسياً،
7. إطلاق حرية الرأي والتعبير،
8. كفالة تملك المجتمع المدني وإدارته لوسائل الاعلام بكل أنواعها،
9. كفالة وتعزيز احترام حقوق الانسان،
10. ترسيخ الممارسة الديمقراطية في كافة مجالات الحياة المجتمعية،
11. إنهاء حالة الطوارئ،

12. إلغاء كافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات،

13. الغاء وحظر المحاكم الاستثنائية.

وتلك الرؤية الشاملة تمثل الأساس الصلب لصيانة استقلال القرار الوطني وحماية أمن الوطن والمواطنين.

الدستور أولاً مطلب أساسي للوفد، وموقفه من الجمعية التأسيسية للدستور

منذ نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير وتخلي الرئيس السابق عن منصبه، كان رأي حزب الوفد هو ضرورة صياغة دستور جديد وفقاً للأسس الديمقراطية السليمة.. يوفر للشعب كل السلطات ويحد من سلطات الحاكم.. وذلك بمعرفة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب انتخاباً حراً مباشراً. ويرى حزب الوفد أن صياغة دستور جديد هدفه مواجهة العيوب الهيكلية في دستور 1971 الذي أعطى رئيس الجمهورية سلطات شبه مطلقة جعلته مهيمناً على كل السلطات "التنفيذية. التشريعية. القضائية"، مع عدم وجود أي أسلوب للرقابة والمساءلة على ممارسته هذه السلطات.

ولكن في ضوء ما بدا من التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة - الذي أدار المرحلة الانتقالية - وتمسك جماعة الإخوان المسلمون وبعض القوى السياسية المنتمية لتيار الإسلام السياسي بنتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي جرى في 19 مارس 2011 وما ترتب عليه من إصدار الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 الذي قرر أن تعقد الانتخابات التشريعية أولاً، فإن الوفد طرح حلاً وسطاً وهو التوافق على مجموعة المبادئ الدستورية الأساسية التي توضح طبيعة نظام الحكم المستهدف والمقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة، ثم توضع هذه المبادئ في وثيقة توقع عليها الأحزاب والقوى السياسية لتلتزم بها حين

تتشكل منها المجالس التشريعية الجديدة التي سوف تختار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد.

وقد صدرت الوثيقة التي أصدرها الوفد وتبناها التحالف الديمقراطي من أجل مصر الذي شارك فيه حزب الحرية والعدالة وأربعون حزباً، ثم تنكر حزب الحرية والعدالة للوثيقة وهاجم محاولات إصدار وثيقة بمعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور.

وقد أعلن الوفد عن رفضه أن يسيطر فصيل واحد على الجمعية التأسيسية للدستور، ويتابع الحزب نتائج عمل الجمعية ويشترط الالتزام الكامل لما جاء بوثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر ووثيقة الأزهر. وسوف يحدد الوفد موقفه بالاستمرار في عضوية الجمعية التأسيسية أو الانسحاب منها على ضوء ذلك.

موقف الوفد من قضية الجمعية التأسيسية للدستور

لقد ساعد الوفد في تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور وأسهم في جمع القوى المدنية للمشاركة في صياغة الدستور على أمل أن يكون دستوراً متوازناً يحقق آمال الشعب ويصل إلى المستوى المأمول في دستور الثورة. ولكن إصرار حزب الحرية والعدالة على الانفراد بتشكيل الجمعية ونقضه للاتفاق الموقع بين رؤساء الأحزاب بحضور المشير طنطاوي وانسحاب عدد من الأحزاب والشخصيات العامة من الجمعية نتيجة لذلك، جعل الوفد يتخذ موقف المشاركة الحذرة أملاً في نتيجة توافقية على مشروع دستور يلتزم واضعوه بما جاء في وثيقة التحالف الديمقراطي ووثيقة الأزهر.

ولما كانت المؤشرات لا توحي بإمكانية حدوث هذه النتيجة، فإن موقف الوفد الآن يتخلص فيما يلي:

1. المتابعة اليقظة لأعمال الجمعية التأسيسية للدستور، والرصد المستمر للمواد التي انتهت لجنة الصياغة من صياغتها النهائية.
2. تحليل المسودة الرسمية لمشروع الدستور الجديد بالمقارنة مع توجهات وأهداف الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية، وما جاء في الدساتير السابقة من نصوص تتفق واهداف بناء دولة الديمقراطية وسيادة القانون، وكذا نص وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر، وثيقة الأزهر من أجل مستقبل مصر، وثيقة الأزهر للحريات.
3. حصر المواد غير المتوافقة مع توجهات وأهداف الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية، وطرح البدائل لتلك المواد واستطلاع آراء مجموعة من السياسيين وممثلي المجتمع بشأن مقترحات الوفد للمواد البديلة للمواد الخلافية في مشروع الدستور.
4. قيادة حملات لتوضيح مدى مخالفة مشروع الدستور لقيم وتوجهات الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية وخروجه على المبادئ الدستورية التي أرستها الدساتير السابقة ومواثيق وعهود حقوق الإنسان، والتواصل مع الرأي العام بشكل مكثف وخلق تيار معارض لتلك المواد والتوجهات
5. تشكيل فريق من المختصين في الفقه الدستوري والقانون لضبط السياق العام وتنسيق أبواب مشروع الدستور كما يقضي الفقه الدستوري ونماذج الدساتير في الديموقراطيات الحديثة.
6. وبالنظر إلى ضبابية أعمال الجمعية التأسيسية للدستور وعدم الشفافية الكاملة في عرض مسودة كاملة بالمعني العلمي، سيحاول الوفد تنسيق مواقف الأحزاب والقوى الوطنية المدنية والليبرالية الأعضاء في الجمعية التأسيسية للدستور، وممارسة ضغط سياسي وشعبي على

الجمعيــة بالتهديــد بســحب ممثلــيهم مــن عضــوية الجمعيــة علــى أرضــية سـيطرة ممثلي الإسـلام السياسـي على مشـروع الدسـتور ومخالفتـه لقـيم وأهـداف الدولــة الديمقراطيــة الحديثــة ذات الطبيعــة المدنيــة، والمطالبــة بإتاحــة المســودة النهائيــة لمشــروع الدســتور كمــا انتهــت إليهــا لجنــة الصياغة وتوافق جميع لجان الموضوع.

7. كـذلك سـوف يسـعي الوفـد إلى حشـد الضـغط الشـعبي لمطالبـة رئـيس الجمهوريــة بالــدعوة إلــى إعــادة تشــكيل جمعيــة تأسيســية [منتخبــة أو معينــة تمثــل فيهــا جميــع أطيــاف المجتمــع المصــري بشــكل عــادل ومتــوازن]، وذلــك لوضــع دســتور جديــد يؤســس لدولــة ديمقراطيــة حديثــة ذات طبيعة مدنية.

وفي جميع الأحوال الإصرار على أن يتم التقيد بالشروط التالية:

1. يكـون مشـروع الدسـتور المطلـوب الاسـتفتاء عليـه موضـحاً بـه المـواد التـي تــم التوافــق عليهــا بــاللون الاخضــر والمــواد التــي تــم التصــويت عليهــا بالأغلبية باللون الأصفر.
2. تمتــد فتــرة الحــوار المجتمعــي حــول مشــرع الدســتور وتنشــيط جهــود الأحــزاب والقــوي السياســية والمجتمعيــة فــي توعــية وشــرح مشــروع الدسـتور للجمـاهير الـذين لهـم حـق الاقتـراع قبـل الاسـتفتـاء، لفتـرة سـتـة اشـهـر كـحـد أدنـى.
3. لا تقل نسبة المشاركة لمن يحق لهم التصويت في الاستفتاء عن 60%.
4. يتم التـصـويـت عـلـى بـاب بـاب.
5. الموافقــة علــى كــل بــاب بــمــا لا تقــل عــن 67% مــن المشــاركين فــي التصويت.

وفي جميع الأحوال سوف تحشد الوفد ويعمل على تنسيق جهود كافة القوى الوطنية للدفاع عن نزاهة وديمقراطية الانتخابات التشريعية القادمة تحت مظلة "الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات".

رؤية الوفد للمبادئ الرئيسة للدستور الجديد

تمثلت رؤية الوفد في "وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر" التي تضمنت المبادئ الأساسية الواجب ترسيخها في الممارسة السياسية للفترة القادمة وصولاً إلى المجتمع الديمقراطي التي قامت من أجله الثورة:

1. مصر دولة مدنية حديثة، وجمهورية ديمقراطية أساسها المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.
2. رئيس الجمهورية رمزً للبلاد.. يلتزم بأن يعهد إلى الحزب[الأحزاب] الحاصل على الأغلبية بتشكيل الوزارة، وينـاط برئيس الدولة الصلاحيات التقليدية في النظم الديمقراطية دون أن يكون حاكماً مطلقا، بمعنى التحديد القاطع لصلاحياته كحكم بين السلطات الثلاث، كما تتحدد فترة رئاسته بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
3. يحظر على رئيس الجمهورية أن يرأس المجالس العليا للهيئات القضائية بحكم منصبه، وفي حالة كونه رئيساً لحزب سياسي أو جماعة يتعين عليه الاستقالة من رئاسة الحزب أو الجماعة فور انتخابه رئيساً للجمهورية.
4. تداول السلطة أساس النظام السياسي ويتم عبر الاقتراع العام الحر النزيه تحت إشراف "هيئة وطنية مستقلة للانتخابات".
5. الالتزام بالتعددية السياسية، وحرية تكوين الأحزاب بمجرد الإخطار بشرط عدم تعارض مبادئها أو أهدافها أو برامجها أو أساليبها مع المبادئ الأساسية للدستور أو متطلبات حماية الأمن الوطني أو الحفاظ

على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي، وألا تقوم على اساس ديني أو طائفي أو عرقي، وألا يكون لها نشاط عسكري أو تكون فروعاً لأحزاب أجنبية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف أو ما يعتبر إخلالاً بالعمل السلمي في عمل الأحزاب.

6. حرية النقابات المهنية والعمالية والجمعيات المدنية والأهلية مكفولة وفق القانون، وعدم جواز تدخل الجهات الأمنية أو الإدارية في شئونها، أو تعطيل انتخابات مجالس إدارتها أو فرض الحراسة عليها إلا بمقتضى حكم قضائي.
7. تحرير الحركة النقابية من التدخلات الأمنية وسيطرة السلطة التنفيذية وتجنب تسييس النقابات والاتحاد العام للنقابات، وكذلك الشأن مع النقابات المهنية، وضرورة التقيد بالمعايير والتوافقيات الدولية التي تنص على حرية النقابات وتفعيل قانون للنقابات المستقلة.
8. كفالة حرية منظمات المجتمع المدني وفق القانون والمواثيق الدولية، وتأكيد احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، واحترام التوافقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان.
9. دعم وحماية الحريات العامة ضرورة أساسية لترسيخ وحماية الديمقراطية التي قامت ثورة 25 يناير من أجل تحقيقها.
10. دعم منظمات المجتمع المدني المدافعة عن الحريات العامة وحقوق الانسان.
11. إطلاق حرية تأسيس الصحف ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية وتأكيد حرية الصحافة والإعلام ووسائل الاتصالات العامة بكل صورها

حـرة، وعـدم جـواز فـرض أي شـكل مـن أشـكال الرقابـة عليهـا إلا فيمـا يتعـارض وقـيم المجتمـع وأمـن الـوطن على أن يكـون القضـاء هـو السـلطة الوحيدة في تقرير ها التعارض، كما لا يجوز تملك الدولة للصحف.

12. يـتم تنظـيم الإعـلام المرئي والمسـموع الرسـمي في هيئـة وطنيـة مسـتقلة يصدر بتشكيلها وتنظيمها قانون خاص.
13. تأكيـد اسـتقلال القضـاء، وتأكيـد حـق المـواطن أن يحـاكم أمـام قاضـيه الطبيعي، وتجريم محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.
14. تنقيـة القـوانين المعمـول بهـا مـن جميـع النصـوص المناهضـة للحريـات العامة.
15. تأكيد حرية التجمع والتظاهر والاضراب السلمي.
16. حمايـة حريـة التعبيـر عـن الـرأي بجميـع الطـرق بمـا لا يتعـارض مـع الآداب العامة.
17. حماية حرية الانتقال والسفر والهجرة.
18. حمايـة حرمـة الحيـاة الخاصـة لكـل أفـراد المجتمـع في إطـار النظـام العـام والآداب.
19. النشـاط الاقتصـادي الفـردي حـر، علـى ألا يضـر بمنفعـة اجتماعيـة أو يخـل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم وكرامتهم.
20. الملكيـة الخاصـة مصـونة، ويرعـى القـانون أداء وظيفتهـا الاجتماعيـة ولا تنـزع الملكيـة إلا للمنفعـة العامـة، ومقابـل تعـويض عـادل يـدفع مقـدماً وفقا للقانون.
21. المصـادرة العامـة للأمـوال محظـورة.. ولا تكـون عقوبـة المصـادرة الخاصـة إلا بحكم قضائي.

22. للدولة أن تؤمم بقانون مقابل تعويض عادل أي مشروع له طابع المرفق العام أو الاحتكار، متى كان في تأميمه تحقيق مصلحة عليا للمجتمع.
23. ولا يجوز لغير المصريين تملك الأراضي الزراعية في مصر إلا في الأحوال التي يبينها القانون.
24. تأكيد الحق في التظاهر السلمي والاجتماعات الجماهيرية العامة السلمية، والدعوة إليها والمشاركة فيها بما لا يتعارض مع سلامة المجتمع والأمن العام، وتكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما يعتبر تعارضاً مع سلامة المجتمع أو الأمن العام.
25. اللامركزية أساس نظام ديمقراطي للحكم المحلي في إطار الدولة الموحدة.
26. يكون شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.

الوفد يؤيد تشكيل البرلمان من مجلس تشريعي واحد

كان الوفد من الرأي المحبذ لتكوين البرلمان من مجلسين مع ضرورة تمكين مجلس الشورى من القيام بدور تشريعي ورقابي فاعل على نمط ما كان في حالة مجلس الشيوخ قبل 1952. ولكن تجربة السنوات التي مضت منذ إمشاء مجلس الشورى قد أثبتت عدم فعالية ذلك المجلس الثاني، الأمر الذي يجعل الوفد يميل إلى الرأي المنادي باقتصار البرلمان على مجلس وحيد.

في نفس الوقت أنه لضمان وجود مجلس نيابي قوي وقادر على القيام بدوره الأساسي في التشريع والرقابة، يرى الوفد ما يلي:

1. أن يكون للمجلس التشريعي سلطة ادخال ما يراه من تعديلات على مشروع الموازنة العامة للدولة، وإقرار حقه في قبول أو رفض بنودها بلا قيود أو شروط ودون التقيد بموافقة الحكومة التي لا يجوز لها أن تعدل في أبواب أو اقسام أو بنود الموازنة، ولو كان ذلك في حدود المجموع الإجمالي للاعتمادات للباب أو القسم إلا بموافقة سابقة من المجلس.
2. ربط كل سلطة بالمسئولية السياسية الكاملة لمن يمارسها أمام ممثلي الشعب، وحق المجلس في سحب الثقة من الحكومة عند إخلال أحد أفرادها بالمشروعية الدستورية أو المصلحة العامة.
3. تأكيد ما سبق أن قررناه من إلغاء نسبة الـ 50% عمالاً وفلاحين تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في المجالس النيابية، ولضمان توفير الكفاءة السياسية كمعيار لمن يمثل الشعب حتى ولو كان من العمال والفلاحين.
4. عدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل في الحكومة وقطاع الاعمال العام، لتوفير الحرية الكاملة لنواب الشعب في محاسبة الحكومة، وممارسة الرقابة الجادة على أعمال السلطة التنفيذية.
5. الالتزام بمبدأ ألا يجمع المرشح لعضوية المجلس النيابي بين الجنسية المصرية وجنسية أي دولة أخرى، ووفقا لما يشترطه الدستور وتؤيده أحكام القضاء.
6. حظر تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية في أي من اختصاصات المجلس، وخاصة التشريعية، إلا في حالة حدوث كارثة قومية أو اعتداء دولة اجنبية على الأراضي المصرية، ويعتبر أي تفويض مخالف لهذا

الحظر باطلاً ومنعدم الأثر. وفى الحالات التي يتم فيها التفويض يجب أن يكون لمدة محددة ولهدف محدد يقدم الرئيس في نهايتها تقريراً عما اتخذه من إجراءات في ظل التفويض مع التأكيد على أن للمجلس الحق أن يرفض ما اتخذه الرئيس من قرارات في ظل التفويض فتصبح كأن لم تكن.

7. يكون النظام الانتخابي على أساس القائمة الحزبية النسبية غير المشروطة مع السماح للمستقلين عن الأحزاب بالترشيح على قوائم مستقلة، مع فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية.
8. تأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
9. تقوم على إدارة العمليات الانتخابية "الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات" ولها كل الصلاحيات في تنظيم أعمال الانتخابات بدءاً من تقسيم الدوائر وإعداد جداول الناخبين ومرورا بتلقي طلبات الترشيح والنظر في الطعون عليها وانتهاء بإعلان النتائج، ويكون لها قوة شرطة خاصة تأتمر بأمر رئيسها.
10. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

موقف الوفد من تأكيد واحترام استقلال القضاء

يؤكد الوفد رفضه لأي شكل من أشكال العدوان على استقلال القضاء أو تغوّل السلطة التنفيذية أو مؤسسة الرئاسة على كرامة القضاة واستقلال

القضـاء، ويؤكـد رفضـه القـاطع لمحاولـة إقصـاء النائـب العـام وتـورط مؤسسـة الرئاسة في هذا الآمر.

إن القضـاء المصـري الشـامخ هـو المـلاذ الأخيـر لحمايـة الحقـوق وكفالـة الحريـات.. وتأكيـداً علـى اسـتقلال السـلطة القضـائية يتعـين علـى الدولـة أن تـوفر لأعضـاء الأسـرة القضـائية الاسـتقلال والحيـدة والرعايـة، حتـى يتفرغـوا لتحقيق العدالة على أحسن وجه، ولتحقيق هذه الأهداف يرى الوفد ما يلي:

1. اسـتقلال ميزانيـة السـلطة القضـائية بفصـل ميزانيـة القضـاء عـن وزارة العـدل، علـى أن يتـولى مجلـس القضـاء الأعلـى تحديـد أوجـه الإنفـاق بعيـداً عن أي رقابة أو تحكم من جانب السلطة التنفيذية.
2. تشـكيل المحكمـة الدسـتورية العليـا مـن بـين رؤسـاء الهيئـات القضـائية بحكـم مناصـبهم كـرئيس محكمـة الـنقض ورئـيس مجلـس الدولـة، وأقـدم نوابهـا وأقـدم رؤسـاء محـاكم الاسـتئناف، وذلـك حتـى لا يكـون للسـلطة التنفيذية تأثير على أعضاء المحكمة الدستورية.
3. اختيـار النائـب العـام بقـرار مـن مجلـس القضـاء مـن بـين نـواب رئـيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف.
4. تبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء.
5. تعيين رؤساء المحاكم الابتدائية بقرار من مجلس القضاء الأعلى.
6. الالتـزام بالقواعـد الموضـوعية التـي يضـعها مجلـس القضـاء الأعلـى في التعيـين والترقيـة في الوظـائف القضـائية، وكـذلك نـدب وإعـارة القضـاة في أعمـال قانونيـة وفنيـة تحـت اشـراف السـلطة القضـائية بمـا لا يمـس بصـالح العدالة.

7. تـوفير المزيـد مـن الرعايـة والـدعم والتطـوير التكنولـوجي لأجهـزة العدالـة المعاونـة للقضـاء، بمـا يحقـق لهـذه الأجهـزة الموضـوعية والحيـدة والنزاهـة الكاملة.
8. منع ندب القضاة إلى الوزارات وهيئات السلطة التنفيذيـــــــــــة.
9. تـوفير ضـمانات التقاضـي للمـواطنين وإلغـاء كافـة صـور القضـاء الاسـتثنائي وحظـر محاكمـة المـدنيين أمـام محـاكم عسـكرية وإعـادة محاكمـة كـل مـن سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
10. إعـادة صـياغة مهـام واختصاصـات وزارة العـدل لمنـع تـدخلها وتأثيرهـا في شئون القضـاء.
11. مراجعــة كافــة أنــواع رســوم التقاضــي وتعــديل مســتوياتها بمــا يحقــق العدالة وتخفيف الأعباء عن المواطنين.
12. مراجعــة قاعــدة التشــريعات المصــرية وتنقيتهــا مــن القــوانين المقيــدة للحريات، وتطوير كافة القوانين لتتوافق مع مناخ الحرية والديمقراطية.
13. مكافحـة الفسـاد واجـب على الدولـة يتطلـب إنشـاء "هيئـة مسـتقلة للنزاهـة ومكافحــة الفســاد"، وإصــدار قــانون "منــع تضــارب المصــالح" لشــاغلي الوظائف العامة.

النظام الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ركيزتان لنظام الاقتصاد الحر؟

يـؤمن الوفـد بـأن تـأمين مسـتقبل الشـعب رهـن بتحقيـق التنميـة الشـاملة، كمـا يـؤمن بـأن قـوة الاقتصـاد الـوطني هـي الدعامـة الاساسـية التـي تسـتند إليهـا حريـة إرادتـه، ومـن ثـم حمايـة أمنـه القـومي.. فالإصـلاح الاقتصـادي لا ينفصـم عـن الاصـلاح السياسـي والاجتمـاعي، وإنمـا هـي خيـوط متشـابكة يتكـون منهـا نسـيج واحـد، هـو الاصـلاح الشـامل، الـذي يفـتح الطريـق إلى النهـوض القـومي..

وبنـاء الاقتصـاد المصـري ينطلـق مـن انتقـاء نمـوذج اقتصـادي فاعـل يحقـق أفضل معدلات التنمية مع ضمان العدالة في توزيع اعبائها وثمارها.

وتتحـدد رؤيـة الوفـد في انتهـاج الحريـة الاقتصـادية أسـلوباً لتحقيـق التنميـة المتسـارعة في اقتصـاد مفتـوح حيـث تكـون الحريـة الاقتصـادية وآليـات السـوق وحريـة المبـادرة هـي ركـائز تنظـيم الاقتصـاد الـوطني. إن الوفـد وإن كـان يـؤمن بالحريـة الاقتصـادية في إطـار المنافسـة الحـرة ويشـجع المبـادرات الخاصـة، إلا أنـه يـؤمن في نفـس الوقـت بعدالـة التوزيـع التـي تعـوض الفـوارق بـين الـدخول وتصـحح الخلـل الـذي يمكـن أن يطـرأ علـى متوسـطات الاسـعار وتكـاليف المعيشة، وذلك من خلال:

1. نظام ضريبي فاعل يحقق العدالة بين فئات الممولين،
2. سياسـة إنفـاق رشـيدة تخفـف أعبـاء المعيشـة وتـوفر الخـدمات الاساسـية لجمهور المواطنين.
3. الالتـزام بخطـط وطنيـة شـاملة للتنميـة الاقتصـادية المسـتدامة تشـمل القطـاع الصـناعي والزراعـي والتجـاري والتمـويلي، وتنميـة الصـادرات وترشيد الواردات، وتطوير وتنمية منظومة النقل.
4. تطوير وترشيد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. إعـادة هيكلـة قطـاع الأعمـال العـام وتحريـر إدارتـه وتـوفير الاسـتثمارات اللازمة لتطويره وتحسين إنتاجيته وزيادة قدرته التنافسية.
6. تطوير وتفعيل قانون منع الاحتكار وحماية المنافسة.
7. مراجعـة وتصـحيح آثـار برنـامج الخصخصـة وضـبط قواعـد إدارة أصـول الدولة بما يتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة.
8. تطـوير نظـم فعالـة لتنشـيط التجـارة الداخليـة والرقابـة علـى الأسـواق وضـبط الأسعار وحماية المستهلك.

9. تطوير سياسات اقتصادية تضمن توزيعاً عادلاً للاستثمارات في مختلف المحافظات بالتناسب مع الموارد المتاحة بها وفرص التنمية.

ويرى الوفد أن مجالات العمل الاقتصادي ذات الأولوية في الوقت الحالي هي:

1. الالتزام بالمعايير الاقتصادية السليمة في إدارة الدين العام المحلي والخارجي وعجز الموازنة، وتنفيذ برنامج وطني لتنمية الموارد الوطنية وترشيد النفقات العامة مع مراعاة متطلبات العدالة الاجتماعية.
2. الالتزام بالشفافية الكاملة في إعداد ومناقشة الموازنة العامة للدولة وتأكيد حق البرلمان في مناقشة واعتماد ومراقبة موازنات رئاسة الجمهورية وكافة المؤسسات السيادية.
3. تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية.
4. تطوير برنامج وطني لإعادة هيكلة قطاعات الصناعة في شركات قطاع الأعمال العام وضخ استثمارات كافية لتطوير سائلها الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية.
5. إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأكيد دوره في تمويل التنمية الاقتصادية.
6. حفز وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراتها في الصناعات الجديدة عالية الإنتاجية.
7. الإعداد لمواجهة احتمالات العجز المائي مع تنفيذ برامج التوسع الزراعي، والسعي إلى دراسة الاستخدام الأمثل لمخزون المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف والزراعة في المناطق الصحراوية والجافة وغيرها من تقنيات تساعد في توفير موارد مائية متجددة والمحافظة على المياه المتاحة وترشيد استخدامها.

8. تفعيل استراتيجية متكاملة لتنمية وتعمير سيناء وتبني مشروعاً قومياً لاستصلاح الأراضي وتعمير الصحاري المصرية.
9. تشجيع المصريين في داخل الوطن والمقيمين في الخارج على استثمار أموالهم في مشروعات التنمية، وكذلك حفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في مصر.
10. البدء في تنفيذ استراتيجية وطنية لاستثمار الموارد الوطنية من مصادر الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة، والثروات المعدنية، وتحويل قناة السويس إلى مركز لوجيستي عالمي.

ويرى الوفد أنه لتحقيق رقابة أفضل على أداء الاقتصاد الوطني، فإنه يتعين الالتزام بتطوير الجهاز المركزي للمحاسبات وتأكيد استقلاله وتخويله سلطة إبلاغ النيابة العامة عن أوجه الفساد والقصور في الأداء لمختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، ونشر تقاريره برفعها على موقع الجهاز في شبكة الإنترنت.

من ناحية أخرى، يدعم الوفد تأكيد استقلال البنك المركزي ومسئوليته الكاملة عن السياسات النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي، مع التزام الحكومة بالتنسيق مع البنك في رسم سياساتها المالية.

رؤية الوفد للمواطنة وعدم التمييز بين المواطنين

المواطنة أساس المجتمع وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية مكفولة لجميع المصريين من دون تمييز. فالوفد يرفض جميع محاولات خلط الدين بالسياسة وتمييز المواطنين على أساس معتقداتهم الدينية أو ترويج مفاهيم سياسية معينة باستخدام شعارات دينية واستثارة مشاعر الناس بربط تلك المفاهيم والانحيازات السياسية بجوانب الدين والحلال والحرام سواء من دعاة مسلمين أو رجال دين مسيحيين.

ويـؤمن الوفـد الالتـزام بـدعم الوحـدة الوطنيـة وعـدم التفرقـة أو التمييـز بـين المـواطنين بسـبب الـدين أو العـرق أو العقيـدة أو النـوع أو أي معيـار آخـر. إن الوحـدة الوطنيـة هـي صـمام الأمـان لسـلامة الـوطن واسـتقراره في مواجهـة المخـاطر الداخليـة والخارجيـة. إن الوفـد كـان ومـا يـزال يـؤمن بقيمـة الوحـدة الوطنيـة وأن المصـريين مسـلمين ومسـيحيين نسـيج واحـد، هـم شـعب واحـد يـدين بعضـه بالإسـلام ويـدين البعض الآخـر بالمسـيحية والجميـع يؤمنـون بإلـه واحـد، فالـدين للـه والـوطن للجميـع. لـذا يـرفض الوفـد كـل الممارسـات غيـر المسـئولة التـي تصـدر عـن مسـلمين أو مسـيحيين وتهـدف إلى زرع الفرقـة بـين المصـريين والإسـاءة إلى الأديـان وتعتـرض حريـة العقيـدة وحريـة ممارسـة الشعائر الدينية.

كمـا يطالـب الوفـد المصـريين جميعـاً بالتمسـك بوحـدتهم ورفـض أي محاولـة للتفريـق بيـنهم، كمـا يـدعوهم إلى نبـذ العنـف وإعمـال العقـل في مواجهـة الشـائعات المغرضـة الهادفـة إلى إثـارة الفتنـة الطائفيـة. ويطالـب الوفـد الأزهـر والكنيسـة بالعمـل معـاً للـدعوة إلى ترشـيد الخطـاب الـديني لكـل الـدعاة مسـلمين ومسـيحيين، كمـا يطالـب وزارة الأوقـاف بضـرورة الرقابـة الدقيقـة لخطبـاء المسـاجد وخاصـة الأهليـة والزوايـا وغيرهـا مـن الأمـاكن التـي تقـام بهـا صـلاة الجمعـة على وجـه الخصـوص لمنـع الخطبـاء مـن الـزج بـأمور السياسـة في خطـبهم ووقـف الاتجـاه الملحـوظ حاليـاً مـن اسـتخدام المنـابر للـدعوة إلى أفكـار سياسـية وتحـريض المصـلين ضـد أفكـار أخـرى على غيـر اسـاس مـن العلم الصحيح.

وفي هـذا الإطـار يـؤمن الوفـد بقيمـة المسـاواة بـين المصـريين، فـلا تمييـز بينـهم في الحقـوق والواجبـات لأي سـبب مـن الأسـباب بمـا يسـتلزم إلغـاء تخصـيص 50% مـن مقاعـد المجـالس التشـريعية للعمـال والفلاحـين حيـث أسـيئ

استخدام فكرة تخصيص نصف مقاعد المجالس التشريعية والمحلية للعمال والفلاحين ولم تتح الفرص لممثلين حقيقين لهاتين الفئتين للتعبير عن مصالحهم. والأفضل الالتزام بحق المواطنة وأنه لا يجوز تفضيل فئة من المصريين على غيرهم، وإنما تفتح الأبواب للفلاحين والعمال للانضمام إلى الأحزاب والنقابات والكيانات المهنية التي تتبنى مصالحهم وتدافع عن قضاياهم.

رأي الوفد في مسئولية الدولة عن توفير أمن الوطن والمواطنين واستعادة الاستقرار وضمان الطمأنينة لجميع المواطنين في جميع أنحاء البلاد.

إن وفاء الدولة بمسؤوليتها عن توفير أمن الوطن والمواطنين هو مطلب رئيسي من الرئيس المنتخب، وهو ما يتطلب اتباع أساليب غير تقليدية في تأمين المواطنين وحماية الممتلكات وسد منافذ ترويع المواطنين. وفي ضوء عدم استكمال التواجد الأمني لأفراد الشرطة وبالنظر إلى الرغبة في عدم إشغال القوات المسلحة بأمور الأمن الداخلي ونظراً لنجاح تجربة اللجان الشعبية، قد يكون من المفيد تشكيل " كتائب الشباب الوطني" تضم الآلاف من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا الباحثين عن عمل وتكليفهم بحماية المنشآت العامة والخاصة ومراقبة وتنظيم حركة المرور وتوفير تواجد مستمر في الشارع المصري في كافة المدن. ويكون لهذه الكتائب زي خاص ويتم تدريبهم بسرعة بواسطة أفراد من القوات المسلحة ويتم تزويدهم بوسائل خفيفة للتصدي لأعمال البلطجة والتخريب. ويمنح هؤلاء الشباب مكافآت معقولة عند الحد الأدنى للأجور.

رأي الوفد في الطبيعة المدنية لهيئة الشرطة ودورها في استعادة الأمن.

إن تأكيد مدنية هيئة الشرطة يحتم التفكير في العودة أن يكون وزير الداخلية من رجال القانون أو القضاء. كذلك يجب تطوير قانون هيئة

الشـرطة لإضـافة نـص يجعـل الشـرطة خاضـعة لرقابـة القضـاء في كافـة ممارسـاتها. كمـا يجـب إبعـاد جهـاز الأمـن الـوطني عـن وزارة الداخليـة وجعلـه تابعـاً مباشـرة لـوزارة العـدل كمـا هـو الحـال بالنسـبة لمكتـب التحقيقـات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية FBI.

ويـرى الوفـد أن مـا تحقـق حتـى الآن مـن عـودة الشـرطة إلى التواجـد على السـاحة المصـرية هـو أمـر محمـود، ولكـن هنـاك أسـباباً موضـوعية تـدفع إلى حـالات مـن الانفـلات الأمنـي بسـبب المشـكلات التـي يعـاني منهـا المواطنـون والتـي طـال إهمالهـا وتجاهلهـا على مـدى سـنوات حكـم الـرئيس المخلـوع. ويمكن التعامل مع تلك الحالات على النحو التالي:

1. إعـلان برنـامج واضـح للحكومـة لبيـان كيـف سـتتعامل مـع مطالـب النـاس والمدى الزمني المعقول لعلاجها.
2. اتخـاذ إجـراءات اقتصـادية سـريعة للتخفيـف مـن حـدة مشـكلات الفقـر والبطالة وحالات الحرمان الشديدة التي تعاني منها غالبية المصريين.
3. الإسـراع بتطبيـق النظـام المقتـرح لتحديـد الحـدين الأدنى والأقصـى للأجـور وأسـلوب إزالـة التفـاوت الرهيـب بـين رواتـب ومكافـآت القيـادات في الجهـاز الإداري للدولـة والهيئـات العامـة وبنـوك القطـاع العـام والشـركات المشـتركة التـي تسـاهم فيـه الدولـة وبـين متوسـط مـا يحصـل عليـه صـغار العاملين.
4. إعـداد موازنـة "أزمـة" تركـز على تنفيـذ مجموعـة مـن المشـروعات العامـة لتشـغيل آلاف العـاطلين وإتاحـة فـرص حصـولهم على دخـول معقولـة تسـهم في تنشـيط الحركـة الاقتصـادية نتيجـة ضـخ قـوة شـرائية في الأسـواق، وإلغاء كل مظاهر الإنفاق العام غير المنتج.

من جانب آخر يقترح الوفد ما يلي لدعم قوة الشرطة:

1. إعفاء أفراد الشرطة من الأعمال غير الأمنية كأعمال الجوازات وإدارات المرور والسجل المدني واستبدال بهم مدنيين، على أن يعاد توجيه الشرطيين للأعمال والخدمات الأمنية.
2. تسيير دوريات متحركة للشرطة مدعمة بعناصر من القوات المسلحة لفرض الأمن في المناطق الأكثر خطورة أو للانتقال السريع إلى مواقع حدوث اضطرابات أو تعديات على المواطنين أو قطع الطرق وغير ذلك من أشكال الإخلال بالأمن.
3. الاستفادة من قوات الأمن المركزي بشكل أفضل، وإعادة تدريب الأفراد وتحسين مستوى التسليح المناسب للتعامل مع حالات البلطجة والاعتداء على الأمن.
4. استدعاء ضباط القوات المسلحة من الرتب دون رتبة اللواء والذين أحيلوا إلى التقاعد خلال السنوات الثلاث السابقة مثلا، وتشكيل قوة أمنية مساندة للشرطة ولتخفيف الأعباء عن القوات المسلحة مع تمييزهم بزي مختلف عن كل من الشرطة والجيش، وتنسيق مواقع عملهم في جميع المحافظات.
5. النظر في استدعاء جانب من قوات الاحتياط للخدمة في ضبط الأمن العام، أو تأجيل النقل إلى الاحتياط وفق المادة 25 من قانون الخدمة العسكرية.
6. تشكيل كتائب " الأعمال الوطنية" من شباب الثورة وغيرهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا غير المشتغلين، وتنظيمهم في حسب الشروط والأوضاع المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية رقم 127 لسنة 1980، واستخدام تلك الكتائب لدعم الأمن.

7. فتح باب التطوع في القوات المسلحة حسب المادة 20 من قانون الخدمة العسكرية.
8. إعادة الاحترام والانضباط للتدريب العسكري في المدارس والجامعات، واستخدام الطلاب في فترة الإجازة الصيفية - والتي ستبدأ بعد أسابيع قليلة – في خدمات أمنية خفيفة تتناسب مع أعمارهم وقدراتهم بشكل يخفف العبء عن أفراد الشرطة أو يساعد في سد العجز في أعداد قوات الشرطة.
9. حفز التوسع في استخدام شركات الأمن الخاصة في شركات القطاعين العام والخاص والمؤسسات المدنية والمجمعات السكنية والعقارات والمحال التجارية والأسواق المركزية وغيرها من التجمعات البشرية، على أن توضع ضوابط ومعايير مشددة للترخيص لتلك الشركات وضمان حسن اختيار أفراد الأمن العاملين فيها وإخضاعهم للتدريب من جانب هيئة الشرطة، ومتابعة أداء تلك الشركات والعاملين فيها، واتخاذ إجراءات حاسمة للإلغاء التراخيص ومحاسبة القائمين على شركات الأمن الخاصة في حالة أي انحراف أو تجاوزات تصدر عنها أو العاملين فيها.
10. تشجيع الشركات الكبرى التي تستخدم أعداد كبيرة من العاملين لإنشاء فرق أمن خاصة بها على أن تتولى أجهزة هيئة الشرطة تدريبهم والترخيص بأنواع التسليح المناسبة.
11. استبعاد تكاليف الخدمات الأمنية الخاصة التي تتحملها الشركات ومؤسسات الأعمال من وعاء الضريبة على الدخل.

الوفد يرى أن تطوير التعليم والتنمية البشرية أساس نهضة المجتمع

يـرى الوفـد أن النهضـة الديمقراطيـة والاقتصـادية والمجتمعيـة في مصـر سـوف تعتمـد تمامـاً علـى الارتقـاء بـالتعليم بمراحلـه المختلفـة في إطـار اسـتراتيجية متكاملـة للتنميـة البشـرية تتحمـل الدولـة مسـئولية التخطـيط لهـا وتـوفير المـوارد اللازمـة مـع كفالـة المشـاركة المجتمعيـة الفاعلـة. لـذا ينـادي الوفـد بإنشـاء منصـب نائـب رئـيس الـوزراء للتنميـة الإنسـانية لينسـق بـين أعمـال وزارات التربيـة والتعلـيم، التعلـيم العـالي، الثقافـة، ويكـون الهـدف الاسـتراتيجي لنائـب رئـيس الـوزراء والـوزارات التـي يتـولى تنسـيق فعالياتهـا هـو تحقيـق تحسـين ملمـوس في مرتبـة مصـر علـى مقيـاس التنميـة الإنسـانية بمكوناتهـا [طـول العمـر المتوقـع عنـد المـيلاد، معرفـة القـراءة والكتابـة، التعلـيم، مسـتوى جـودة الحيـاة] مـن الترتيـب الحـالي80 مـن 111 دولـة ومقيـاس جودة الحياة5.605 من10.0 وذلك حسب معلومات 2012.

البحث العلمي أساس محوري في رسم استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الوطنية الشاملة.

إن الحـديث عـن البحـث العلمـي ينبغـي أن ينتقـل مـن حيـز الشـعارات والأقـوال إلى مجـال وضـع الاسـتراتيجيات وتنفيـذها بأفعـال يكـون لهـا نتيجـة في تحسـين مسـتوى الحيـاة في الـوطن. لـذا يطالـب الوفـد بإعـادة هيكلـة المنظومـة الوطنيـة للبحـث العلمـي والتطـوير التكنولـوجي لضـمان التنسـيق والتكامـل بـين مختلـف مراكـز ومعاهـد البحـث العلمـي التابعـة لمختلـف وزارات وهيئـات الدولـة والجامعـات وفـق اسـتراتيجية وطنيـة تسـتهدف حـل مشـكلات التنميـة ودعـم الصـناعة والزراعـة ومختلـف قطاعـات الاقتصـاد الوطني.

إن كفالـة الاسـتقلال العلمـي والإداري والمـالي لمراكـز البحـث العلمـي هـو مطلـب أساسـي لتحقيـق القـدرة علـى الحركـة والإبـداع، مـع إتباعهـا إلى هيئـة جديـدة مسـتقلة هـي " الأكاديميـة الوطنيـة للعلـوم" والتـي يجـب أن يـنص

عليها في الستور ضمن "الهيئات المستقلة" ويصدر بتشكليها ونظام عملها قانون خاص، وهو ما يحقق حمايتها من تقلب الأوضاع واختلال نظمها وخططها نتيجة التغيير في أشخاص الوزراء الذين يحملون حقيبة وزارة الدولة للبحث العلمي التي يجب الغائها.

ويطالب الوفد بتخصيص نسبة متزايدة من الدخل القومي لا تقل عن 5% سنوياً للبحث العلمي.

مسئولية الدولة في المجال الاجتماعي

يرى الوفد أن الدولة مسئولة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وضمان التوزيع العادل للثروة وعوائد النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين بحسب مساهماتهم في تحقيق الناتج القومي.

الدولة مسئولة عن ضمان تكافؤ الفرص في شغل الوظائف من دون التمييز بين المواطنين على أساس النوع أو العقيدة أو الأصل الاجتماعي أو معيار آخر للتمييز بينهم.

الدولة مسئولة عن تطوير شبكة الضمان الاجتماعي وتغطية جميع المواطنين غير المشمولين بنظم التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي.

3. الدولة مسئولة عن تفعيل برامج وطنية لتحقيق الأهداف الاجتماعية التالية:

1- مواجهة الفقر وتخفيض نسبة الفقراء إلى النصف عام 2015
2- دعم السلع والخدمات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل
3- تأمين الحق في الغذاء ومواجهة سوء التغذية للأطفال
4- تأمين مياه الشرب النظيفة لجميع المواطنين
5- القضاء على العشوائيات وتأمين الحق في السكن الآمن

6- تعميم نظم الصرف الصحي في جميع أنحاء البـــــــــــــلاد

ما هي الملامح الرئيسة للسياسة الخارجية للوفد؟

1. الاعتــراف بالدولــة الفلســطينية المســتقلة علــى حــدود 1967 وعاصــمتها القـدس، ومطالبـة جميـع الـدول العربيـة بـإعلان اعترافهـا الصـريح بالدولـة الفلسطينية وتفعيل العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها.
2. إدانــة ممارســات إســرائيل فـي الأراضــي الفلســطينية المحتلــة واســتمرار حصارها لقطاع غزة.
3. أهميـة تجـاوز الخلافـات العربيـة - العربيـة وضـرورة تفعيـل الـدور المصـري في تنقيـة الأجـواء بـين مختلـف الـدول العربيـة وحشـد الجميـع للوقـوف صـفاً واحــداً مــن أجــل مواجهــة التــدخلات الأجنبيــة والحمــلات الاســتعمارية الهادفــة إلــى تمزيــق الــوطن العربـي واســتلاب ثرواتــه وإخضــاع شــعوبه لسيطرة الاحتكارات الغربية.
4. التأكيـد علـى اسـتقلال القـرار المصـري وعـدم قبـول أي شـكل مـن أشـكال الضــغط الخــارجي ورفــض اســتخدام المعونــات العســكرية والاقتصــادية كوسيلة للضغط على مصر.
5. رفـض التـدخل في الشـؤون الداخليـة للـدول الأخـرى أو فـرض نظـم الحكـم مـن الخـارج بـدعاوى إقامـة ونشـر الديمقراطيـة وغيرهـا مـن المبـررات لغـزو الدول الأمنة وسلب ثرواتها.
6. أهميــة تنميــة وتطــوير علاقــات مصــر بــدول إفريقيــا علــى كافــة الأصــعدة السياســية والاقتصــادية والثقافيــة والعلميــة وضــرورة تفعيــل دورهــا فــي الاتحــاد الإفريقــي وتطبيــق بــرامج وسياســات "مبــادرة الشــراكة الجديــدة لتنمية إفريقيا" NEPAD.

7. أهمية تطوير العلاقات مع دول حوض النيل بشكل خاص لتأمين العمق الاستراتيجي لمصر ومواردها من مياه النيل.
8. أهمية تنمية وتطوير العلاقات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة لتلك الدول كأسواق للصادرات المصرية فضلاً عن وجود جاليات عربية ضخمة بها.
3. تأكيد أهمية تطوير العلاقات مع دول العالم الإسلامي ومنها إيران، مع توثيق العلاقات مع مجموعة الدول الثماني التي اقترحتها تركيا وقامت بإنشائها واشتركت فيها مصر.
4. تطوير علاقاتنا مع دول الاتحاد الأوربي لاستقدام رؤوس الأموال والتكنولوجيا.
5. تطوير علاقاتنا مع الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية مع التأكيد على استقلالية القرار المصري وعدم قبول أي نوع من المساعدات المشروطة.
6. التأكيد على أن تكون علاقاتنا الخارجية علاقات ندية معها ومع غيرها في المجال السياسي، نتعاون معا في القضايا العادلة ونرفض التبعية والهيمنة اللتين كان يرضخ لهما النظام البائد.
7. تبنى القضايا العربية والإسلامية والإنسانية وعلى رأسها قضية فلسطين والعراق، وتعزيز دور مصر الريادي في المنطقة والقيام بدور فعال لنصرة الشعوب العربية.

تقييم أداء حزب الحرية والعدالة ومؤسسة الرئاسة والحكومة في رأي لوفد

منذ حقق حزب الحرية والعدالة الأكثرية في مجلس الشعب استمر قرابة خمسة أشهر لم يمارس دوره المتوقع كأول حزب يفوز بالأكثرية في مجلس الشعب الأول بعد الثورة، وكان ذلك قبل أن يصدر حكم المحكمة

الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد القانون الذي جرت انتخابات مجلس الشعب وفقاً له، وصدور قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل المجلس تنفيذاً لذلك الحكم. ورغم أن الحزب استخدم في دعايته برنامجا انتخابياً احتوى على العديد من الوعود وتضمن اقتراحات لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانطلاق بالوطن في آفاق التنمية الشاملة، إلا أن الحزب لم يحاول تنفيذ برنامجه وانشغل عن القضايا الوطنية المصيرية بخلافه مع حكومة الدكتور كمال الجنزوري وتمسكه بمحاولة سحب الثقة منها دون طائل.

وتكرر الموقف ذاته بعد انتخاب مرشح الحزب دكتور محمد مرسي رئيساً للجمهورية، فقد اعتمد خطابة الانتخابي على صورة من برنامج الحزب قدمه الدكتور مرسي تحت شعار" نهضة مصرية.. ومرجعية إسلامية"، وأضاف برنامجا للمائة يوم الأولى من فترته الرئاسية التزم خلالها بحل خمس مشكلات أساسية هي الأمن والمرور والنظافة ورغيف الخبز والوقود، ومضت المائة يوم ولم يتحقق إلا قشور على هامش تلك المشكلات المتجذرة والتي لا يجدي معها أي حلول أو مسكنات وقتية. كذلك لم يتم تفعيل أي من عناصر البرنامج الرئاسي، وقد اتضح أن عدم وجود ما سمي ب " مشروع النهضة" الذي بدء الترويج له أثناء ترشح خيرت الشاطر لمنصب رئيس الجمهورية واستمر الدكتور مرسي في الحديث عنه بعد استبعاد الشاطر.

واستمر مسلسل التنصل من الوعود التي قطعها الرئيس على نفسه وأهمها موافقته على "المبادئ الست" في اتفاق "فيرمونت" مع ممثلي القوى السياسية المدنية فيما أطلق عليه " الجبهة الوطنية" وقد تضمن

الوعـد إعـادة تشـكيل الجمعيـة التأسيسـية للدسـتور حتـى تكـون معبـرة عـن كل أطياف المجتمع.

أمـا عـن تقيـيم أداء الحكومـة الحاليـة"- وهـي الحكومـة التـي شـكلها الـرئيس مرسـي – فأقصـى مـا يـذكر في شـأنها أنهـا لا تعـدو كونهـا " حكومـة تسـيير أعمـال" تقـل كفـاءة وإنتاجـاً عـن الحكومـات السـابقة التـي تـم تشـكيلها أثنـاء المرحلـة الانتقاليـة وكانـت تعمـل في ظـروف أعقـد وأصـعب مـن الظـروف الحاليـة، حيـث يتـوفر الآن حـزب حـاكم ورئـيس منتخـب يجمـع في يديـه السـلطتين التشـريعية والتنفيذيـة إلـى جانـب صـلاحيات الرئاسـة التـي لا ينازعه فيها أحد.

ما موقف الوفد من التحالفات الانتخابية استعداداً للانتخابات القادمة؟

يـرى الوفـد في ضـوء التجـارب الماضـية للتحالفـات الانتخابيـة، وبـالنظر إلـى الخريطـة الحاليـة للأحـزاب والقـوى السياسـية أن موضـوع التحالفـات الانتخابيـة محكـوم عليـه بالفشـل، وأن أقصـى مـا يمكـن هـو تنسـيق المواقـف السياسـية لتلـك الأحـزاب والقـوى ومحاولـة تكـوين جبهـة معارضـة قويـة للـدفاع عـن الدسـتور الـذي يؤسـس للدولـة المدنيـة وسـيادة القـانون.. دولـة المواطنة والديمقراطية.

اقتراح تشكيل وتفعيل تحالف كل المصريين

[تطور هذا المشروع إلى مشروع ائتلاف بين الأحزاب]

2013/11/30

تضمن هذا الاقتراح الخطوات التالية:

1. الدعوة لتشكيل " تحالف كل المصريين" من الأحزاب والقوى السياسية المدنية، الأزهر الشريف والكنيسة المصرية، الاتحادات والحركات الشبابية، المنظمات المجتمعية، النقابات والاتحادات والهيئات الوطنية، المنظمات الحقوقية، منظمات الأعمال، الشخصيات العامة من أساتذة الجامعات والمهنيين والإعلاميين والأدباء والمثقفين، وكل المهتمين بالشأن العام ودعم الدولة المدنية في مصر.
2. يكون " تحالف كل المصريين" كياناُ وطنياً جامعاً للقوى الوطنية المدنية على اختلاف توجهاتها السياسية ورؤاها الفكرية، ولكن يتوحد لدعم مفهوم "الدولة المدنية" القائمة على أسس المواطنة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

3. يتم تشكيل "أمانة فنية" للتحالف لتنظيم كافة أنشطتها وفعاليتها وتوفر المساندة اللوجستية، ويجري انتخاب أفراد الأمانة بالتوافق من بين الجهات المؤسسة " تحالف كل المصريين".
4. تسعى " تحالف كل المصريين" لضم جميع القوى السياسية الوطنية المناصرة للدولة المدنية والرافضة للممارسات الجماعات الساعية إلى تأسيس دولة دينية.
5. تتحدد مهام " تحالف كل المصريين" في الدعوة المجتمعية لإنهاض وحشد جهود المواطنين لإدراك أهمية الاستحقاقات القادمة على طريق إنجاز "خارطة المستقبل" وتحقيق التحول الحقيقي نحو الدولة المدنية الحديثة التي قامت ثورة 25 يناير و30 يونيو من أجلها.
6. تعمل " تحالف كل المصريين" لحشد جهود وإمكانيات أعضائها لتحقيق الأهداف التالية:
   6.1. الدفاع عن مدنية الدولة،
   6.2. توضيح أهمية عملية وضع الدستور الجديد للبلاد وضرورة المتابعة المجتمعية لأعمال وجهود "لجنة الخمسين" المكلفة بتعديل دستور 2012 "المعطل".
   6.3. حفز المواطنين للمشاركة في الاستفتاء على الدستور المعدل والتصويت ب "نعم" على مشروع الدستور والوصول إلى نسبة تفوق نسبة التصويت على دستور 2012 الذي مرره الحكم الإخواني المعزول بإرادة الشعب في 3 يوليو 2013.

6.4. الدعوة والضغط السياسي والمجتمعي لكي تجرى الانتخابات التشريعية وفق النظام الفردي.

6.5. تهيئة الجماهير في جميع أنحاء البلاد للإقبال على الانتخابات التشريعية القادمة، والحشد لمؤازرة وتأييد مرشحي التيار المدني في الانتخابات التشريعية.

6.6. تنسيق وتكامل موارد وطاقات أعضاء " الجبهة الوطنية لدعم وتأييد المرشح الذي يتم التوافق عليه لمنصب رئيس الجمهورية وكذا لتأييد مرشحي أعضاء الجبهة في الانتخابات المحلية.

6.7. تنظيم فعاليات مشتركة في صورة لقاءات جماهيرية، وأنشطة إعلامية، وندوات ومؤتمرات في جميع أنحاء البلاد، وإصدار كتيبات ونشرات للشرح وتوضيح كل ما يحتاج المواطنون إلى معرفته حول الدستور والانتخابات التشريعية.

7. وثمة مهمة جوهرية للجبهة وهي أهمية تكوين بناء فكري بديل لفكر "الجماعة الإرهابية" يرتكز على مفاهيم الإسلام الوسطي . إسلام الأزهر. الذي يؤكد مدنية الدولة ويحض على المواطنة والمساواة وعدم التمييز بين المواطنين وأته لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوي! وكذلك يعزز البناء الفكري البديل مفهوم "الوطن" الذي يتجاوزه فكر "الجماعة" ويستبدل به مفهوم "الأمة".

8. ويتوقع أن تقوم "تحالف كل المصريين" بنشر المفاهيم التي تساعد المواطنين على إدراك البناء الفكري البديل الذي يتضمن تبسيط وتوضيح منهج الإسلام الوسطـــي، وأساسيات البناء السياسي والاقتصادي المستهدف لما بعد 30

يونيو، وشرح منظومة للعدالة الاجتماعيــة، وفرص وقيمة المشاركة المجتمعية، وحزمة القوانين المؤيدة للحقوق والحريات العامة، واحترام القانون وسلطة القضـــاء، واحترام والحفاظ على مؤسسات الدولة وحماية المال العام، ورفض كل صور الفساد، وضرورة السلوك الفردي والجماعي العــام.

أ.د. علي السلمي

مبادرة التحالف الديمقراطي من أجل مصـــر[21]

كان حزب الوفد مبادراً في حشد الأحزاب والقوى السياسية في تحالف من أجل ضمان تحقيق أهداف الثورة، حيث وجه الدعوة إلى مجموعة من الأحزاب السياسية بالمشاركة مع " الحرية والعدالة" للدخول في تحالف ديمقراطي لحشد القوى الديمقراطية لتفعيل عملية التحول الديمقراطي وبناء مصر الجديدة التي قامت من أجلها الثورة.

ومع اشتداد الجدل السياسي حول الطريق الأفضل للانتقال السلمي إلى دولة المواطنة والقانون وإنهاء الفترة الانتقالية وتسليم مسئولية إدارة شئون البلاد إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطياً، فقد انعقد عزم مجموعة أحزاب سياسية في مقدمتها الوفد والحرية والعدالة إلى تنشيط ذلك الائتلاف. فدعا حزب الوفد إلى اجتماع انعقد يوم 14 يونيو 2011 في بيت الأمة بمقره الرئيسي وبحضور اثنا عشر حزباً، وتم في الاجتماع مناقشة وثيقة " مبادرة التحالف الوطني من أجل دولة المواطنة والقانون" والتي ساهم في صياغتها عدة أحزاب شاركت في سلسلة " حوار من أجل مصر" التي نظمتها جماعة الإخوان المسلمون منذ يوليو 2010 وكان آخرها الحوار الذي انعقد يوم 16 مارس 2011 لتدارس أسلوب حشد القوى الوطنية لحماية ثورة الخامس والعشرين من يناير وشاركت فيه أحزاب وقوى سياسية عديدة.

---

[21] نقلاً عن محاضر التحالف الذي كنت رئيساً لأمانته الفنية

وتبلورت فكرة التحالف في وثيقة أعدها ممثلو الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الحوار تولت تنسيق صياغتها لجنة مشتركة برئاسة دكتور وحيد عبد المجيد وهي التي ناقشها وأقرها ممثلو ثمانية عشر حزباً اجتمعوا في مقر حزب الحرية والعدالة يوم 21 يونيو 2011 وتم تسميتها وثيقة "التوافق الديمقراطي من أجل مصر" والتي تتضمن المبادئ الدستورية الرئيسة التي توافق عليها المجتمعون لتكون إطاراً يحدد نظام الحكم ومبادئ الحرية والعدالة والمواطنة والقيم التي يجب تضمينها في دستور البلاد الجديد. كما اتفق المجتمعون على ضرورة إضافة فقرة إلى الوثيقة تحدد شكل نظام الحكم [رئاسي، برلماني، أم مختلط] وحدود صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور الجديد، على أن تجري مناقشة تلك الفقرة المضافة في اجتماع قادم للتحالف.

وتعتبر صيغة "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" تعبيراً عن الرغبة المخلصة التي يشترك فيها أعضاؤه لتهيئة كل الظروف المساعدة على تحقيق التحول الديمقراطي وإنجاز أهداف الثورة في إقامة دولة الديمقراطية والحرية والعدالة، دولة المواطنة والقانون. وفي سبيل هذه الغاية الوطنية النبيلة، اتفق أعضاء الاتحاد على مبادئ الديمقراطية والدولة المدنية لحشد القوى الوطنية في عمل سياسي وطني مشترك يوفر القدرة على مواجهة مطالب التحول الديمقراطي والنهضة الاقتصادية والتنمية الوطنية الشاملة في مرحلة الخمس سنوات التي تبدأ مع تشكيل مجلسي الشعب والشورى الجديدين، وهي أهم وأدق مراحل الوطنية المصرية في تاريخها الحديث، والتي لا يقوى فصيل سياسي واحد على تحمل مسئولياتها والنهوض بتبعاتها.

إن التحالف الوطني من أجل حكومة وحدة وطنية هو صيغة للعمل الوطني المشترك لا يقصي أي فصيل أو تيار سياسي وطني طالما التزم بمدنية الدولة وسيادة القانون و المواطنة كمبادئ فوق دستورية لا يجوز لأي حزب أو تيار سياسي الخروج عنها في هذه المرحلة الحرجة من تطور ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011

التي قامت من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة لكل المصريين، وما يشهده الوطن من أحداث تعيد مشاهد تمزق اللحمة الوطنية في بعض مناطق الوطن والفتنة الطائفية فضلا على تكريس الانفلات الأمني وسيادة حالات البلطجة والترويع للمواطنين وتحدي هيبة الدولة، بما يهدد الثورة بانتكاسة خطيرة، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الوطن.

ومع اقتراب موعد البدء في التحول الديمقراطي لإقامة دولة "المواطنة والقانون" التي نستهدفها عبر الانتخابات البرلمانية المتوقع إجرائها في سبتمبر القادم – وبرغم اختلاف الرأي بالنسبة لأسبقية إجراء تلك الانتخابات أو وضع الدستور الجديد - فإن حشد القوى المؤمنة بالديمقراطية و"دولة المواطنة والقانون" يصبح ضرورة وطنية حتمية لمواجهة الأفكار المتعصبة التي تناقض حكمة الله في خلق الانسان وتكريمه ثم تنزيل الأديان مع النص على عدم الإكراه في الدين. تلك الافكار التي يخشاها المسلمون والمسيحيون الحريصون على وحدة الوطن وتجنيبه ويلات الاحتقان الطائفي والتصارع حتى بين المذاهب المختلفة بين أصحاب الديانة الواحدة.

من أجل هذا وافق المجتمعون على طرح " مبادرة التحالف الديمقراطي من أجل مصر" لتضم كل الأحزاب القائمة والتي تحت التأسيس والقوى السياسية والحركات الشبابية واتحادات وائتلافات شباب الثورة ومنظمات المجتمع المدني المؤمنين بالديمقراطية باعتبارها الركيزة المحورية لتحقيق أهداف الثورة.

الغاية الأساسية للتحالف

يبتغي التحالف حشد جهود وطاقات أعضائه للمساهمة الإيجابية والفاعلة في دعم وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف ثورة الشعب وإنجاز التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس للدولة المدنية التي أساسها المواطنة والقانون في جمهورية ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

مبادئ التحالف

سوف يهتدي التحالف بالمبادئ التالية في جهده لإقامة دولة المواطنة والقانون والحكم الرشيد التي تحقق أهداف ثورة 25 يناير 2011:

أولا: في مجال بناء الإنسان والقيم الأساسية للمجتمع

1. التأكيد على حرية العقيدة والعبادة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف أديانهم في دولة مدنية، واعتبار أن القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية أساس بناء الإنسان.
2. المواطنة أساس المجتمع، يؤكدها الالتزام بعدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس.
3. التمسك بثوابت الأمة المتوافق عليها وهويتها وقيمها المتمثلة في أركان الإيمان وفقاً للأديان السماوية.
4. الدولة مسئولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة حامية لأمن واستقلال وسيادة الوطن.
5. التعليم والتنمية البشرية والبحث العلمي أساس نهضة المجتمع.
6. التزام أجهزة الإعلام باحترام القيم والأخلاق والآداب العامة، وتكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع في هذا الالتزام.

ثانيا: في النظام السياسي والحريات العامة:

1. مصر جمهورية برلمانية ديمقراطية في دولة مدنية أساسها المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.
2. يحدد الدستور الجديد سلطات رئيس الجمهورية بما يجعله حكماً بين السلطات فلا تكون له رئاسة أي منها.
3. تداول السلطة أساس النظام السياسي ويتم عبر الاقتراع العام الحر النزيه تحت الإشراف القضائي التام.

4. حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار في إطار الدستور والقانون، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمي.
5. حرية تكوين النقابات والجمعيات المدنية والأهلية، وتوفير سبل دعمها وعدم تدخل الجهات الإدارية أو الأمنية في شئونها.
6. الحق في التنظيم والتظاهر والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي مكفول، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.
7. احترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.
8. تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل (قاض لكل صندوق).
9. حرية الإعلام مكفولة، وإقرار الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات وكافة وسائل تداول المعلومات، وتجريم حجب المعلومات أو قطع الاتصالات الهاتفية وشبكة الإنترنت.
10. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

ثالثًا: القضاء:

1. تأكيد استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء.
2. مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة.
3. المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي، ومنع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.

4. الفصل بين سلطات الاتهام والتحقيق والإحالة، وضمان استقلال النيابة العامة، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، وكل ما يحقق الاستقلال التام للقضاء.
5. تأكيد استقلالية الطب الشرعي وتبعيته لمجلس القضاء الأعلى.

رابعًا: في المجال الاقتصادي:

1. يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية.
2. تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، والمحافظة على الأصول الاقتصادية العامة.
3. تبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.
4. إيجاد تنسيق مستمر بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي من أجل زيادة الاستثمار الإنتاجي ورفع معدل الادخار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها، وإعادة بناء الحركة التعاونية.
5. تشجيع رؤوس الأموال المصرية في الداخل وأموال المصريين العاملين في الخارج وكذلك رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في مصر لدعم الاقتصاد المصري.

خامسًا: في المجال الاجتماعي:

1. تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية.
2. إطلاق حرية المصريين في المشاركة وإدارة الشأن العام يجعل المجتمع عونا للدولة في حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الشعبية الحرة التي تساهم في تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر.

3. نظام تعليم جديد يتيح الفرص للجميع شرط لا غنى عنه لإنقاذ البلاد ووضع حد للانهيار المعرفي والثقافي والمهني.
4. نظام للتأمين الصحي يوفر رعاية طبية حقيقية لجميع المصريين، مع رفع الوعي الصحي للمواطنين وحماية البيئة من التلوث.
5. إحياء نظام الوقف الخيري والأهلي للإنفاق منه على الأنشطة والمؤسسات الخيرية الأهلية، ورفع جزء من العبء عن الدولة.
6. الحفاظ على الآداب العامة والقيم الدينية والروحية التي أرستها الأديان السماوية جميعاً.
7. تفعيل برامج محو الأمية.
8. الاهتمام بالأسرة ورعايتها وحمايتها.

سادسا: في السياسة الخارجية

1. تقوم السياسة الخارجية المصرية على رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة ويزودانها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دور مصر.
2. تدعيم العمل العربي المشترك رسميا وشعبيا وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط المدخل التجاري تمهيداً لبناء وحدة اقتصادية.
3. بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والاهتمام بدول حوض النيل بشكل خاص، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيا في ظل العدوان والاجحاف وانتهاك الحق في تقرير المصير.

4. تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء توجهات دورها العربي والإسلامي والإقليمي سعيا إلى نظام عالمي أكثر توازنا وأقل إجحافاً.
5. ويقتضي ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصا أكبر للمشاركة والحوار. ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع الصين وروسيا، وإعادة بنائها مع أوروبا، وإعادة
6. النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجاما مع متطلبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيداً عن التبعية والهيمنة.

وقد تم إضافة فقرات توضح طبيعة نظام الحكم وحدود صلاحيات رئيس الجمهورية في الجزء السياسي حسب ما أثير في مناقشات يوم 21 يونيو 2011 .

الائتلاف الوطني للتغيير

في بيت الأمة

الائتلاف الوطني للتغيير

مذكرة للعرض في الاجتماع الخامس في 26 فبراير 2011

أولاً: خلاصة مناقشات اجتماع الائتلاف في 23 فبراير 2011

انعقد الائتلاف الوطني للتغيير يوم الأربعاء 23 فبراير 2011 وفي بداية الاجتماع أعلن المجتمعون تأييد ثورة الشعب الليبي في سعيه للحصول على حريته وإقامة مجتمع ديمقراطي، وإدانة اتهام سيف الإسلام القذافي للمصريين والعرب المقيمين في ليبيا بأنهم سبب الثورة، وتحميل القذافي وابنه المسئولية الكاملة عن الجرائم التي يرتكبها النظام الليبي ضد المتظاهرين المسالمين، ومطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمضاعفة الجهود المبذولة للإسراع بنجدة المصريين المقيمين هناك.

نقاط التوافق فيما يتعلق بالمشهد الوطني بعد نجاح ثورة 25 يناير

وفيما يتعلق بقضية الوطن ورؤيتهم للموقف الحالي ومدى التقدم نحو تحقيق أهداف ثورة الشعب والشباب، أوضحت المناقشات اتفاق المجتمعين على المبادئ والأسس التالية:

1. توحيد قوى المعارضة والتوافق على أجندة موحدة وخطاب متوحد ينطلق من مطالب الثورة.
2. الثقة الكاملة بقدرة الشعب المصري العظيم على تحقيق أهداف ثورته، والإشادة بالدور الوطني الرائع للقوات المسلحة في حماية الثورة وإدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية لتسليم الحكم إلى سلطة وطنية منتخبة ديمقراطياً.
3. إعداد رؤية واضحة لآليات إدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية والتحاور بشأنها مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
4. وضع دستور جد يد للبلاد يضمن إقامة جمهورية برلمانية ديمقراطية لدولة مدنية عادلة، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتأقيت فترة الرئاسة بأربع سنوات يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط، ويحقق التوازن بين السلطات والتداول السلمي للسلطة، والتأكيد أن إجراء تعديلات على بعض مواد دستور 1971 هي إجراء مؤقت لا يعني التخلي عن مطلب وضع دستور جديد للبلاد.
5. إلغاء نسبة ال 50% للعمال والفلاحين في مجلسي الشعب والشورى ونسبة الكوتا للمرأة في مجلس الشعب.
6. إلغاء حالة الطوارئ فوراً.
7. رفض الحكومة الحالية لرئاسة الفريق أحمد شفيق كون غالبيتها تتشكل من عناصر الحزب الوطني الديمقراطي الذي أفسد الحياة السياسية ونشر الفساد في البلاد، والمطالبة بحلها وتشكيل حكومة انتقالية محايدة من كفاءات وطنية مقبولة شعبياً لإدارة شئون البلاد في الفترة الانتقالية.

8. تقييد حركة الرئيس السابق في شرم الشيخ ومنعه من التدخل في شئون الوطن، وسرعة التحقيق عن مصادر ثروته هو وأفراد عائلته وإعلان تفاصيل ذمته المالية وأسرته وأعوانه واتخاذ الإجراءات لاستعادة أموال الشعب المنهوبة.
9. مساءلة الرئيس السابق عن مسئوليته في إفساد الحياة السياسية وتردي أوضاع الوطن والاعتقالات غير المبررة للمواطنين والجرائم التي ارتكبتها الشرطة وأجهزة الأمن ضد ثوار 25 يناير والمواطنين عموماً خلال سنوات سيطرته على الحكم.
10. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام في قضايا سياسية من غير قاضيهم الطبيعي.
11. سرعة محاكمة المفسدين والمسئولين عن جرائم قتل وإصابة المتظاهرين أيام 28 يناير و2 و3 فبراير، والمستبين في الانفلات الأمني.
12. حل جهاز أمن الدولة ومحاكمة المسئولين فيه عن كل ما اقترفوه ضد المواطنين من تعذيب وترويع، وما نتج عن أعمالهم من إفساد الحياة السياسية والعامة ومساندة نظام الحكم البائد والتعتيم على فساد رموزه.
13. حل المجالس المحلية الشعبية التي تم تزوير انتخاباتها في 2008 بواسطة الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته.
14. إلغاء كافة التشريعات المقيدة للحريات ومنها قانون التجمهر الصادر سنة 1914، وقانون المظاهرات الصادر سنة 1923 وتعديلات قانون العقوبات رقم 97 لسنة 1992 التي تجرم النشاط السياسي.

15. حل الحزب الوطني الديمقراطي ومحاكمة رموز النظام الساقط أحمد سرور، زكريا عزمي، صفوت الشريف، مفيد شهاب وغيرهم من قيادات الحزب الذي أسقطه الشعب.
16. إصدار قانون جديدة لمباشرة الحقوق السياسية ينص على أن تجرى الانتخابات بنظام القائمة النسبية غير المشروطة، وكذلك قانوني مجلسي الشعب والشورى، وقانون جديد للأحزاب السياسية يجعل تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار بشرط ألا تكون أحزاباً دينية أو لها تشكيلات عسكرية.
17. إبعاد أجهزة وزارة الداخلية والمحليات تماماً عن أعمال الانتخابات، وتطوير اللجنة العليا للانتخابات لتكون "هيئة وطنية مستقلة" دائمة ينص عليها في الدستور الجديد وينظم طريقة انتخاب أعضائها واختصاصاتها وسلطاتها قانون خاص، تتولى إدارة جميع ما يتصل بأعمال الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والاستفتاءات الشعبية، ويتبعها قوة من الشرطة لا تتبع وزارة الداخلية.
18. الالتزام بإبعاد رموز وعناصر النظام السابق من مواقع السلطة وفق برنامج واضح يتضمن تغيير من يثبت تورطهم في تنفيذ سياسات النظام الساقط المعادية لمصالح المواطنين ومحاولة إفشال ثورة 25 يناير والإساءة إليها وخاصة من المحافظين ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف القومية، وقيادات اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ورؤساء الجامعات ورؤساء الشركات القابضة وشركات قطاع الأعمال العام والاتحاد العام للنقابات العمالية وغيرهم ممن استعان بهم النظام الساقط للاعتداء على حقوق الشعب ونهب ثرواته.

19. أن تجرى كافة الانتخابات والاستفتاءات وفق جداول جديدة للناخبين يتم إعدادها تحت إشراف " الهيئة الوطنية للانتخابات" من واقع قاعدة بينات الرقم القومي، وأن تكون بطاقة الرقم القومي هي الأداة الوحيدة للتعريف بشخصية الناخبين، واستخدام تقنيات وآليات الاتصالات والمعلومات في عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج تحت إشراف قضائي تنظمه " الهيئة الوطنية للانتخابات"، ورفض المشاركة في أي انتخابات لا تتم وفق هذه الضمانات.
20. إنشاء أمانة دائمة للائتلاف الوطني للتغيير والسعي إلى توسيع عضويته بضم الفعاليات السياسية والمدنية المتوافقة مع توجهاته وغاياته.

ثانياً: البيان الصادر عن الاجتماع

بيان الائتلاف الوطني للتغيير الاربعاء 23 فبراير 2011

1. يعلن المجتمعون في إطار الائتلاف الوطني للتغيير عن بناء جبهة وطنيه عريضة تضم كافة الاحزاب والقوى السياسية والفاعليات والحركات الاحتجاجية وفي المقدمة من هؤلاء شباب 25 يناير بكافة تحالفاته السياسية وذلك للنضال من أجل انجاز مهام الثورة وأهدافها في الفترة المقبلة.
2. التأكيد على ان التعديلات الدستورية الراهنة لا تعنى التراجع عن فكرة وضع دستور جديد موحد من خلال لجنه تأسيسيه تمثل كافة القوى في المجتمع لإعداد دستور كامل يقوم على فكره النظام الجمهوري البرلماني لدولة مدنية ديمقراطية.
3. التأكيد مجدداً على ضرورة تشكيل حكومة محايدة من التكنوقراط تكون مهمتها تصريف الأمور خلال الفترة الانتقالية مع رفض الحكومة الحالية التي تضم رموزاً من النظام السابق.

4. المطالبة بسرعه محاكمة رموز الفساد ومرتكبي جرائم القتل والترويع ضد المتظاهرين وكافة المسئولين عن التعذيب خلال الفترة الماضية مع ضرورة حل جهاز مباحث أمن الدولة.
5. إنهاء حالة الطوارئ فوراً.
6. تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يسمح بالانتخاب عن طريق القائمة النسبية.
7. ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام من غير قاضيهم الطبيعي.
8. التأكيد على حق القوى السياسية والشبابية في تكوين أحزابها خلال الفترة الانتقالية بمجرد الإخطار.
9. حل الحزب الوطني ورد جميع أملاك الدولة التي استولى عليها الحزب من أموال ومقرات ومحاكمة رموز هذا الحزب بتهمة الفساد السياسي بالبلاد وكذلك حل جميع المجالس المحلية بكافة أنحاء الجمهورية.
10. ويؤكد الائتلاف الوطني للتغيير أنه سيبقى في حالة انعقاد دائم من خلال أمانة دائمة لحين تحقيق هذه المطالب وإجهاض خطة الثورة المضادة بالانقضاض على أهداف ثورة 25 يناير.

ثالثاً: البيان الصادر عن الاجتماع بشأن أحداث ليبيا

بيان الائتلاف الوطني للتغيير بشأن الاحداث في ليبيا الاربعاء 23 فبراير

يعلن المجتمعون في إطار الائتلاف الوطني للتغيير عن تضامنهم مع الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الليبي في مواجهة النظام الاستبدادي القمعي في ليبيا.

ويؤكد الائتلاف على إدانته للجرائم الدموية التي ارتكبها نظام العقيد معمر القذافي ضد المواطنين الأبرياء ويطالب بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبت ومعاقبة مرتكبيها، ويدين الائتلاف التصريحات التي أدلى بها سيف الاسلام القذافي نجل العقيد معمر القذافي والتي حمَل فيها المصريين والعرب العاملين بليبيا مسئولية الأحداث التي شهدتها ولاتزال تشهدها البلاد، ويطالب الائتلاف الحكومة المصرية باتخاذ الاجراءات المناسبة لإعادة المصريين من ليبيا بأسرع وقت وتوفير الرعاية الصحية لهم على الحدود.

ويؤكد المجتمعون على تضامنهم مع شعوب اليمن والجزائر والمغرب والأردن والبحرين من اجل تحقيق مطالبهم الإصلاحية ويدين أعمال العنف الموجه ضدهم.

رابعاً: اقتراح تشكيل واختصاصات الأمانة الدائمة للائتلاف

1. تشكل أمانة دائمة للائتلاف من 3- 5 ممثلين لأعضاء الائتلاف من بينهم ممثل لشباب الثورة.
2. تتولى الأمانة الدائمة:
   2.1. الإعداد والدعوة لاجتماعات الائتلاف وتسجيل المداولات ومحاضر الاجتماعات.
   2.2. متابعة تنفيذ ما يصدر عن الائتلاف من قرارات وتوصيات.

2.3. تنسيق الاتصالات بين أعضاء الائتلاف وتيسير اجتماعات مجموعات العمل المشتركة المكلفة بمهام من الائتلاف.

2.4. إعداد تقارير تقدم دورية للعرض على الائتلاف.

2.5. تنسيق الاتصالات مع أجهزة الإعلام للتعريف بمنجزات الائتلاف وتوجهاته.

3. يوفر مقر للأمانة الدائمة في بيت الأمة بمقر حزب الوفد.

خامساً: اقتراح محاور اهتمام وأساليب حركة الائتلاف

الغاية الأساسية للائتلاف

حشد جهود وطاقات أعضاء الائتلاف للمساهمة الإيجابية والفاعلة في مساندة أهداف ثورة الشعب والشباب وتحقيق التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية عادلة في جمهورية برلمانية يسودها القانون والعدالة الاجتماعية ويتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمن الاجتماعي.

محاور اهتمام الائتلاف

سوف يهتم الائتلاف بترجمة رؤيته لدولة الديمقراطية والحكم الرشيد التي تحقق أهداف ثورة 25 يناير 2011 إلى مجموعة إسهامات قابلة للطرح والنقاش المجتمعي، والضغط من أجل عرضها على المجلس الأعلى للقوات المسلحة واقناعه بها. وتتبلور تلك الاهتمامات فيما يلي:

1. إعداد صياغة لمشروع دستور جديد

يمكن إعداد مشروع لدستور جديد بالاستناد إلى مشروع دستور 1954 وغيره من مشاريع أعدتها منظمات حقوقية ومتخصصون في القانون الدستوري تتوافق في مجملها مع مطالب الثورة في إقامة دولة ديمقراطية برلمانية مدنية وعادلة. ويمكن

أن يتضمن مشروع الدستور المبادئ التالية التي تعبر عن آمال الشعب وأهداف الثورة:

1. التأكيد على وحدة الشـعب المصـري ورفض تقسـيمه إلى فئات، وبذلك يلغى النص على تخصيص 50% من مقاعد المجالس التشـريعية للعمال والفلاحين، وكذا إلغاء نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للمرأة.
2. النص على أن مصـر جمهورية برلمانية بحيث تنفصـل رئاسـة الدولة عن رئاسـة السلطة التنفيذية التي يباشرها رئيس مجلس الوزراء المنتخب ويعاونه مجلس الوزراء المسـئول أمام البرلمان. مع ضـرورة موافقة مجلس الشـعب على التشـكيل الوزاري، وأن يكلف رئيس الجمهورية ممثل الحزب الفائز بالأغلبية في انتخابات مجلس الشـعب لتشـكيل الحكومة والذي يتوجب حصـوله على ثقة البرلمان حتى يصدر رئيس الجمهورية قرار تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء، ويقبل رئيس الجمهورية استقالته إذا فقد ثقة مجلس الشغب.
3. أن يكون الترشـيح لرئاسـة الجمهورية وفق الضـوابط والشـروط المتعارف عليها دولياً بحيث تزال العوائق التي تفرضـها المادة رقم 76 من الدسـتور الحالي، وفي نفس الوقت أن تكون هناك ضـوابط تهدف إلى تأكيد الجدية في عملية الترشـيح من دون أن تتحول إلى موانع غير مقبولة.
4. تحديد فترة رئاسة الجمهورية في أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط بما يقضي تعديل المادة رقم 77 من الدستور.
5. يكون إنشـاء الوزارات وإلغائها ودمج الوزارات وفصـلها في حدود قانون للتنظيم العام للدولة يصدره مجلس الشعب باعتباره من القوانين المكملة للدستور.
6. أن يكون شـغل مناصـب المحافظين ونوابهم ورؤسـاء المدن والمراكز والقرى والعمد بالانتخاب المباشـر من بين مرشـحين متعددين، ويكون شـغلهم

لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.

7. تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.
8. أن يكون شغل الوظائف العامة بمسابقات ينظم القانون إجراءاتها وضمانات الموضوعية والشفافية وإتاحة فرص التقدم لها لجميع المصريين ممن تتوفر فيهم الشروط المعلنة للوظائف من دون التمييز بينهم على أساس النوع أو العقيدة أو الأصل الاجتماعي أو معيار آخر للتمييز بينهم.
9. تعديل قانون الأحزاب والنص على إلغاء لجنة شئون الأحزاب وإتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء، ويعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.
10. تطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة الحزبية النسبية غير المشروطة وذلك بغية تفعيل التعددية السياسية ودفع التطوير الديمقراطي، مع فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية مستقلة تماماً عن السلطة

التنفيذية وعن رئاســة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدســتور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

11. ضــرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة في إنشــاء جداول الانتخابات وكافة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج، ورفع يد الشرطة والأجهزة الأمنية وكافة وحدات وهيئات الســلطة التنفيذية عن أعمال الانتخابات وإزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.
12. تأكيد حق المصــريين المقيمين بالخارج في مباشــرة حقوقهم الســياســية والمشــاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشــريعية والرئاســية والاســتفتاءات الوطنية.
13. تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصــرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضــوع الحكومة للرقابة القضــائية في ممارســتها للســلطات الخاصــة بحالة الطوارئ.
14. تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضــد الفقر، وتضــمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.
15. تطوير نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية في كافة الشــئون المتصــلة بالخدمات العامة ومشــروعات التنمية المحلية.

16. دعم صـــلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية وتأكيد سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.
17. إلغاء منصـب وزير الإعلام وتحرير الصـحافة وأجهزة الإعلام من سـيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصـحف، وتعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصـبح هيئة وطنية مسـتقلة عن الدولة، يشـارك في إدارتها عناصـر تمثل كافة التيارات السياسية والفكرية، وتمنح جميع الأحزاب والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني فرصاً متكافئة لمخاطبة الشعب والتعبير عن مبادئها وأفكارها.
18. إلغاء المجلس الأعلى للصـحافة وتحويل المؤسـسـات الصـحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني.
19. إطلاق حرية إصـدار الصـحف وإنشـاء القنوات التليفزيونية الأرضـية والفضـائية ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وترك أمر متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني.
20. تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث القومي.

2. إعداد صـياغة جديدة لمجموعة القوانين التالية واللازمة لتنظيم عمليات الانتخابات بنزاهة وشـفافية ومقاومة الفساد:

- قانون مباشرة الحقوق السياسيـــــــــــة.
- قانون مجلس الشـــــــــــــــعب.
- قانون مجلس الشـــــــــــــــورى.
- قانون الأحزاب السياسيـــــــــــــــة.
- قانون " الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات".
- قانون النقابات المهنيـــــــــــــــة.
- قانون حرية تداول المعلومـــــــــــات.

- قانون الانتخابات الرئاسيـــــــــــــــــــــة.
- قانون محاكمـــــــــــــــــــــــــة الوزراء.
- قانون مقاومة الفساد ومنع تضارب المصـالح.

3. إعداد برنامج عاجل لاستعادة الأحوال الطبيعية خلال فترة الانتقال

1. تشكيل حكومة انتقالية لا يشارك فيها الحزب الوطني الديمقراطي الذي خذل الجماهير وانحاز ضد مصالحهم وبدد ثروة وطنهم، وإبعاد كل العناصر التي شاركت في إفساد الحياة السياسية واحتكرت مصادر الثروة واستغلت مناخ الحرية الاقتصادية للسيطرة والاحتكار والتهام ثروة الشعب.
2. اتخاذ إجراءات اقتصادية فورية تتضمن تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور وإعفاء كل من يقل دخله السنوي عن أربعة وعشرين ألف جنيه من ضريبة الدخل.
3. تحديد حد أقصى للرواتب والمكافآت في الجهاز الإداري للدولة وشركات وبنوك القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية والإعلامية الحكومية وكافة الشركات والمؤسسات التي يكون فيها مساهمات للمال العام.
4. دراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.
5. إنشاء "صندوق الطوارئ" تودع به فوائض الرواتب والمكافآت الزائدة عن الحد الأقصى ويستثمر في تمويل مشروعات عامة لتشغيل المتعطلين وتدبير إعانات عاجلة لمحدودي الدخل.

6. محاسبة كل من حصل على أراضي الدولة بأقل من أسعارها الحقيقية أو من خالف شروط البيع بتغيير الغرض من الزراعة إلى الاستثمار العقاري وتحميلهم بفروق الأسعار وسداد ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع القيمة السوقية للأراضي، وتوجيه هذه الموارد لتغذية "صندوق الطوارئ".
7. توجيه الاعتمادات المخصصة لمؤسسة رئاسة الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى، وتقليص موازنة وزارة الخارجية ومراجعة مدى الحاجة إلى انتشار السفارات والقنصليات المصرية غي دول العلم وتوجيه كل ما يمكن توفيره إلى "صندوق الطوارئ".
8. تجميد المجالس القومية المتخصصة وتوجيه موازنتها إلى "صندوق الطوارئ".
9. الحد من استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية والتحول إلى تشجيع المزارعين المصريين برفع أسعار شراء المحصول الوطني بما يؤدي غلى تنمية فرص العمل في الزراعة والإفادة من فرق الأسعار بدلاً من دعم المزارع الأمريكي وغيره في الدول التي يتم الاستيراد منها.
10. وقف كل أشكال الإنفاق غير المبرر والإنفاق الترفي في جميع أجهزة الدولة، ومنع شراء السيارات والأثاث وغيرها من المستلزمات التي يمكن تأجيلها.
11. تفعيل برنامج سريع لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني المناطق العشوائية وتوفير مستوى معقول من الخدمات الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
12. إقرار تعويض عاجل للمتعطلين عن العمل.

13. ضخ استثمارات في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة لملايين المتعطلين.
14. ممارسة الحكومة الجديدة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.
15. اتخاذ قرارات فعالة لاستعادة الأراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمقربين من الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن والتفريط فيها.
16. وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول، وإعادة تخطيط الصادرات بالأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية وإعادة تحديد اسعار التصدير حسب المستويات العالمية.
17. مراجعة نظام دعم الصادرات ووقف الحوافز غير المبررة.
18. مراجعة نظام دعم المنتجات البترولية وقصره على السيارات الصغيرة وسيارات الأجرة والنقل فقط.
19. وقف كل أشكال الدعم التي يحصل عليها المستثمرون في أسعار الأراضي أو الكهرباء أو الغاز أو التيسيرات الجمركية والضريبية وربطها جميعاً بالقيمة المضافة المتحققة من تلك الاستثمارات وخلق فرص العمل واستخدام المواد المحلية وحجم الصادرات.
20. فرض رسوم مضاعفة على كل أشكال الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام عن السلع والخدمات الاستهلاكية والعقارات.

21. إخضاع الأرباح الناتجة من المعاملات في سوق الأوراق المالية لضريبة الدخل.

22. مراجعة هيكل وشرائح الضريبة على الدخل لتحقيق مستوى أفضل من العدالة مع تنمية موارد الدولة من حصيلة الضريبة من دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثماري.

سادساً: المشاركون في اجتماع الأربعاء 23 فبراير 2011

الأحزاب والقوى السياسية	الشخصيات السياسية
1. حزب الوفد	1. المستشار محمود الخضيري
2. حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	2. النائب مصطفى بكـــــري
3. الحزب العربي الديمقراطي الناصـري	3. النائب سعد عبـــــــــود
4. حزب الغـــــد [د. أيمن نور]	4. النائب علاء عبد المنعـــم
5. حزب الجبهة الديمقراطيـــــة	5. الأستاذ السيد الغضبـــان
6. حزب الوســـــــــــط	6. النائب مصطفى الجنـــدي
7. حزب الكرامـــــــــــة	7. النائب طاهر حزيـــــن
8. جماعة الإخوان المسلمـــون	8. الأستاذ سمير عليـــش
9. اتحاد شباب الثـــــــورة	
10. ائتلاف شباب الثـــــــورة	

بيان

الائتلاف الوطني للتغيير إلى الأمة

يعلن جميع أعضاء "الائتلاف الوطني للتغيير" من الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والحركات الشبابية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والمفكرين وقادة الرأي في المجتمع والمجتمعين في " بيت الأمة " بمقر حزب الوفد في يوم الثلاثاء الأول من فبراير 2011 أنهم يقفون صفاً واحداً مؤيدين الانتفاضة الشبابية المطالبة بالحرية والدستور والديمقراطية.

ويعلن "الائتلاف الوطني للتغيير" أن السبيل الوحيد لحماية الوطن وضمان أمن المواطنين يبدأ بضرورة اعتراف نظام الحكم بالأخطاء التي تم ارتكابها على مدى سنوات طويلة وأن انتفاضة الشباب المطالبين بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي مطالب مشروعة يجب الاستماع إليها والاستجابة لها وليس مواجهتها باستخدام القوة المفرطة لجهاز الشرطة وإطلاق القنابل المسيلة للدموع فضلاً عن الضرب والإيذاء البدني من دون تمييز.

كما يعلن "الائتلاف الوطني للتغيير" رفضه لاختزال مطالب الجماهير بالتغيير الديمقراطي في مجرد استبدال بالحكومة التي وصمها رئيس مجلس الشعب بالفشل حكومة أخرى نصف وزراءها من أعضاء الحكومة الفاشلة المقالة.

كما يعلن "الائتلاف الوطني للتغيير" رفضه للشعارات المتكررة من إصلاحات سياسية مزعومة وتحسين أحوال المواطنين وربط الأجور بالأسعار، فقد تكررت هذه

الشعارات في الخطاب الرسمي للدولة وفي بيانات رؤساء حكومات الحزب الحاكم المرفوض شعبياً على مدى ثلاثين عاماً، وكانت نتيجتها انتشار الفقر والبطالة والعشوائيات.

ويؤكد "الائتلاف الوطني للتغيير" ضرورة الاستجابة إلى مطالب التغيير التالية:

1. أن يتنحى رئيس الجمهورية عن منصبه بعد أن أسقطت انتفاضة الغضب شرعيته.
2. تشكيل حكومة وطنية انتقالية لا يشارك فيها عناصر من الحزب الوطني الديمقراطي تكون مهمتها ضبط الأمن وتسيير الأعمال.
3. الدعوة إلى تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد يتبنى منطق الجمهورية البرلمانية ويحقق مبدأ سيادة الأمة، ويضمن تداول السلطة في دولة مدنية ديمقراطية عادلة.
4. حل المجالس النيابية القائمة التي جاءت نتيجة للتزوير.
5. محاكمة المسئولين عن إعداد وتنفيذ خطة التصدي للمظاهرات الشعبية والصادرة عن مكتب وزير الداخلية السابق والمتضمنة جرائم قتل الشباب الغاضب بالرصاص الحي، والذين أمروا بسحب قوات الشرطة من الشوارع والميادين وإطلاق المساجين من السجون والتخطيط لاستخدام البلطجية وإثارة الذعر ونشر الشائعات.

ويرى "الائتلاف الوطني للتغيير" أن الطريق لتحقيق هذه المطالب يكون على النحو التالي:

1. أن يستخدم رئيس الجمهورية المادة رقم 189 من الدستور ويطلب من مجلس الشعب تعديل المادة رقم 76 بحيث يتاح لكل مواطن مصري الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بشرط الحصول على تزكية عدد من الناخبين المقيدين في عدد من المحافظات. وكذلك تعديل المادة رقم 77 بحيث تعود إلى أصلها لتكون مدة

الرئاسة ست سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة فقط. وبنفس المنطق تعدل المادة رقم 88 لتعود إلى أصلها بحيث تجرى الانتخابات تحت إشراف قضائي كامل.

2. يطلب رئيس الجمهورية من مجلس الشعب استحداث مادة جديدة في الستور في الباب السادس [أحكام عامة وانتقالية] تنص على تخويل رئيس الجمهورية حق الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً بعد موافقة مجلس الشعب.
3. يتم اجتماع عاجل لمجلس الشعب للموافقة على تلك التعديلات من حيث المبدأ فوراً [في نفس اليوم] بأغلبية الأعضاء، ثم يعاد عرضها على المجلس بعد شهرين للموافقة النهائية بموافقة ثلثا أعضاء المجلس.
4. يشكل رئيس الجمهورية حكومة وحدة وطنية تتولى تسيير الأعمال وإعداد البلاد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية واستصدار قرارات بالقوانين اللازمة لذلك.
5. يفوَض رئيس الجمهورية كافة اختصاصاته إلى نائب رئيس الجمهورية ويتخلى عن منصبه.
6. يجرى الاستفتاء الشعبي على هذه التعديلات وتصبح عندئذ سارية.
7. يجري انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الذي يصدر بعد انتخابه قراراً بحل مجلسي الشعب والشورى.

مبادرة

تحالف الأمة المصرية

تحالف وطني بين المعارضة في نظام ديمقراطي

من أجل تهيئة المناخ لبناء نظام ديمقراطي حقيقي يِؤسس لبناء الدولة المدنية - "دولة المواطنة والقانون"، فإن حشد القوى المؤمنة بالديمقراطية يصبح ضرورة وطنية لضمان اكتمال نصف الديمقراطية الآخر - المعارضة الوطنية – وتفعيل دورها الوطني في تقويم سلطات الحكم ومتابعة التزامها بوعودها وبرامجها التي ارتضاها الشعب وتم انتخابها لتنفيذها، وكذلك لمواجهة احتمالات تغوّل السلطة الحاكمة وضمان عدم استئثارها باتخاذ القرارات دون الانصياع إلى حكم الشعب واختياراته.

وفي سبيل إقامة بناء ديمقراطي للمعارضة الوطنية، وافقت مجموعة من القامات الوطنية والشخصيات العامة والأحزاب وائتلافات واتحادات شباب الثورة والتيارات والقوى السياسية والمفكرين والمثقفين والأدباء والفنانين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية على تكوين "تحالف الأمة المصرية" للعمل معاً على ترسيخ قيم ومقومات الدولة المدنية الحديثة ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، والدفاع عن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ضد أي سلطة تحاول النيل منها.

وسيكون "تحالف الأمة المصرية" أداة للتعبير عن الضمير الوطني والرأي المشترك لأعضائه في قضايا الدستور وتنظيم سلطات الدولة في إطار التوجهات نحو تحول ديمقراطي حقيقي يؤسس لدولة مدنية حديثة وعادلة، وتكوين وحشد الرأي العام للانتصار لقضايا التطوير المجتمعي والتنمية الوطنية المستدامة. كما سيكون "تحالف الأمة المصرية" أداة حشد وتنسيق لمشاركات أعضائه في جميع الانتخابات القادمة المحلية والتشريعية والرئاسية والانتخابات في النقابات والاتحادات، وتمثيلهم في كافة المحافل الديمقراطية، على أساس قوائم موحدة بين أعضاء التحالف.

وسيكون "تحالف الأمة المصرية" سداً منيعاً ضد محاولات تمييع الهوية المصرية أو نشر أفكار التبعية لجهات خارجية أيا ما كانت، وحارساً أميناً على ثوابت الأمة التي ترسخت منذ الثورة الوطنية الكبرى في 1919 وثورة يوليو 1952 ثم تجددت بثورة شباب مصر وشعبها في 25 يناير 2011 وفي مقدمتها ضمان - بكل الأدوات القانونية والقضائية والسياسية - وضع دستور ديمقراطي لمصر يعبر عن أهداف ثورتها ووحدة شعبها.

غاية "تحالف الأمة المصرية"

حشد الجهود والطاقات الوطنية وتجميع وتنسيق فعاليات قوى المعارضة للمساهمة الإيجابية والفاعلة في تحقيق أهداف ثورة 25 يناير والتحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية حديثة يسودها القانون والعدالة الاجتماعية، وتتحقق فيها التنمية المستدامة، ويتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمن الاجتماعي.

أهداف "تحالف الأمة المصرية"

يهدف "تحالف الأمة المصرية" إلى الحفاظ على تجانس المجتمع المصري، وحماية تماسك الجبهة الداخلية كسبيل وحيد لحماية الأمن القومي المصري، وسيعمل "تحالف الأمة المصرية" على تحقيق الأهداف التالية:

1. توحيد قوى المعارضة والتوافق على برامج عمل وفعاليات متناسقة وخطاب موحد ينطلق من مطالب ثورة 25 يناير ومتطلبات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة ومقومات التحول الديمقراطي.
2. إعداد استراتيجيات لمسارات العمل الوطني في جميع المجالات وتحقيق المشاركة الشعبية في تنفيذها بحشد جهود أبناء مصر العلمية والتقنية وطاقاتها ومواردها.
3. وضع دستور جديد يكفل بناء الدولة المدنية الحديثة، على أساس نظام ديمقراطي يتضمن إقرار المبادئ والحقوق والحريات الأساسية المستقرة فى الدساتير المصرية المتعاقبة ومواثيق حقوق الانسان التي صدقت عليها مصر لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة، ويحقق التوازن بين السلطات والتداول السلمي للسلطة، بما لا يسمح بإعادة ديكتاتورية السلطة الحاكمة مجدداً.
4. تنسيق مواقف أعضاء "تحالف الأمة المصرية" للمشاركة بفعالية وبقوائم موحدة في انتخابات المجالس التشريعية والمجالس المحلية بناء على قوانين عادلة تحترم مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.
5. المشاركة بفعالية في الانتخابات الرئاسية القادمة بمرشح واحد يمثل "تحالف الأمة المصرية".
6. السعي للتعاون والتنسيق مع باقي القوى الوطنية - من غير أعضائه - التي تؤمن بنفس المبادئ وتسعى لتحقيق أهداف الثورة واستكمال مسيرة التحول الديمقراطي والتنمية الوطنية الشاملة.

7. تنسيق مواقف أعضاء "تحالف الأمة المصرية" والمشاركة بفعالية وبقوائم موحدة في إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني على أساس ديمقراطي ومنها النقابات والاتحادات المهنية والعمالية والطلابية، والعمل على تحرير منظمات المجتمع المدني الأخرى وتفعيل دورها.
8. العمل على دعم مؤسسات الدولة وتقويتها على أساس الكفاءة والخبرة وعدم التمييز بين المواطنين وإلغاء التشريعات المقيدة للحريات وتطوير التشريعات بما يساند التحول الديمقراطي.
9. تطوير اللجنة العليا للانتخابات لتكون "هيئة وطنية مستقلة" دائمة ينص عليها في الدستور الجديد وينظم طريقة اختيار أعضائها واختصاصاتها وسلطاتها قانون خاص، وتتولى إدارة جميع ما يتصل بأعمال الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والاستفتاءات الشعبية.

مبادئ "تحالف الأمة المصرية"

يهتدي التحالف بالمبادئ التالية في جهوده لإقامة دولة المواطنة والقانون والحكم الرشيد التي تحقق أهداف ثورة 25 يناير 2011 ويتعهد بالدفاع عنها والعمل على احترامها وتطبيقها من جانب سلطات الدولة وكافة مؤسساتها:

أولاً: الهوية المصرية

1. جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، واحترام التعددية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، ومبادئ شرائع غير المسلمين هي المصدر الرئيسي لتشريعاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية واختيار قياداتهم الروحية.

3. حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، وينظم اجراءات بناء دور العبادة قانون جديد لبناء دور العبادة يستند الى قانون البناء الموحد فيما لم يرد فيه نص.
4. السيادة للشعب وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، وفقا لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي تفرقة. واستقلال السلطة القضائية وكفالة حق التقاضي ضمانتان أساسيتان لمبدأ خضوع مؤسسات الدولة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.
6. حرية الإعلام مع التزامه باحترام المعايير ووثائق الشرف المهنية، بما فى ذلك حرية إصدار الصحف والمجلات وتأسيس القنوات الفضائية والإذاعات، وتنظيم الإعلام الحكومي، المرئي والمسموع، كهيئة وطنية مستقلة.
7. حرية الفكر والرأي والتعبير والاعتقاد، وحرية الابداع والبحث العلمي، مع حظر فرض الرقابة على الفكر والآداب والفنون ووسائل الاعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب بحكم قضائي.
8. إصدار قانون حرية تداول المعلومات، يضمن حق المواطن فى المعرفة والمعلومات ويحدد الحالات التي تقتضي الحفاظ على السرية حفاظا على المصالح الوطنية وفقا للمتعارف عليه فى النظم الديمقراطية.
9. احترام حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق والعهود الدولية التي صدقت عليها مصر.

ثانياً: دستور يؤكد مدنية الدولة

1. رفض هيمنة حزب أو فصيل أو تيار سياسي على وضع الدستور الجديد الالتزام بمتابعة إجراءات إعداد الدستور الجديد والمشاركة الجادة والفعالة في مناقشة

مسودة الدستور والدفاع عن المبادئ التي تحمي مدنية الدولة والمواطنة وسيادة القانون.

2. رفض تسييس الدين، احتراماً وإجلالا لدور الدين الأساسي في المجتمع ولمكانته السامية التي لا يجوز أن تكون محلا للصراعات السياسية فالدين لله والوطن للجميع.
3. عدم التعارض بين مدنية الدولة والدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الدينية (الأزهر الشريف والكنيسة المصرية الأرثوذوكسية وباقي الكنائس الأخرى) في تدعيم الفكر الديني المستنير وثقافة التسامح وقبول الآخر وفى ترسيخ الوحدة الوطنية.
4. عدم تدخل القوات المسلحة في العمل السياسي، وتفرغها الكامل لحماية الوطن ووحدته واستقلاله وأمنه القومي.

ثالثاً: المواطنة

1. جميع المواطنين والمواطنات أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، ولا يجوز التمييز بينهم على أساس الجنس أو الدين أو العقيدة أو اللغة أو العرق أو الرأي السياسي أو الثروة أو الوضع الاجتماعي أو الإعاقة أو غير ذلك.
2. ضمان حقوق المواطنة وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن.
3. القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ودعم مشاركتها فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
4. لا يجوز محاكمة المواطنين إلا أمام قاضيهم الطبيعي، ولا تجوز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية سوى في الجرائم الخاضعة لاختصاص القضاء العسكري.

رابعاً: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

1. يهدف الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وضمان توزيع عوائدها على المواطنين بما يكفل العدالة الاجتماعية. ويشارك فى عملية التنمية القطاع العام والخاص والتعاوني. وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي، كما تلتزم بحماية الملكية الخاصة والتعاونية.
2. تبني سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر، وتطبيقها تحت رقابة شعبية بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية، وضمان عدالة توزيع الدخول مع تطبيق نظم عادلة للحد الأدنى للأجور والعمل على زيادتها باستمرار بما يتوافق ومعدلات التضخم، كسبيل لرفع المستوى المعيشي لأبناء الوطن.
3. تطبيق نظام أكثر عدالة وجودة للتأمين الاجتماعي والصحي، بما يضمن توفير رعاية صحية شاملة للمواطن.
4. دعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني للنهوض بدورها في تنمية المجتمع وإصدار قانون جديد يحررها من القيود والعقبات الادارية.

خامساً: الديمقراطية والأحزاب السياسية

1. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي، قائم على الفصل والتوازن بين السلطات، والتعاون والرقابة المتبادلة فيما بينها، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة.
2. حرية إنشاء الأحزاب بالإخطار، بما يضمن تعددية حزبية حقيقية تكفل التداول السلمي للسلطة.
3. حظر إنشاء الأحزاب علي أسس دينية أو جغرافية أو عرقية أو أي مرجعية تتعارض مع مبادئ الدولة المدنية الحديثة، وحقوق المواطنة، أو أي من الحقوق والحريات الأساسية.

4. رفع الوعي السياسي للمواطن، بما يضمن فعالية المشاركة السياسية.

سادساً: مصر دولة عصرية حديثة

1. إعادة بناء نظام عصري وحديث للتعليم، ما قبل الجامعي والجامعي، يؤسس لقاعدة علمية حديثة للمجتمع.
2. زيادة الميزانية المخصصة للتعليم وللبحث العلمي للوصول إلى المعدلات العالمية.
3. تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالحث العلمي بما يضمن نهضة حقيقية في كافة مجالاته.
4. تشجيع الابتكار والإبداع في شتى المجالات العلمية والثقافية والأدبية والفنية.

سابعاً: السياسة الخارجية

1. الالتزام بسياسة خارجية تهدف إلى حماية الأمن القومي المصري، وتحقيق المصالح الوطنية، فضلاً عن رعاية المصريين بالخارج.
2. وتكون دوائر الأمن القومي المصري "العربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية" على قمة أولويات السياسة الخارجية المصرية، بما يساهم فى استعادة الدور الريادي لمصر.
3. العمل على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ودعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فى عملية التنمية.
4. القضية الفلسطينية قضية مركزية في السياسة الخارجية المصرية وضرورة التمسك بالمبادرة العربية فى 2002 لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.
5. خصوصية العلاقات بين مصر والسودان وجنوب السودان، باعتبارها اطارا استراتيجيا للأمن القومي.

6. صياغة العلاقات المصرية/الأمريكية، باعتبار الأخيرة القطب الأوحد المهيمن على النظام الدولي، للتأكيد على المصالح الوطنية المصرية، والحفاظ على الأمن الإقليمي.
7. صياغة العلاقات المصرية بالقوى المؤثرة في النظام الدولي (خاصة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي) بما يضمن الحفاظ على الروابط التاريخية، ويخدم المصالح الوطنية المصرية.
8. انفتاح مصر دولياً بما يضمن تعاوناً متواصلاً مع كافة الدول الساعية إلى نظام عالمي أكثر عدالة بالنسبة للشعوب النامية.
9. العمل على حصول مصر على مقعد دائم في مجلس الأمن، فى إطار توسيع عضوية مجلس الأمن وضمان حصول أفريقيا على ثلاث مقاعد دائمة.

ثامناً: مؤسسات "تحالف الأمة المصرية"

الجمعية العامة لتحالف الأمة المصرية

وتتكون من جميع أعضاء التحالف من القامات الوطنية والشخصيات العامة وممثلي الأحزاب والتيارات والقوى السياسية ومن المفكرين والمثقفين والأدباء والفنانين وممثلي منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية.

وتختص "الجمعية العامة لتحالف الأمة المصرية" بتحديد السياسات والتوجهات العامة للتحالف فيما يتعلق بمواقفه في سعيه لتحقيق أهدافه. كما تنتخب الرئيس والأمين العام للتحالف.

وتحدد لائحة " الجمعية العامة لتحالف الأمة المصرية" نظام الاجتماعات ودوريتها وقواعد التصويت عند اتخاذ القرارات.

المجلس التنفيذي

يشكل "المجلس التنفيذي للانتخابات البرلمانية" من عدد من الأعضاء الممثلين للأحزاب والقوى المشاركة فى التحالف بواقع ممثل واحد لكل منهم، بالإضافة لسبعة

من الأعضاء المستقلين يختارهم أعضاء المجلس، وللمجلس اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بتنفيذ أهداف التحالف وسياساته وما يتعلق بالانتخابات البرلمانية والمحلية والانتخابات النقابية وباقي منظمات المجتمع المدني من اتحادات وروابط عمالية وفلاحيه، وتمويل الحملات الانتخابية، وتعتبر قراراته ملزمة ونهائية. ويكون للمجلس التنفيذي تشكيل لجان فرعية وتحديد اختصاصاتها.

رئيس التحالف

يتم انتخابه من بين أعضاء التحالف كل عام على أساس مبدأ الدورية بين مرشحي أعضاء التحالف. ويختص برئاسة اجتماعات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي ويمثل التحالف فى مواجهة الغير.

الأمين العام للتحالف

ويتم اختياره لمدة عامين بالانتخاب من بين أعضاء التحالف ويتولى تنسيق فعاليات التحالف وتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي والجمعية العامة وادارة العمل اليومي للتحالف، بما فى ذلك:

1. الإعداد والدعوة لاجتماعات التحالف وتسجيل المداولات ومحاضر الاجتماعات.
2. متابعة تنفيذ ما يصدر عن التحالف من قرارات وتوصيات.
3. تنسيق الاتصالات بين أعضاء التحالف وتيسير اجتماعات مجموعات العمل المشتركة المكلفة بمهام من مؤسسات التحالف.
4. تعيين متحدث إعلامي، بعد موافقة المجلس التنفيذي، يتولى تنسيق الاتصالات مع أجهزة الإعلام للتعريف بمنجزات التحالف وتوجهاته.
5. إعداد تقارير دورية للعرض على المجلس التنفيذي للتحالف.

كما يتولى متابعة سير العمل باللجنة التأسيسية لوضع الدستور، ووضع تقارير بذلك أمام أمانة المجلس التنفيذي لاتخاذ الموقف اللازم تجاه ما يمكن أن يمثل تجاوزاً لمبادئ التحالف في هذا الشأن.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

تكون المهمة الأساسية للمركز متابعة ودعم ممثلي "تحالف الأمة المصرية" في الهيئات البرلمانية في المجالس التشريعية والمحلية والانتخابات الرئاسية ومنظمات المجتمع المدني، بما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الأداء، وتوحيد مواقفهم لتعبر بصدق عن مبادئ وأهداف "تحالف الأمة المصرية"، وفي سبيل ذلك يقوم المركز بإعداد البحوث والدراسات ومشروعات القوانين واقتراحات مشروعات التنمية المختلفة.

شروط الانضمام إلى "تحالف الأمة المصرية"

1. قبول ما جاء ببنود هذا التوافق.
2. عدم الانضمام إلى أي تحالف أو ائتلاف آخر.
3. الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وفقا لأحكام هذا التوافق.

وقع الأطراف المؤسسين للتحالف هذا التوافق معلنين التزامهم بما جاء فيه وعزمهم على العمل سويا لتحقيق أهدافه.

توقيعات الأعضاء المؤسسين

بيان تحالف الأمة المصرية

اعتزازا بالتضحيات التي قدمها أبناء مصر لدفع مسيرة ثورة 25 يناير، وإصراراً على مواجهة التحديات في سبيل تحقيق أهدافها في الحرية والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لجميع المصريين، دون تمييز أو تفرقة.

وإدراكا لمخاطر الانقسام والاستقطاب والصراعات السياسية التي تهدد بناء مؤسسات الدولة المدنية الديمقراطية، وتهدر تطبيق مبادئ سيادة

القانون واستقلال القضاء والتوازن بين السلطات، وتنذر بتفجر أزمات سياسية واقتصادية وأمنية وبعودة الاستبداد والفساد في أثواب جديدة.

يقوم تحالف الأمة المصرية بمشاركة من أحزاب سياسية وقامات وطنية وشخصيات عامة وائتلافات واتحادات شباب ثورة 25 يناير ومفكرين ومثقفين وأدباء وفنانين ونقابات مهنية وعمالية وفلاحية وقيادات من المجتمع المدني للعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئ الدولة المدنية الحديثة، والتأكيد على مقومات المواطنة وسيادة القانون، وكفالة الحقوق والحريات الأساسية وضمان العدل والمساواة، ومواجهة اي سلطة تحاول النيل من هذه المبادئ التي استقر عليها ضمير الأمة.

يهدف التحالف إلى إصدار دستور مدني حديث يكفل بناء الدولة العصرية الحديثة على اساس نظام ديمقراطي يتضمن إقرار المبادئ والحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين دون أي تفرقة.

كما يسعى التحالف إلى توحيد مشاركة " قوى تحالف الأمة المصرية " في الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية بناءاً على قوانين عادلة تحترم مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.

وسيكون من أوليات تحالف الأمة المصرية أن يقف سداً منيعاً ضد محاولات تمييع الهوية المصرية أو المساس بالشخصية الوطنية لهذا الشعب العريق الذي عرفته بها الدنيا منذ فجر التاريخ وسوف يمضي التحالف في طريقه في مواجهة حاسمة ضد الفساد والاستبداد والفاشية.

ويؤكد التحالف بكل قوة أنه تجمع لكل المصريين الذين يقفون على أرضية وطنية ويتمسكون بمبادئ المواطنة ويدافعون عن الهوية المصرية والتراث

الثقافي ومقومات الدولة المدنية التي استقرت في ضمير الأمة المصرية منذ ثورة 1919.

ويرحب التحالف بانضمام كافة القوى السياسية والأحزاب والنقابات والاتحادات والأفراد تحت مظلة هذه المبادئ وسعياً لتحقيق هذه الأهداف حيث نسعى جميعاً إلى دولة مدنية حرة، دولة سيادة القانون قولاً وفعلاً والتي ترفض منطق الإقصاء وأسلوب الإبعاد وتتمسك بالديمقراطية الحقيقية وتدافع عن حقوق الإنسان دولة تؤمن بأن مصر فوق الجميع وأن مصر لكل المصريين.

بسم الله الرحمن الرحيم

معا نبدأ البنـــــــــاء

مبادرة من أجل مصر

(في ضوء النقاش الذي حدث في اجتماع يوم 2011/3/16 والملاحظات التي أبديت خلاله)

مقدمة

لقد أعادت الثورة الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمى ما به من خصائص، وارتفعت به فوق التطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، ووحَّدت أهدافه ومطالبه، فاستطاع- بفضل الله- تحقيق بعضها ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة والوحدة والجهود.

إن ما تحقق من أهداف الثورة إنما يندرج في إطار التطهير، ولكنه تطهير غير كامل؛ لأن فساد النظام قد تغلغل طولاً وعرضًا وعمقًا في كل مؤسسات الدولة. وجهود التطهير لا بد أن تتكافأ مع ضخامة الفساد وأعداد الفاسدين. وهذا يحتاج فضلا عن الجهود إلى وقت. كما أن القوى المضادة للثورة في الداخل وأعداء الوطن والأمة في الخارج سيحيكون المؤامرات وينشرون الفتن، ويعيثون في الأرض فسادًا وتخريبًا لإجهاض الثورة. وهذا كله يُلقي على كواهلنا جميعًا استصحاب روح الثورة ووحدة الصف وتقديم المصالح العامة الوطنية على المصالح المحدودة.

إننا نوقن كل اليقين أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تَعبر الثورة إلى شاطئ النجاح، وتتحقق الأماني القومية، وتستعيد مصر سيادتها وريادتها وتقدمها، ويعيش شعبها في المستوى اللائق به في كل مجال. لهذه الأسباب كلها نطرح هذه المبادرة التي تشتمل على قسمين: أولهما المبادئ العامة الأساسية التي تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله. أما القسم الثاني فيتضمن المهام العاجلة التي يتوافق الجميع أيضا على ضرورة إنجازها في المدى القصير.

القسم الأول

المبادئ العامة الأساسية للنظام السياسي

أولا: في مجال بناء الإنسان المصري

1. التأكيد على حرية العقيدة والعبادة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في دولة مدنية، واعتبار أن القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية أساس بناء الإنسان الصالح.
2. التمسك بثوابت الأمة وهويتها وقيمها المتمثلة في أركان الإيمان.
3. التزام أجهزة الإعلام باحترام القيم والأخلاق والآداب العامة.

ثانيا: في النظام السياسي والحريات العامة:

1. الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
2. حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمي.
3. حرية تكوين الجمعيات المدنية والأهلية.

4. الحق في التظاهر السلمي، وعقد الاجتماعات العامة السلمية والدعوة إليها والمشاركة فيها مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.
5. تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل.
6. حرية الإعلام لضمان وصول المعلومات بصدق وشفافية إلى المواطنين، وإقرار الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات.
7. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

ثالثًا: القضاء:

1. استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء.
2. المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي.
3. الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل.

رابعًا: في المجال الاقتصادي:

1. يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية. فالحرية الاقتصادية المجردة من البعد الاجتماعي العادل تؤدى إلى احتكار السلطة وليس فقط الثروة. كما أن غياب البعد الاجتماعي العادل يجرد الحرية الاقتصادية من أهم فائدة يمكن أن تحققها، وهي إطلاق مبادرات الأفراد الخلاقة وشحذ طاقاتهم لتحقيق التنمية، لأن الظلم يقتل روح المبادرة ويثبط الهمم.

2. تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة وبناء قدرة اقتصادية ضمن مقومات القوة الشاملة للدولة. وتقتضي التنمية المطلوبة في حالة اللجوء إلى بيع أو خصخصة مؤسسات وشركات قطاع الأعمال العام أن يُتخذ القرار بموافقة السلطة التشريعية وبطريقة شفافة، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية لتأسيس مشاريع جديدة وليس شراء مشاريع قائمة، وكذلك التعهد بعدم بيع البنوك العامة وشركات التأمين والنقل البري والسكك الحديد وقناة السويس.
3. تبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.
4. إيجاد تنسيق مستمر بين الحكومة والنظام الخاص والقطاع الأهلي من أجل زيادة الاستثمار الإنتاجي ورفع معدل الادخار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها.
5. تشجيع رؤوس الأموال المصرية في الداخل وأموال المصريين العاملين في الخارج وكذلك رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في مصر لدعم الاقتصاد المصري.

خامسًا: في المجال الاجتماعي:

1. تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية في مجتمع يشهد تهميشاً اجتماعياً هائلاً وخطيراً تزداد فيه معاناة المهمشين المتروكين خارج نطاق الدورة الاقتصادية. التزام الدولة برعاية العاملين بالزراعة المحرومين من أي مظلة اجتماعية، إنقاذاً للزراعة واستعادة لدورها في الاقتصاد الوطني ومساهمة في محاربة الفقر والحد من الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن.
2. إطلاق حرية المصريين في المشاركة وإدارة الشأن العام يجعل المجتمع عونا للدولة في حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الحرة المتنوعة التي تساهم في تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر.

3. نظام تعليم جيد يتيح الفرص للجميع شرط لا غنى عنه لإنقاذ البلاد ووضع حد للانهيار المعرفي والثقافي والمهني. ويقوم هذا النظام على إعمال العقل بدلا من تنمية الذاكرة، وعلى التفاعل الخلَّاق بين المدرس والطالب بدلا من التلقين، وعلى التجديد المستمر الذي يواكب التقدم في العلم والمعرفة.
4. إحياء نظام الوقف الخيري للإنفاق منه على الأنشطة والمؤسسات الخيرية الأهلية، ورفع جزء من العبء عن الدولة.
5. تحرير مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية وتوفير سبل الدعم لها.
6. الحفاظ على الآداب العامة وإذكاء روح التدين في المجتمع.
7. تفعيل برامج محو الأمية.
8. الاهتمام بالأسرة ورعايتها وحمايتها باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع.

سادسا: في السياسة الخارجية

1. دول العالم العربي والإسلامي هي الدائرة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية، ونصرة قضاياهما- وفى مقدمتها قضيتي فلسطين والعراق- ركيزة أساسية لهذه السياسة.
2. تقوم السياسة الخارجية المصرية على رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة ويزودانها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دور مصر.
3. تدعم العمل العربي المشترك الذي ينبغي أن يقوم على أساس من الحوار الجاد والمصارحة سعيا إلى التوافق على قواعد لإدارة العلاقات وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط التجاري.

4. بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيا في ظل العدوان والاجحاف وانتهاك الحق في تقرير المصير.
5. تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء توجهات دورها العربي والإسلامي والإقليمي سعيا إلى نظام عالمي أكثر توازنا وأقل إجحافاً.
6. ويقتضي ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصا أكبر للمشاركة والحوار. ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع الصين وروسيا، وإعادة بنائها مع أوروبا، وإعادة النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجاما مع متطلبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيداً عن التبعية والهيمنة.

القسم الثاني

المهام العاجلة والملحة

أولا: في النظام السياسي والحريات العامة والقضاء

1. إلغاء حالة الطوارئ المفروضة بدون مبرر حقيقي منذ ثلاثين عامًا.
2. الإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية، وإعادة محاكمة الجنائيين منهم أمام قاضهم الطبيعي
3. إعادة الحياة إلى النقابات المهنية والعمالية بإجراء الانتخابات للدفاع عن حقوق أصحابها والارتقاء بمستوى المهن، وتقديم المشورة للحكومة كل في اختصاصه.
4. إلغاء المحاكم الاستثنائية بأنواعها كافة.
5. إعادة النظر في القوانين المقيدة للحريات وتلك التي صدرت تحقيقا لمصالح خاصة وعلى حساب المصلحة العامة.
6. إصدار قانون استقلال القضاء الذي أعده نادى القضاة.

7. تقنين المشاركة السياسة للمصريين في الخارج إعمالاً لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.
8. إلغاء كل أنواع المحاكم الاستثنائية لضمان عدم محاكمة أي منهم أمام قاضيه الطبيعي.
9. إعادة النظر في القوانين المقيدة للحريات والتي صدرت لتقنين الظلم وتحقيق مصالح ضيقة.

ثانيا: في المجال الاقتصادي

1. استكمال التحقيقات في وقائع النهب العام بدءاً من بيع القطاع العام وسرقة أموال البنوك والبورصة إلى الفساد العقاري وتجارة السلاح وغسيل الأموال والعمولات والرشاوى، وتحويل المتهمين فيها إلى المحاكمة، واسترداد الأموال المنهوبة والمهربة للخارج.
2. التفكير في صيغة تتيح لمَن يبادر برد جميع الأموال التي استولى عليها بغير وجه حق إلى الدولة أن يعفى من العقوبة ما لم تكن هناك شبهه جنائية، ومع ضمان حصول أصحاب الحقوق عليها والاعتذار للشعب.
3. إعادة هيكلة الموازنة المصرية، الأمر الذي يزيد الموارد بمئات المليارات (مثل إضافة عوائد الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة) ولترشيد إنفاقها ومراجعة اتفاقيات استخراج وتصدير البترول والغاز وفقًا للأسعار العالمية.
4. تخفيض الضرائب على صغار الممولين وتحصيلها من كبار المستثمرين ورجال الأعمال، وتطبيق سياسة الضرائب التصاعدية على الإيراد العام بحد أقصى مناسب يتفق عليه الجميع (30 في المائة مثلاً).
5. إعادة النظر في الدخول الفلكية التي يحصل عليها رؤساء المؤسسات الحكومية والإعلامية والجامعية وغيرها، وإعادتها إلى الحد المعقول.
6. إقالة كل المستشارين الحكوميين المعينين للمجاملة.

7. تنفيذ حكم المحكمة الإدارية الخاص بالحد الأدنى للأجور.
8. إلغاء فوائد ديون الفلاحين لبنك الائتمان الزراعي، واعتماد تمويلهم من خلال مؤسسات تعاونية حقيقية، ووضع أسعار عادلة لحاصلاتهم الزراعية.
9. تفعيل آليات حماية المستهلك وبخاصة في السلع الأساسية.
10. ترشيد دعم الصادرات حتى لا يذهب الدعم إلا لمَن يستحقه من المنتجين المصدرين فعلاً.
11. تبني حملة وطنية لشراء منتجات الصناعات المحلية لتشجيعها وتوفير فرص عمل متزايدة.
12. الاكتفاء الذاتي من الحبوب والمحاصيل الإستراتيجية، وخصوصا القمح بزيادة المساحة المزروعة به واستنباط السلالات عالية الإنتاج والمقاومة للظروف البيئية غير المواتية، ورفع سعر شرائه من المزارعين، وتكملة زراعته في أراضي السودان الخصبة، والقضاء على نفوذ مافيا استيراده التي منعت التوسع في زراعته.
13. استصلاح وزراعة الأراضي القابلة لذلك في سيناء.

ثالثا: في المجال الاجتماعي:

1. إنشاء صندوق لأهالي شهداء الثورة تصبُّ فيه جميع الجهود المحلية لرعاية أهالي الشهداء وأبنائهم والمصابين، ولا سيما مَن أصيبوا بعاهات مستديمة.
2. إنشاء مؤسسة للزكاة والتمويل الأهلي تكون مستقلةً عن سلطة الحكومة يتولاها مجلس إدارة من الشخصيات العامة المشهود لها بالنزاهة والشرف لجمع أموال الزكاة لإنفاقها في مصارفها الشرعية لتخفيف حدة الفقر والعوز والبطالة وتخضع حساباتها للأجهزة الرقابية.
3. العمل على حلِّ مشكلات الشباب.

4. استرداد أموال المعاشات والتأمينات الاجتماعية التي حصلت عليها الحكومة وتحسين استثمارها للحفاظ عليها ورفع مستوى أصحاب المعاشات.
5. رفع الوعي الصحي للمواطنين، وحماية البيئة من التلوث وأسباب الأمراض، والاهتمام بالرعاية الطبية (مستشفيات وأطباء ومساعدين وأجهزة وأدوية).

رابعا: إعادة بناء جهاز الشرطة

1. نظرا لأن هذا الجهاز هو أكثر أجهزة الدولة التي أسئ استغلالها في عكس المستهدف منه، ينبغي أن تشمل المهام العاجلة ما يلي:
2. أن تكون الشرطة وجميع أجهزتها وظائف مدنية بالفعل كما ينص الدستور، وتتحدد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع، ومن ثم لا تكون أداةَ قمع في يد الحكومة.
3. ضمان التزام جهاز الأمن الوطني الذي سيحل محل جهاز أمن الدولة بالدور المحدد الذي سيكلف به، وإخضاع أنشطته ومقراته للرقابة.
4. محاكمة كل مَن ارتكب جرائم القتل أو التعذيب أو الاعتقال بغير وجه حق أو انتهك القانون.
5. إعادة تأهيل ضباط الشرطة لتغيير ثقافة حالة الطوارئ ليحل محلها احترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون، وإعادة النظر في مناهج كلية الشرطة لتتناسب مع وظيفة الشرطة المقررة في الدستور.
6. تدريس حقوق الإنسان للمواطنين في الجامعات ووسائل الإعلام.
7. رفع أجور جنود وأمناء الشرطة والضباط لتتناسب مع المهمة الجليلة والجهد الكبير الذي يقومون به، وتخفيض الدخول الضخمة التي يحصل عليها كبار المسئولين في وزارة الداخلية.

8. تخفيض ميزانية وزارة الداخلية التي تأكل نصيبًا ضخمًا من ميزانية الدولة، وتوجيه الزائد لمشروعات إنتاجية تفيد البلاد وتُوفِّر فرص العمل وتحقق قدرًا كبيرًا من العدالة.

مبـــــــادرة وفديـــــــــة

من أجل الإصلاح والتغيير والحرية

والديمقراطية والعدالة الاجتماعية

2011

انطلاقا من ثوابت الوفد الذي انحاز علي مدار تاريخه لصالح الوطن والمواطن وتقديرا للظروف الصعبة والخطيرة التي تمر بها البلاد وتحملاً لمسئوليتنا التاريخية والوطنية، فإننا نطرح مبادرة نري فيها توفيقا بين الشرعية الدستورية ومطالب الثوار تكفل الخروج من الأزمة التي أصبحت تنذر بما لا نرتضيه جميعا وذلك في أقرب وقت ممكن.

إن هذه المبادرة تؤكد لشعب مصر العظيم الذي كان دائما وأبدا محور اهتمام وكفاح الوفد علي مدار تاريخه إننا لن نساوم أو نهادن أو نتردد من أجل تحقيق مطالبه في الإصلاح والتغيير والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية،

وذلك على النحو التالي:

أولا:

يتم إصدار قراراً بحل مجلسي الشعب والشوري دون الالتزام بالدعوة لانتخابات مجلس الشعب خلال ستين يوما من تاريخ الحل وفقا لأحكام المادة" من 136 " الدستور، علي أن يتم طرح الموافقة علي هذا القرار في الاستفتاء علي التعديلات

الدستورية كما يلي بيانه، بما يصحح هذا القرار من شبهة أي عوار دستوري، ويستند حق الرئيس في طرح هذه المسألة للاستفتاء علي المادة «251» من الدستور التي ترخص للرئيس وبالتالي لنائبه بعرض الأمور المهمة المتعلقة بالمصالح العليا للبلاد للاستفتاء بالإضافة الي أن الشعب هو مصدر السلطات وفقا للمادة "٣" من الدستور وهو صاحب السلطة النهائية في إصدار الدستور وتعديله، ويعتبر ذلك تحقيقا لمطالب الشعب المصري بأسره.

ثانيا:

إعلان تعديل المواد« و»77« و»88« و»39« و»971« و»981« كحد أدني، وتعديل 76 » التشريعات المكملة والمرتبطة بها وهي القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية، مجلسي الشعب والشوري والأحزاب السياسية، بما يحقق مطالب الإصلاح الديمقراطي وإزالة التشوهات والقيود غير المشروعة وتوفير ضمانات الترشيح، والانتخابات في انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف القضاء وكذا حرية تأسيس الأحزاب علي أن تنتهي اللجنة من عملها بالتشاور مع ممثلي المعارضة وشباب الثورة والمجتمع المدني بنهاية فبراير 1102.

ثالثا:

طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء مباشرة في أوائل مارس بالتجاوز عن 2011 الإجراءات المنصوص عليها في المادة "981" من الدستور والتي تقتضي موافقة مجلس الشعب علي مبدأ التعديل ومناقشة المواد المطلوب تعديلها بعد شهرين ثم موافقة ثلثي الأعضاء قبل طرحها للاستفتاء، بالإضافة لموافقة مجلس الشوري وفقا للمادة "491" علي أن يتضمن الاستفتاء الموافقة علي ذلك الإجراء، استثناء من أحكام المادتين "981" و"491" من الدستور، وعلي اعتماد القرار الجمهوري بحل مجلسي الشعب والشوري دون الالتزام بالمادة 28 وبالدعوة لانتخابات جديدة

لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من قرار الحل، كما تقضي المادة "631" من الدستور.

رابعاً:

أن تتم الدعوة لانتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال تسعين يوما من انتخاب رئيس جديد للبلاد وفقا للدستور المعدل والقوانين المرتبطة به.

خامساً:

يستند كل ما سبق إلي المادة "3" من الدستور التي تقرر أن الشعب وحده هو مصدر السلطات والمادة "189" فيما قررته من نفاذ تعديل الدستور من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء بموافقة الشعب. كما يستند ذلك إلي سابقة دستورية فرنسية في عام 1962، حيث قام الرئيس ديجول باقتراح تعديل دستوري لكي يتم بموجبه انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر بدلا من الاقتراع غير المباشر، وقام بعرضه علي الشعب مباشرة بطريق الاستفتاء دون العرض علي غرفتي البرلمان كما تقضي المادة "98" من الدستور الفرنسي، وذلك استناداً للمادة "11" من الدستور الفرنسي بالرغم من أن تلك المادة ترخص له استفتاء الشعب فيما يتعلق بالقوانين فقط، لا التعديلات الدستورية. وقد أقر الفقه الدستوري الفرنسي ذلك علي أساس أن السيادة للشعب عملا بالمادة "3" من الدستور الفرنسي وان الدستور ذاته قد أقر بموجب استفتاء شعبي وبالتالي يمكن تعديله بذات الأداة وهي الاستفتاء الشعبي.

سادساً:

إصدار تعديلات القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية ولمجلسي الشعب والشوري والأحزاب السياسية والقرارات التنفيذية اللازمة لها بموجب قرارات جمهورية، صادرة من نائب رئيس الجمهورية، يتم التصديق عليها من مجلسي الشعب والشوري واللذين يتم انتخاب أعضائهما بعد انتخابات الرئيس الجديد، وذلك استناداً للمادة 147 من الدستور والتي ترخص لرئيس الجمهورية أن يصدر

قرارات لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب، إذا حدث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، علي أن يتم عرضها علي مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما، إذا كان قائماً، أو أول اجتماع له في حالة الحل.

سابعًا:

تنتهي هذه الإصلاحات بنهاية مارس ويمكن لنائب الرئيس أن يدعو لانتخابات 2011 رئاسية مبكرة ويتم تسليم السلطة علي نحو آمن ومنظم ودستوري للرئيس الجديد الذي يتم انتخابه وفقا للدستور المعدل والقوانين المرتبطة المعدلة وبموجب انتخابات حرة ونزيهة يشرف عليها القضاء المصري ويراقبها الشعب.

ثامنًا:

يقوم الرئيس الجديد بالدعوة إلي انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يكفل تداول السلطة في إطار جمهورية ديمقراطية برلمانية في دولة مدنية حديثة وعادلة ويضمن عدم الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة أي حزب سياسي.

تاسعًا:

يتم الإسراع في التحقيقات المتعلقة بأحداث 28 من يناير و2 فبراير الدامية لتحديد ومحاكمة المسئولين عن إطلاق الرصاص الحي علي المتظاهرين سلميا وعن قتل الشهداء وإصابة الآلاف من أبناء مصر، والمسئولين عن انسحاب الشرطة المفاجئ والشامل في 28 يناير مما أدي لغياب الأمن وتعريض حياة المواطنين للخطر ولخسائر فادحة في الممتلكات العامة والخاصة. كما يتم الاستمرار في ملاحقة الفساد واتخاذ الإجراءات القضائية العادلة والناجزة ضدهم.

واختتم بيان الوفد أن ما سبق من إجراءات والالتزام بتنفيذها كفيل بعودة الهدوء والاطمئنان إلى جموع المصريين وضمان الانتقال المنظم والسلمي للسلطة.

الأسس والثوابت الوطنية

لحزب الوفد

1. الديمقراطية هي السبيل لحل مشكلات الوطن

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التغيير الديمقراطي الشامل حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية الأصيلة.

إن مصر مطالبة بقبول التحدي الحضاري لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على أساس المواطنة والتراث الحضاري لمصر بعنصريها المتكاملين من مسلمين ومسيحيين.

2. إعادة بناء الوطن هي الغاية الكبرى

يهدف برنامج الوفد إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني.

إننا نسعى إلى إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، ويحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

وتتبلور أهداف كذلك يهدف برنامج الوفد في الأهداف التالية:

1. إعادة بناء الإنسان المصري بالاهتمام بالتعليم والتدريب والتنمية البشرية المتكاملة، وتأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات الإنسان المصري لتحقيق نهضة الثقافة والفكر والفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم وإبداعهم، وفتح النوافذ للاطلاع على جميع الثقافات والخبرات الإنسانية في العالم.
2. إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع، والتأكيد على مسئوليتها في ضبط النشاط الاقتصادي العام وإقامة التوازن بين حقوق وواجبات مختلف شرائح المواطنين، وحماية الحرية الاقتصادية في إطار اقتصاديات السوق الملتزمة بالضوابط الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمحافظة على السلام الاجتماعي وتوازن القوى الاقتصادية المختلفة حماية للمنافسة ومنعاً للاحتكار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

3. إقامة العدل وتأكيد سلطة واستقلال القضاء، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، ونبذ استخدام العنف والممارسات الأمنية غير المبررة في تعامل الدولة مع المواطنين.
4. استعادة الريادة المصرية العلمية والثقافية والفنية والرياضية، وتنمية القدرات البحثية والتقنية لمصر، وخلق مناخ يحفز على الإبداع والابتكار.
5. إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق نهضة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، وتطبيق مشروع عملاق لتنمية وتعمير سيناء وجنوب الوادي بما يتيح توطين ملايين المصريين في تلك المناطق الجديدة والواعدة، كما يساعد في خلق فرص العمل للقضاء على البطالة وقهر الفقر.
6. إعادة هيكلة إستراتيجيات ومؤسسات التنمية الاقتصادية لتحقيق نتائج ترتفع إلى مستوى تطلعات المواطنين وإنجاز مستويات متعالية من الرفاهية الاقتصادية لهم وتكرس قواعد العدالة في توزيع الثروات والأعباء الاقتصادية بينهم.
7. تدعيم القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني لمواجهة المهددات الناشئة عن حركة العولمة واشتداد قوة الشركات متعدية الجنسيات والتصدي لتأثيراتها في القرار السياسي الوطني ومنعها من السيطرة على مصادر الثروة في بلادنا.
8. صيانة وتنمية مصادر الطاقة في مصر، وإعادة صياغة إستراتيجية وطنية للحفاظ على الثروة البترولية والغاز الطبيعي وتنمية مصادرها والامتناع عن تصديرها وترشيد استهلاكها حفاظاً على حقوق ومستقبل الأجيال القادمة.
9. القضاء على منابع الفساد وتأمين المعايير والآليات المناهضة للفساد في مختلف مجالات العمل المجتمعي، وتأكيد الشفافية وإتاحة المعلومات الصادقة حول التصرفات السياسية والاقتصادية ذات العلاقة بمصالح الجماهير.

10. تطوير هياكل وأساليب ومستويات الأداء في أجهزة الإدارة العامة والإدارة المحلية وكثير من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتحقيق نقلات نوعية في الأداء باستخدام تقنيات الإدارة المعاصرة ونماذجها المتطورة باستمرار.
11. التخلص من مظاهر العشوائية في كافة مجالات الحياة المصرية والارتفاع بالذوق العام وتنمية وعي المواطنين بالمحافظة على عناصر الحضارة المصرية الأصيلة.
12. إعادة صياغة السياسة المصرية الخارجية وإحياء الدور المصري الفاعل على كافة المستويات الإقليمية والدولية، وتأكيد المصلحة العامة والقيم المصرية الحضارية في كافة المواقف السياسية والعلاقات مع دول العالم.

3. المحور الأساس لبرنامج الوفد

إن المحور الأساس لبرنامج الوفد هو العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، والتحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي، والتطوير المجتمعي الشامل انطلاقاً من رؤية إستراتيجية تضع مصر في مكانها الجديرة به في مصاف الدول المتقدمة ذات الأصالة الحضارية والقيم الإنسانية والقدرات البشرية المتميزة والتوجهات العلمية والتقنية المعاصرة.

4. الركائز الرئيسية لإعادة تملك الوطن وحل مشاكله

يقوم برنامج الوفد على الركائز الأساسية التالية تمثل كل منها لبنة مهمة في بناء مصر الجديدة:

1. دستور جديد يؤكد مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والتعددية الحزبية.
2. الفصل بين السلطات وإقامة التوازن بينها بحيث لا تطغى واحدة على غيرها.
3. حق الشعب في اختيار من يحكمه من خلال الانتخابات النزيهة والبعيدة عن تدخل السلطة التنفيذية.

4. حرية الإعلام وعدم تملك الدولة للصحف وإلغاء سيطرتها على وسائل الإعلام.
5. نظام جديد للانتخابات يحقق تكافؤ الفرص ويسمح للأحزاب التقدم بقوائم حزبية في نفس الوقت يتيح الفرصة للمستقلين للترشح خارج القوائم الحزبية.
6. تفعيل نظام قوي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها، وتفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتطبيق نظام الموظف المحلي.
7. تحديد معايير وأساليب اختيار القادة والمسئولين على كافة المستويات بدءاً من رئيس الجمهورية وتحديد مسئولياتهم وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات - ولفترات محددة لا تقبل التمديد - سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التغيير الديمقراطي الشامل.
8. تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر، ويصير الارتداد إلى مواقف ليست أحسن كثيراً مما تم التحول عنه.

ويرى الوفد أن أداة التغيير الديمقراطي الذي ينشده لمصر هي العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية الشفافة، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد. كما أن التغيير الديمقراطي الشامل المنشود ينبغي أن يكون قائماً على التحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي.

9. تحقيق المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
10. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين لكل وظيفة عامة، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
11. حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
12. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
13. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
14. قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
15. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.

16. تمكين المرأة من المشـــاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مســـيرتها ومشـــاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
17. تعظيم الاســـتفادة من جهود وقدرات وموارد مؤســـســـات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشـــراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.

المسئولية التاريخية لجبهة الانقاذ الوطني

كان قرار "جبهة الانقاذ الوطني" بالإجماع على مقاطعة انتخابات مجلس النواب ترشيحاً وانتخاباً قرارا وطنياً بالدرجة الأولى يتماشى مع المزاج الوطني العام الرافض لمجمل سياسات الحكم الإخواني، والمستمر في التظاهر والاعتصام ضد ممارسات الرئاسة وجماعتها وحزبها منذ الاحتفالات بالذكرى الثانية للثورة وحتى يومنا.

وجاء قرار المقاطعة في وقت تصاعدت فيه وتيرة الرفض الشعبي وتعالت دعوات العصيان المدني في بورسعيد وتبعتها الاسماعيلية وشاركتهما كثير من محافظات مصر الثائرة والمطالبة باسترداد ثورتها والتخلص ممن ركبوا الموجة وجهروا بأهدافهم الحقيقية في الاستيلاء على مفاصل الدولة وتمكين جماعتهم من احتلال كل المواقع القيادية في الدولة والمضي قدماً في مجال "أخونة" الدولة.

وكانت "جبهة الانقاذ الوطني" قد رفضت. وما تزال. دعوات الحوار التي دعا اليها رئيس الجمهورية لمناقشة قضايا انفرد سيادته باتخاذ قرارات فيها من دون إشراك القوى السياسية والأحزاب الوطنية ومنها أحزاب "جبهة الانقاذ الوطني"، لا سيما وقد كانت قرارات الدكتور مرسي في تلك القضايا صادمة لكل القوى الوطنية ومناقضة لوعوده وتعهداته ومجافية لرغبة الشعب في تفعيل "تحول ديمقراطي" حقيقي يستند إلى ممارسة

سياسية ناضجة ترتفع إلى مستوى تطلعات الشعب وآماله في تحقيق أهداف الثورة التي تم إجهاضها بواسطة الحكم الجديد.

وهذا الموقف الوطني يمثل إعلاناً بميلاد جديد ل "جبهة الانقاذ الوطني" التي تكونت في أثناء الثورة على الإعلانات " غير الدستورية" التي أعلنها رئيس الجمهورية في الحادي والعشرين من نوفمبر 2012، وهو الإعلان الذي أنشأ ظروفاً لم تكن تقل خطورة ولا تهديداً لوحدة الشعب ولمسيرة الديمقراطية وسيادة القانون عما تواجهه الجماهير المصرية الآن. ففي تلك الظروف التي شقت الشعب المصري وعطلت سيادة القانون وأهينت فيها سلطة القضاء وتم الاعتداء على استقلال القضاء بواسطة السلطة التنفيذية. التي حصل عليها لنفسه رئيس الجمهورية. انتفض الشعب بأسره ومعه الكيان السياسي الوليد "جبهة الانقاذ الوطني" لرفض هذه الصورة المبكرة من الديكتاتورية لأول رئيس منتخب والذي تروَج جماعته وحزبه لمقولة احترام "الصندوق".

ومنذ تكوينها في أثناء الغضبة الشعبية على إعلانات نوفمبر " غير الدستورية" وحتى قرارها بمقاطعة الانتخابات يوم 26 فبراير، فإن "جبهة الانقاذ الوطني" لم تستطع التواصل الفعال مع جماهير الشعب الثائرة والمحتشدة في ميدان التحرير ومحيط "الاتحادية" وغيرها من مواقع الاعتصام والتظاهر الشعبي الغاضب. كما اهتزت مواقف أطراف عدة من بين أعضاء الجبهة واختلفت في اتخاذ قرار حاسم في شأن المشاركة في الاستفتاء على الدستور المعيب الذي رفضه كل أعضاءها، وكان قرار الجبهة بالمشاركة في الاستفتاء مدعاة لغضب جماهير الثورة وفقدانها لمصداقيتها بينهم!

وتعـود المشـكلة الأساسـية في تكـوين "جبهـة الانقـاذ الـوطني" إلى غيـاب عنصـر المؤسسـية في ذلـك الكيـان الـذي نشـأ اسـتجابة لموقـف فـرض نفسـه على أحـزاب وقـوى سياسـية متفرقـة ومختلفـة الـرؤى وأهـداف. فكانـت النشـأة الأولى للجبهـة مـن نـوع رد الفعـل التلقـائي ولـيس الفعـل المقصـود والمخطـط، فتـأثرت الجبهـة بكـل التناقضـات التـي تعـاني منهـا الأحـزاب والقـوى السياسـية التـي انضـمت إلى عضـويتها. وعلى سـبيل المثـال ضـمت الجبهـة مرشـحين في انتخابـات رئاسـة الجمهوريـة كانـا مـن المفتـرض أن يمـثلا التيـار المـدافع عـن الدولـة المدنيـة وكـان التعـاون والتنسـيق بينهمـا. لـو تـم خـلال جولـة الانتخابـات الأولى. جـدير بـأن يقـدم لمصـر رئيسـاً للجمهوريـة ينتمـي إلى دولـة المواطنـة وسـيادة القـانون يبعـد عنهـا ممارسـات "الأخونـة" و"التمكـين" والتهديـد بالمليشـيات وأفكـار "القطبيـين" المحبـذة للتكفيـر وشـق الصـف الـوطني. ولكن هذا التنسيق لم يتم!

كـذلك لـم تفلـح الأحـزاب والقـوى السياسـية المكوِّنـة للجبهـة في التنسـيق فيمـا بينهـا في انتخابـات مجلـس الشـعب "المنحـل" في 2011 خاصـة في الجولـة الثانيـة منهـا، وتركـت اكثريـة مقاعـد المجلـس لقمـة سـائغة لحزبـي الحريـة والعدالـة والنـور وهمـا مـن المعـادين للدولـة المدنيـة والمؤيـدين لقيـام دولـة دينيـة على خـلاف أغلبيـة المصـريين المسـلمين والمسـحيين الـذين يؤمنـون بالوسطية وأن " الدين لله والوطن للجميع".

كمـا فشـل أعضـاء "جبهـة الانقـاذ الـوطني" قبـل. تشـكيلها. في اتخـاذ موقـف موحـد بالنسـبة للتشـكيل المعيـب للجمعيـة التأسيسـية للدسـتور والتـي شـارك فيهـا. بـل وسـاهم في تيسـير قيامهـا المعيـب بالتعـاون مـع حـزب الحريـة والعدالـة وحـزب النـور وكـانوا مـن المعارضـين للانسـحاب مـن تلـك

الجمعيـة المرفوضـة شـعبياً والمطعـون عليهـا أمـام القضـاء. أعضـاء انضـموا للجبهة وأصبحوا من قياداتها ورموزها.

ولكـن الموقـف الجديـد للجبهـة ورفضـها المشـاركة في الانتخابـات وإصـرارها علـى المطالبـة بضـمانات حقيقيـة لنزاهـة الانتخابـات. وفي مقـدمتها تغييـر الحكومـة الحاليـة وتشـكيل حكومـة وطنيـة تـدير العمليـة الانتخابيـة بنزاهـة وحيـاد في ظـل قـانون للانتخابـات يحظـى بـالتوافق المجتمعـي ولا تهـدده شـبهة عـدم الدسـتورية. ، ذلـك الموقـف نـال تقـدير الأغلبيـة الرافضـة للانتخابـات القادمـة وحقـق لهـا اسـتعادة مصـداقيتها بـين جمـاهير الثـورة، وأصـبحت "جبهـة الانقـاذ الـوطني" مؤهلـة لتحمـل مسـئولية تاريخيـة بـأن تقـود المعارضـة الوطنيـة مـن التحـول الـديمقراطي إذا تمكنـت مـن الخـروج مـن الانحصـار في الـدائرة المغلقـة لشخصـيات قياداتهـا ورموزهـا ورؤى أعضـاءها المتعارضـة في كثيـر مـن المواقـف، والتحـول إلى كيـان سياسـي يتصـف ب" المؤسسـية" ويمـارس دوره فـي التخطـيط السياسـي الاسـتراتيجي والمعارضـة الوطنيـة الإيجابيـة بمـا يتجـاوز الاهتمامـات الحزبيـة الضـيقة والانتقـال بالجبهـة مـن صـيغة الكيـان المؤقـت الـذي نشـأ كـرد فعـل لأحـداث مريـرة ومرفوضـة شـعبياً وتحويلـة إلى مؤسسـة سياسـية دائمـة للمعارضـة الوطنيـة تسـتكمل إمكاناتهـا البشـرية وتتكامـل قـدراتها الماديـة بتعـاون جميـع أعضـاءها. الحـاليين والمحتملـين. لتكـون إعـادة للتجربـة المصـرية الفريـدة التـي تأسـس حـزب الوفـد خلالهـا مـن رحـم ثـورة 1919 بالزعامـة التاريخيـة لسعد زغلول!

وبقدر علمي، فإن التوجه المؤسسي كان مطروحاً في اجتماعات سابقة للجبهة، ولكن الظروف المستجدة بعد قرار مقاطعة الانتخابات يحتم الإسراع بإعلان قيامها ككيان مؤسسي متكامل قادر على التأثير في المشهد السياسي للدفاع عن "الدولة المدنية"

. دولة المواطنة وسيادة القانون ،، وكيان قوي للمعارضة الإيجابية للتعبير عن المطالب الوطنية والدفاع عن المستقبل المصري واستعادة دور مصر الرائد على المستويات العربية والإقليمية والعالمية. من ناحية أخرى، فإن "جبهة الانقاذ الوطني" في إطارها المؤسسي ستكون قوة فاعلة في العمل على تحقيق أهداف ثورة 25 يناير، والتكامل والتنسيق مع كافة القوى والتيارات الشبابية والحزبية والمجتمعية المدافعة عن الثورة والعاملة على تحقيق أهدافها وإسقاط النظام السابق بكل رموزه ومؤسساته وسياساته وممارساته، وما تبقى من آثاره وممارساته حتى الآن، والتصدي لسلبيات الرئاسة الحالية وتوجهاتها نحو الافتئات على قيم وأهداف الدولة المدنية وسيادة القانون والعدوان على السلطة القضائية واستلاب استقلال القضاء، والتواصل مع جميع الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية، والعمل على ضم الجهود وتنسيق الفعاليات في متابعة ممارسات الحكومة وإبداء رأي قوى المعارضة بشأنها وطرح البدائل المتفقة من الأهداف الوطنية.

كذلك يصبح واجباً على الجبهة مقاومة توجه مجلس الشورى إلى التوسع في ممارسة سلطة التشريع ومراقبة ما يصدر عن ذلك المجلس من تشريعات وفي المقدمة منها أي توجهات تتعلق بفرض حالة الطوارئ بأي صورة كانت، وعدم تمرير أي قوانين مقيدة للحريات أو تمس استقلال القضاء بكل درجاته، أو تصب في مصلحة الفصيل الحاكم دون اعتبار للمصالح الوطنية.

ولا تعني مقاطعة الجبهة للانتخابات انصرافها عن العمل مع الجماهير، بل على العكس من ذلك، فإن الجبهة مطالبة بتنسيق قدرات وإمكانيات أعضاءها ودفع القوى الوطنية عامة إلى الاستعداد لخوض الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية وتحقيق نتائج مؤثرة، والكفاح من أجل تهيئة المناخ السياسي والتشريعي لممارسة الشعب حقوقه السياسية وواجباته الانتخابية بحرية في إطار ديموقراطي.

ولتحقيق التطوير المؤسسي لجبهة الإنقاذ الوطني يقترح تشكيل مجلس رئاسي منتخب من قيادات الجبهة يختص بوضع السياسات العامة والإشراف على تنفيذها وتوجيه فعالياتها وتنسيق مواقفها في القضايا الوطنية. كما يتوجب على "جبهة الانقاذ الوطني" المسارعة بتشكيل حكومة وطنية موازية وانتخاب مجلس تشريعي مواز، وفي الأساس تشكيل جمعية تأسيسية شعبية لكتابة دستور حقيقي يكون جديراً بشعب مصر وثورتها المجيدة.

وعاشت مصر الثورة.

أ.د. علي السلمي

اقتراحات للتعامل مع الموقف الاقتصادي

1. استعادة الأمن ضرورة لتنشيط الاقتصاد وعودة السياحة وحفز الاستثمار الوطني والأجنبي

1. دعم قوات الشرطة بتعيين آلاف الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا في جهاز الشرطة المدنية بعد تدريب شرطي وأمني سريع.
2. توزيع تكلفة هذه القوات الجديدة على المنشآت والمؤسسات والمواطنين بإضافة نسبة من فاتورة الكهرباء تتناسب مع حجم الاستهلاك.

2. تكوين صندوق الطوارئ

- إنشاء "صندوق الطوارئ" تودع به فوائض الرواتب والمكافآت الزائدة عن الحد الأقصى ويستثمر في تمويل مشروعات تطوير الخدمات الأساسية في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقراً وتدبير إعانات عاجلة لمحدودي الدخل والمتعطلين عن العمل.
- تحويل موازنات مجلسي الشعب والشورى المنحلين إلى موارد الصندوق.
- لحين إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ومجلسي الشورى والشعب والمجالس المحلية الشعبية، يتم توجيه الاعتمادات المخصصة لجميع تلك الكيانات إلى "صندوق الطوارئ".

- تقليص موازنة وزارة الخارجية ومراجعة مدى الحاجة إلى انتشار السفارات والقنصليات المصرية في دول العالم وتوجيه كل ما يمكن توفيره إلى "صندوق الطوارئ".
- تجميد المجالس القومية المتخصصة وتوجيه موازنتها إلى "صندوق الطوارئ".

3. سياسة الأجور وتحسين أوضاع محدودي الدخل

- إعلان نظام تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والمحليات وقطاع الأعمال العام، مع وضع برنامج زمني لتنفيذ النظام تدريجياً في ضوء موارد الدولة.
- تحديد حد أقصى للرواتب والمكافآت في الجهاز الإداري للدولة وشركات وبنوك القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية والإعلامية الحكومية وكافة الشركات والمؤسسات التي يكون فيها مساهمات للمال العام.
- تكليف الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بحصر جميع المعينين على وظيفة " مستشار" في كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والأجهزة الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام، ودراسة مدى الحاجة إليهم وما يقدمونه من مساهمات حقيقية، والتوصية بإنهاء التعاقد مع الزائدين عن حاجة العمل الحقيقية، مع وضع حد أقصى لما يتقاضاه أي منهم من مكافآت أو رواتب لا يتجاوز أعلى راتب يحصل عليه المسئول الأول في كل جهة.
- إعفاء كل من يقل دخله السنوي عن أربعة وعشرين ألف جنيهاً من ضريبة الدخل، وكذا إقرار تعويض عاجل للمتعطلين عن العمل، وضخ استثمارات في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة لملايين المتعطلين.

- ممارسة الحكومة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.
- تطبيق مجموعة من التيسيرات للتخفيف عن محدودي الدخل والفقراء والفلاحين وصغار الممولين منها تأجيل سداد أقساط القروض للصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك الائتمان والتسليف والبنوك مختلف الوزارات والهيئات الحكومية، ومد فترة سداد المستحقات على المواطنين لهيئة الضرائب والتأمينات الاجتماعية والجمارك وغيرها من الأجهزة الحكومية. وكذا النظر في إسقاط الفوائد عن التأخير في سداد القروض والمستحقات للدولة.
- إعادة تفعيل نظام العلاج على نفقة الدولة مع وضع ضوابط دقيقة لضمان استفادة المستحقين فعلاً وعدم التلاعب في الاعتمادات المخصصة، وقصر التعامل مع المستشفيات الحكومية والمستشفيات التعليمية الحكومية ومستشفيات التأمين الصحي.
- ممارسة الحكومة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.

التعامل مع المطالب الفئوية

أ. تشكيل هيئة مستقلة من قضاة المحاكم الاقتصادية لدراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.

2. استخدام جزء من موارد "صندوق الطوارئ" لصرف إعانات عاجلة للفئات الأكثر تضرراً من طول فترة المعاناة وعدم استجابة حكومات النظام السابق لمطالبهم والتي تضعها الهيئة القضائية المستقلة في قمة الفئات المطلوب تخفيف معاناتهم.

تنشيط الاقتصاد الوطني

1. حصر كافة المعونات والمنح الأجنبية وتجميعها في حساب واحد بالبنك المركزي والتفاهم مع المانحين لإعادة توجيهها لضخ استثمارات عاجلة في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة لملايين المتعطلين، مع الحد من صرف أي رواتب أو مكافآت من هذه المنح إلا فيما يتصل فقط بإنجاز المشروعات وبدون تكرار.
2. مراجعة ما تم صرفه من مبلغ ال 500 مليون جنيه التي زعمت حكومة أحمد نظيف تخصيصها لتطوير العشوائيات بعد كارثة الدويقة، وتفعيل برنامج سريع لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني المناطق العشوائية وتوفير مستوى معقول من الخدمات الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
3. تكليف وزارة المالية بمراجعة موقف الحسابات والصناديق الخاصة بالمحليات ومختلف وزارات وأجهزة وهيئات الدولة وإخضاعها جميعاً لمجلس أعلى يرأسه الوزير ويوجه استخدام مواردها في تمويل مشروعات تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل وإقراض صغار المنتجين لمساعدتهم في تنمية أعمالهم.
4. تكليف هيئة الخدمات الحكومية بمراجعة المخزون الراكد في المخازن والمستودعات الحكومية وتخطيط عملية التصرف في الموجودات والتي تزيد عن الاحتياجات الحقيقية لمختلف جهات الدولة وتوريد عائد البيع لتمويل "صندوق الطوارئ".

5. مراجعة أنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية وإعادة توجيهها لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مما يتيح الفرص لتشغيل آلاف من الشباب في مشروعات منتجة.
6. التوسع في مشروعات المرافق العامة لتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتوفير مصدر دخل يؤدي إلى تنشيط السوق التجارة الداخلية والصناعة المحلية.
7. أن تقوم الدولة بالعمل على إتاحة فرصة عمل للشباب في تنمية واستصلاح الأراضي الزراعية.
8. التنسيق مع المحلات التجارية من خلال الغرف التجارية ببدء حملة التخفيضات.
9. حفز البنوك التجارية لتمويل السيولة النقدية قصيرة الأجل للشركات التي تعاني من نقص في السيولة النقدية لتمويل رأس مالها العامل نتيجة توقف عجلة الإنتاج خلال فترة الثورة وعدم تحقيق التدفقات النقدية المخطط لها من المبيعات.
10. حفز البنك المركزي لتخفيض الفوائد على الودائع والمدخرات مما قد يسبب زيادة التداول النقدي بالسوق وبالتالي تنشيط حركة الشراء والبيع بالسوق.
11. إصدار سندات " التنمية الوطنية" بعائد معقول وتشجيع المواطنين على شراءها والاحتفاظ بها بما يوفر مصدر لتمويل مشروعات عامة تقوم بها الدولة، وتمويل مشروعات التطوير والتوسع لشركات قطاع الأعمال العام، ومن ثم خلق آلاف فرص العمل ومصادر للدخل، وكل هذا يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني.
12. تشجيع إنشاء شركات التنمية المحلية على أساس شركة واحدة على الأقل بكل محافظة برأس مال مصدر مائة مليون جنيه وطرح اسهمها للاكتتاب العام على أن تكون قيمة السهم جنيه واحد، وتعمل تلك الشركات على إنشاء مشروعات إنتاجية ومشروعات للخدمات على المستوى المحلي، وتسهم في خلق آلاف فرص العمل وتنشيط الاقتصاد الوطني.

13. الحد من استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية والتحول إلى تشجيع المزارعين المصريين برفع أسعار شراء المحصول الوطني بما يؤدي إلى تنمية فرص العمل في الزراعة والإفادة من فرق الأسعار بدلاً من دعم المزارع الأمريكي وغيره في الدول التي يتم الاستيراد منها.
14. وضع ضوابط لترشيد الاستيراد والحد من استيراد السلع الكمالية والاستفزازية وكافة المنتجات التي يوجد لها مثيل محلي، وفرض رسوم جمركية مانعة على استيراد تلك السلع.
15. مراجعة هيكل التعريفة الجمركية وإعادة صياغتها بما يتوافق وهدف حماية الاقتصاد الوطني من دون التصادم مع قواعد منظمة التجارة العالمية، تمهيداً للدخول في مفاوضات مع المنظمة لتعديل التعريفة الجمركية بما يتوافق وظروف الاقتصاد الوطني بعد الثورة.
16. مراجعة نظام دعم الصادرات ووقف الحوافز غير المبررة للمصدرين.

استعادة النشاط السياحي

1. تنشيط السياحة الداخلية وتشجيع شركات السياحة لطرح برامج تتوجه إلى طوائف المواطنين بأسعار ومميزات مغرية.
2. تنشيط السياحة الوافدة من الدول العربية واتخاذ ترتيبات لاستمالة السائحين العرب مع اقتراب فصل الصيف وتقديم حوافز مغرية.
3. السعي لتوقيع اتفاقيات سياحية مع الشركات والمنظمات العالمية لاستقدام أفواج كبيرة من العاملين بها مع توفير خدمات ومميزات مغرية.
4. وضع حوافز مغرية لحفز المصريين العاملين في الخارج لقضاء إجازاتهم الصيفية في مصر، والتنسيق مع اتحادات المصريين في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول لتنظيم رحلات جماعية للمصريين وأصدقائهم من مواطني الدول التي يقيمون بها لزيارة مصر.

5. الاستفادة من تجربة دبي لتنظيم مجموعة من الفعاليات العالمية التي تجتذب آلاف السائحين الراغبين في حضور تلك الفعاليات [مؤتمرات، معارض، مهرجانات فنية ورياضية...].
6. محاولة اجتذاب بعض المؤتمرات العلمية العالمية لعقدها في مصر.
7. الحد من سياحة المصريين في الخارج وفرض ضرائب على الأفواج السياحية التي تنظمها شركات وطنية لساحة المصريين في دول أجنبية.
8. منع سفر الآثار المصرية للخارج لحفز الراغبين في مشاهدتها للحضور إلى مصر.

التخفيف من عجز الموازنة العامة

1. إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والأداء وهذا النظام المحاسبي يحقق للدولة مراقبة إيراداتها ومصروفاتها بفاعلية تامة بما يحقق المستهدف من الموازنة العامة ويقلل من عجز الموازنة.
2. تنمية مصادر الإيرادات من ضرائب الدخل وذلك بدراسة تطبيق نظام الضرائب التصاعدية، وإيجاد وسيلة قانونية لتحصيل الضرائب من المتهربين منها.
3. إعادة هيكلة الموازنة الاستثمارية للدولة وترحيل بعض المشاريع الغير استراتيجية إلى السنوات المقبلة أو تكليف القطاع الخاص بالقيام بها مع المشاركة الحكومية.
4. وقف الإنفاق على المشروعات الخاسرة وغير ذات الجدوى وفي مقدمتها توشكي وفوسفات ابو طرطور وغيرها وإعادة دراسة تلك المشروعات والبحث في سبل التعامل معها.
5. إدراج كامل إيرادات الدولة من مبيعات البترول والغاز ورسوم المرور بقناة السويس بالموازنة العامة للدولة بدلا من توجيه أكثر من 60% منها لتغطية مصاريف الرئاسة والدفاع.

6. مراجعة نظام دعم المنتجات البترولية وقصره على السيارات الصغيرة وسيارات الأجرة والنقل فقط.
7. وقف كل أشكال الإنفاق غير المبرر والإنفاق الترفي في جميع أجهزة الدولة، ومنع شراء السيارات والأثاث وغيرها من المستلزمات التي يمكن تأجيلها.
8. مراجعة موقف المؤسسات الصحفية القومية وتحويلها للعمل بنظام التمويل الذاتي تمهيداً لإخراجها من ملكية الدولة وتحويلها إلى شركات مساهمة أو تعاونيات.
9. مراجعة كل أشكال الدعم التي يحصل عليها المستثمرون في أسعار الأراضي أو الكهرباء أو الغاز أو التيسيرات الجمركية والضريبية وربطها جميعاً بالقيمة المضافة المتحققة من تلك الاستثمارات وخلق فرص العمل واستخدام المواد المحلية وحجم الصادرات.
10. مراجعة هيكل وشرائح الضريبة على الدخل لتحقيق مستوى أفضل من العدالة مع تنمية موارد الدولة من حصيلة الضريبة من دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثماري.
11. تكليف هيئة الخدمات الحكومية:

- حصر كافة العقارات المستأجرة لاستخدام جهات حكومية، وتنسيق عمليات إنهاء عقود الاستئجار وترتيب استيعاب الجهات الحكومية المستأجرة في مواقع أخرى مملوكة للدولة.
- حصر الموجودات بالمستودعات الحكومية وإعداد برنامج لتصريفها وإيداع الحصيلة بموازنة الدولة.

12. تنمية موارد جديدة للدولة:

- بفرض رسوم مضاعفة على كل أشكال الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام عن السلع والخدمات الاستهلاكية والعقارات.

- فرض رسم في حدود ½ % على المعاملات في سوق الأوراق المالية وإخضاع الأرباح الناشئة عن التعامل لضريبة الدخل [20%].

13. اتخاذ قرارات فعالة لاستعادة الأراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمقربين من الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن والتفريط فيها، وإعادة طرحها للبيع بأسعارها الحقيقية.

مقترحات تطوير سوق المال:

1. إلزام كافة الشركات المساهمة العاملة في مصر بطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية.
2. تشجيع الشركات ذات المسئولية المحدودة على تحويلها إلى شركات مساهمة وتسجيل أسهمها بسوق الأوراق المالية مع وضع بعض الحوافز الضريبية لها.

مبادرة الوفد للمصالحة الوطنية

والاعتذار لمصر

شهدت الأيام الماضية منذ تفجر ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 أحداث اعتداء رجال الشرطة على المواطنين المتظاهرين مما أدى إلى مقتل ما يقرب من ثلاثمائة وسبعين مواطناً وإصابة ما يربو على الخمسة آلاف وفقد أعداد غير محصورة من مواطنين شرفاء أبرياء. ثم تصاعدت أحداث الاعتداء على شباب الثورة يومي الثاني والثالث من فبراير في ميدان التحرير بما عرف بمعركة الجمال والخيول حيث وقع عدوان همجي أدى إلى مقتل وإصابة المزيد من المصريين بأيدي مصرية لم تكشف التحقيقات بعد عن هوياتهم ومن خطط لهم ودفعهم إلى ارتكاب تلك الجرائم.

وشهد المصريون حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني وانسحاب الشرطة من جميع مواقعها، وإطلاق السجناء من السجون وانتشار أعمال البلطجة والسرقات وترويع المواطنين لا تزال مستمرة حتى الآن بعد مرور أكثر من أربعين يوماً على قيام الثورة. وتصاعدت وتيرة الغضب الشعبي ضد أفراد الشرطة بعد انكشاف جرائم جهاز أمن الدولة ضد المواطنين انصياعاً لمتطلبات حماية رأس النظام السابق وأركانه، الأمر الذي أدى إلى قيام أعضاء من هذا الجهاز بأعمال حرق وتدمير لمقار الجهاز ومحاولة إتلاف الوثائق والمستندات التي تدينه مما جعل النيابة تقرر حبس 47 من ضباط وأفراد الشرطة حسب ما جاء في أنباء الاثنين السابع من مارس.

وزاد الاحتقان الوطني والغضب الشعبي العارم ضد الرئيس السابق وأسرته ورموز وأركان حزبه ونظامه الأنباء المتواترة يومياً عن جرائم التربح واستغلال النفوذ ونهب المال العام وإهدار موارد الوطن والتصرف في أراضي الدولة على خلاف القانون التي ارتكبها وزراء نظام مبارك وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي مما حدا بالنائب العام إلى إحالة الكثير منهم إلى النيابة وحبسهم وإحالتهم إلى محكمة الجنايات.

واليوم، يتضح جلياً أن تحقيق أهداف الثورة وضمان أمن الوطن وسلامة الاقتصاد الوطني يتطلب القضاء على الانفلات الأمني وتحقيق الأمن والاستقرار حتى يمكن استعادة النشاط الاقتصادي وتوفير الظروف المناسبة لحفز الاستثمار الوطني والأجنبي واسترجاع الزخم السياحي وهي من المصادر الرئيسة للدخل القومي.

وللمساعدة على تحقيق هذه الغايات الوطنية وحماية الثورة من التصرفات غير المسئولة لفلول النظام السابق، يطرح الوفد "مبادرة للمصالحة الوطنية " تتمثل في المقترحات التالية:

1. إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضمان العفو عن كل من يعيد للدولة ما حصل عليه من أموال الشعب وأراضيه وموارده بغير حق وباستخدام أساليب غير قانونية من رشى واستغلال نفوذ وعلاقات مشبوهة مع رجال الحكم والحزب الوطني الديمقراطي وذلك من واقع ما تثبته تحقيقات النيابة العامة، شريطة ألا يكون متورطاً في قتل المواطنين.
2. إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل الحزب الوطني الديمقراطي واستعادة مقاره المملوكة للدولة ومصادرة أمواله وتقديم قياداته للمحاكمة عما قاموا به من تزوير للانتخابات وإفساد للحياة السياسية وإخلال بقيم الوطن.
3. إعلان وزارة الداخلية حل جهاز أمن الدولة وتقديم اعتذارها للشعب عن كل ما بدر ضد المواطنين من أجهزتها وقياداتها بغير سند من القانون.

4. وفي المقابل ينظم المواطنون يوم الجمعة 25 مارس تجمعات شعبية مليونيه في ميدان التحرير وكافة الميادين التي شهدت أحداث ثورة 25 يناير بجميع مدن مصر للاحتفال بمرور شهران على الثورة وإعلان قبولهم المصالحة الوطنية ودعم كل الجهود لاستعادة الأمن والعودة إلى العمل والإنتاج وتنشيط الاقتصاد الوطني، ويجري تبادل التحية بين المواطنين وأفراد الشرطة.

الوفد يشارك في لقاء الأحزاب مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة

7 مارس 2011

شارك الدكتور السيد البدوي رئيس الوفد والدكتور علي السلمي مساعد رئيس الوفد في اللقاء الذي تم مع لأعضاء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد عرض الدكتور السيد البدوي وجهة نظر الوفد في موضوع التعديلات الدستورية حيث أكد أن دستور 1971 قد أسقطته ثورة الشعب وأن الرئيس السابق قد انحرف عن الالتزام بذلك الدستور حين تخلى عن منصبه وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد بدلاً من اتباع ما تقضي به المادة 82 من الدستور في مثل هذه الحالة، كما أن الإعلان الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 13 فبراير 2011 قضى بتعطيل الدستور. وخلص الدكتور السيد البدوي من هذا إلى أن الوفد يرى أنه لا محل لتعديل مواد في دستور غير قائم، وأن الأدق هو أن يصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً مؤقتاً يضم التعديلات التي اقترحتها اللجنة الدستورية للمواد 76، 77،88،93 و189 وإلغاء المادة 179 فضلاً عن الأحكام العامة للدساتير بغرض تحديد القواعد الدستورية التي تنظم شئون الحكم خلال الفترة الانتقالية. وفي ضوء هذا الرأي يعتبر الوفد أنه لا محل لإجراء الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية.

واستكمل الدكتور السيد البدوي عرض وجهة نظر الوفد بأن الأفضل هو وضع دستور جديد للبلاد يؤسس لجمهورية برلمانية لدولة مدنية ديمقراطية عادلة، وأن الوقت يسمح بإعداد هذا الدستور الجديد انطلاقاً من مشاريع دساتير متاحة وفي مقدمتها دستور 1954 الذي يحظى بقبول أغلب الأحزاب والقوى السياسية، وأنه يمكن انتخاب جمعية تأسيسية لوضع هذا الدستور. وأكدت وجهة نظر الوفد أن الوقت الآن لا يسمح بإجراء انتخابات تشريعية نظراً لظروف الانفلات الأمني وتصاعد المطالبات الفئوية لطوائف كثيرة من المواطنين، فضلاً عن عدم تعديل قانون الأحزاب مما يمنع قيام أحزاب جديدة تعبر عن فكر الثورة، وعدم إتاحة الوقت الكافي للأحزاب القائمة للاستعداد للانتخابات بعد التخلص من قيود وتدخلات الأجهزة الأمنية التي أسقطتها الثورة.

وحسب رؤية الوفد التي عرضها الدكتور البدوي يجري إعداد قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب وقانون مجلس الشورى وقانون الأحزاب في نفس الفترة الانتقالية وبالتوازي مع إعداد الدستور الجديد، فضلاً عن إعادة بناء جداول الانتخابات من واقع قاعدة بيانات الرقم القومي، بما يسمح بإجراء الانتخابات التشريعية في ظروف أفضل كثيراً يضمن نزاهتها واطمئنان الناس إلى نتائجها.

من ناحية أخرى، طرح الدكتور علي السلمي أهمية إعداد خطة واضحة لمسارات وخطوات التحول الديمقراطي المنشود وتحقيق أهداف الثورة التي يضمنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وأشار إلى أن الوفد قد أعد مشروعاً لتلك الخطة سيتم تقديمها إلى المجلس بالإضافة إلى البرنامج الشامل للتنمية الوطنية الشاملة التي أعدته حكومة الظل الوفدية. وقد دعا الدكتور السلمي إلى تصحيح المفهوم الشائع عن حكومة " تسيير الأعمال" حيث يفهمه البعض على أن الحكومة القائمة اثناء فترة الانتقال تركز فقط على تسيير الأمور اليومية وحل المشكلات الطارئة من

دون أن تنشغل بالقضايا الوطنية الكبرى أو إدارة عملية التحول السياسي والاقتصادي تمهيداً لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية.

وقد تقبل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة أفكار ومقترحات ممثلي الوفد واعدين بعرضها على المجلس، مرحبين في ذات الوقت بتبادل الأفكار والتواصل مع الأحزاب والقوى السياسية بما فيه صالح الوطن. وقد وعد ممثلا الوفد أن الحزب سيقدم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ورقة شاملة برؤيته حول قواعد ومسارات الحركة الوطنية لتحقيق أهداف ثورة الشعب.

موضوعات عرضها ممثلا الوفد في اللقاء

- المطالبة بإعداد دستور جديد، وأن التعديلات الدستورية المقترحة يجب أن تكون جزءاً من إعلان دستوري مؤقت.
- الإعلان الدستوري المؤقت يتضمن الأحكام العامة للدساتير لحين وضع الدستور الجديد.
- لا يجب إجراء الانتخابات التشريعية قبل عودة الأمن إلى البلاد، وأن تكون الانتخابات بالقائمة النسبية غير المشروطة.
- ضرورة صدور مرسوم بقانون لحل المجالس المحلية الشعبية التي تشكل مصدراً رئيسياً للاستبداد السياسي.
- تقدم الوفد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برؤية متكاملة لتحقيق التحول الديمقراطي، كما طرح مبادرة لمصالحة وطنية بين الشعب والشرطة، والمطالبة بعدم الخلط بين خطايا جهاز أمن الدولة وبين دور الشرطة في حماية أمن المواطنين، والتأكيد أن أفراد الشرطة أبناؤنا وإخوتنا وكلنا معاً من أجل حماية الوطن. وأن مصـــــــــــر أولاً وأن مصـــــــــــر دائماً.

7 مارس 2011

حزب الوفد الجديد

حكومة الظـــل

خطـة

للتحـول الديمقراطـــــي

وتحقيق أهداف الثـــــــورة

17 إبريل 2011

ملخص

تحتوي خطة التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة على مسارات متوازية تتضمن أهم الإجراءات المطلوب اتخاذها للتخلص من آثار نظام الرئيس السابق وتهيئة الوطن للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي ركائزه المحورية:

- دولة ديمقراطيــة مدنيـــة حديثــة
- دولة الحريـــــة وسيادة القانــون
- جمهورية برلمانيـــــــــــــــة
- السيادة للشعـــــــــــــــب
- دولة العدالة الاجتماعيـــــــــــة
- دولة تكافـــــــــــــــؤ الفرص
- دولة المواطنـــــــــــــــة
- دولة استقلال القرار الوطنـــــــي

وقد التزمت الخطة المقترحة بالفترة الانتقالية التي حددها المجلس الأعلى للقوات المسلحة من دون تجاوز احتراماً لرغبة الشعب في الانتقال إلى الحالة الديمقراطية وفي ضوء ضمان المجلس لتحقيق أهداف ثورة 25 يناير. [يبدو أن المجلس قد تقبل فكرة مد الفترة الانتقالية حيث أعلن أن الانتخابات التشريعية ستكون في سبتمبر أي بعد أكثر من 6 أشهر من بداية الفترة الانتقالية].

إن تقديرنا للفترة الانتقالية يتقبل احتمال أن تطول لأسابيع أو شهور قليلة لا تتعدى شهراً أو شهرين نتيجة ما قد يحدث من تأخير في إنجاز مهام بعض المسارات - خاصة تلك التي تتعلق بصياغة القوانين والدستور – وذلك لا يخل في رأينا بالتزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يتم تسليم البلاد لسلطة مدنية منتخبة في غضون 6 أشهر اعتباراً من 13 فبراير 2011.

الإطار الزمني للخطة الثورية التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة

مسارات التحول الديمقراطي	الفترة الانتقاليـــــــــة						عصر الحريـة
	مارس 2011	إبريل 2011	مايو 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011
1. الخروج من نظام مبـــارك							
2. استعادة الأوضاع الطبيعـــية							
3. إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي							
4. الدخول في النظام الديمقراطـي							
5. تفعيل الممارسة الديمقراطيـة							
6. الانطلاق في التنمية الوطنية الشاملة							

مقدمة

منذ صدور بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الثالث عشر من فبراير دخلت البلاد في حالة من عدم الوضوح وتضارب التوجهات على النحو التالي:

1. توجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإجراء تعديلات محدودة في دستور 1971 والإسراع بعقد الانتخابات التشريعية يليها الانتخابات الرئاسية ملتزماً بإنهاء الفترة الانتقالية في ستة أشهر، على أن يتم وضع دستور جديد بعد ذلك.
2. إصرار شباب الثورة ومعهم قطاعات عريضة من أطياف المعارضة على رفض حكومة أحمد شفيق -رغم تعديلها - والمطالبة بوضع دستور جديد ثم إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً، يلي ذلك الانتخابات التشريعية.
3. بروز أصوات لممثلين من قطاعات الأعمال يؤكدون على أولوية استعادة الأمن وتنشيط الاقتصاد، ويروجون لفكرة استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تحمل مسئوليات إدارة شئون البلاد وإطالة الفترة الانتقالية لتصل إلى عام أو عامين.

ورغم تكليف عصام شرف وزير النقل الأسبق بتشكيل حكومة جديدة في الثالث من مارس 2011، تظل القضية المحورية هي غياب – أو عدم وضوح – خطة معلنة متوافق عليها وطنياً لإدارة عملية استعادة الأوضاع الطبيعية للوطن والتحول الديمقراطي وضمان تحقيق أهداف الثورة.

ولذلك تم إعداد الخطة التي يتضمنها هذا التقرير لسد هذا الفراغ.

أولاً: الخروج من نظام مبارك [مارس – يوليو 2011]

يتضمن هذا المسار مجموعة من الإجراءات الحيوية:

1. إنهاء نظام مبارك تماماً وسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها عناصر من ذلك النظام الذي أسقطه ثوار 25 يناير،

2. تجنب نشأة أو تطور ما يسمى" بالثورة المضادة"،
3. تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي.

وتقع مسئولية إنجاز إجراءات الخروج من نظام مبارك على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالدرجة الأولى ومعاونة الحكومة الانتقالية وتعاون المواطنين بشكل عام للمساهمة في كشف مواطن الفساد والمفسدين.

وتتركز إجراءات المسار الأول فيما يلي:

1. حيث تم إجراء الاستفتاء يوم 19 مارس 2011، فإنه يصبح على المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يوضح مسار إدارة الشأن الوطني خلال الفترة الانتقالية من خلال إصدار إعلاناً دستورياً مؤقتاً يتضمن الأحكام التي قد تكون انتهت إليها نتائج الاستفتاء فضلاً عن المحاور الأساسية لنظام الحكم خلال الفترة الانتقالية[22].
2. تكليف الحكومة الانتقالية القائمة بتقديم برنامج عمل واضح لتسيير الأعمال خلال الفترة الانتقالية يستجيب لمطالب وأهداف الثورة.
3. إحالة الرئيس السابق للتحقيق بتهم[23]:
   - إفساد الحياة السياسية والاستبداد،
   - حكم البلاد بقانون الطوارئ طوال ثلاثين عاماً،
   - تمكين قيادات حزبه والمقربين إليه من رجال الأعمال للتربح واستلاب أموال الوطن،
   - التفريط في موارد الوطن بتصدير البترول والغاز إلى العدو الصهيوني،

---

[22] أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً يوم 30 مارس 2011 تتضمن 63 مادة.

[23] تم إحالة الرئيس السابق ونجليه إلى التحقيق يوم 13 إبريل 2011 وصدر قرار بحبس كل منهم 15 يوماً على ذمة التحقيق.

- الموقف التابع والمؤيد لإسرائيل في حربها على غزة وحصاره للشعب الفلسطيني انحيازاً للموقف الإسرائيلي،
- الاعتداء على المتظاهرين أيام ثورة 25 يناير وما ترتب عن هذا العدوان من قتل ما يربو على ثمانمائة شهيد وإصابة عدة آلاف وفقد عدد كبير من المواطنين.

4. إخضاع أفراد أسرة الرئيس السابق للمساءلة القانونية للتحقيق في مصادر ثرواتهم ومحاسبتهم على أعمال الإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. [جار التحقيق معهم].
5. إحالة معاوني الرئيس السابق ورموز نظامه وفي مقدمتهم رئيسي مجلسي الشعب والشورى المنحلين ورئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي وأعضاء أمانة السياسات إلى النيابة العامة بتهم إفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات ودعم الاستبداد والفساد، وتقديمهم إلى محاكمات سريعة، وتطبيق العزل السياسي عليهم وفق إجراءات ومعايير يصدر بها قرار بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. [جار التحقيق معهم].
6. حصر الشهداء والمصابين والمفقودين من المواطنين في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وتكريمهم وتعويض اسرهم وتخليد ذكرى الشهداء.
7. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية في قضايا سياسية من محاكم عسكرية أو استثنائية، وتشكيل لجان قضائية لحصر ومراجعة أوضاع المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة الأمنية واتخاذ إجراءات تصفيتها نهائياً وتجريم عمليات الاعتقال بدون حكم قضائي.

8. إعادة هيكلة وزارة الداخلية واستبعاد جميع القيادات التي شاركت في الاعتداء على متظاهري ثورة 25 يناير، وحل جهاز أمن الدولة الحالي ومحاكمة قياداته وأعضاءه المتهمين بجرائم التعذيب وإفساد الحياة العامة[24].
9. إعادة إنشاء جهاز أمن الوطن:

- إلحاق أنشطة الأمن السياسي في إطار منظومة الأمن القومي بجهاز المخابرات العامة،

أو

- إلحاق جهاز الأمن الوطني الجديد لوزارة العدل،

وفي جميع الأحوال، يجب طرح آليات الحفاظ على أمن الوطن ضد الإرهاب للحوار الوطني تجنباً لعودة الجهاز تحت أسماء جديدة ليمارس ذات عملياته المرفوضة ضد المواطنين والتغوّل على حرياتهم وأمنهم.

10. تشكيل هيئة قضائية مستقلة من قضاة محكمة النقض للتحقيق في كافة حالات ووقائع الفساد السياسي وعمليات تزوير الانتخابات، وتكليف نيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات والنيابة العامة بتزويد الهيئة بكل ما لديها من ملفات تتعلق بفساد رؤساء الوزارة والوزراء السابقين والمحافظين الحاليين والسابقين والقيادات في الوحدات المحلية وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وقيادات المؤسسات الصحفية القومية وأجهزة الإعلام الحكومية وغيرهم من المسئولين في النظام السابق ، وإحالة من يثبت تورطه في إفساد الحياة السياسية إلى القضاء.

---

[24] صدر قرار وزير الداخلية يوم 15 مارس 2011 بحل جهاز مباحث أمن الدولة وإنشاء قطاع بديل للأمن الوطني يركز فقط على حماية الوطن ومقاومة الإرهاب.

11. إعفاء جميع المحافظين وسكرتيري عموم المحافظات ورؤساء الوحدات المحلية وانتخاب غيرهم وفق إجراءات ومعايير يصدر بها مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. [تم تغيير 20 محافظاً بتاريخ 14 إبريل وأدى المحافظون اليمين الدستورية يوم السبت 16 إبريل 2011].
12. حل المجالس الشعبية المحلية وتحديد موعد إجراء انتخابات جديدة بعد الانتهاء من صياغة قانون جديد للحكم المحلي في ضوء ما يقرره الدستور الجديد للبلاد بشأن نظام الحكم المحلي وتشكيلات المجالس المحلية الشعبية. على أن تجرى الانتخابات المحلية الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتشكيل مجلس الشعب.
13. مراجعة أوضاع الأجهزة الرقابية وتطهيرها من العناصر التي يثبت تواطؤها وتورطها في تنفيذ مخططات النظام السابق ضد مصالح المواطنين، وتحديث قياداتها بعناصر وطنية، وتكليف القوات المسلحة بتأمين مقارها وما بها من مستندات وتنظيم التعامل بها.
14. تكليف لجنة قضائية لتقييم أداء الجهاز المركزي للمحاسبات وفحص الاعتراضات الموجهة لمواقف رئيس الجهاز قبل 25 يناير والتوصية بالرأي.
15. تشكيل لجان قضائية من أعضاء المحاكم الاقتصادية وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات ونيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية تتولى مراجعة الأمور التالية منذ 1981 وحتى الآن:
    - مراجعة اتفاقيات البحث عن البترول والغاز للتأكد من سلامة الإجراءات التي اتبعت في إقرارها والكشف عن أي حالات للفساد أو تقاضي عمولات لكبار لقيادات قطاع البترول.

- مراجعة جميع عمليات الخصخصة والتحقيق فيما يكون قد شابها من مخالفات أو إهدار للمال العام واتخاذ إجراءات استرداد حقوق الدولة وإعادة هيكلة وتطوير إدارة شركات قطاع الأعمال العام.
- مراجعة جميع القروض التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية والتحقق من مجالات استخدامها وموقف سدادها.
- مراجعة جميع المنح التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية والتحقق من مجالات استخدامها.
- مراجعة جميع قرارات بيع وتخصيص أراضي الدولة منذ 1981 وحتى الآن، وتلقي شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن الفساد في تخصيص أراضي الدولة أو بيعها بالأمر المباشر، والتحقيق فيها وإحالة المخالفات إلى القضاء لمحاسبة كل من حصل على أراض بأقل من أسعارها الحقيقية أو من خالف شروط البيع بتغيير الغرض من الزراعة إلى الاستثمار العقاري وتحميلهم بفروق الأسعار وسداد ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع القيمة السوقية للأراضي، وتوجيه هذه الموارد لتغذية "صندوق الطوارئ" الذي يقترح إنشاؤه.

16. اتخاذ قرارات فعالة لاستعادة الأراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمقربين من الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن والتفريط فيها.
17. وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول، وإعادة تخطيط الصادرات بالأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية وإعادة تحديد اسعار التصدير حسب المستويات العالمية.
18. تخويل مجلس القضاء الأعلى سلطة تعيين النائب العام.

19. إصدار مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإنشاء " الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد" لتلقي بلاغات المواطنين وتقارير الأجهزة الرقابية ونيابة الشئون المالية بشأن حالات الفساد الإداري والمالي والسياسي وكافة أشكال الإفساد وفحصها والتحقيق فيها وإحالة الحالات التي تثبت صحة الاتهامات بشأنها إلى القضاء من خلال وحدة تمثل النيابة العامة تعمل ضمن الهيئة.

20. حل الحزب الوطني الديمقراطي بقرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة على خلفية مسئوليته عن تزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية خلال ثلاثين عاماً منذ إنشاءه، واسترداد جميع مقار الحزب المملوكة للدولة، وتكليف لجان قضائية من قضاة المحاكم الاقتصادية بفحص كافة مستندات الحزب ومصادر تمويله واسترداد كافة الأموال التي تم دعم الحزب بها من مصادر حكومية ومحاسبة المسئولين عن ذلك. [تم صدور حكم المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب ومصادرة أمواله ومقاره وإعادتها إلى الدولة وذلك يوم السبت 16 إبريل 2011].

21. تطوير اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة إعلامية وطنية مستقلة على نمط هيئة الإذاعة البريطانية BBC، وتطهيرها من جميع عناصر النظام السابق وتنظيم عملية اختيار غيرهم باستطلاع آراء العاملين بها أو الالتجاء إلى نظام لانتخاب القيادات الجديدة وفق إجراءات ومعايير يصدر بها مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

22. تطهير المؤسسات الصحفية القومية من القيادات الفاسدة وأذناب النظام البائد، ودراسة خطوات وإجراءات تحويلها إلى شركات مساهمة أو تعاونيات وإخراجها من ملكية الدولة. [تم تغيير رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير في تلك المؤسسات].

23. رفع الحراسة المفروضة على بعض النقابات المهنية ودعوة جميع النقابات المهنية لإعادة ترتيب أوضاعها على أسس ديمقراطية وشفافة، وإعادة تشكيل مجالسها وتشكيلاتها الداخلية تحت إشراف قضائي كامل.
24. حل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ومجالس إدارات النقابات العامة العمالية التابعة له، وكذلك مجالس إدارات اللجان النقابية وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل.
25. حل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات التابعة وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل.
26. حل مجالس الاتحادات الطلابية في جميع الجامعات وإجراء انتخابات جديدة شفافة تحت إشراف الطلاب وأعضاء هيئات التدريس وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام. [تجري انتخابات الاتحادات الطلابية ببعض الجامعات].
27. منع التدخلات الأمنية والإدارية ضد نوادي هيئات التدريس بالجامعات وإعادة تشكيلها بانتخابات شفافة تحت إشراف قضائي وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام.
28. تفعيل قانون محاكمة الوزراء وقانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل المسئولين الذين أثروا على حساب الشعب واستغلوا مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.
29. الكشف عن حالات تقاضي الرشاوى التي أشارت إليها شركات عالمية ومنها شركة ديملر بنز وغيرها وإحالة المتورطين فيها إلى المحاكمة. [تم الإعلان عن المتهمين بالحصول على الرشوة من شركة ديملر بنز].

إن القضاء على النظام السابق يتطلب جرأة ثورية واستناد إلى الشرعية الثورية التي أوجدتها ثورة الشباب والشعب وأيدها جيش مصر وتعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضمان تحقيق أهدافها . إن التعامل بعد 25 يناير بمنطق ما قبل الثورة لا يستقيم وسوف يهدد الثورة في ذاتها .

ثانياً: استعادة الأوضاع الطبيعية للبلاد [مارس – يونيو 2011]

تهدف إجراءات هذا المسار إلى:

1. استعادة الأمن في مختلف المحافظات والمدن،
2. إعادة فرض هيبة الدولة بإعمال القانون،
3. تأكيد سلطة القضاء في الرقابة على أعمال أجهزة الأمن ورجال الشرطة،
4. استعادة ثقة المواطنين المفقودة في الدولة وأجهزتها،
5. تأكيد أن المصريين جميعاً أمام القانون سواء،
6. ضخ جرعات مالية تنشيطية للتخفيف من آثار البطالة وتوقف الأعمال لفترة منذ الخامس والعشرين من يناير - من دون تحميل الثورة وزر ذلك - والعمل على تعويض المتضررين من سياسات النظام السابق وما أصابهم من فقر وبطالة وسوء خدمات والاضطرار إلى سكنى العشوائيات حتى يعودوا مواطنين منتجين وإيجابيين.

وتقع المسئولية الكبرى في تنفيذ إجراءات هذا المسار على الحكومة الانتقالية بدعم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومساهمة قطاعات المجتمع المختلفة وفي مقدمتها قطاع الأعمال والأحزاب والقوى السياسية.

وتتركز إجراءات المسار الثاني فيما يلي:

1. استعادة الأمن في كافة المناطق والتأكيد على قيام الشرطة بدورها كاملاً، والعمل على تحقيق مصالحة وطنية بين الشعب وأفراد الشرطة بالإسراع في محاكمة ومحاسبة المتسببين في حالة الانفلات الأمني أيام الثورة وقتل وإصابة المواطنين

المشاركين في الثورة، والمسئولين عن فتح السجون وإطلاق نزلاءها ليعيثوا في الوطن فساداً وترويعاً.

2. مراجعة أوضاع هيئة الشرطة من حيث:
   - صلاحية القيادات وكفاءة شاغلي الوظائف الرئيسية على مختلف المستويات،
   - عدالة تحديد الرواتب وأسس توزيع المكافآت والحوافز ومدى التزام الموضوعية والعدالة والشفافية في تلك الأمور،
   - دراسة وتقييم ظروف العمل وكفاءة الإعداد والتدريب،
   - اتخاذ إجراءات حاسمة لتحسين الأوضاع المالية والاجتماعية لأفرادها وتحقيق العدالة بينهم وإزالة التفاوت الرهيب بين ما يحصل عليه الكبار من قيادات الشرطة وبين ما يحصل عليه غالبية أفراد الشرطة.
3. النظر في اقتراح تطوير اللجان الشعبية بتشكيل كتائب شباب التحرير من الشباب الباحث عن عمل للمعاونة مع الشرطة في أعمال حفظ الأمن.
4. تشكيل هيئة مستقلة من قضاة المحاكم الاقتصادية لدراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.
5. تطبيق مجموعة من التيسيرات للتخفيف عن محدودي الدخل والفقراء والفلاحين وصغار الممولين منها:
   - تأجيل سداد أقساط القروض للصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك الائتمان والتسليف والبنوك،
   - مد فترة سداد المستحقات على المواطنين لهيئة الضرائب والتأمينات الاجتماعية والجمارك وغيرها من الأجهزة الحكومية،

- النظر في إسقاط الفوائد عن التأخير في سداد القروض والمستحقات للدولة.

6. اتخاذ إجراءات اقتصادية فورية تتضمن إعلان نظام تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والمحليات وقطاع الأعمال العام، مع وضع برنامج زمني لتنفيذ النظام تدريجياً في ضوء موارد الدولة.
7. تحديد حد أقصى للرواتب والمكافآت في الجهاز الإداري للدولة وشركات وبنوك القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية والإعلامية الحكومية وكافة الشركات والمؤسسات التي يكون فيها مساهمات للمال العام.
8. إنشاء "صندوق الطوارئ" تودع به فوائض الرواتب والمكافآت الزائدة عن الحد الأقصى ويستثمر في تمويل مشروعات تطوير الخدمات الأساسية في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقراً وتدبير إعانات عاجلة لمحدودي الدخل والمتعطلين عن العمل.
9. لحين إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ومجلسي الشورى والشعب والمجالس المحلية الشعبية، يتم توجيه الاعتمادات المخصصة لجميع تلك الكيانات إلى "صندوق الطوارئ".
10. تقليص موازنة وزارة الخارجية ومراجعة مدى الحاجة إلى انتشار السفارات والقنصليات المصرية في دول العالم وتوجيه كل ما يمكن توفيره إلى "صندوق الطوارئ". وتجميد المجالس القومية المتخصصة وتوجيه موازنتها إلى "صندوق الطوارئ".
11. مراجعة ما تم صرفه من مبلغ ال 500 مليون جنيه التي زعمت حكومة أحمد نظيف تخصيصها لتطوير العشوائيات بعد كارثة الدويقة، وتفعيل برنامج سريع لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني المناطق العشوائية وتوفير مستوى معقول من الخدمات الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.

12. حصر كافة المعونات والمنح الأجنبية وتجميعها في حساب واحد بالبنك المركزي والتفاهم مع المانحين لإعادة توجيهها لضخ استثمارات عاجلة في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة لملايين المتعطلين، مع الحد من صرف أي رواتب أو مكافآت من هذه المنح إلا فيما يتصل فقط بإنجاز المشروعات وبدون تكرار.
13. إعادة تفعيل نظام العلاج على نفقة الدولة مع وضع ضوابط دقيقة لضمان استفادة المستحقين فعلاً وعدم التلاعب في الاعتمادات المخصصة، وقصر التعامل مع المستشفيات الحكومية والمستشفيات التعليمية الحكومية ومستشفيات التأمين الصحي.
14. حصر كافة حالات الدمار والتخريب التي تعرضت لها الأجهزة والهيئات الحكومية وأقسام الشرطة والسجون وغيرها من الجهات الحكومية والأهلية والخاصة ووضع برامج سريعة بتوقيتات زمنية لإصلاحها وتأهيلها لإعادة تشغيلها، مع تعويض المتضررين من المواطنين عما أصابهم من أضرار.
15. الحد من استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية والتحول إلى تشجيع المزارعين المصريين برفع أسعار شراء المحصول الوطني بما يؤدي إلى تنمية فرص العمل في الزراعة والإفادة من فرق الأسعار بدلاً من دعم المزارع الأمريكي وغيره في الدول التي يتم الاستيراد منها.
16. وضع ضوابط لترشيد الاستيراد والحد من استيراد السلع الكمالية والاستفزازية وكافة المنتجات التي يوجد لها مثيل محلي، وفرض رسوم جمركية مانعة على استيراد تلك السلع.
17. مراجعة هيكل التعريفة الجمركية وإعادة صياغتها بما يتوافق وهدف حماية الاقتصاد الوطني من دون التصادم مع قواعد منظمة التجارة العالمية، تمهيداً

للدخول في مفاوضات مع المنظمة لتعديل التعريفة الجمركية بما يتوافق وظروف الاقتصاد الوطني بعد الثورة.

18. مراجعة نظام دعم الصادرات ووقف الحوافز غير المبررة للمصدرين.

19. مراجعة نظام دعم المنتجات البترولية وقصره على السيارات الصغيرة وسيارات الأجرة والنقل فقط.

20. تكليف الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بحصر جميع المعينين على وظيفة " مستشار" في كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والأجهزة الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام، ودراسة مدى الحاجة إليهم وما يقدمونه من مساهمات حقيقية، والتوصية بإنهاء التعاقد مع الزائدين عن حاجة العمل الحقيقية، مع وضع حد أقصى لما يتقاضاه أي منهم من مكافآت أو رواتب لا يتجاوز أعلى راتب يحصل عليه المسئول الأول في كل جهة.

21. وقف كل أشكال الإنفاق غير المبرر والإنفاق الترفي في جميع أجهزة الدولة، ومنع شراء السيارات والأثاث وغيرها من المستلزمات التي يمكن تأجيلها.

22. ممارسة الحكومة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.

23. مراجعة كل أشكال الدعم التي يحصل عليها المستثمرون في أسعار الأراضي أو الكهرباء أو الغاز أو التيسيرات الجمركية والضريبية وربطها جميعاً بالقيمة المضافة المتحققة من تلك الاستثمارات وخلق فرص العمل واستخدام المواد المحلية وحجم الصادرات.

24. فرض رسوم مضاعفة على كل أشكال الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام عن السلع والخدمات الاستهلاكية والعقارات.

25. فرض رسم في حدود 5. % على المعاملات في سوق الأوراق المالية وإخضاع الأرباح الناشئة عن التعامل في سوق الأوراق المالية لضريبة الدخل [20%].
26. مراجعة هيكل وشرائح الضريبة على الدخل لتحقيق مستوى أفضل من العدالة مع تنمية موارد الدولة من حصيلة الضريبة من دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثماري.
27. تكليف وزارة المالية بمراجعة موقف الحسابات والصناديق الخاصة بالمحليات ومختلف وزارات وأجهزة وهيئات الدولة وإخضاعها جميعاً لمجلس أعلى يرأسه الوزير ويوجه استخدام مواردها في تمويل مشروعات تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل وإقراض صغار المنتجين لمساعدتهم في تنمية أعمالهم.
28. تكليف هيئة الخدمات الحكومية بمراجعة المخزون الراكد في المخازن والمستودعات الحكومية وتخطيط عملية التصرف في الموجودات والتي تزيد عن الاحتياجات الحقيقية لمختلف جهات الدولة وتوريد عائد البيع لتمويل "صندوق الطوارئ".
29. تكليف هيئة الخدمات الحكومية بحصر كافة العقارات المستأجرة لاستخدام جهات حكومية، وتنسيق عمليات إنهاء عقود الاستئجار وترتيب استيعاب الجهات الحكومية المستأجرة في مواقع أخرى مملوكة للدولة.
30. مطالبة مجلس القضاء الأعلى بحصر ومساءلة أعضاء الهيئات القضائية الذين يثبت تورطهم في علاقات مع جهاز أمن الدولة وغيره من الأجهزة الأمنية في النظام السابق ومخالفتهم لواجبات وظائفهم والإساءة إلى المواطنين وأصحاب الحقوق.
31. إعادة اختيار رؤساء الجامعات الحكومية وعمداء الكليات ودعوة أعضاء هيئات التدريس لانتخاب رؤساء وعمداء جدد وفق إجراءات ومعايير المرسوم بقانون الذي يصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشار إليه سابقاً.

32. تطهير الجهاز الإداري للدولة وأجهزة المحليات من العناصر المفسدة والمرتشية ومن ساهم في تزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية ونشر الفوضى في البلاد. وللمعاونة في مهام هذا المسار الحيوي يقترح تطبيق مبدأ مشاركة المواطنين في إدارة الخدمات التي تقدمها لهم الأجهزة الحكومية المختلفة وذلك بتشكيل "مجالس رقابة شعبية" من بين المواطنين ذوي الخبرة والتأهيل والسمعة الطيبة ومن المتعاملين مع تلك الأجهزة والمتفهمين لإجراءاتها، لتكون وسيلة لتقييم أداء الجهاز في خدمة المواطنين، ونقل رغباتهم وعرض مشكلاتهم في التعامل مع الجهة الحكومية والتشاور مع الإدارة المختصة لتبسيط الإجراءات وتطوير النظم بما يحقق الكفاءة وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين. وتكون "مجالس رقابة شعبية" ممثلة لاحتياجات الجماهير ووجهات نظرها، ومساعدة للإدارة الحكومية المختصة في توعية الجماهير واقتراحات تنظيم وتطوير أساليب تقديم الخدمات، والمشاركة في بحث سبل حل ما قد يواجه الإدارة الحكومية من مشكلات.

ثالثاً: إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد [مارس – يونيو 2011]

يهدف هذا المسار إلى إعداد المقومات الرئيسة لنظام الحكم الديمقراطي الذي قامت الثورة من أجله، ويتمثل في:

1. وضع دستور جديد للبلاد.
2. صياغة وتفعيل مجموعة القوانين الأساسية المنظمة لشئون الانتخابات والأركان الرئيسة في المجتمع التي عانت من اهتراء تشريعي وفوضى في تعديلات القوانين وفقاً لمصالح الطغمة الفاسدة من عناصر نظام مبارك الاستبدادي.
3. صياغة وتفعيل قانون دور العبادة الموحد وقانون عدم التمييز ودعم المواطنة بهدف القضاء على جذور الفتنة التي استغلها النظام السابق لشغل المصريين عن فساده واستبداده ودفعهم إلا الاقتتال فيما بينهم.

وتقع المسئولية الأساسية في تنفيذ هذا المسار على الإرادة السياسية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وعلى تعاون وإيجابية أعضاء الهيئات القضائية والخبراء الوطنيين من أساتذة الجامعات وأجهزة الدولة المعنية الذين سيتم حشدهم لإنجاز متطلبات وضع دستور جديد وحزمة أساسية من التشريعات المهمة ومراجعة وتقييم الأوضاع الاقتصادية والإدارية في قطاعات محورية بالدولة في مدى زمني قصير نسبياً.

وتتبلور إجراءات هذا المسار فيما يلي:

- إصدار مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد وذلك باتباع منهجية الانتخاب على درجتين على النحو التالي:[25]
- يطلب إلى الأحزاب والقوى السياسية والحركات الشبابية من ثوار 25 يناير والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية الجامعات ومنظمات المجتمع المدني ونوادي هيئات التدريس بالجامعات ونادي القضاة وجمعيات واتحادات المصريين في الخارج، أن تتقدم كل منها بقائمة تضم أسماء خمسين - على الأقل - من الخبراء الدستوريين والقانونيين ورجال القضاء السابقين والشخصيات السياسية والعامة.
- يجوز أن تشترك أكثر من جهة في إعداد قائمة مشتركة.
- يعهد إلى مجلس القضاء الأعلى بحصر كافة أسماء المرشحين في تلك القوائم واستخراج قائمة واحدة تضم جميع الأسماء بعد إزالة التكرار المحتمل.

[25] يختلف هذا الاقتراح عما جاءت به التعديلات الدستورية حيث نراه أفضل وأسرع في الوصول إلى دستور جديد في غضون فترة لا تزيد عن ستة أشهر من الآن وليس سنة من تاريخ انعقاد مجلسي الشعب والشورى بعد الانتخابات المتوقع إجراؤها في سبتمبر 2011.

- يتم دعوة أعضاء القائمة الموحدة للمرشحين إلى اجتماع يرأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى لانتخاب خمسين من بينهم لتشكيل "الجمعية التأسيسية" لوضع الدستور الجديد وفق قواعد يحددها المجلس تضمن تمثيل كافة الفئات والخبرات الدستورية والقانونية والتوجهات السياسية اللازمة لوضع الدستور الجديد.

2. تحدد للجمعية التأسيسية فترة 6 أشهر للانتهاء من عملها.
3. تكليف اللجنة الدستورية بوضع مشروعات جديدة للقوانين التالية:
    - قانون مباشرة الحقوق السياسيـــــــــــة
    - قانون الأحزاب السياسيـــــــــــــــة
    - قانون الهيئة الوطنية المستقلة للانتخـــابات
    - قانون مجلس الشـــــــــــــــعب
    - قانون مجلس الشـــــــــــــــورى
    - قانون محاكمة الـــــــــــــــوزراء
    - قانون السلطة القضائيـــــــــــــــة
    - قانون دور العبادة الموحـــــــــــــــد
    - قانون عدم التمييز ودعم المواطنـــــــــــة
4. النص في قانون مباشرة الحقوق السياسية على الضمانات الأساسية لنزاهة الانتخابات وفي مقدمتها:
    - أن يتم إعادة بناء جداول الناخبين من واقع قاعدة بيانات الرقم القومي،
    - أن تكون بطاقة الرقم القومي هي الوسيلة الوحيدة للتعريف بالناخب، والنص على حق المصريين بالخارج في التصويت.
5. تعديل النظام الانتخابي المنصوص عليه في قانوني مجلسي الشعب والشورى ليكون بنظام القائمة النسبية غير المشروطة مع النظام الفردي.

6. طرح مشروعات القوانين الجديدة للحوار الوطني وبعد الوصول إلى توافق عام حولها يتم إصدارها بمراسيم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
7. إصدار قانون جديد للسلطة القضائية يؤكد استقلال القضاء وعدم جواز التدخل والتأثير من قبل الغير على ما يصدر عنه من إجراءات وقرارات وأحكام، وتفعيل النص الدستوري أن القضاء سلطة مستقلة تقف على قدم المساواة مع السلطتين الأخريين للدولة [السلطة التشريعية والسلطة التنفيذيــة].
8. فصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل، على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن سيطرة السلطة التنفيذية.
9. استكمال مقومات استقلال القضاء:

- يقوم المجلس الأعلى للقضاء باختيار النائب العام والإشراف على التفتيش القضائي.
- يكون تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم واختيار رئيسها من بينهم وفق نظام يحدده قانونها
- توفير ضمانات التقاضي للمواطنين وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
- إعادة صياغة مهام واختصاصات وزارة العدل لمنع تدخلها وتأثيرها في شئون القضـــاء.

10. إطلاق حرية تأسيس الأحزاب وفق قانون الأحزاب السياسية الجديد.
11. إطلاق حرية إصدار الصحف وفق قانون تنظيم الصحافة الجديـــــد.
12. فصل الإدارة العامة للانتخابات وكل ما يتعلق بإجراءاتها عن وزارة الداخلية وإلحاقها بالهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات.

13. إلغاء جداول الانتخابات الحالية وإعادة تكوينها على أساس قاعدة بيانات الرقم القومي، وتطوير العمليات الانتخابية باستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.
14. إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة تقتصر المساهمة فيها على العاملين بها والأشخاص الطبعيين المصريين، مع تحديد حد أقصى لقيمة الأسهم التي يمتلكها أي فرد بما لا يزيد عن مائة ألف جنيه مصري.
15. إطلاق حرية تأسيس القنوات الفضائيـــــة.

رابعاً: الدخول في النظام الديمقراطي [يوليو 2011]

يوضح هذا المسار - الذي يبدأ تفعيله فوراً ودون انتظار – جهود الدولة ومنظمات المجتمع وأفراد الشعب جميعاً في:

- تطوير ثقافة محابية للفكر الديمقراطي ونشرها على كافة المستويات بدءاً من طلاب المدارس والجامعات وصولاً إلى جميع طوائف وشرائح المجتمع.
- تهيئة المواطنين وحفزهم على نفض آثار العهد الاستبدادي وتشجيعهم على الممارسة الديمقراطية في محيط الأسرة والعمل والشارع وفي كافة المواقف والتجمعات الإنسانية،
- حتى إذا جاءت اللحظة الحاسمة، لحظة الاستفتاء على الدستور الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية لعصر الديمقراطية والحرية، ودعي المواطنون للمشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية، يكون المواطن المصري جاهزاً ومشاركاً إيجابيا ومساهما في بناء مصر الجديدة.
- دعم استقلال القضاء المستقل:
  - ✓ لضمان لصيانة الحقوق وتطبيق القانون وحماية الحريات،

- ✓ لإنجاح جهود الثورة في الانتقال إلى الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ومحاسبة المسئولين عن التجاوزات وإهدار القوانين والتعدي على حقوق المواطنين.

ويهدف هذا المسار إلى إعداد قانون جديد للسلطة القضائية يتضمن المبادئ والضوابط والآليات الكفيلة بتحقيق استقلال القضاء وسد كل المنافذ للنيل من هيبته أو الاعتداء على حقوق أعضاء الهيئات القضائية، وذلك بمشاركة كاملة من المجلس الأعلى للقضاء وكافة مكوّنات السلطة القضائية ونادي القضاة.

وتقع مسئولية هذا المسار على المنظومة التعليمية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة ذات العلاقة وجميع المواطنين بلا استثناء

ويتضمن هذا المسار الإجراءات التالية:

1. طرح مشروع الدستور الجديد للحوار الوطني ثم إجراء الاستفتاء الشعبي للموافقة عليه.
2. إجراء الانتخابات الرئاسيـــة.
3. إجراء الانتخابات التشريعية.
4. تشكيل حكومة ديموقراطية من الحزب [الأحزاب] الفائز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية.
5. أجراء الانتخابات المحليـــة.
6. تفعيل السياسات والآليات لتأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام

بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

7. تفعيل حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
8. إعادة هيكلة المنظومة الوطنيـــــــة للتعليم.
9. إطلاق الحريات الأكاديمية وتأكيد استقلال الجامعات.
10. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
11. إطلاق حرية وسائل الإعلام وحرية تداول المعلومات.
12. حظر كافة أشكال تقييد الحريات الأساسية للمواطنين.
13. إطلاق الحريات النقابيـــــــــــة.

خامساً: تدعيم الممارسة الديمقراطية [مايو 2011 .....

يمثل هذا المسار:

- بداية جني ثمار الثورة وتحقيق أحلام الشعب في دولة ديمقراطية مدنية عادلة،
- تفعيل المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي من دستور جديد وتشريعات حديثة عادلة وانتخابات نزيهة تحوطها الضمانات الحقيقية والإشراف القضائي الكامل،
- النقطة الفاصلة بين نظام مبارك والنظام الديمقراطي الجديد،
- وفاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعهده أن يحمي الثورة ويضمن تحقيق أهدافها.

وستكون مشاركة الشعب وإيجابيته في مباشرة حقوقه السياسية هي العنصر الفاعل في تحقيق الديمقراطية الحقة في البلاد.

تبدأ عمليات تدعيم الممارسة الديمقراطية مبكرة نسبياً وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

1. تطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لإدماج مفاهيم الديمقراطية وطرح أنماط السلوك الديمقراطي وترغيب الطلاب فيها.
2. تصميم نماذج للممارسة الديمقراطية في المؤسسات التعليمية بتشجيع الطلاب في تكوين اتحادات، جمعيات، أسر وغيرها من أنماط التنظيم الديمقراطي للمشاركة في فعاليات المؤسسة التعليمية.
3. تطوير ودفع التنظيمات الديمقراطية [مجالس الآباء بالمدارس، مجالس الأمناء بالجامعات ومنظمات البحث العلمي، اتحادات الملاك أو اتحادات الشاغلين في الوحدات السكنية، المجالس العرفية لتأكيد السلام الاجتماعي وفض المنازعات على مستوى الحي أو المنطقة السكنية، اللجان النقابية في منظمات الأعمال.....] في مختلف منظمات المجتمع وحفزها للمشاركة في دراسة المشكلات واتخاذ القرارات في تلك المنظمات.
4. اعتماد أسلوب الانتخابات - بقدر الإمكان - في شغل الوظائف القيادية في أجهزة الدولة والوحدات المحلية والهيئات العامة والجامعات ومراكز البحث العلمي وغيرها من منظمات المجتمع.
5. تشجيع أساليب وأنماط القيادة الجماعية من خلال المجالس المنتخبة في مختلف منظمات المجتمــع.
6. تمكين منظمات المجتمع المدني وإتاحة مساحة كافية لمناقشة المشكلات والقضايا الوطنية وحفزها على المشاركة في حلها وعلاج الآثار السالبة المترتبة عليها.
7. تأكيد أسلوب الحوار المجتمعي في دراسة القضايا الوطنية المحورية والحرص على بناء التوافق الوطني واحترام ما يتم التوافق عليه.

8. اعتماد أساليب استطلاع الرأي وفق المعايير العلمية الموضوعية للتعرف على آراء المواطنين في كل ما تستهدف أجهزة الدولة تطبيقه من نظم أو تتخذه من قرارات.
9. الحرص على الشفافية الكاملة في شرح الأوضاع وتوضيح السياسات وأسباب القرارات التي تلجأ إليها أجهزة الدولة وغيرها من منظمات المجتمع.
10. إطلاق حرية تأسيس الأحزاب والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية.
11. دعم شبكة الضمان الاجتماعي واتخاذ إجراءات حاسمة للتخفيف من حدة الفقر وتحسين الخدمات.
12. دعم جهود ومشروعات مكافحة الأمية واعتماد تقنيات متطورة في تعليم الكبار وحماية من تمحى أميتهم من الارتداد إلى الأمية.
13. تيسير استخدام خدمات الإنترنت وتخفيض تكاليف الاشتراك فيها ومنع أي ممارسات لتقييدها أو حجبها إلا ما يتعارض مع القيم الأخلاقية أو يتصادم مع تقاليد المجتمع.
14. تطوير الأجهزة الحكومية وتحديث أساليب العمل بها والتوسع في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات لتيسير تعاملات المواطنين معها وتوفير الشفافية والوضوح في إجراءات وشروط الحصول على الخدمات بما يمنع مجالات الرشوة أو الاحتياج إلى الواسطة وغيرها من الأساليب غير الديمقراطية.

سادسا: الانطلاق في التنمية الوطنية الشاملة

ويبين هذا المسار إجراءات الانطلاق لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة في مناخ الحرية والديمقراطية وتعويض الفرص التي ضيعها النظام البائد.

إن الانطلاق في نهضة اقتصادية ومجتمعية شاملة هي الضمان الحقيقي لاستدامة الثورة وحماية مكتسبات الشعب، وسد الطرق على كل من يريد العودة بمصر إلى الوراء.

إن النمو الاقتصادي القائم على استثمار الفرص والإمكانيات المتاحة لمصر - وفي مقدمتها المصريون أنفسهم – والمرتكز على أسس العدالة الاجتماعية هو أمل المصريين جميعاً لنهضة مستمرة تنتقل بالوطن إلى آفاق مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم وأحفادهم من بعدهم.

تنطلق إجراءات هذا المسار في عملية تنمية وطنية شاملة تعوّض ما تسبب فيه النظام البائد من إهدار من موارد الوطن والفرص نتيجة الضائعة نتيجة الممارسات السيئة والسياسات الفاشلة والفساد واسع النطاق والزواج الباطل بين السلطة والمال.

وتتبلور هذه الإجراءات فيما يلي:

1. مراجعة أوضاع الجهاز المصرفي وإعادة هيكلته وفق المعايير الدولية، وإعادة تشكيل مجلس الإدارة في ضوء التقييم الموضوعي لأداء القيادات المصرفية الحالية.
2. مراجعة أوضاع وإعادة هيكلة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وفصل أموالها عن وزارة المالية.
3. مراجعة أوضاع وتقييم أداء وإعادة هيكلة بنك الاستثمار القومي وضبط أداءه في حدود الغاية التي أنشئ من أجلها.
4. مراجعة أوضاع وتقييم أداء وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة في ضوء قانون التنظيم العام للدولة.
5. مراجعة أوضاع وتقييم أداء وإعادة هيكلة الوحدات المحلية في ضوء قانون الحكم المحلي الجديد.
6. مراجعة أوضاع وإعادة هيكلة هيئات المرافق العامة في مجالات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل البري والبحري والسكك الحديدية.

7. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم قبل الجامعي، وتطوير الجامعات وتأكيد استقلالها العلمي والمالي والإداري.
8. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
9. إعادة تفعيل المشروع القومي لتنمية وتعمير سيناء.
10. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الصناعية.
11. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي.
12. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة لتنمية وتعمير الصحاري المصرية.
13. مراجعة وتقويم مسار المشروعات التي بدأها النظام البائد على غير أسس اقتصادية أو تقنية صحيحة وفي مقدمتها مشروع توشكي.
14. مراجعة موقف المشروع النووي المصري واتخاذ القرار الصحيح في ضوء استراتيجية كاملة لتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

مرفق رقم 1

المبادئ الأساسية للدستور الجديد المستهدف

1. مصر جمهورية برلمانية في دولة مدنية ديمقراطية حديثة وعادلة.
2. إنشـاء الوزارات وإلغائها ودمج الوزارات وفصـلها في حدود قانون للتنظيم العام للدولة يصدره مجلس الشعب باعتباره من القوانين المكملة للدستور.
3. يشـترط فيمن يترشـح لرئاسـة الجمهورية أن يكون مصـرياً من أبوين وجدين مصـريين لا تقل سـنه يوم الترشـيح عن أربعين سـنة ميلادية ولا تتجاوز خمسـة وستين سنة، ويكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.
4. يشترط لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية الحصول على تزكية من خمسين ألف مواطن ممن لهم حق التصويت وذلك بموجب توكيلات رسمية موثقة في الشهر العقاري، على أن يكونوا من خمسـة عشـرة محافظة على الأقل وبحد أدنى ألف

وخمسمائة مواطن من كل محافظة، ولا يجوز أن يزكي المواطن أكثر من مرشح واحد.

5. تتحدد فترة رئاسة الجمهورية في أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
6. أن يكون شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وغيرها من المناصب العامة التي يحددها القانون، بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.
7. التأكيد على وحدة الشعب المصري ورفض تقسيمه إلى فئات، وإلغاء تخصيص 50% من مقاعد المجالس التشريعية للعمال والفلاحين، وكذا إلغاء نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للمرأة.
8. تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.
9. تأكيد مسئولية الدولة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وضمان التوزيع العادل للثروة وعوائد النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين بحسب مساهماتهم في تحقيق الناتج القومي.

10. أن يكون شـغل الوظائف العامة بمسـابقات ينظم القانون إجراءاتها وضـمانات الموضـوعية والشـفافية وإتاحة فرص التقدم لها لجميع المصـريين ممن تتوفر فيهم الشـروط المعلنة للوظائف من دون التمييز بينهم على أسـاس النوع أو العقيدة أو الأصل الاجتماعي أو معيار آخر للتمييز بينهم.
11. إتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسـيس أحزاب سـياسـية في الدعوة لتأسـيسـها وحشـد الأعضـاء، ويعتبر الحزب قائماً وشـرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصـة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.
12. تتم الانتخابات التشـريعية والرئاسـية والاسـتفتاءات الشـعبية بإشـراف " هيئة وطنية مسـتقلة للانتخابات" مسـتقلة تماماً عن السـلطة التنفيذية وعن رئاسـة الدولة، وأن ينص في الدسـتور الجديد على أن تنظم طريقة تشـكيلها وأسـلوب عملها بقانون خاص.
13. تأكيد حق المصـريين المقيمين بالخارج في مباشـرة حقوقهم السـياسـية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
14. تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصـرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضـوع الحكومة للرقابة القضـائية في ممارسـتها للسـلطات الخاصـة بحالة الطوارئ.
15. تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسـئولية الدولة عن تطوير سـياسـات اقتصـادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضـد الفقر، وتضـمن توزيعاً عـادلاً للـدخـل القومي في ظـل اسـتراتيجية وطنية للتنمية الشـاملة والنمو الاقتصـادي المسـتدام وتضـع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.

16. تطوير نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية في كافة الشئون المتصلة بالخدمات العامة ومشروعات التنمية المحلية، ودعم صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية وتأكيد سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.
17. تحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف.
18. تحرير النقابات المهنية والعمالية من التدخلات الأمنية ورفع سيطرة السلطة التنفيذية عنها والالتزام بالمواثيق الدولية المؤكدة لحرية العمل النقابي وحرية التظاهر السلمي لأعضائها.
19. تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث القومي.

رد من حزب الوفد

وأحزاب التحالف من أجل مصر

طلع علينا ما يسمى حزب " المصريين الأحرار" ببيان يعلن فيه رفضه الانضمام إلى التحالف الذي دعا إليه حزبا " الوفد" و" الحرية والعدالة" بدعوى أنه " يربأ بنفسه أن يحول أول انتخابات نزيهة إلى انتخاب من الدرجة الثانية، تفرض فيه الوصاية على المواطن". والجدير بالذكر أن ذلك الشيئي المسمى حزب "المصريين الأحرار" لم يكن مدعواً إلى تحالف الأحزاب الكبرى ذات التاريخ والتواجد في الشارع السياسي المصري لما يكاد يقترب من مائة عام. ولعل تجاهل القائمين على التحالف من أجل مصر لذلك الحزب الذي هو تحت التأسيس كان الدافع إلى تلك الثورة حيث يعترف بيانه بقوله " ونحن هنا لا نقف ضد التحالف والتآلف، ولكننا تبحث عن أرضية مشتركة من الفكر والمبادئ والتوجهات، لذا فإننا نعلن أن هذا التحالف يحتاج إلى الكثير من الترتيبات والمضامين حتى لا يضاف إلى كم التحالفات المحبطة السابقة التي ينظر إليها المواطن المصري بعين الشك والريبة"! ونقول لأصحاب ذلك الشيئي الذي هو تحت التأسيس أنكم تضللون المواطن المصري وتفترون عليه الكذب، فالتحالف الذي يقيمه أحزاب وطنية كبرى لها تاريخ من دونكم يصبح في

رأيكم فرض للوصاية على المواطن وتحويل للانتخابات القادمة إلى انتخاب من الدرجة الثانية، بينما لو كنتم طرفاً في التحالف فسيكون خيراً وسلاماً.

ويضع من كتب بيان الحزب الذي هو تحت التأسيس نفسه في موضع يثير الشفقة والاستهزاء حين يعترف ويقول " نحن نعلم أننا مع أي تحالف يقوم على مبادئ الدولة المدنية والمواطنة، وينظر للأديان باعتبارها نسيجاً لا يتعارض مع المساواة والحرية"، ونحن نعلمك يا كاتب بيان الزور أن الأحزاب المتحالفة من أجل مصر كلها تؤكد التزامها بالثوابت المصرية الأصيلة التي رفع لواءها حزب " الوفد" من أيام ثورة 1919 الخالدة أن " الدين لله والوطن للجميع"، وأن المواطنة هي أساس المجتمع المصري الأصيل. كما تضمن بيان " مبادرة التحالف الانتخابي من أجل مصر" النص على أن غاية التحالف هي "يبتغي التحالف حشد جهود وطاقات أعضائه للمساهمة الإيجابية والفاعلة في دعم وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف ثورة الشعب وإنجاز التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس للدولة المدنية التي أساسها المواطنة والقانون في جمهورية ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

ويكشف بيان الشيئي الذي هو تحت التأسيس عن حقيقة مشكلته حين يعترف بأن سبب غضب وثورة " المصريين الأحرار" ورفضهم التحالف مع الوفد هو " استباق حزب الوفد للأحزاب الليبرالية وجلوسه منفرداً مع الإخوان المسلمين."، بمعنى أنهم لم يكونوا ليعترضوا لو كانوا من المدعوين الأوائل! ونوضح الأمر للحزب الذي هو تحت التأسيس أن دعوة التحالف والتآلف، التي لا يرفضها كما جاء في بيانه، قد بدأت قبل أن يتواجد على الساحة السياسية المصرية بفضل ثورة 25 يناير المجيدة التي يحاول مؤسسه والداعي الأول إليه أن يركب موجتها رغم أن تصريحاته دفاعاً عن الرئيس المخلوع قبل إعلان تنحيه استجابة للثوار، لا تزال موثقة على YouTube. إن

إعداد وثيقة التحالف يعود إلى السادس عشر من مارس 2011 في اجتماع حاشد شارك فيه كل الأحزاب التي صدر عنها بيان التحالف يوم الرابع عشر من يونيو حين اجتمعوا في بيت الأمة بمقر حزب الوفد!

إن حزب "المصريين الأحرار" يعود لاستخدام تعبيرات جهاز أمن الدولة المنحل ومنطق التشكيك في النوايا ويكشف عن فكر سياسي مرفوض حين يقول إنه " لديه الكثير من التساؤلات حول توجه تيار الإسلام السياسي، ونيته تجاه ثوابت الدولة المصرية التي انطلقت من دستور 1923 وأرست مبدأ مدنية الدولة". ونقول لذلك الشيئي أنه لا يوجد ما يسمى " الإسلام السياسي" ونحن نربأ بأن يضاف للإسلام أي صفات وضعية تلوكها ألسنة من لا يفهمون أصوله. ولا يجوز لحزب لم يبدأ مسيرته بعد أن يزايد على قيم وثوابت أرساها " الوفد" ودافع عنها وكانت رايته المعلنة عبر عشرات السنين. نحن يا أصحاب " المصريين الأحرار" من أكد ويؤكد على قيم المواطنة والوحدة الوطنية، ونحن من أرسى قيم الدولة المدنية حتى أصبحت راسخة في ضمائر المصريين مسلمين ومسيحيين، ونقول لكاتب بيانهم نحن الذين لدينا الكثير من التساؤلات حول مصادر تمويل حزبكم، ونربأ أن تقام أحزاب تتاجر بأهداف الثورة ومشاعر شبابها بتوجيه اتهامات غير صادقة لأحزاب ناضلت لسنوات دفاعاً عن الديمقراطية والحرية والوحدة الوطنية.

إن أحزاب التحالف من أجل مصر تؤكد أن غايتها هي العمل على وحدة الصف وتجنيب الوطن الفرقة والانشقاق والاستقطاب إلى فرق متنازعة لن يستفيد منها إلا أعداء الوطن. وتؤكد أحزاب التحالف أنها تراهن على ذكاء المصريين وقدرتهم الفائقة على التمييز بين الغث والسمين. إن المصريين كلهم أحرار ولا نقبل أن يصطفي بعض أصحاب الأموال فريقاً منهم يصفهم دون غيرهم ب "المصريين الأحرار". ونقول لمن يتباكون على حق المصريين في حرية الاختيار أن المصريين قد اختاروا

فعلاً ووقفوا على مدار سنوات طويلة في صف الأحزاب الوطنية الحقة التي لا يشوب تاريخها شائبة من تعاطف مع الرئيس المخلوع ولا تعامل مع جهات خارجية لا تريد لمصر الخير.

ونقول للجميع موعدنا يوم الحقيقة حين يحتار المصريون ممن يمثلهم حقاً ويطمأنون إلى صدق ووطنيته وإخلاصه لمصر، ونقول للمزايدين خسئتم فلن يزيدكم تضليلكم للناس إلا خساراً، ونقول لمن أعلن عن رفضه التحالف معنا لا أهلاً ولا مرحباً فلم تكن مدعواً.. ولن تكون.

تقرير عن زيارة بعثة الحزب إلى السودان

6-9 مايو 2011

أولاً: شمال السودان

المشهد السياسي والاقتصادي

1. إعلان المسئولين السودانيين الغضب والمرارة من تصرفات النظام المصري السابق وإهماله التعامل مع السودان خلال سنوات طويلة - خاصة الفترة الأخيرة قبل سقوط النظام -. وقد كان هذا الإعلان واضحاً لنا بدءاً من رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ونائب رئيس الحزب الحاكم ورئيس المجلس الوطني [البرلمان] ومستشار رئيس الجمهورية وحتى رؤساء الأحزاب المعارضة.
2. تأكيد الرسميين السودانيين جميعاً - في نفس الوقت – ترحيبهم بثورة 25 يناير المصرية ورغبتهم الشديدة في إعادة التواصل والتعاون مع مصر لاستئناف مسيرة العمل المشترك، وفي المقدمة هم يصرون على ضرورة أن تفي مصر بتفعيل الحريات الأربع [التنقل، التملك، الإقامة والعمل]السابق التوافق عليها مع حكومة الإنقاذ السودانية والتزم بها الجانب السوداني حيث صادق عليها البرلمان السوداني في 18 مارس 2008 وكان المفترض أن تدخل حيز التنفيذ بعد

30 يوماً من ذلك التاريخ، ولكن مصر لم تنفذها حتى الآن ولم يبق على فترة سريانه سوى أقل من عامين حيث كانت مدته المتفق عليها خمس سنوات.

3. نتيجة عدم التزام مصر بتطبيق اتفاقية الحريات الأربع يشكو السودانيون من متاعب الحصول على تأشيرات الدخول لمصر خاصة بالنسبة لمن هم في المرحلة العمرية 20-60 حيث يحصل الصغار ومن هم فوق الستين على التأشيرات بسهولة.
4. كان السودانيون يتوقعون أن تكون اتفاقية الحريات الأربع مدخلاً لتقنين وضعية مليوني سوداني يعملون بمصر.
5. لا تزال مسألة حلايب محل تركيز من الجانب السوداني وإن كان الموقف السائد هو الاستعداد لقبول فكرة أن تكون منطقة للتكامل المصري السوداني.
6. أكد الجانب السوداني الرسمي، ممثلاً في نائب رئيس الجمهورية على عثمان ونائب رئيس المؤتمر الوطني نافع محمد نافع، الرفض القاطع لمناقشة مسألة تأييد مرشح مصر "مصطفى الفقي" لمنصب أمين عام جامعة الدول العربية، مؤكدين أن تم إبلاغ موقف السودان بالاعتراض على المرشح المصري للحكومة المصرية فور تواتر الأنباء عن اتجاه النية لترشيحه، كما أُبلغ د. عصام شرف بذلك أثناء زيارته للخرطوم.
7. من حديثنا مع فاروق أبو عيسى والسيد/ الصادق المهدي وعناصر في أحزاب المعارضة، اتضح لنا أن هناك أوضاعاً اقتصادية صعبة يمر بها السودان خاصة مع تصميم جمهورية جنوب السودان على الاحتفاظ بكامل عوائد البترول الجنوبي والذي تحصل الخرطوم الآن على 50% منه.
8. يتضح أن المعارضة لحكم البشير متنامية وقد أججت ثورة 25 يناير في مصر آمال المعارضين في الاتجاه نحو عمل مماثل في شمال السودان.

9. تتصاعد وتيرة التهديد من جانب الخرطوم وتهديدها بالحرب نتيجة لإعلان جنوب السودان ضم إقليم آبييه رسمياً والنص على ذلك في دستور الجمهورية الوليدة.
10. تبدي أوساط الحكم في الخرطوم ثقة بالغة في انتهاء أزمة دارفور وتصور الأمر على أنه أقرب إلى الطبيعي، بينما يتشكك المعارضون في هذه الأقوال الرسمية حيث يؤكدون سوء الأحوال هناك واستمرار خطر الانفجار والوصول إلى نقطة تهدد بالانفصال كما حدث في الجنوب.
11. تموج الساحة السياسية بعشرات الأحزاب التي شكلت مجموعة منها ما يسمى مجلس أحزاب حكومة الوحدة الوطنية وهو برئاسة البشير ويخضع تماماً لحزب المؤتمر الحاكم.
12. تبدو قدرة الحزبين الرئيسين في المعارضة ضعيفة وغير مؤثرة [حزب الأمة القومي برئاسة الصادق المهدي، والاتحاد الديمقراطي برئاسة الميرغني].
13. هناك مشكلات في ولايات شرق السودان [كسلا، القضارف، البحر الأحمر] تعود بالدرجة الأولى إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية وسوء الخدمات، وهم في حاجة إلى دعم كبير في الجانب التعليمي حيث يوجد نصف مليون طفل في سن التعليم خارج المدارس وأغلبهم لا يعرف اللغة العربية.

الفرص المتاحة لمصر

1. تتوفر فرص مهمة للاستثمار والعمل الاقتصادي المشترك بين قطاعات الأعمال المصرية والسودانية خاصة في المشروعات الزراعية ومشروعات البناء والتشييد والنقل والخدمات التعليمية والصحية.
2. يبدي الجانب السوداني ترحيباً بالتعاون الاقتصادي وفتح فرص الاستثمار أمام المصريين وأعلن الرئيس البشير في حديثه لنا أنه كان قد عرض على الرئيس السابق حسني مبارك زراعة القمح في السودان لحساب الشعبين وبعد موافقته عاد وأبلغه أن أمريكا ترفض أن تزرع مصر قمحها في السودان وتوقف المشروع.

3. يجري إنشاء طريق في الولاية الشمالية [باقي منه أقل من 30 كيلومتر] يمكن من خلاله الوصول من الإسكندرية إلى الخرطوم ويمكن أن يصل إلى كيب تاون في جنوب إفريقياً ويمثل فرصة هائلة لنقل المنتجات السودانية وفتح قنوات لتصديرها عبر الموانئ المصرية، ويفتح الطريق أمام تغذية الأسواق المصرية بالمنتجات التي يمكن أن تتحقق من مشروعات الزراعية المصرية في السودان.
4. يبدي الجانب السوداني الاستعداد لتقديم ملايين الأفدنة من الأراضي الزراعية لمشروعات لمستثمرين مصريين أو لمشروعات مشتركة مع السودانيين.
5. ينصح مسئولو اتحاد العمل السودانيون بالحفاظ على وحدة الكيان العمالي تحت اتحاد واحد للنقابات العمالية وتجنب تفتيت الحركة النقابية بالسماح بقيام نقابات مستقلة واتحاد للنقابات المستقلة_[وفي رأينا دراسة هذه النصيحة وإن كان هذا لا يمنع طبعاً من تطهير الاتحاد الحالي من عناصر النظام السابق وتجنب تسيسه والتدخل الحكومي في شئونه].
6. يشكو اتحاد أصحاب العمل السوداني من أن " مجلس رجال الأعمال السوداني المصري" معطل حالياً.
7. اقترح والي ولاية نهر النيل مشروعاً لإنشاء طريق يربط ولايته مع مصر وطوله 260 كيلومتر، وإنشاء منطقة حرة بين البلدين، وتنسيق مشروعات لتبادل تسويق منتجات البلدين.

الاقتراح

حيث يتكرر الحديث عن مشروعات زراعية وغيرها في السودان يقوم بها جهات حكومية مصرية أو من القطاع الخاص المصري، يقترح تشكيل مجموعة عمل دائمة تمثل فيها الوزارات المصرية ذات العلاقة وممثلين لاتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال وممثلين لحزب الوفد والمشاركين في حملات

الدبلوماسية الشعبية لتتولى التنسيق مع الجانب السوداني بعد التوافق مع الحكومة السودانية على تسمية مجموعة عمل مناظرة للمجموعة المصرية.

وتتولى مجموعة العمل المصرية من جانبها تقديم الدعم لأصحاب المشروعات والمستثمرين المصريين الراغبين في الاستثمار في السودان ومتابعة تقدم مشروعاتهم والتعامل مع المجموعة السودانية المناظرة لتذليل العقبات وتهيئة كافة المقومات لنجاح تلك المبادرات.

ثانياً: جنوب السودان

1. الموقف في جنوب السودان هو الامتنان لكل ما قدمته مصر من دعم ومعونة، والإشادة بأن مصر كانت أول دولة تقيم لها قنصلية في جوبا، وأنها أقامت أربع محطات لتوليد الكهرباء في مناطق مختلفة بالدولة الوليدة، كما أنشأت عيادة طبية يعمل بها أطباء ومساعدون صحيون مصريون. كما ذكر بأن فرع جامعة الإسكندرية في جوبا قد باشر أول أنشطته وأن هناك عدداً من الطلاب الجنوبيون يدرسون الآن بها.
2. أكد الرئيس سلفا كير أن جنوب السودان لا ترغب في حرب الشمال مرة ثانية بسبب الخلاف على إقليم آبييه إلا في حالة الدفاع عن النفس حيث لديهم معلومات ومؤشرات أن الرئيس البشير لا يريد الالتزام بقرار المحكمة الدولية الذي صدر لصالح جنوب السودان، وأن حكومة الخرطوم تحشد الجنوبيين المقيمين في الشمال وتدربهم وتسلحهم لإرسالهم إلى الجنوب لإثارة القلاقل هناك.
3. أكد الرئيس سلفا كير أن جنوب السودان لا يحتاج إلى مياه النيل حيث تتم الزراعة على مياه الأمطار الغزيرة فترات طويلة من السنة وكذلك يستخدمون المياه الجوفية. وفي حالة الاحتياج لمياه النيل سيكون ذلك من حصة السودان وليس على حساب حصة مصر.

4. ترحب حكومة جنوب السودان بكل المساعدات الاقتصادية والتقنية والتعليمية والطبية وغيرها، فهم في حاجة إلى كل شيء فالدولة ناشئة وتحتاج إلى إنشاء بنية اساسية كاملة.
5. كذلك ترحب حكومة جنوب السودان بالمستثمرين المصريين ولديها قانون استثمار به محفزات مهمة وهم يلتزمون بالحريات الأربع حيث تم التوافق عليها بين مصر وبين حكومة السودان الموحدة قبل الانفصال وهم ملتزمون بما تم التوافق عليه مع مصر.

الاقتراح

يقترح تكوين مجموعة عمل مماثلة لتلك المقترحة بشأن شمال السودان وتباشر ذات المهام.

موقف حزب الوفد

1. يتبنى حزب الوفد الدفع باستمرار في طريق توسيع دوائر التعاون والتلاحم الشعبي بين مصر والسودان شماله وجنوبه.
2. سينظم حزب الوفد مؤتمراً سياسياً في شهر يوليو القادم يضم كافة الأحزاب السودانية وسيسعى ليكون مؤتمراً شاملاً كافة الأحزاب في الشمال والجنوب، كما سينظم مؤتمراً اقتصادياً موازياً للمؤتمر السياسي يجمع المستثمرين المصريين والسودانيين من شمال وجنوب السودان.
3. يهدف المؤتمران السياسي والاقتصادي إلى بلورة مشاريع تعاون واستثمار محددة وخطوات وآليات واضحة لدعم الحوار السياسي والعلاقات بين الأحزاب المصرية والسودانية للدفع في اتجاه المزيد من التعاون والتقارب والتكامل وصولاً إلى حالة تجعل وحدة وادي النيل أمراً واقعاً.

2011/05/10

رؤية الحزب السياسية !

أ.د. علي السلمي

مشروع وثيقة قُدمت إلى المجلس الاستشاري للحزب بناء على

طلب رئيس المجلس [السيد/ عمرو موسى]

في أغسطس 2018 ولم تتم مناقشتها !

إن مصر

تجتاز وهي تواجه الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، يكون من الضروري الاهتمام العام بإعادة تشكيل المشهد السياسي الوطني... وغالبية المصريين قد عقدوا العزم على التخلص من كل السلبيات والعوائق التي ترتبت على ضياع زخم ثورة 25 يناير 2011، وهم يتطلعون لاستعادة مسيرة التنمية والتقدم في جميع مجالات العمل الوطني وفق الدستور والقانون.

إن مصر

تتهيأ لمرحلة يشارك فيها المصريون كافة بفاعلية للانتقال بالمجتمع المصري نحو مستقبل أفضل وأزهى اقتصاديا واجتماعياً، ونحو تحول ديموقراطي أفعل وفق الرؤية المصرية الوطنية وثوابت الوطن التاريخية والمستمرة.

وحزب الوفد

إذ يشارك في عملية إعادة البناء الوطني، يقدم رؤية سيلتزم بها ويعمل على تحقيقها:

الرؤية السياسية للحزب

أولاً:

المبادئ الرئيسة للرؤية

1. دعم الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب السياسية وعلى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.
2. مشاركة الشعب مصدر السلطات في رسم وتقرير السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ومن خلال نوابه المختارين بالاقتراع العام المباشر في انتخابات دورية نزيهة ومتحررة من جميع الضغوط.
3. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطنين ومحاسبة كل من يعتدي عليها.
4. تأكيد مضامين العدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل القومي، وتقريب الفوارق بين الطبقات والحفاظ على حقوق المواطنين التي كفلها الدستور.
5. التمسك بنصوص الدستور جميعها وخاصة مادته الثانية بأن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ونص المادة الثالثة بأن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية. وكذا التمسك بالقيم الروحية التي أرستها الديانات السماوية جميعا وبالوحدة الوطنية.

6. تأكيد دور مصر الرائد في المجالات العربية والإسلامية والإفريقية والعالمية، وذلك وفقاً للمبادئ التي حددها الدستور، ومن أجل خلق الظروف لتوفير الحياة الأفضل للمصريين كافة وضمان التعايش السلمي مع كل شعوب العالم.

ثانياً:

ركائز الرؤية

1. مصر دولة مدنية ديموقراطية حديثة

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. [مادة 1 من الدستور].

2. تفعيل الدستور

إن تفعيل الدستور يمثل واجباً وطنياً على جميع المصريين المسارعة إلى تنفيذه كل في مجاله، وذلك في إطار منظومي متكامل ومتزامن من خلال مبادرات مجلس الوزراء . بالأساس . وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب . للتقدم بمشروعات قوانين لترجمة ما تضمنه الدستور من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تُفصَّل وتُنظم قواعد العمل في كل المجالات التي تعامل معها الدستور، وفي المقدمة منها المواد التي فرضت على الدولة التزامات محددة.

3. الالتزام التام بنص الدستور حين الحاجة إلى تعديله

تتردد بين الحين والآخر دعوات لتعديل الدستور، وتؤكد رؤية حزب الوفد على ضرورة التقيد بنص المادة رقم 226 في حال الرغبة في تعديل الدستور.

4.تفعيل دولة المؤسسات الديموقراطية

إن صياغة الدستور ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق مبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة وكافة منظمات المجتمع بتفعيل هذا الدستور واحترام غاياته

ومقاصده، ويتم ذلك بتأكيد الانتقال إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها. وبهذا يكون تفعيل نص الدستور أن " السيادة للشعب" عملاً وليس قولاً وتأكيد ما جاء في ديباجته "نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصري، السيد في الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا".

5. سيادة القانون

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة بجميع مؤسساتها للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات. [مادة 94 من الدستور].

إن سيادة القانون هي عماد الدولة المدنية الحديثة حيث يجب مراجعة تطبيقاتها في جوانب ونشاطات الدولة المختلفة بما يحقق إشاعة العدالة العامة والتصدي للفوضى، وتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون، حيث يعتبر جميع الناس متساوين أمام القانون، وخضوع السلطة التنفيذية أيضا للرقابة سواء من قبل البرلمان أو المحكمة الدستورية أو مجلس الدولة.

ومن أسف أن مركز مصر على مؤشر سيادة القانون العالمي متدن للغاية فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمركز الـ 110 من 113 دولة عالميًا في مؤشر سيادة القانون، وذلك للعام 2018/2017 الذي يعده مشروع العدالة العالمي "World Justice Project"[26]، حيث جاءت الإمارات في المركز الأول في المنطقة تلتها الأردن.

[26] http://www.madamasr.com/ar/2016/10/20/news/u/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1/

6. دعم المواطنة وتأكيد وحدة الشعب المصري

ينص الدستور في مادته الأولى أن جمهورية مصر العربية نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون.

والمطلوب استعادة قيم المواطنة؛ وأن الجميع في مصر لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.

7. تأكيد قيم المحاسبية والمساءلة للجميع

لا تكتمل مسيرة الوطن في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ولا تتحقق أهداف الوطن في كل نواحي الحياة بدون تفعيل قيم المحاسبية والمساءلة لكل مواطن يشارك في الحياة العامة مهما كان موقعه أو منصبه سواء كان في مجال العمل السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي، أو كان يعمل في عمل حكومي أو خاص. إن المحاسبية والمساءلة لجميع المشاركين في الحياة العامة شرط ضروري لتأكيد جودة الأداء وسد منافذ الفساد.

8. تحرير الإعلام والثقافة من سيطرة الدولة والبيروقراطية الحكومية

تتعدد مواد الدستور المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية لهم، وكذلك ما يخص الإعلام.

لكن الممارسة الفعلية على أرض الواقع تكشف عدم التفعيل الكامل لمواده المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية وحرية الإعلام، تلك المواد التي تُلزم الدولة بتوفير المقومات والموارد بما يحقق الحرية الكاملة للمصريين في تناولهم لكل ما يتصل بموضوعات الثقافة والإعلام دون تقييد أو تدخل

من أجهزة الدولة إلا بغرض التيسير والمساندة، مما يتطلب إلزام الدولة بالتفعيل الحقيقي والجاد للنصوص الدستورية.

9. استقلال القضاء

"السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شئون العدالة أو القضايا، جريمة لا تسقط بالتقادم." [مادة 184 من الدستور].

ويقتضي تأكيد استقلال القضاء مراجعة كل التعديلات التشريعية والإجراءات التنفيذية التي قد تتعارض مع مبدأ "استقلال القضاء".

10. استقلال الجامعات

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. [مادة 21 من الدستور] وذلك يقتضي السعي لإصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات يؤكد الاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأهلية. كما تخضع فروع الجامعات الأجنبية لذلك القانون.

11. القوات المسلحة مؤسسة وطنية تحمي الوطن

"القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي التى تنشئ هذه القوات، ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذي ينظمه القانون". [مادة 200 من الدستور]

وفي هذا المجال تؤكد رؤية حزب الوفد ضرورة التقيد بنص المادة الدستورية فيما يصدر من قرارات تكليف القوات المسلحة بمهام تخرج عن مهامها الأصيلة إلا في حدود ما تفرضه متطلبات الأمن القومي.

12. مراجعة وتقييم وتصويب برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية

إن مصر تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة ومتراكمة منذ سنوات طويلة، وقد تفاقمت وتصاعدت في السنوات الأخيرة، ما يتطلب المراجعة الشاملة والتطوير العلمي للسياسات والبرامج والتوجهات الاقتصادية في جميع المجالات بما يحقق التنمية الشاملة المستدامة في إطار مفاهيم العدالة الاجتماعية والتوافق المجتمعي على الأولويات.

13. تأكيد مسئولية مجلس النواب عن رقابة وتقييم أداء السلطة التنفيذية

تنص المادة رقم 101 من الدستور على أن يمارس مجلس النواب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتي تضم رئيس الجمهورية، والحكومة، والإدارة المحلية.

ولمجلس النواب في مجال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية سلطات نص عليها الدستور منها؛

- وجوب عرض الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب.
- حتمية موافقة مجلس النواب قبل الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج فى الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة.
- توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، في أي موضوع يدخل فى اختصاصاتهم، وعليهم الإجابة عن هذه الأسئلة فى دور الانعقاد ذاته .
- توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل فى اختصاصاتهم ويناقش المجلس

الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تاريخ تقديمه، وبحد أقصى ستون يوماً، إلا فى حالات الاستعجال التي يراها، وبعد موافقة الحكومة.

- لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم. ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عُشر أعضاء المجلس على الأقل، ويصدر المجلس قراره عقب مناقشة الاستجواب، ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء.
- يجوز لعشرين عضواً من مجلس النواب على الأقل طلب مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه.
- لكل عضو من أعضاء مجلس النواب إبداء اقتراح برغبة في موضوع عام إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم.
- لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقدم طلب إحاطة أو بيانًا عاجلاً، إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، فى الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية .
- لمجلس النواب أن يشكل لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانه بتقصي الحقائق فى موضوع عام، أو بفحص نشاط إحدى الجهات الإدارية، أو الهيئات العامة، أو المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصى الحقائق فى موضوع معين، وإبلاغ المجلس ويقرر المجلس ما يراه مناسبًا فى هذا الشأن . وللجنة فى سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله، وعلى جميع الجهات أن تستجيب إلى طلبها، وأن تضع تحت تصرفها ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك .وفى جميع الاحوال لكل عضو فى مجلس النواب الحق فى الحصول على أية بيانات أو معلومات من السلطة التنفيذية تتعلق بأداء عمله في المجلس .

- اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور، أو بالخيانة العظمى، أو أية جناية أخرى، بناء على طلب موقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وبعد تحقيق يجريه معه النائب العام.
- يجوز لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بناءً على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، وموافقة ثلثي أعضائه. ولا يجوز تقديم هذا الطلب لذات السبب خلال المدة الرئاسية إلا مرة واحدة.

14. مراجعة وتقييم أداء مجلس النواب

إن المسؤولية في محاسبة وتقييم أداء مجلس النواب تقع في الأساس على المواطنين أصحاب الحق في انتخاب النواب وذلك بعدم تجديد انتخابهم حين تقصيرهم في أداء واجباتهم.

15. سياسة خارجية جديدة

15.1. تأكيد السعي نحو تنمية العلاقات المصرية مع الدول العربية على أسس تتفق مع المصالح المصرية العليا والتكافؤ والتعاون المتبادل والمصالح المشتركة للجميع، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة. والمشاركة في تأمين المصالح العربية الكبرى!

15.2. إعطاء اهتمام متكافئ لتطوير وتثمير العلاقات مع الدول الإسلامية، والدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول الاتحاد السوفييتي القديم.

15.3. مراجعة ما صدر من إعلانات أو قرارات تخص مشكلة سد النهضة الأثيوبي واتفاقات ترسيم الحدود مع دول الجوار بما ترتب عليها من آثار تناقضت مع أحكام القضاء أو دراسات معتمدة مغايرة لما اعتمدت عليه تلك الإعلانات والقرارات وما نتج عنها من معارضة شعبية!

15.4. أهمية إعطاء زخم كبير للعلاقات المصرية مع كل من روسيا والصين في ضوء المواقف الإيجابية والتعاون الاقتصادي والعلمي والسياسي للدولتين المتنامي مع مصر.

15.5. العناية بدراسة التكتلات الدولية المتعددة وتحديد مواقف مصر منها بما يعظم فرص تحقيق المصالح الوطنية المصرية.

15.6. التزام السياسة الخارجة المصرية بالمحافظة على علاقات متوازنة مع كافة أطراف المجتمع الدولي ومواجهة المشاكل الخارجية من خلال بناء قوي لأرضية مشتركة من المصالح والضمانات المتبادلة.

15.7. الالتزام في كافة المواقف والمناسبات والمحافل الدولية بإدانة قتل المدنيين في أي مكان وتحت أي مسمي، ومساندة حقوق الشعوب في المقاومة الشرعية ضد اعتداء أية دولة على سيادتها أو احتلال أراضيها بالقوة.

16. رفض ما يسمى صفقة القرن

عدم الالتزام بما يروِج له الإعلام الإسرائيلي عما يطلق عليه "صفقة القرن"! وتأكيد رفض قرار الرئيس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل، كما ترفض أي محاولة للالتفاف حول اعتبار القدس عاصمة تاريخية لفلسطين!

17. القضاء على الفساد

ضرورة تجفيف منابع الفساد وأصل البلاء الإداري في البلاد؛ وهو سيطرة الجهاز الإداري للدولة واحتكاره تقديم الخدمات والمنافع العامة التي يحتاجها المواطنون، بما يقتضي ابتكار آليات جديدة تمنع فرص الفساد وتهيئ الرقابة المجتمعية في جميع مجالات العمل الوطني.

18. إصدار قانون العدالة الانتقالية

وذلك تنفيذا لنص المادة 241 من الدستور التي ألزمت مجلس النواب بإصدار قانون العدالة الانتقالية في أول دور لانعقاده بعد نفاذ الدستور ولم يفي المجلس بذلك الالتزام حتى اليوم.

19. العفو عن سجناء الرأي والمخالفين لقانون تنظيم الحق في التظاهر

لقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم صلاحية مواد في ذلك القانون، الأمر الذي أصبح فيه استمرار سجن المخالفين لتلك المواد أمراً غير عادل ناهيك عن الاعتراضات الهائلة من المصريين ومنظمات حقوق الانسان الوطنية والدولية وكثير من دول العالم الديموقراطية على ذلك القانون.

20. تطوير الإدارة المحلية وإجراء الانتخابات المحلية

وذلك بتفعيل المادة رقم 242 من الدستور التي تنص على أن يستمر العمل بنظام الادارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه فى الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (181) من هذا الدستور.

ثالثاً:

المهام الوطنية لتفعيل الرؤية

يواجه الوطن أزمات خطيرة تهدد كيانه الحاضر ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقاد الممارسة الديمقراطية وتخافت التعبير الحر عن الآراء.

كما أن تأثر الشخصية المصرية، خلال الثلاثين عاما الماضية، بحملات خطيرة من التحريم والتكفير، في ظل سياسة تغييب الوعي العام، قد أفقدها الكثير من خصائصها الناجحة وقدرتها على الريادة والارتقاء. وأصبح مجتمعنا مرتعا لتيارات

التطرف التي استغلت مظاهر الفساد والفقر لاستنزاف الطاقات البشرية في صراعات وعداءات، وللدعوة لمظاهر اجتماعية مستحدثة على مجتمعنا تستهدف قهر المرأة وإشعال الفتن الطائفية وتكفير الثقافة وتهميش قيمة العلم وتشريع العنف والإرهاب. وأصبح المجتمع عاجزا عن التفكير في حلول لمشكلاته وعن تطوير ذاته.

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه المشكلات الداخلية، فإن مصر تتعرض أيضاً لضغوط خارجية بضرورة التطوير الديمقراطي والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان.

كما أن استمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية الأجنبية والقروض الخارجية يجعل الوطن كله رهناً بمشيئة المانحين وسطوة المقرضين.

إن ما يجري على أرض الواقع المصري من محاولات إصلاح لا تصل إلى عمق الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يؤكد خطورة التغافل عن حقائق العصر ومحاولة الإفلات من الضغط الشعبي ومطالبته بالتغيير.

إن مصر تعاني من مشكلات وتناقضات داخلية خطيرة ويتطلع شعبها إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، كما تواجه اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى العصر الجديد من ناحية، وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا والموروث الثقافي والاجتماعي المصري العربي الإسلامي، فسوف نواجه بمواقف تُفرض علينا فيها أنماطًا من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاُ يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

ومن أسباب القلق الشديد ما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدني على المستويين العربي والدولي وما لحق القرار المصري من تخاذل في مواجهة ما يتعرض له الوطن والعالم العربي كله من تهديدات خارجية مصدرها العدو الإسرائيلي ومن يحمونه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وما يعاني منه العالم العربي من انقسامات واختلافات في معظم شئون التعامل مع العالم الخارجي، والتباعد عن محاولة رأب الصدع العربي وتباين مواقف الحكومات العربية من قضايا التغيير والتطوير والإصلاح المجتمعي الشامل.

أنه برغم مما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكّل الاستعماران القديم والجديد أحد أهم مصادرها، إلا أنه ينبغي الاعتراف بتأثير الأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ 1952 في تكريس التخلف الاقتصادي والتراجع الثقافي والحرمان من الحريات السياسية وتهيئة الظروف المساعدة على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين.

ونحن نرى إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. مبدأ المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الوطني، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
2. مبدأ الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!

3. مبدأ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
4. مبدأ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
5. مبدأ الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
6. مبدأ قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
7. مبدأ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
8. مبدأ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
9. مبدأ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
10. مبدأ المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات

والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.

محاذير على طريق التطوير الوطني

أن ثمة محاذير ينبغي إدراكها بوضوح والحرص من الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير الوطني ويجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

1. خطورة التعامل مع التطوير الوطني كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط.
2. خطورة التعامل مع التطوير الوطني باعتباره فوره وقتيــة تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى.
3. خطورة التعامل مع التعامل بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الشامل.
4. خطورة التعامل مع التطوير الوطني من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية.
5. خطورة التعامل مع التطوير الوطني من منطق إعادة إنتاج الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن مدى توافقه مع معطيات العصر والمستقبل.
6. خطورة التعامل مع التطوير الوطني بمنطق الأحلام والرؤى غير المدققة والتعميمات غير المحددة.
7. خطورة الانطلاق إلى التطوير الوطني بتقليد ونقل تجارب دول أخرى من دون التأكد من توافق الظروف والمعطيات الوطنية مع ظروف ومعطيات تلك الدول.

رابعاً: دعم التوافق الوطني

تتبلور عناصر هذا المحور فيما يلي:

1. إعادة تملك الوطن، فالمصريون جميعاً مواطنون أصحاب الوطن لهم حرية الاختيار والحق في تشكيل أوضاع مصرهم كما يروق لهم وليسوا مجرد مقيمين على أرض لا يملكونها يتحكم فيهم من لا يملك ويعطي لمن لا يستحق.
2. ضرورة أن تكون إعادة تملك الوطن وتجديده وتحديث مكوناته على أسس الديموقراطية والمشاركة الوطنية الجامعة لكل الشعب بلا إقصاء إلا لمن أجرم في حق الشعب وشارك في إفساد الحياة وروَّع المواطنين بالإرهاب وأهدر موارده أو من فرط في أرضه أو من ناقض الدستور وانحرف عن ثوابت الوطن وقيمه!!!
3. وأساس هذا البناء هو عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في الدستور الجديد[27] والعمل في تحقيق مقاصده.
4. إنهاء الجفوة بين الدولة والأمة، التي أصبح معها المواطن غريباً في وطنه، وتآكلت الدولة وانهارت المرافق العامة جميعها . التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة-، تلك المرافق التي تشكل العمود الفقري لدولة حديثة وضع محمد علي لبناتها الأولى وتوالت الأجيال المتعاقبة ترفع دعائمها على مدى قرن ونصف إلى أن انصرفت عنها الأمة فكان هذا الانهيار العام[28].
5. التصدي للأزمات والتحديات التي تعرقل مسيرة الوطن في حاضره وتهدد مستقبله، والإصرار على حق المواطنين في مناقشة تلك الأزمات والتحديات، ويكون لهم. المواطنين. اختيار الحلول الأمثل لعلاجها واتخاذ قرارات انقاذ الوطن

---

[27] من كلمة الأستاذ محمود أباظة رئيس حزب الوفد في تقديمه للبرنامج الانتخابي للوفد قبيل انتخابات عام 2010.

[28] المصدر السابق.

في الحاضر واختيار مسارات المستقبل التي تحقق آماله وتضمن الأمان والنمو للأجيال القادمة.

6. التأكيد على أن البناء السياسي للوطن إنما يعكس آمال المواطنين وأهدافهم واختياراتهم في كل مجالات الحياة، وأن أهل الحكم والقائمين على إدارة شئون البلاد . سواء كانوا تنفيذيين أو مشرعين أو يتولون شئون القضاء . إنما هم مختارون من الشعب لتأدية وظائف محددة في الدستور والقوانين والأحكام التي تصدر باسم، ولا يجوز لهم تجاوز تلك الصلاحيات الدستورية والتشريعية والقانونية عن طريق اصطناع بناء سياسي مغاير عن ذلك الذي يرتضيه المواطنون.
7. التأكيد على حق المواطنين في الرقابة على تصرفات أهل الحكم في البلاد والتصدي لما يصدر عنهم من قرارات وتصرفات واختيارات تناقض ما تم اختيارهم من أجله. ويكون الحق الأصيل . والدائم . هو للشعب في تغيير أهل الحكم بنفس الطريقة التي تم اختيارهم بها.. أي صناديق الانتخابات الديموقراطية!
8. تأكيد حق الشعب في معارضة وتغيير البناء السياسي حال عجز أهل الحكم عن مواكبة تطلعاته لما يجب أن تكون عليه أوضاع الوطن وإذا فشلت النخبة الحاكمة في إصلاح الحاضر وتقديم رؤية واضحة وآمنة للمستقبل. إن البناء السياسي القائم منذ عقود طويلة غيّب الديمقراطية وصادر الحريات العامة وفرض الوصاية على الشعب وكرس تركيز السلطة في يد واحدة وهي أمور يجب على الشعب تغييرها بحسب الدستور والقانون وبمنطق المسؤولية الوطنية.
9. تفعيل المبدأ الدستوري الوارد بالمادة الرابعة من الدستور التي تنص على أن "السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين فى الدستور".

10. تأكيد حق الشعب في الخروج على الحكم الظالم والمستبد، وأن يحمي حاضره ومستقبله ويصون سيادة القانون واستقلال القضاء ويحاسب المستغلين والمفسدين، ويمنع التفريط في أرضه وأمنه القومي بكل الوسائل المشروعة، ومن بينها الثورة الوطنية. وهذا تطبيق للمبدأ الذي حددته "رؤية السيسي لمستقبل مصر" أن "الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليس شعاراً فقط"!!!
11. العمل بكل جدية وإصرار على الخروج من الأزمة الحضارية التي يعيشها الوطن بالامتناع عن الحنين إلى الماضي بكل ما فيه من إيجابيات لن تعود بمجرد التمني وأحلام اليقظة وكل ما تتصف به حركة الوطن من معوقات تجعل الحركة إلى الأمام شبه مستحيلة، أو الضيق بالحاضر الذي يعاني أغلب المواطنين من المشكلات والمصاعب في كل مجالات حياتهم الأمر الذي يُفجر الغضب والنقمة، أو الخوف من مستقبل مجهول الذي يحاصر قوى وقدرات الناس وطاقاتهم ويشل إرادتهم.
12. التمسك بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ليست باعتبارها غايات في ذاتها، إلا أنها أيضاً الوسائل المثلى لإعادة بناء الوطن وانطلاق عجلة التنمية المستدامة وربط السلطة بالمسؤولية من أجل الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف إلى آفاق الغد الذي يريده الشعب ويرضاه.
13. تفعيل مبدأ مسؤولية الدولة الديمقراطية عن تنظيم عملية التنمية الشاملة وضمان العدل الاجتماعي.
14. تأكيد مسؤولية الدولة الديمقراطية على إدارة العلاقات الخارجية على أساس دبلوماسية جديدة تحمي استقلال الإرادة الوطنية بما يمكنها من الحفاظ على المصالح الحيوية لمصر في عالم مفتوح يتجه إلى تعدد الأقطاب والقوى العالمية، كما تتجه فيه الدول إلى التجمعات الإقليمية لتعظيم فرص حماية مصالحها. ومن هذا المنظور تبقى الدائرة الأولى هي الوطن العربي، ثم تتسع هذه الدوائر شمالاً

وجنوباً وشرقاً وغربا مرتكزة إلى المصالح المشتركة وفي مواجهة الأخطار المشتركة لنصل إلى غاية التعاون من أجل تحقيق القيم الإنسانية السامية[29].

15. إعلان الالتزام الوطني الشامل بسيادة الأمة؛ أي بالاستقلال في مواجهة الخارج والديمقراطية في الداخل. وتأكيد التزام جميع المواطنين بالوحدة الوطنية التي تعني المواطنة باعتبارها . دون سواها . مصدر الحقوق والواجبات العامة، كما تعني أيضاً العدالة الاجتماعية، إذ أن الوحدة الوطنية لا تقوم أبداً في مجتمع يهمش فئاته الأضعف والأفقر[30].

إجراءات دعم التوافق الوطني

1. إصدار قانون العدالة الانتقالية لتطبيق مواده بكل الحسم في شأن المتورطين في جرائم ضد الوطن والمواطنين، وتعويض المتضررين من تلك الجرائم من حصيلة الغرامات المفروضة على كل من يثبت عليهم الإضرار بصالح الوطن والمواطنين.
2. إصدار عفو رئاسي عن جميع السجناء في قضايا الرأي والذين صدرن ضدهم أحكام لمخالفة قانون تنظيم الحق في التظاهر.
6. حسم قضية الإصلاح المؤسسي وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات من آثار عملية التمكين والأخونة التي مارستها جماعة الإخوان، والقضاء على فرص الفساد الإداري والمالي.
7. الإسراع في اتخاذ قرارات لتنفيذ برامج أساسية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من وطأة الأوضاع الاقتصادية المتراجعة، والعمل على تشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية، وخلق فرص العمل المنتجة والحقيقية، والتخفيف من معدلات البطالة، وكبح معدلات التضخم وتفعيل الرقابة على الأسواق.

---

[29] المصدر السابق. تقديم الأستاذ محمود أباظة لبرنامج الوفد الانتخابي لانتخابات 2010.

[30] المصدر السابق.

8. تأكيد الرؤية الشاملة لمسيرة الوطن وفق "رؤية مصر 20 / 30 " والعمل على إزالة معوقات تنفيذها، مع الالتزام التام بالشفافية في طرح مشروعاتها والإعلام عن نتائجها، وإتاحة الفرص للمشاركة في فعالياتها لكل المصريين.
13. المواجهة العلمية لما يعرف بمشكلة الزيادة السكانية واعتبارها نتيجة للتدهور خصائص السكان التعليمية والصحية والفكرية والثقافية، وقصور أنشطة تدريب وتطوير الطاقات البشرية، وإحداث التنمية الشاملة والمستدامة، كل ذلك فضلاً عن استمرار معدلات البطالة في التصاعد. ويزيد من خطورة مظاهر "المشكلة السكانية" توزيع السكان غير المتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
14. تطوير أنظمة التعليم والصحة والتعامل مع المشكلات البيئية، واتباع حلول غير تقليدية للتخلص من القمامة وتطوير العشوائيات، ومشكلات المرور والمباني المخالفة لشروط البناء، والاعتداء على الأرض الزراعية، والعدوان على النيل وتلويثه بالقاذورات ومخلفات المصانع وغيرها. كل ذلك يضيف إلى مشكلات انخفاض كفاءة العنصر البشري ويفاقم من مشكلات الفقر والجهل والمرض بين المصريين.

إن دعم التوافق الوطني لإعادة تملك الوطن تثمن ما جاء في رؤية المرشح الرئاسي المشير عبد الفتاح السيسي لمستقبل مصر التي طرحها أثناء حملته الانتخابية في 2014 والتي جاء فيها :

- تدعو رؤيتنا الأسرة القضائية إلى عقد "مؤتمر للعدالة" يُدعى له كل ذي صلة وصولاً لتوصيات منهجية لتحقيق تقدم في إجراءات التقاضي والعدالة الناجزة مع توصيات لتعديلات مقترحة في القوانين ذات الصلة لتخفيف العبء عن المحاكم، واقتراح حلول عملية لسرعة الفصل في المنازعات، مع إعادة النظر بموضوعية لعدد القضاة وسعة المحاكم، وما إذا كان الأمر يستلزم زيادة أعداد القضاة

والتوسع في بناء المحاكم، واقتراح ما يلزم من تشريعات تحقق وتعزز استقلال القضاء وتؤمن له المناخ والآليات التي تساعده على الاضطلاع برسالته السامية.

- تؤكد الرؤية على أن العدالة الانتقالية ليست عدالة انتقامية، كما أنها ليست عدالة انتقائية، إذ يجب تنقية مفهوم العدالة الانتقالية من أية أغراض أو توجهات سياسية.
- إن مفهوم العدالة الانتقالية يقوم على الدور الأصيل للقاضي الطبيعي في كل ما يتعلق بشئونها، وبالمكونات الأساسية لتلك العدالة من كشف للحقائق، وتحقيق ومحاكمة، وتعويض الضحايا وجبر الأضرار، والعفو والمصالحة في إطار قانونيا وتطبيق قضائي من صميم عمل قضاء مصر الشامخ.
- ندعو الى إعلاء مصلحة الوطن والابتعاد عن المكابرة والمغالبة التي تسوغ الثأر والانتقام والتشفي، وكذا البُعد عن أية أهواء أو مصالح شخصية، واستحضار النية الصالحة بهدف ضبط التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيق آلياتها على أرض الواقع.
- ترتكز الرؤية على تأكيد مبدأ المصالحة الوطنية بدعوة جميع أفراد الشعب لأخذ مكانهم على الخريطة الجديدة، والعمل جنباً إلى جنب مع إخوانهم متناسين أي خلاف، مُحققين حُلم المصريين في وطن آمن مُتعاف اقتصادياً، وفى مواطن مرفوع الرأس مُصان الكرامة. إن مفهوم قبول الاختلاف لا يقتصر على أية خلافات سياسية، وإنما الدعوة ممدودة أيضاً إلى الجميع للعمل على خروج مصر من أزمتها الحالية والانطلاق نحو بناء مستقبل أفضل.
- بالحلم المصري يصبح لدينا ما يجمعنا، وبممارسة الديمقراطية وبالدستور الجديد أصبحت حرية التعبير هي الطريق والمجال.
- إن أُمةً تنظر إلى الوراء، يستحيل عليها البناء، فالكل مدعو للمشاركة والتكامل بهدف الإصلاح والبناء والتطوير والاستفادة من دروس الماضي وخبراته لتحقيق الحلم المصري.

كلمة مهمة عن "حزب الوفد"

"الوفد اسباب السقوط . . . والأمل فى النهوض"

بقلم منير فخري عبد النور

قبل أن يفتح الوفديين صفحة جديدة فى تاريخ حزبهم وجب عليهم التوقف لدراسة ما حدث خلال السنوات الثماني الماضية وبالتحديد منذ قيام ثورة يناير 2011 والتعرف على الأسباب التي أدت الى إضعافه وتردى شعبيته وانهيار اوضاعه المالية وفشله فى الاضطلاع بالدور المنوط به.

نعم فشل بينما كان الوفد ولا أشك أحد الأطراف التي ساهمت فى تشكيل المناخ الذي أدى الى انفجار 25 يناير. فكان خلال السنوات السابقة عليه من خلال جريدته وبعض نوابه فى مجلس الشعب ينتقد السياسات المالية والاقتصادية للحكومات المتتالية المنحازة للأغنياء على حساب مصالح الطبقات المهمشة التي أدت الى تزايد الفوارق بينها لدرجة لم تعد محتملة، ويشكو الفساد الذي انتشر بشكل كبير، وسيطرة الحزب الوطني على الحكم من خلال التزوير الممنهج لكل الانتخابات المحلية منها والبرلمانية، ويدعو الى اصلاح دستوري يفسح المجال أمام مزيد من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وكان قرار الهيئة العليا للوفد الصادر يوم 1 ديسمبر 2010 بمقاطعة جولة الإعادة فى الانتخابات البرلمانية التي كانت ستجرى يوم 5 ديسمبر بسبب التزوير الفج الذي شهدته الجولة الأولى يوم 28 نوفمبر بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير.

وللتذكرة كانت قيادات الوفد منقسمة فيما بينها حول الاشتراك أصلاً فى هذه الانتخابات واضطر الوفد الى عقد جمعية عمومية لحسم الموقف باستفتاء داخلي جاءت نتيجته لصالح المشاركة فى الانتخابات بنسبة 56.7 % ، فشارك الوفد ورفع شعار "يا بلدنا آن الأوان" عنواناً لحملته الانتخابية أي آن أوان الإصلاح والتغيير، وتلا انسحاب الوفد من جولة الإعادة انسحاب القوى السياسية الأخرى والمستقلين فبقى مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي فى المنافسة بمفردهم تقريبا ليفوزوا بـ 98% من مقاعد مجلس الشعب وهو أمر لم يكن مقبولاً لا داخليا ولا خارجياً .

وعندما قامت المظاهرات يوم 25 يناير عقد رئيس الوفد وقياداته مساء نفس اليوم مؤتمراً صحفياً أعلنوا فيه انحياز الحزب للمتظاهرين ودفعوا بشباب الحزب الى الميادين وبقوا بها للمطالبة بالتغيير حتى 11 فبراير يوم تنحى الرئيس حسنى مبارك عن الحكم.

وفشل الوفد بعد ذلك فى طرح رؤية واضحة يستطيع من خلالها أن يجمع ويجّمع تحت لوائه القوى السياسية المؤمنة بالدولة المدنية لتحقيق التغيير المنشود. بل وللأسف بدأ رئيس الحزب التقرب الى الإخوان المسلمين بعد أن اتضحت شعبيتهم إثر الاستفتاء حول تعديل الدستور فى شهر مارس 2011 فيما عرف "بغزوة الصناديق".

فزار المرشد العام للإخوان المسلمين فى داره بالمنيل، ثم أعلن أن من أهداف الوفد أن تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع بالمخالفة للنظام الداخلي للحزب وبرنامجه، فالمادة الأولى فقرة (5) منه تنص " على التمسك بمبادئ الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسي للتشريع وبالقيم الروحية التي أرستها الأديان

السماوية جميعاً وبالوحدة الوطنية " والفارق كبير بين " مبادئ الشريعة كمصدر من مصادر التشريع " و " الشريعة المصدر الرئيسي ".
ثم ضم إلى الحزب شخصيات معروفة بانتمائها أو انحيازها إلى الإخوان المسلمين وعين واحدة منها نائباً لرئيس أحد أهم لجان الحزب. وبدأت هذه الشخصية تطلق شعارات تتنافى ومبدأ المواطنة وتضرب فى الصميم مبادئ الوفد وثوابته.
ثم قرر رئيس الحزب الانسحاب من الائتلاف الرباعي للأحزاب المدنية القائمة آنذاك المكون من الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية، وسعى بعدها إلى التنسيق مع الإخوان فى الانتخابات البرلمانية التي أجريت ما بين 28 نوفمبر 2011 و11 يناير 2012 بنظام القوائم النسبية على ثلثي مقاعد مجلس الشعب وبالنظام الفردي على ثلثه.
ففي يونيو 2011 أسس الوفد وحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي للإخوان المسلمين) تحالفاً تحت اسم التحالف الديمقراطي من أجل مصر. وفى 5 أكتوبر 2011 قرر الوفد الانسحاب من هذا التحالف معترضاً على نسب تمثيل الحزب فى القوائم الانتخابية لكنه أكد استمراره فى التنسيق السياسي مع حزب الحرية والعدالة. وخاض الانتخابات بقائمة منفردة دون طرح برنامج انتخابي يعبر فيه عن هويته وانحيازا ته. فحصل على 39 مقعداً فقط تمثل 7.67 % من عدد مقاعد المجلس بينما حصل الإخوان المسلمون والأحزاب المتحالفة معهم على 46.42 % من مقاعد المجلس والأحزاب السلفية على 25.19 % منها، والأحزاب الصغيرة والجديدة المتحالفة تحت اسم الكتلة المصرية التي ضمت حزب المصريين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التجمع على 6.7 % من مقاعد المجلس.
ثم نسق رئيس حزب الوفد مرة أخرى مع الإخوان المسلمين لتشكيل الجمعية التأسيسية فى مارس 2012 ومكنهم من الحصول وحلفائهم على الأغلبية لوضع دستور كرّس مبدأ " ولاية الفقيه ".

ولكي يتقرب أكثر من الإخوان غيّر رئيس الحزب شعار الوفد بإزالة الصليب الذي يحتضنه الهلال - شعار الوحدة الوطنية التي نادى به الحزب منذ سنة 1919.
وبكل هذه المواقف يكون رئيس الوفد قد تنكر لهوية الحزب ولتاريخه وخان الأمانة.
فعبر تاريخه ظل الوفد ثابتاً على مبادئه، مؤمناً برسالته، واثقاً من تعبيره عن إرادة الأمة حتى وإن كان فى المعارضة، ساعياً لبناء دولة يسود فيها القانون والدستور، عادلة حاضنة لجميع ابنائها دون تفرقة، قوية قادرة على الدفاع عن استقلال ارادتها الوطنية.
فقد تمسك سعد زغلول بموقفه المتشدد عندما فاوض الإنجليز سنة 1919 و1920 بالرغم من تساهل أغلبية زملائه الذين انفصلوا بعد ذلك ليشكلوا حزب الأحرار الدستوريين.
ولم يتردد النحاس فى مواجهة حكومات الأقلية والمنقلبين على الدستور ولم يتراجع أبداً فى الدفاع عن الدولة المدنية فرفض أن يتم تتويج الملك فاروق فى حفل ديني ليصرح بقوة " إنه اقحام للدين فيما ليس من شئونه " وأصر على أن تجرى المراسم أمام البرلمان ممثلاً للشعب المصري.
ولم يلن فؤاد سراج الدين ورفاقه برغم الاعتقالات ومصادرة الأموال والتنكيل إنما ظلوا يدافعون دون مواربة عن مبادئ وثوابت الوفد وأعادوا إحياء الحزب سنة 1978 ثم 1984.
إن الانتهازية السياسية التي انتهجها رئيس الحزب أفقد الوفد ثقة الأحزاب المدنية الأخرى فانفضت من حوله، وهاجرته كوادره، وقلت أعداد المتعاطفين معه والداعمين له لدرجة أن في الانتخابات البرلمانية التي أجريت بين 17 أكتوبر و2 ديسمبر 2015 لانتخاب 448 نائباً بالنظام الفردي و120 نائباً بنظام القوائم المطلقة حصل الوفد على 36 مقعداً فقط بينما حصلت أحزاب وليدة مثل المصريين الاحرار على 65 مقعداً وحزب مستقبل وطن على 53 مقعداً.

ثم دبت الخلافات بين رئيس الحزب والمتبقي من القيادات الوفدية فأصدر قراراً بفصلهم دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بلائحة الحزب.

وتدهورت الأحوال المالية، وانخفضت مبيعات جريدة الوفد وإعلاناتها، وبدأت أرصدة ودائع الحزب لدى البنوك تتهاوى. ولم يعبأ رئيس الحزب بذلك واستمر فى الإنفاق وتعيين الموظفين بهدف كسب المؤيدين وإرضاء المنافقين دون دراسة لجدوى وفاعلية هذا الإنفاق حتى أفلس الحزب تماماً وبدأ بالتصرف في مقراته ليتمكن من صرف مرتبات الصحافيين والموظفين. وجدير بالذكر أن أرصدة وودائع الحزب كانت تبلغ فى شهر مايو 2010 عندما تولى رئيس الحزب المسئولية 93 مليون جنيه بالإضافة الى 10 مليون جنيه عوائد مستحقة عنها.

واليوم بعد انتخاب رئيس جديد معروف باستقامته ونزاهته ومشهود له بكفاءته، وسكرتير عام يجمع بين العلم والشباب تسنح فرصة جديدة كي يستعيد حزب الوفد مكانته على الساحة السياسية والحزبية لاسيما أن هذا التغيير يأتي مواكباً لبدء الولاية الثانية للسيد رئيس الجمهورية فى مناخ أكثر استقراراً، بعد انحسار خطر الإرهاب، يتيح تخفيف القيود المفروضة على النشاط الحزبي والأهلي والإعلامي.

وقد أكد السيد الرئيس ذلك فى أول حديث له بعد إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية مصرحاَ " أن مصر تتسع للجميع "وأن " الاختلاف فى الرأي لا يفسد للوطن قضية ".

وفى هذا الإطار يستطيع حزب الوفد أن يساهم بإيجابية فى إحداث انفراجه سياسية بتبني خطاب موضوعي يساند الدولة في جهودها لإصلاح المسار الاقتصادي والاجتماعي بتأييدها عندما تصيب وانتقادها وطرح سياسات وخطط بديلة عندما تخطئ، بالدعوة إلى تجميع القوى الوطنية والديمقراطية، بجذب الشباب وتشجيعه على العمل الحزبي والسياسي ليكون شريكا في رسم المستقبل. خطاب يستند إلى ثوابت الوفد الداعية إلى احترام الدستور والقانون وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم الوحدة الوطنية والحفاظ على استقلال القرار الوطني.

فالانفراجة السياسية المنشودة ليست مسئولية النظام فقط ولن تتأتى بإصدار قرارات فوقية، إنما على المجتمع أيضاً أن يتفاعل مع الدولة ومؤسساتها ويعبر عن رأيه وأن يساهم في الرقابة على السلطة التنفيذية وفي مكافحة الفساد من خلال الآليات القانونية وأن يشارك بالعمل لتحقيق الأهداف الوطنية.

ولكي ينجح حزب الوفد فى استعادة مكانته والاضطلاع بالدور المنوط به يتعين أن يبدأ برصد وفهم الأسباب التي أدت إلى كبوته وأن يستخلص الدروس المستفادة من هذه التجربة القاسية.

ولعل أهمها أولاَ ضرورة الابتعاد عن الانتهازية السياسية التي كانت سمة الفترة السابقة وثانياَ ضرورة الفصل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، بين المال والسياسة. فالخلط بينهما أدى الى اضعاف الحزب.

ثم يجب على كل الذين تسببوا فى نكسة الحزب وأساءوا إدارته وخانوا الأمانة أن يمكنوا الرئيس الجديد من تشكيل فريق عمل متجانس قادر على دعم قواعد الحزب ولجانه فى المحافظات والمراكز والأقسام والقرى والشياخات وإقناع كل الذين هاجروا الحزب بالعودة إلى بيتهم فهم عماد هذا البيت والمحافظين على تراثه.

والخطوة الثانية هي السعي لجذب الشخصيات العامة وقيادات العمل الاجتماعي والنخب العلمية والثقافية للانضمام إلى الحزب والاشتراك فى صياغة برنامج عمل عصري لمواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع المصري فى الريف كما في الحضر وطرح الخطط والسياسات المالية والاقتصادية المحفزة لدفع الشباب إلى العمل والإنتاج لتحقيق النمو المنشود.

وعلى حزب الوفد في هذه المرحلة مسئولية كبيرة لتوحيد القوى الليبرالية والديمقراطية المتمثلة فى عدد كبير من الأحزاب تحت لوائه وإفساح مكان لقياداتها فى صدارة هيئات ولجان الوفد.

وقد يكون من المفيد أن نذكّر في هذا الصدد أن عدداً من هذه الأحزاب سعى أكثر من مرة فى سنوات 2011 و2012 إلى التنسيق والتقارب بل والاندماج مع الوفد إلا أنها صدمت بالمواقف التي اتخذها رئيس الحزب آنذاك فتراجعت. وأن نؤكد أولاً أن برامج الوفد وهذه الأحزاب متقاربة إلى حد بعيد. ثانياً أن توحيدها سيحد من انتشار فكر الفاشية الدينية الشارد وهو ما تهدف اليه جميعها.

وثالثاً أن تاريخياً اتسع الوفد ليضم كل أطياف الفكر الليبرالي الديمقراطي لذا يتعين أن يكون لها مكاناً وصوتاً تعبر عن نفسها بكل حرية ودون تفرقة داخل بيت الأمة.

إننا نتطلع إلى مرحلة جديدة يشارك فيها الوفد بإيجابية فى بناء الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة التي ننشدها والتي ثرنا من أجلها فى 30 يونيو 2013.

كُتب هذا المقال بعد فوز المستشار بهاء أبو شقة

برئاسة حزب الوفد في الثلاثين من مارس 2018

الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة

الاستقالة من حزب الوفد وختام رحلتي مع السياسة!

أ.د. علي السلمي

السيد/ الدكتور السيد البدوي

رئيس الوفد

تحية طيبة وبعد،

نظراً لاعتراضي على قرار المكتب التنفيذي بإحالة موضوع الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية للحزب إلى الهيئة العليا، وحيث أصدرتم سيادتكم هذه الدعوة بصفتكم رئيس الحزب وفي حدود صلاحياتكم حسب اللائحة، وحيث أن موضوع الجمعية العمومية هو النظر في التبكير بانتخابات الهيئة العليا أو إجراؤها في موعدها في أواخر مايو وهو الأمر الذي قد يخلق تعارضاً بين إجراء الانتخابات في ذلك الوقت وبين استعداد الحزب لخوض الانتخابات البرلمانية المتوقع أن تكون في نفس الفترة.

ولما كان الأمر يتعلق بالهيئة العليا يصبح من تعارض المصالح أن تبت هي في موضوع انعقاد الجمعية العمومية أو تأجيله أو صرف النظر عنه، وهو ما يجعل قرارها في ذلك الشأن مشوباً بالبطلان.

ورغبة مني في عدم المشاركة في هذا الإجراء الذي أراه من جانبي غير صحيح، أتقدم لكم باستقالتي من الهيئة العليا للحزب اعتباراً من اليوم الرابع عشر من مارس 2011.

مع خالص التقدير، أرجو أن تتقبلوا فائق الاحترام.

أ.د. علي السلمي

2011/03/14

الفصل الثالث

المختار من مقالاتي في صحيفة "الوفد"[31]

[31] مقالات مختارة مما نشرته في صحيفة "الوفد" فيما بين 2007 و2010.

1. مؤهلات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

كنت أنوي استكمال ما بدأته الأسبوع الماضي عن المحاور اللازمة لتحقيق رؤية الرئيس مبارك لمستقبل مصر والحديث عن التغييرات الديمقراطية طويلة الأجل نسبياً لتهيئة الظروف المناسبة لبدء المسيرة نحو المستقبل، إلا أنني رأيت تأجيل ذلك الحديث بغرض تناول حدث مهم تمثل في إقدام الدكتور محمد البرادعي على إعلان نيته للترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية وما أثاره من موجة صاخبة من النقد من جانب الصحف الحكومية المسماة بالقومية وصلت إلى حد اتهامه بازدواج الجنسية والعمل ضد مصالح الوطن وكونه قائم بتنفيذ أجندة أمريكية.

ولكن من أهم ما وجه إلى الدكتور البرادعي من اتهامات تلك التي نسبت إلى الدكتور مفيد شهاب حين قال إن الرجل لا يصلح لرئاسة الجمهورية وأنه يفتقد الخبرة السياسية والتجربة الحزبية التي يمكن أن تصنع منه رئيساً للجمهورية. وساند كثير من كتاب الحكومة الدكتور مفيد شهاب في تأكيد أن د. البرادعي لا يملك المؤهلات التي تجعل منه مرشحاً صالحاً لمنصب رئيس الجمهورية.

وفي محاولة لمساعدة كل من يفكر في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، وتحسباً أن تنزلق شخصيات أخرى من نوع الدكتور البرادعي في ترشيح أنفسهم للرئاسة من دون أن يتأكدوا هل هم مؤهلين لذلك أم لا، أقدم لهم أهم المؤهلات الواجب توفرها فيمن تسول له نفسه أن يفكر في اقتحام السد العالي الذي أقامته المادة رقم 76 من الدستور والتقدم للترشيح للمنصب الرفيع.

وأول المؤهلات أن يكون المرشح على علم واسع ومعرفة شاملة بالمصريين وإلمام تام بتاريخ كل منهم، ولذلك سيكون ضرورياً أن يقدم المرشح مع أوراق ترشيحه قرصاً مضغوطاً CD يحتوي أسماء أفراد الشعب المصري فرداً فرداً وكامل المعلومات الخاصة بكل منهم من حيث تاريخ الميلاد ومحل السكن والحالة

الاجتماعية ونوع الدراسة والمؤهل الحاصل عليه وعدد الأطفال الذين يعولهم وبيان المدارس والمراحل التعليمية التي يدرسون بها. كما يجب على المرشح أن يوالي تحديث هذا القرص المضغوط طوال الفترة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، وذلك بإضافة أسماء المواليد وإسقاط أسماء المتوفين، وتعديل المعلومات نتيجة حالات الزواج والطلاق وإنجاب الأطفال وتغيير محال العمل وأماكن الإقامة. ومن المفضل أن يقدم المرشح قرصاً مضغوطاً آخر يحتوي على صورة شخصية له مع كل من أفراد الشعب المصري لإثبات معرفته الوثيقة بهم وصلاحيته لتولي منصب رئيسهم.

أما المؤهل الثاني فهو ضرورة أن يثبت المرشح معرفته التامة بالوطن ومعايشته للظروف والتطورات التي تمر بمصر، ولذلك ينبغي أن يثبت المرشح أنه قد لف كعب داير على كل جزء في مصر، وأن يقدم قرصاً مضغوطاً آخر يتضمن معلومات كاملة عن جميع محافظات مصر وقراها ومراكزها ومدنها وأحياءها، مع بيان كل التفاصيل الموجودة على الأرض وإرفاق صور فوتوغرافية أو فيديو كليب له بجانب تلال القمامة والحيوانات النافقة ومخلفات البناء وغيرها من العلامات المميزة للشارع المصري. ولزيادة الاطمئنان إلى معايشة المرشح لهموم الوطن والمواطنين ومعرفته بظروف حياتهم والصعوبات التي يعانون منها، عليه أن يرفق مع أوراق ترشيحه مجموعة من الصور التي تثبت قدرته على ركوب التوك توك ومهارته في تسلق أسطح القطارات والتعلق في سيارات أتوبيس النقل العام. وسوف يضيف إلى فرص فوز المرشح بالمنصب الرفيع أن يقدم شهادة طبية تثبت أن أصيب في تصادم قطاري العياط، أو أنه قد تم إنقاذه من بين غرقى عبارة السلام، كما يفيده جداً أن يحصل على شهادة من محافظة القاهرة أنه تم توزيعه لفترة مهمة من حياته في أحد معسكرات الإيواء نتيجة انهيار منزل العائلة تحت صخرة الدويقة الشهيرة. وكي يثبت المرشح أنه يعيش معاناة المصريين ويشعر بآلامهم، عليه أن يقدم صوراً له وهو يقف في طوابير الخبز وطوابير أنابيب البوتاجاز. كذلك يجب أن يثبت للناخبين أنه قد سبق له

شرب مياه مختلطة بمياه الصرف الصحي، وأن عدداً من أفراد أسرته قد أصيبوا بالسرطان نتيجة المبيدات المسرطنة التي استوردها يوسف عبد الرحمن ورنده الشامي. كذلك سيكون مفيداً للمرشح أن يقدم للناخبين معلومات تفيد في معرفة أماكن اختفاء دكتور هاني سرور وشقيقته، ومعلومات عن الذين ساعدوا ممدوح إسماعيل في الهرب خارج البلاد!

وحيث اتُّهم الدكتور البرادعي بأنه يفتقد الخبرة الحزبية والسياسية، فسوف يكون لزاماً على من يفكر في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أن يقدم شهادات تثبت عضويته في التنظيمات السياسية التي أقامها نظام يوليو 1952 ابتداء من هيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، وسوف تكون علامة بارزة في التاريخ السياسي للمرشح أن يثبت أنه كان من أوائل المهرولين من حزب مصر العربي الاشتراكي إلى الحزب الوطني الديمقراطي بمجرد إعلان الرئيس الراحل السادات عن تأسيسه وتخليه عن رئاسة الحزب القديم. كما سيكون في صالح المرشح أنه سبق له عضوية مجلس الشعب وللتدليل على خبرته السياسية الفائقة أن يقدم شهادة من المجلس تبين عدد مرات التصفيق الحاد وعينات من هتافات التأييد للحكومة، وعدد مرات الشجب والاعتراض على مداخلات أعضاء المجلس من غير الحزب الوطني الديمقراطي، وكذا ما يثبت أنه من أوائل الموقعين على طلبات الانتقال إلى جدول الأعمال في حالات مناقشة الاستجوابات المقدمة من نواب المعارضة ضد الحكومة. وعلى عضو مجلس الشعب الذي يرغب في ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة أن يثبت للناخبين حرصه الشديد على مصالحهم وأمنهم وحمايتهم وذلك بتأييده تمديد العمل بقانون الطوارئ.

وحيث عاب كثير من كتبة الحكومة على الدكتور البرادعي أنه عاش فترة طويلة خارج مصر، فسوف يكون من الضروري على من يتقدم للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يثبت أنه لم يغادر مصر أبداً وأنه سيعمل على قطع العلاقات السياسية مع كافة

دول العالم حتى يحافظ المصريون على نقاءهم الوطني ويمتنع عليهم الاختلاط بتلك الشعوب المتقدمة التي تعاني من الديمقراطية وحرية الرأي وتعيش ظروفاً تحافظ فيها الحكومات هناك على الحريات الأساسية وتحترم حقوق الإنسان، الأمر الذي يحرم المواطنين في تلك الدول من نعمة الاعتقال الإداري، ومتعة المحاكمة أمام القضاء العسكري، كما يجعل المصريين في أمان من تسلل العلم الحديث والتقنية المتطورة التي سيتعرضون لها حال سفرهم إلى الخارج وإقامتهم في دول العالم المتقدم، ومن ثم سيحافظ المرشح المتميز على معدل التخلف العلمي وتراجع الأداء التعليمي وتدهور الحالة الصحية التي تتميز بها المحروسة .

ولعل أخطر ما وجه إلى الدكتور البرادعي من اتهامات أنه يسعى إلى إحداث انقلاب دستوري بمطالبته بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور، وكذلك إصراره على إنشاء لجنة قومية مستقلة للإشراف على كافة أعمال الانتخابات، فضلاً عن ضرورة وجود إشراف قضائي ورقابة دولية للاطمئنان إلى سلامة الانتخابات ونزاهتها. لذلك يصبح ضرورياً على من يريد ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية أن يقدم شهادة بأنه ضد التفكير في أي تعديلات دستورية وأنه يرفض أي شكل من أشكال الإصلاح السياسي ويطالب بإشراف وزارة الداخلية والمحافظين إشرافاً تاماً على الانتخابات وأنهم مفوضون في اختيار المرشحين الذين يرون أنهم الأصلح. ويجب أن تكون تلك الشهادة موقعاً عليها من اثنين موظفين يزيد مرتب كل منهما عن 168 جنيها للدلالة على أنهما ليسا من الفقراء بحسب تعريف وزير التنمية الاقتصادية.

وكذلك فإن من أهم مؤهلات من يحلم بأن يتقدم لترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية أن يثبت أنه قد قرأ وحفظ عن ظهر قلب " الرؤية السياسية في المسألة الرئاسية" للسيد / كمال الشاذلي المنشورة بجريدة الأهرام يوم الأربعاء 9 ديسمبر 2009، وأنه يقر ويعترف بأنه ليس من عصر الأفنديات الذي انتهى كما أكد السيد/ الشاذلي في رؤيته. كما على ذلك المرشح المتهور أن يعترف بأن مصر ليست بعضاً

من سكان القاهرة أو الإسكندرية، وأن منصب رئيس كل المصريين ليس بالسهل أو الهين، وأنه قد أخطأ وتعجل في التفكير في موضوع الترشيح بينما يتبقى على ترشيحات الرئاسة عامان.

لقد حسم السيد/ كمال الشاذلي القضية من أساسها وأغلق الباب أمام أي اجتهادات أو محاولات لأي مرشح من المارقين الذين ينتمون إلى عصر الأفنديات حين أصدر حكمه القاطع "وحزب الأغلبية فيه من الرجال الذين لهم من الخبرة والممارسات السياسية والوطنية ما يؤهلهم لخدمة مصر وشعبها بكفاءة واقتدار، وعلى حمل العلم في الوقت المناسب، ليظل خفاقاً يحنو فوق الجميع". وامتثالاً لحكمة السيد/ كمال الشاذلي على كل من تسول له نفسه التفكير في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يوقع على تعهد أنه سوف يعطي صوته لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي، وأنه في حالة فوزه - لا قدر الله -سوف يهدي الفوز إلى السيد الرئيس، ورحم الله الشيخ أحمد الصباحي!!!

2009

2. أبناؤنا في الخارج وتساؤلات حول جدوى التعليم الجامعي!

هل يحقق التعليم العالي في مصر أهدافه الرئيسية في بناء الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف التنمية ومواجهة احتياجات المجتمع؟ هل يعلم القائمون على إدارة الجامعات والمعاهد في المحروسة أين يذهب خريجوها وهل يعملون في مجالات تتفق وما تم تأهيلهم له من فروع العلم؟ وهل يمثل الإنفاق على التعليم العالي في مصر استثماراً مجدياً ينتج عنه عائد يضيف قيمة إلى ثروة الوطن وموارده؟

لقد انشغلت بهذه الأسئلة وأنا أشاهد الأسبوع الماضي شاباً مصرياً وسيماً يقوم على خدمة الزبائن في أحد مطاعم دبي وهو يعمل بكل همة ونشاط. ولما جاء إليّ يسألني ماذا أطلب سألته من أي كليات أو معاهد السياحة والفندقة قد تخرج. وكانت دهشتي وصدمتي كبيرة إذ يخبرني الشاب م.م أنه من أبناء الصعيد وقد تخرج في كلية الزراعة بجامعة أسيوط عام 2004 ولما فشل في الحصول على عمل لسنوات طويلة لم يجد أمامه سوى قبول العمل نادلاً في هذا المطعم بمدينة دبي شأنه شأن الآلاف من أقرانه الذين خرجوا من مصر باحثين عن أي عمل في دول الخليج والأردن وليبيا وغيرها من دول العالم، وفي زياراتي للعديد من الدول العربية فقد شاهدت أمثال الشاب م.م من خريجي كليات الطب والصيدلة والهندسة، وغيرها مما درج المصريون على تسميتها بكليات القمة، وهم يعملون في المطاعم والمحال التجارية وفي قيادة سيارات الأجرة وغيرها من المهن التي لم تكن تتطلب أبداً تلك السنوات التي أهدروها في طلب العلم بالجامعات والمعاهد العليا، والتي كان يكفيهم فيها بضع أسابيع قليلة في التدريب العملي. كما أنهم لا يحصلون إلا على أجور هزيلة ويعيشون حياة شاقة، ويعملون ساعات طويلة ثم يتكدسون بالعشرات في حجرات ضيقة لا تتوفر بها مقومات الحياة الآدمية.

هؤلاء هم زهرة شباب مصر الذين أنفق الوطن على تعليمهم مئات المليارات من الجنيهات، ثم يفقدهم الوطن بكل بساطة بينما يفرح بهم أهل الحكم لما يقومون

بتحويله إلى الوطن من مدخراتهم الهزيلة التي تتولى حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً تبديدها - شأنها شأن باقي موارد الوطن - في مشروعات فاشلة كما في توشكي التي تم التفريط في مائتي ألف فدان من أرضها للوليد بن طلال بلا مقابل تقريباً، وكما في الغاز الطبيعي الذي يتم تصديره بأبخس الأسعار ويقدم على طبق من ذهب للعدو الإسرائيلي بينما أهل المحروسة يتصارعون من أجل الحصول على أسطوانة بوتاجاز يتحملون في سبيل الحصول عليها أضعاف ثمنها الرسمي.

إن ظاهرة عمل خريجي الجامعات والمعاهد العليا المصرية في مهن لا تتفق وتأهيلهم العلمي ليست جديدة، بل هي مشاهدة داخل الوطن بقدر انتشارها خارجه، ففي داخل الوطن وخارجه هم يعملون سائقي سيارات وفي أعمال البناء وجمع القمامة ومحطات تزويد السيارات بالوقود وسعاة بالمكاتب من دون أن يثير هذا الوضع أدنى شعور بقيمة الموارد الوطنية المهدرة، ثم يزيد الطين بله ما يلاقونه من هوان وقلة شأن ومضايقات ونهب الكفلاء لمستحقاتهم المالية خارج الوطن.

إن منظومة التعليم العالي في المحروسة تتكون من ثمانية عشرة جامعة حكومية بما فيها جامعة الأزهر وستة عشرة جامعة خاصة وما يزيد عن ستين من المعاهد العليا الحكومية والخاصة. وقد بلغ عدد المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا في عام 2009 مليونين وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألف طالباً وطالبة وذلك بمعدل 2981 لكل 100000من السكان تقريبا. وبلغ إجمالي عدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا خلال السنوات من 2000-2009 ما يقرب من ثلاثة ملايين ومائة وخمسين ألف خريجاً بمتوسط سنوي 348414 خريج. وكانت نسبة الخريجين في مجموعة العلوم الهندسية 7.3% والعلوم الطبية 6.7% والعلوم الزراعية 2.5% والعلوم الأساسية2.3% بينما كانت نسبتهم في العلوم الإنسانية هي الأكبر إذ بلغت 81.2%. كذلك أنتجت منظومة التعليم الجامعي عدداً هائلاً من الحاصلين على درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه خلال نفس الفترة بلغ 328610 منهم ثلاثة آلاف وخمسمائة وتسعة حصلوا

على درجة الدكتوراه، وستة آلاف وستمائة ستة وثلاثون حصلوا على الماجستير والباقون حصلوا على درجة الدبلوم. وفي هذه المنظومة تحتل الجامعات الحكومية المرتبة الأهم من حيث عدد الطلاب المقيدين بها ومن ثم عدد الخريجين إذ تستوعب ما يقرب من مليون ونصف المليون طالباً وطالبة. وقد بلغ المخصص للتعليم في موازنة 2010/2009 ما يقرب من اثنين وأربعين ملياراً من الجنيهات بنسبة تقترب من 12% من إجمالي الموازنة البالغ 355 مليار جنيهاً تقريباً ويبلغ نصيب الجامعات منها ما يقرب من ثماني مليارات جنيه بنسبة 19% تقريباً.

وبرغم هذا الهيكل الضخم من مؤسسات التعليم العالي بكل ما يضمه من أعضاء هيئات التدريس والأجهزة الإدارية والفنية فضلاً عن أجهزة وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعات الخاصة والمجلس الأعلى للمعاهد العليا، وكذلك بالرغم من حجم الإنفاق العام، فإن السؤال الرئيسي الذي يجب أن يطرح هو مدى فاعلية منظومة التعليم العالي في توفير الموارد البشرية ذات المعرفة والمهارات والقدرات المناسبة لاحتياجات وتحديات التنمية الوطنية الشاملة؟ ومما يزيد في أهمية هذا التساؤل ما أنفق خلال السنوات العشر الأخيرة في مشروعات تطوير التعليم الجامعي والعالي والذي تجاوز مئات الملايين من الدولارات تم تمويلها من قروض البنك الدولي والمنح من اليابان والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التمويل المحلي من موازنة الدولة. كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات لتطبيق نظام لضمان الجودة والاعتماد من خلال إنشاء هيئة قومية متخصصة لهذا الغرض.

لقد اهتم القائمون على أمر المنظومة الوطنية للتعليم العالي بإعداد إستراتيجيات وخطط وبرامج التطوير الشكلي وتعميم نظم مفتعلة لضمان الجودة، بينما انشغلوا تماماً عن محاولة الإجابة عن السؤال الأول حين تصميم نظم التعليم وهو ما هي نوعية الخريج المستهدف؟ إن الخطوة الأولى عند تصميم أو تطوير أي نظام للتعليم

- خاصة التعليم الجامعي - هي تحديد مواصفات الخريج المستهدف بناء على دراسة مجتمعية شاملة تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتطورات العلمية والتقنية ومتطلبات التنمية وتحدياتها. كذلك تستند الدراسات الخاصة بتصميم وتطوير نظم التعليم إلى تقييم حالة مخرجات النظام ومدى استقبال المجتمع لها وقدرتها على المنافسة من أجل الحصول على أنواع الأعمال المناسبة لتأهيلهم العلمي.

ومن أسف أن جميع محاولات تطوير التعليم الجامعي والعالي في مصر قد أهملت هذا الجانب المحوري، الأمر الذي جعل أنشطة التطوير والتحديث مجرد انشغال بأعمال تجميلية تنحصر في تحسين الشكل ولا تتجاوزه إلى المضمون! لقد تم إنجاز 158 مشروعاً في 90 كلية جامعية عبر السنوات القليلة الماضية تكلفت ما يقرب من 82 مليوناً من الجنيهات شملت إنشاء وتحديث برامج دراسية وتحديث مقررات وتطوير لوائح وتحديث للمعامل وتحويل مقررات إلى صورة إلكترونية وتحديث نظم الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء مشروعات لضمان الجودة، بينما لم يتعرض أي من تلك المشروعات لقضية تقييم نوعية الخريجين ومصيرهم في سوق العمل المحلي والخارجي!!

إن المشكلة المحورية لنظام التعليم العالي في مصر تتبلور في أن العائد الاقتصادي منه- معبراً عنه بالزيادة في متوسط الأجر مع زيادة عدد سنوات الدراسة، والزيادة في الإنتاجية وتنمية الأفكار القيمة والمبتكرات - لا يتناسب مع حجم الإنفاق على المستوى الوطني، وكذلك لا يتناسب العائد الاجتماعي للتعليم - معبراً عنه بالتحسن في مستوى الرفاهية الاجتماعية مع حجم الاستثمار المجتمعي في التعليم، مما يدعو إلى ضرورة مراجعة وطنية شاملة لمنظومة التعليم الجامعي والعالي ، وهو ما يدعو إليه البرنامج الانتخابي الجديد لحزب الوفد.

2010

3. أربعة أحكام تاريخية.. تدين ممارسات حكومية

يمثل القضاء المصري أحد المؤسسات الوطنية القليلة التي يزهو بها المصريون وتفتخر بها مصر، وتعتبر السلطة القضائية السياج الحصين لحماية مصالح المصريين والحفاظ على مقدرات الوطن، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد الأمين وشعبه العظيم.

أحكام سيسجلها التاريخ

فقد شهد شهر نوفمبر الحالي [2008] صدور أربعة أحكام قضائية تاريخية تزين صدر القضاء المصري الشامخ وتؤكد أن قضاة مصر العظام هم الساهرون على تطبيق القانون وتأكيد احترام الدستور. وتُعتبر تلك الأحكام القضائية الأربعة قرارات إدانة لممارسات حكومية مرفوضة شعبياً.

وكان الحكم الأول هو قرار محكمة القضاء الإداري الصادر في السادس عشر من نوفمبر الجاري بتمكين أهالي جزيرة القرصاية من منازلهم وإلغاء قرار رئيس الوزراء الصادر بنزع ملكية أراضي الجزيرة بعد أن كان كل من وزير الزراعة ومحافظ الجيزة قد أصدر قرارات بإخلاء منازل المواطنين في الجزيرة وعدم تجديد عقود الإيجار لهم. وكان حكم المحكمة قد استند إلى أنه قد ثبت لديها أن صدور القرار شابه سوء استعمال السلطة، وأن الحكم قد جاء مراعياً لمصلحة الناس وحماية استقرار معيشتهم، بما يرقى للمصلحة العامة التي تعلو على مصلحة الدولة في نزع ملكية الجزيرة.

وكان القرار التاريخي الثاني لمحكمة القضاء الإداري يوم الثامن عشر من نوفمبر ويقضي بوقف قرار تصدير الغاز إلى إسرائيل، حيث أكدت المحكمة أن قرار بيع الغاز مخالف للدستور حيث نصت المادة 123 على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها مورداً من موارد الدولة، وليست ملكاً للأجيال الحالية فقط بل ملك للأجيال

المستقبلية. كما أن الحكومة قد خالفت الدستور بعدم عرض اتفاقية بيع الغاز على مجلس الشعب لاستصدار قانون بموافقته على التزامات باستغلال موارد الثروة الطبيعية الموهوبة للشعب. كما أضافت المحكمة أن قرار وزير البترول رقم 100 لسنة 2004 وما ترتب عليه من تصرفات قد صدر معدوماً لمخالفته لأحكام الدستور ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن تصدير الغاز يضر بمصلحة الأجيال القادمة أصحاب الحق في موارد الدولة. ومن المعروف أن اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل تم توقيعها بين وزير البترول المصري ووزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر في يونيو 2005 بقيمة 2.5 بليون دولار أمريكي ثمناً ل 900 بليون قدم مكعب من الغاز المصري التي سيجري توريدها خلال 15 سنة!

وجاء الحكم الثالث يوم الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي ليلزم وزارة الداخلية بمنع وجود قوات امن كحرس داخل حرم جامعة القاهرة، وعدم ممارستها أي نشاط يمس استقلال الجامعة، وطالب الحكم بإنشاء وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة بدلاً من إدارة الحرس التابعة لوزارة الداخلية. وكلنا نعلم الدور الذي يقوم به الأمن في الجامعات المصرية، إذ أن أغلب القرارات المتصلة بشئون هيئة التدريس تعرض على الأجهزة الأمنية قبل صدورها، كما أن مسائل الطلاب والإقامة في المدن الجامعية وانتخابات اتحادات الطلاب وغيرها من أمور الأنشطة الطلابية تخضع لرقابة وتدخلات أمنية معروفة. ويأتي في قمة التأثير الأمني أن اختيار القيادات الجامعية يتم في ضوء مراجعات أمنية مستفيضة. والمعنى أن الحكم إذ يشير إلى قضية استقلال الجامعات إنما ينكأ جرحاً غائراً تشعر مصر كلها بآلامه حين ترى ما وصلت إليه جامعاتها من مستوى علمي متواضع ونضوب لنشاط البحث العلمي مما يجعلها خارج نطاق المنافسة مع الجامعات العريقة في العالم أو حتى مع جامعات كثير من الدول الإفريقية والأسيوية التي صاحبتنا في مشوار التنمية ولكنها تفوقت وتميزت عنا بمراحل كثيرة.

أما الحكم الرابع فقد أصدرته محكمة جنيات القاهرة بالسجن المشدد من سنة إلى 10 سنوات على ثمانية عشر شخصاً في مقدمتهم يوسف عبد الرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية وقد حكم عليه بالسجن المشدد عشر سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه في قضية " المبيدات المسرطنة". كما عاقبت المحكمة راندا الشامي بالسجن المشدد سبع سنوات وعزلها من وظيفتها. وكان قد سبق الحكم بالسجن على المتهمين وغيرهما في القضية ثم نقض الحكم وقررت محكمة النقض إعادة المحاكمة حيث صدرت الأحكام المشار إليها للمرة الثانية. وتثير هذه القضية مسألة اختيار وتصعيد القيادات في الأجهزة الحكومية وغياب المعايير الموضوعية في تقييم أداء هؤلاء الأفراد الذين تتاح لهم الصلاحيات وسلطة التصرف من دون مساءلة أو محاسبة. كما تثير قضية التهاون في مساءلة القيادات الأعلى في الدولة عن سوء اختيارهم لمساعديهم وما ينشأ عنه من كوارث.

سمات معيبة للقرارات المحكوم بإلغائها

ويلحظ المتأمل للأحكام الأربعة أنها تصدت لمجموعة من الممارسات والتصرفات الحكومية تشترك في كونها صادرة عن سلطة حكومية منفردة من دون مشاركة المتأثرين بها أو إتاحة الفرص لهم للتعبير عن وجهات نظرهم، الأمر الذي يدفعهم للالتجاء إلى القضاء لإبطال تلك القرارات والتصرفات الجائرة والضارة بهم وبغيرهم من المواطنين.

وفي حالات الأحكام الأربعة نرى أنها تتعلق بقضايا ذات تأثير على قطاعات غفيرة من المواطنين، بل إن أحكام إلغاء بيع الغاز لإسرائيل وإلغاء تواجد قوات الأمن داخل الحرم الجامعي والحكم بسجن المتسببين في استيراد المبيدات المسرطنة، كلها أحكام صدرت في قضايا تمس المصريين جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم. ويكفي الاستشهاد بقول المحكمة إن بيع الغاز يؤثر في حقوق الأجيال القادمة صاحبة الحق في موارد الدولة. ونعجب إذ تضبط محكمة القضاء الإداري الحكومة متلبسة بإهدار

حقوق الأجيال القادمة بالتفريط في مورد طبيعي ناضب وهو الغاز وفي الوقت نفسه تزعم الحكومة أنها حريصة على الأجيال القادمة وتطرح فكرة إنشاء "صندوق الأجيال" بلا موارد فعلية تقريباً وذلك ضمن مشروعها للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة.

وفي جميع الحالات السابقة نجد الممارسات الحكومية تتسم بالتعتيم والبعد عن الشفافية. فلا اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل أعلنت للرأي العام أو لمجلس الشعب، ولا المفاوضات التي تزعم الحكومة أنها تديرها بهدف تعديل أسعار التصدير قد أتيح لأحد معرفة ما يجري فيها وهل هناك مفاوضات حقاً أم هي وسيلة حكومية لصرف الأنظار عن تهمتها الحقيقية بالتفريط في ثروة البلاد بأبخس الأسعار.

وثمة ظاهرة أخرى في تلك القرارات الحكومية الملغاة، أن لها أغراض خافية تختلف عن الأهداف المعلنة، من ذلك مثلاً أن محاولة الاستيلاء على أراض المواطنين بحجة نزع ملكيتها للمنفعة العامة تخفي وراءها مشروع كان يقف وراءه رجال أعمال من ذوي العلاقة بالحزب الحاكم لتحويل الجزيرة إلى الاستثمار السياحي. ولا شك أن حكم المحكمة بإلغاء قرار رئيس الوزراء بنزع ملكية الجزيرة يجعل من المهم إعادة مناقشة قضية اختلاط السلطة الحكومية ومصالح رجال الأعمال مما يتيح لهم الحصول على ميزات غير عادية وإخضاع الدولة لرغباتهم، ومن ثم تصدر قرارات في ظاهرها الحرص على المصلحة العامة وباطنها تحقيق مصالح خاصة لرجال الأعمال المقربين من الحكم.

وثمة سمة أخرى للممارسات الحكومية التي تصدت لها أحكام محكمة القضاء الإداري ومحكمة جنايات القاهرة، ذلك أنها تثير غضب واستياء الجماهير العريضة من المواطنين وتهدد - حال استمرارها واستفحالها - بإحداث مشكلات تهدد أمن الوطن واستقراره، كما تهدد صحة المواطنين بأشد الأضرار والأمراض الخطيرة التي تنشأ نتيجة الفساد المؤدي إلى استيراد واستخدام مبيدات زراعية مسرطنة، وأقماح

مستوردة لا تصلح للاستهلاك الآدمي، واستعمال أكياس للدم ملوثة ولا تتوفر بها الشروط والمواصفات الصحية.

دلالات مهمة لأحكام القضاء

إننا نعتبر الأحكام الأربعة المشار إليها بمثابة أحكام إدانة للحكومة تثبت فشلها في أداء مهمتها المحددة في العمل على تحقيق الصالح العام وحماية مصالح المواطنين وضمان أمنهم واستقرارهم وتوفير سبل ووسائل العيش الآمن الكريم لهم وللأجيال القادمة من بعدهم.

فحين تصدر محكمة القضاء الإداري حكمها بإلغاء قرار لرئيس الوزراء فهي قد اطمأنت إلى فساد القرار ومجافاته للدستور والقانون، وتيقنت من كونه إساءة استخدام للسلطة وإهدار لمصالح المواطنين المخاطبين بذلك القرار. كما أن صدور تلك الأحكام، وقد جاء بعد استماع المحكمة إلى دفاع الحكومة واستعراضها لما تكون قد قدمته من دفوع، إنما يقطع بأن المحكمة لم تقتنع بدفاع الحكومة وتيقنت من ضعف حجتها وغياب المبررات الحقيقية المساندة لصدور مثل القرارات المحكوم بإلغائها.

كذلك نستدل من تلك الأحكام أن المحكمة كانت أحرص على المصلحة العامة من الحكومة، وأن الأحكام الصادرة هي محاولة جادة لوقف إهدار موارد وطنية وحماية المواطنين من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية، وصيانة لحقوق الأجيال القادمة في موارد الدولة وثروات الوطن كما الشأن بالنسبة للحكم بإلغاء قرار بيع الغاز إلى إسرائيل والذي يعتبر حائط صد لوقف استنزاف ثروة الغاز الطبيعي وهي ثروة ناضبة بطبيعتها، والحفاظ عليها أهم وأجدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأسعار المتدنية لتصديره إلى إسرائيل وغيرها.

الحكم بوقف بيع الغاز وقضية الطاقة في مصر

إن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن ومستقبله.

وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تنحصر في زيت البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية، ففي عام 2007 بلغ إنتاج زيت البترول 664,000 برميل يومياً بينما كان الاستهلاك 653,000 برميل، وبذلك يكون الإنتاج قد انخفض عن مستواه في 1995 حين كان 950,000 برميل/يوم، وكانت الزيادة البسيطة في الإنتاج عن الاستهلاك هي السبب في عدم تحول مصر لتصبح مستورداً صافياً للبترول. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة من البترول 3.7 بليون برميل في 2007، وبرغم جهود البحث والاستكشاف واستخدام تقنيات أفضل لتحسين إنتاجية الآبار، فإن الإنتاج في تراجع سنوياً. إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/ يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار.

من جانب آخر، فإن موقف الغاز الطبيعي يبدو أفضل حيث زاد الإنتاج بنسبة 30% بين عامي 1999 و2007. وفي عام 2006 تم إنتاج 1.9 تريليون قدم مكعب من الغاز بينما كان الاستهلاك 1.3 تريليون قدم مكعب، وتصل الاحتياطيات المؤكدة الآن إلى 58.5 تريليون قدم مكعب أي ما يعادل استهلاك 45 سنة فقط بفرض بقاء معدلات الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه. فإذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 75% من الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2005 كانت تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، فإن

ذلك يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الطاقة في مصر إذا استمر تصدير الغاز بالمعدلات الحالية.

ومن المعلوم أن خط أنابيب الغاز العربي الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ينتظر أن يمر من خلاله ما يقرب من 32.2 بليون قدم مكعب ترتفع في 2013 إلى 77.3 بليون قدم مكعب. كما ينتظر إن يصل الغاز المصري عبر سوريا إلى تركيا اعتباراً من عام 2011 ثم يصل إلى النمسا، بلغاريا، رومانيا والمجر. أضف إلى ذلك أن خط الأنابيب الواصل من العريش إلى إشكيلون الإسرائيلية بدأ العمل في 2008 تنفيذاً للاتفاقية المعقودة مع إسرائيل في 2005 والتي تقضي بتزويدها ب 60 بليون قدم مكعب سنوياً ولمدة خمسة عشر عاماً. أضف إلى كل ذلك أن ليبيا ستبني هي الأخرى خط أنابيب بين الإسكندرية وطبرق حتى تحصل على الغاز المصري. من جانب آخر، فإن بعض الخبراء يطالبون بالتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقدر الإمكان حيث يعتبر أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. كل ذلك يوضح مدى حساسية موقف الطاقة في مصر وخاصة الغاز الطبيعي وتأثيره في قضايا التنمية وتحديد طريق المستقبل المصري. لذا ورغم ما يبدو أن موقف الغاز الطبيعي مطمئن من حيث ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أننا نرى أهمية مراجعة موقف الغاز الطبيعي ووضع إستراتيجية متكاملة لحفز عمليات البحث والاستكشاف ولتنمية الإنتاج وزيادة الاحتياطيات، ومراجعة سياسات واتفاقيات التسعير وضبط عمليات التصدير في حدود ضيقة لإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم. لذلك يعتبر الحكم التاريخي لمحكمة القضاء الإداري علامة بارزة تتوّج جهود المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعارضين لتصدير الغاز إلى إسرائيل، خاصة وأنه يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصر من الفحم والاحتياطي المؤكد منه تتآكل فضلاً عن

تردي نوعيته، وكلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

ومن أسف أن الحكومة تصر على المضي في سياساتها الصادمة لمشاعر المواطنين والمخالفة للدستور كما أوضحت المحكمة في حكمها التاريخي، وهي تلجأ إلى حيل قانونية بالاستشكال أمام محكمة أخرى هي محكمة الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ الحكم لحين الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا. وكان الأجدر بالحكومة أن تتخذ من الحكم بوقف بيع الغاز إلى إسرائيل سنداً لها في مراجعة تلك الاتفاقية وغيرها وإعادة رسم إستراتيجية التعامل مع هذه الثروة الوطنية الناضبة لتعظيم الاستفادة منها في مشروعات التنمية الوطنية وصيانة حقوق الأجيال القادمة فيها. كما أن وزارة التعليم العالي تنوي استئناف حكم إلغاء الحرس الجامعي بدلاً من أن تسلم للجامعات باستقلالها وحقها في إدارة شئونها بنفسها من دون تدخلات خارجية.

إن الأحكام الأربعة النارية هي في الحقيقة طرح للثقة بالحكومة، فهي تلغي قرارات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الزراعة، وتدين تصرفات للمساعدين المقربين من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق يوسف والي، مما كان يتوجب معه على الحكومة أن تقدم باستقالتها بدلاً من محاولة الالتفاف على الأحكام والمراوغة في تنفيذها .

وعلى الله قصد السبيل.

2008

4. إسرائيل اليوم في عيد!

كتبت مقالاً منذ أسبوعين تقريباً أتساءل فيه هل مصر اليوم في عيد؟ وكان ذلك بمناسبة الاحتفال المعتاد بما يسمى أعياد سيناء، وأجبت عن ذلك السؤال بالنفي. واليوم أكتب وفي سياق متصل ولكني لا أتساءل بل أقطع بأن إسرائيل اليوم في عيد. وكيف لا والمشهد المصري والفلسطيني والعربي عامة يقدم لها ما لم تكن تحلم به، ويوفر عليها جهوداً وتضحيات كان لا بد لها من تحملها إن أرادت أن تصل إلى النتيجة التي حققناها لها بأنفسنا مصريين وفلسطينيين وعرب.

أما المشهد المصري فيذخر بكل ما يثير الأسى والحزن، فانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى يتم تجهيزها لمصلحة الحزب الحاكم بعيداً عن رقابة القضاء وفي غياب مرشحي المعارضة الذين تم استبعادهم بكل الوسائل، وكذلك في غياب النسبة الغالبة من المصريين أصحاب حق الانتخاب. وسيناء العزيزة - وهي بالمناسبة ذلك الجزء من التراب المصري الذي فقد عشرات الآلاف من المصريين حياتهم دفاعاً عنها في حروب 1956، 1967، 1973 والتي كانت الحكومة وإعلامها الرسمي يحتفلون بعيدها منذ أسابيع قليلة- نرى أبناءها يعتصمون ويعقدون المؤتمرات مطالبين بالحرية والعدالة ورفع يد الأمن الطاغية عنهم والتعامل معهم كمواطنين شرفاء لهم حقوق في هذا الوطن كما عليهم واجبات لا ينكرونها. المصريون من أبناء سيناء يهددون بالاعتصام عند الحدود المصرية مع إسرائيل يوم الأول من يوليو القادم إن لم تستجب الحكومة إلى مطالبهم العادلة وتفي بوعودها لهم بإطلاق المعتقلين الذي حكم القضاء ببراءتهم، والكف عن اقتحام بيوتهم وإهانة نساءهم وإلغاء آلاف الأحكام الصادرة بحق أبناءهم غيابياً، وإسرائيل في المقابل تفتح لهم ذراعيها مرحبة بهم أن يدخلوا إليها وهم يرفضون!

ويشهد المصريون أيضاً مزيداً من التردي في الأداء العام للحكومة تتجلى علاماته في تضارب الأرقام بين المسئولين فمن يعلن عن اختفاء 13 مليار جنيه ثم يعود إلى

التصريح بأنه تم العثور عليها، ومن يدعي أن الخزانة العامة لم يدخلها من عائد بيع القطاع العام سوى مبلغ لا يزيد عن مليار جنيه ثم يعود للاعتراف أن المبلغ يصل إلى 16 مليار وأنه تم استخدامه في تخفيض الدين العام، بينما تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ينفي أن يكون لهذا المبلغ أي أثر على حجم الدين العام.

وفي المقابل نرى الولايات المتحدة تشاغب مع النظام الحاكم من خلال إعلان بوش عدم رضاه عن مستوى الإصلاح الديمقراطي في مصر ورغبته الأكيدة في إطلاق سراح أيمن نور، ثم يأتي دور الكونجرس لكي يجمد مبلغ 200 مليون دولار من قيمة المعونة الأمريكية لمصر عقاباً لها على سوء سجلها في مجال حقوق الإنسان والتطوير الديمقراطي ولزيادة معدلات تعذيب المواطنين في أقسام الشرطة -وبناء على توصية أحد أبناء المحروسة.

أليس من حق إسرائيل أن تفرح وتحتفل بديمقراطيتها التي أنجزت انتخاب شيمون بيريز رئيساً للدولة من دون الاعتماد على مادة تعادل المادة رقم 76 في دستور مصر المحروسة، ومن باب أولى لا يوجد في دستورها مادة تعادل المادة رقم 77 في دستورنا بعد التعديلات. كما نرى الديمقراطية الإسرائيلية تتضح في انتخاب إيهود باراك رئيساً لحزب العمل من دون إطلاق الرصاص على معارضيه أو الاضطرار إلى اقتحام مقر الحزب كما فعل أخوتنا الأعزاء في حزب الوفد بفرعيه [وفد نعمان جمعه، ووفد محمود أباظة].

والمشهد الفلسطيني لا يقل إيلاماً وإثارة للخزي والعار. فالأخوة الفلسطينيون يقتتلون فيما بينهم ويدمرون بعضهم البعض وكلهم تحت الاحتلال. والفائزون في غزة يعلمون تماماً أنهم محاصرون لا يستطيع أي منهم الخروج أو الدخول إلا بإذن من إسرائيل! والسادة القابعون في رام الله الفائزون بالرضا الأمريكي والإسرائيلي والأوروبي والدعم العربي يعلمون تماماً أنهم يمثلون سلطة لا سلطة لها، وأنهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً! أليس من حق إسرائيل أن تبتهج لهذا التناحر

الفلسطيني الداخلي بكل ما يسببه من قضاء على مقومات الشعب وإنهاك قوى المقاومة لديه. أليس من حق إسرائيل أن تفرح وهي ترى نهاية حاسمة لمرحلة الانتفاضات الفلسطينية ضدها وبدء مرحلة الانتفاضة ضد الذات والانقلاب على كل ما حارب وضحى وتشرد من أجله مئات الآلاف من الفلسطينيين.

ويكتمل عيد إسرائيل بمشاهدة باقي المشهد العربي في لبنان وانقسامها الداخلي بين المعارضة والموالاة وقتل المعارضين ، والعراق وآلاف القتلى من أبناءها وتبادل إحراق المساجد بين السنة والشيعة، وبوادر التقسيم على أسس عرقية، والسودان ومأساته المتجددة في دارفور واحتمالات انفصال الجنوب مع اقتراب نهاية فترة السنوات الست المتفق عليها بعد إبرام اتفاق المصالحة بين الشمال والجنوب، وسوريا واستمرار مسلسل الحكم الشمولي واعتقال المعارضين ومحاكمتهم أمام محاكم استثنائية [على الطريقة المصرية]، والصومال وما تشهده من تناحر بين الحكومة والمحاكم الإسلامية واستمرار الوجود الأثيوبي على التراب الوطني الصومالي، واليمن وما تعانيه من مشكلات تمرد الحوثيين وتضاؤل آمالها في الانضمام عضواً كاملاً في مجلس التعاون الخليجي الذي فشلت دوله الست في تنفيذ مشروع العملة الخليجية الموحدة، ناهيك عن انفصال مجموعة دول المغرب العربي وتباعدها عن باقي الدول العربية وانشغال كل منها بمشكلاتها، فالمغرب في صراع مع جماعة البوليساريو، والجزائر تحاول تثبيت المصالحة الوطنية وتونس في كفاح ضاري ضد كل ما هو إسلامي وديمقراطي.

تلك الصورة القاتمة لن يغيرها إلا الشعوب العربية

حين تص على تجاوز واقعها المرير وتنجح في فرض إرادتها والحصول على حرياتها بالديمقراطية.

2007

5. الحكومة .... وذاكرة المصريين!

دُعيت للمشاركة في حلقة من برنامج حواري في قناة فضائية، وكان السؤال المطروح للنقاش هو لماذا لا يشعر أغلبية المصريين بنتائج النمو الاقتصادي الذي تشير إليه الأرقام الصادرة عن الحكومة والمنظمات الدولية التي تبشر بما حققه الاقتصاد المصري من تقدم وانطلاق؟ وكانت إجابتي في جزئية منها أن النمو الاقتصادي ونتائجه تمثل وليمة هائلة بها كل ما تشتهي الأنفس مما لذ وطاب من الطعام والشراب فضلاً عن صنوف الترفيه والتسلية والهدايا القيمة. ولكن هذه الوليمة اقتصرت على عدد معدود من علية القوم المقربين من أصحاب الوليمة، أما باقي الأهل والأصدقاء والمعارف والجيران فلم تتم دعوتهم إليها.

وهكذا أعتقد أن النسبة الأكبر من الشعب المصري لم تدع إلى وليمة النمو الاقتصادي ولم تنل نصيبها من عوائده. واكتفت الحكومة - كعادتها – بالحديث عن مذاق الطعام وروعة الشراب وكيف كان الحفل رائعا، والشعب المسكين يتلمظ محاولاً أن يستشعر مذاق تلك الأطعمة ويتخيل نفسه مستمتعاً بها. ويستيقظ المصري من حلمه على الواقع المرير الذي يعيشه، وتغط الحكومة في نوم لذيذ متأكدة من الشعب - كعادته – سوف ينسى كل ما روجته من أحلام ودعاوى التنمية والانطلاق والعبور نحو المستقبل.

وفي الحقيقة فقد ذكرتني تلك المشابهة بمهارة الحكومة - ليست فقط الحكومة الحالية ولكن كل الحكومات السابقة - في الاستفادة من قدرة الشعب المصري على النسيان. فالناس مهمومة بيومها ومشاكله، ومتوجسة خيفة من الغد الذي لا تدري ماذا سيحمله لهم من مشكلات ومآس تضاف إلى ما يعانون منه فعلاً، ولذلك هم ينسون - أو يتناسون - بسرعة كل ما فات، وتصبح الحكومة الذكية هي الوحيدة المستفيدة من ضعف ذاكرة المصريين.

وقد رأيت أن أخالف القاعدة، وأن أبحث في ذاكرتي عن مجموعة من المواقف والأحداث والوعود والتطمينات التي روّجت لها حكومتنا الذكية – ومن سبقها من حكومات لم تكن توصف بالذكية – وقررت أن أتقدم للحكومة بأسئلة عن تلك الموضوعات لعلها تتذكر أنها لا تزال مطالبة بتقديم إجابات عنها.

والسؤال الأول أتقدم به إلى وزير المالية عن مصير السندات الدولارية التي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد وشدد سلفه وزير المالية السابق د. مدحت حسنين على ضرورتها ودافع عنها دفاعاً مستميتاً في مجلس الشعب حتى حصل على موافقته بإصدار تلك السندات وترويجها في السوق العالمي عن طريق الشركة المالية العالمية مورجان ستانلي وبفائدة تردد أنها بلغت 8% في الوقت الذي كانت الفائدة على الدولار في مصارف العالم لا تكاد تبلغ 2% في أحسن الأحوال. ويقال إن قيمة تلك السندات كانت 1.5 مليار دولار أمريكي وفي قول آخر فإنها بلغت 3 مليارات من الدولارات. وفي دفاعه عن إصدار تلك السندات لم يوضح الوزير السابق وقتها فيم سوف تستخدم تلك المليارات، وقال قولته الشهيرة إن هذا الإصدار يتم لتأكيد ثقة السوق العالمي في متانة الاقتصاد المصري. وقد هللت الحكومة وإعلامها حين تمت تغطية الاكتتاب في تلك السندات في وقت قصير وراحت تقول للشعب الطيب هذه شهادة من العالم بقوة الاقتصاد المصري، ولم تقل لنا الحكومة أن المشترين لتلك السندات لم يجدوا وقتها استثماراً لأموالهم أفضل من شراء السندات والحصول على الفائدة المرتفعة التي لم يكن يوجد لها مثيل في أي استثمار مشابه في ذلك الوقت. ومن عجب أنه تردد أن الحكومة أودعت تلك المليارات في البنك المركزي وكانت تحصل على الفائدة السائدة والتي لا تصل إلى 2% وتتحمل فرق الفائدة من خزانة الدولة. وعملاً بسياسة استغلال ضعف ذاكرة المصريين لم أسمع توضيحاً ولا إفادة من الحكومة التي أصدرت تلك السندات ولا الحكومة التي أعقبتها حتى اليوم عن مصير السندات ومجالات استثمار حصيلتها وهل تم استردادها أم لا تزال في

أيدي من اشتروها من المستثمرين الأجانب، وما هي التكلفة الكلية لإصدارها وما الحصيلة والعائد على الاقتصاد الوطني من ورائها. وحتى لا أظلم الحكومة الذكية فقد حاولت الحصول على معلومات عن تلك السندات من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت فكانت النتيجة أنه لا توجد إجابة!

واستمراراً للنهج الحكومي باستثمار ظاهرة النسيان لدى الشعب المصري، فقد روّجت حكومة سابقة لفكرة " المشروعات العملاقة"، وتعملقت بتقديم مشروع توشكي ووصفته بالسد العالي الجديد، وراحت تشرح حجم التغيير الذي سيحدثه هذا المشروع العملاق في الحياة المصرية وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة الظلال وأن المصريين سيهجرون مدنهم وقراهم ويسارعون إلى العمل والإقامة في جنة توشكي التي تبلغ درجة الحرارة فيها ما يقارب 50 درجة في أغلب أوقات السنة، وكيف أن إنتاج توشكي سوف يصدر مباشرة من مطارها إلى دول أوربا التي تنتظر خضرواتها وفواكهها على أحر من الجمر. بل لقد اصطنعت صحف الحكومة صورة تبدو فيها زراعات القمح وارفة مزدهرة في وقت من السنة لم يكن القمح ينبت فيه أبداً وذلك وفق شهادة عالم الهندسة الوراثية الأشهر المغفور له د. أحمد مستجير حين رأي الصورة.

والسؤال الثاني أتقدم به إلى وزير الري المسؤول الأول الذي عاصر هذا المشروع منذ بدايته حتى اليوم، كم أُنفق على توشكي وما العائد من هذا المشروع، ومتى تتحقق الوعود التي قدمتها الحكومة للرئيس والشعب من استثمار مبالغ يقال إنها تجاوزت ثماني مليارات من الجنيهات؟ ولعلني أُذَكِّر من نسي أن جريدة الوفد تناولت هذا المشروع بالتحليل وقت إطلاقه وطالبت مراراً بأن تكشف الحكومة وقتها عن دراسات الجدوى الخاصة به من دون طائل، ونجحت خطة الحكومة وطوى النسيان هذا الموضوع وأصبحت توشكي محلاً لزيارات رسمية يقوم بها الرئيس كل فترة وحتى هذه الزيارات تباعدت في السنوات الأخيرة.

أما السؤال الثالث فقد ذكرني به الحديث الدائر الآن عن نجاح مصر في استقطاب عشرة مليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2006، والسؤال يعود بالذاكرة إلى عام 2002 حين انعقد مؤتمر المانحين في شرم الشيخ لبحث احتياجات مصر من مصادر التمويل لمواجهة الصعاب الاقتصادية الناشئة في ذلك الوقت عن الركود العالمي الكبير في أعقاب حادث تفجير مبنى التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001. وقد أعلن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن المانحين رصدوا مبلغ 10.3 مليار دولار لمساعدة مصر خلال الثلاث سنوات 2002-2004، منها دفعة عاجلة 2.1 مليار دولار تصرف فوراً في نفس العام 2002 مما يستلزم أن يكون هناك إطاراً موثوق به للاقتصاد الكلي. وقد صاحب ذلك المؤتمر - لمن يذكر من المصريين المشهورين بسرعة النسيان – جلبة وضجيج وارتسمت الابتسامات العريضة على وجوه كبار المسئولين احتفالاً بذلك النصر الكبير. والسؤال هل وصلت تلك المليارات العشرة من الدولارات؟ وإذا كانت وصلت فيم استخدمت؟ وكيف لم نشعر بها في أي مجال من مجالات حياتنا التي تذخر بالمشكلات البيئية وتدهور البنية الأساسية حتى خرج الناس في مظاهرات يبحثون عن مياه الشرب التي ندر وجودها في مناطق كثيرة من مصر المحروسة؟

وطالما نتذكر المليارات من الجنيهات، يكون من المناسب أن نسأل رئيس الحكومة عن مصير المليارات الخمس من الجنيهات التي خصصت من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟ وهل تم التصرف فيها، ومتي يتحقق التطوير المستهدف؟ ومتى يشعر الناس في مصر أن القطارات والجرارات والمحطات والسيمافورات وورش الإصلاح وغيرها من مرافق الهيئة القومية لسكك حديد مصر قد تطورت؟ وإذا كانت المليارات الخمس قد تم استخدامها أو على الأقل تحددت وجهات التصرف فيها، فماذا عن المنح الليبية والقطرية لشراء جرارات للقطارات؟ وكم من تلك المليارات استنفذ في الدراسات التي كلفت بها بيوت استشارية

عالمية؟ وبالمناسبة أين الاستثمارات التي أعلن أنها آتية من دولة الإمارات العربية المتحدة وتبلغ ما يقرب من أربعمائة مليون جنيهاً للاستثمار في مجالات النقل؟

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فقد قيل إن المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي سيخصص لبحث قضايا تحسين الحياة في مصر وخاصة الصعيد، لذا أسأل رئيس الحكومة هل تم إنفاق مبلغ المليارى جنيه من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير الصعيد؟ وهل تم إنشاء الشركة الكبرى لتنمية الصعيد التي أعلن عن قيامها أثناء زيارة مسؤول كبير بالحزب الوطني للصعيد؟

وقبل أن ننتقل من مجال المليارات من الجنيهات لبحث مسائل أخرى، فقد بدأت تلمع في الذاكرة فكرة أن أسأل هل انتهت الحكومة إلى نتيجة ما في محاسبة المؤسسات الصحفية القومية عن المليارات الست أو السبع المدينة بها للحكومة عن ضرائب وتأمينات تراخت تلك المؤسسات في سدادها للدولة، فضلاً عن خسائر التشغيل المتراكمة؟ ويذكرنا قرار الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام الصحف المستقلة والخاصة والحزبية بتقديم ميزانياتها للجهاز بغرض مراجعتها - تنفيذاً لقانون صدر منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتم تطبيقه - أن نضيف تساؤلاً آخر عن نتيجة فحص الجهاز لميزانيات وحسابات تلك المؤسسات القومية وما ترتب على ما قد يكون قد كشفت عنه المراجعة من مخالفات؟ وما هي معايير التقييم التي تعتمد عليها الدولة في الاستمرار في تمويل تلك الصحف خاصة بعد ما قيل عن اتجاهها لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء التي تربط بين الاعتمادات في الموازنة وبين نتائج محددة ينبغي إنجازها؟

وعلى صعيد مقارب، أتذكر الآن أن الحكومة في عام 2000 ممثلة في وزارة التعليم العالي كانت قد بدأت خطة طموحة لتطوير التعليم الجامعي وشكلت لجنة من خيرة عقول المصريين لوضع تلك الخطة التي عرضت في المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي في شهر إبريل من عام 2002 وانتهى المؤتمر إلى إقرار الخطة

وما تضمنته من مشروعات للتطوير بلغت خمسة وعشرين مشروعاً شملت كافة مجالات منظومة التعليم الجامعي. ثم تغير الوزير وجاء وزير آخر بدأ المسيرة من أولها وكاد يصل إلى خطة أخرى لتطوير التعليم العالي والجامعي في عام 2005 إلا أن تغييراً وزارياً طاله هو الآخر وجاء وزير ثالث بدأ في إعداد رؤيته لتطوير التعليم الجامعي وأصدر منها المسودة الأولى والثانية وعرضها على الجامعات والرأي العام لمناقشتها ووافق عليها فريق واعترض فريق آخر، ثم ساد صمت عميق ودخلت قصة تطوير التعليم الجامعي في زوايا النسيان، وأسدل الستار على مشروع القانون الجديد للتعليم الجامعي.

ولما كان المصريون ينسون بسرعة فقد طلعت عليهم الحكومة بفكرة البرامج التعليمية المميزة بمصروفات في الجامعات الحكومية، وبدأت مشروعاً لإنشاء كليات المتميزين بمصروفات أيضاً، وفات على الحكومة أن تذكر للمصريين أين مشروعها لإنشاء جامعة للتعليم من بعد تستخدم أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني، وأن توضح أين مشروع إنشاء الجامعة الأهلية، كما فات على الحكومة أن تتذكر أين هيئة ضمان جودة التعليم التي صدر قانونها منذ أكثر من عامين ولم تر النور حتى الآن!

وفي سياق متصل، فقد عقدت الحكومة من خلال وزارة الدولة للبحث العلمي المؤتمر الأول لتطوير منظومة البحث العلمي في شهر مايو عام 2005، وكان الهدف أيضاً تطوير البحث العلمي باعتباره قاطرة التنمية في العالم الحديث. واستمر المؤتمر ثلاثة أيام انتهي خلالها من إقرار إستراتيجية البحث العلمي وعشرات المشروعات التي تناولت كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي بالتحديث والتطوير. وتشكلت لجان لتنفيذ توصيات المؤتمر وتفعيل المشروعات التي وافق عليها أكثر من ألف من العلماء والباحثين تصوروا أن المسألة حقيقية في تلك المرة. ومع أول تغيير وزاري ترك الوزير صاحب المؤتمر موقعه وأسدل الوزير الجديد الستار على ما سبقه وبدأت رحلة البحث عن إستراتيجية جديدة لتطوير البحث

العلمي اعتماداً على أن المصريين شعب ينسى بسهولة! وفي ذات المجال، فقد نسى المصريون مشروع د. أحمد زويل لإنشاء جامعة تكنولوجية عالمية، ذلك المشروع الذي باركه رئيس الجمهورية وطنطنت له صحف الحكومة، ثم سرعان ما نسيه الجميع وذهب د. زويل لتنفيذ مشروعه الحلم في دولة قطر الشقيقة!

وحيث أن الذاكرة بدأت تعود بقوة، فقد تزاحمت الأسئلة ولم يعد أمامي سوى أن أسردها بسرعة في كلمات قصيرة لعلها تحرك ذاكرة الحكومة. وأبدأ بالسؤال عن مشروع نقل مقار الوزارات من مواقعها الحالية في وسط القاهرة والانتقال بها إلى مدينة 6 أكتوبر أو مواقع أخرى خارج نطاق الكتلة السكانية الرئيسية بالقاهرة؟ وثمة سؤال آخر أقدمه إلى وزير الثقافة الذي يستعد لمعركة منصب المدير العام لمنظمة اليونسكو – هل ما يزال يذكر تمثال رمسيس الذي مضى على نقله من موقعه في ميدان باب الحديد – رمسيس سابقاً – أكثر من عام؟ وهل قام بزيارة الفرعون الكبير المحبوس في قفصه الحديدي في أرض مشروع المتحف الكبير على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وقد انطبق عليه القول " عزيز قوم ذل"؟ ومتى يبدأ العمل في هذا المتحف الكبير – ولا أقول متى ينتهي لأن ذلك علمه عند ربي؟

وأتوجه بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة أو وزير الصناعة والتجارة - فلست أتذكر تماماً أي اللقبين هو الصحيح – هل ما يزال جهاز منع الاحتكار يبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ وهل نتوقع أن يصدر تقرير ما عن هذا الموضوع في وقت قريب إن شاء الله؟ ولماذا لم يحيل الوزير قضية الحديد إلى النائب العام كما فعل مع شركات صناعة الأسمنت؟

وإلى وزير الصحة أسئلة عن أخبار انفلونزا الطيور وهل نتوقع هجمة جديدة لها مع قدوم الشتاء؟ وهل تم التوصل إلى قرار واضح بشأن نوعية الأمصال المستخدمة في علاجها: الصيني أم الفرنسي أم غيرهما؟

والتزاماً بأدب الحديث أختتم مجموعة الأسئلة التي أطلت على ذاكرتي بسؤالين أرفعهما إلى رئيس الوزراء، الأول متى تعقد انتخابات المجالس المحلية التي كانت مقررة في اكتوبر 2006 وتم تأجيلها لحين الانتهاء من قانون جديد للإدارة المحلية؟ وهل تم وضع ذلك القانون أم لا يزال في علم الغيب؟ والسؤال الأخير هل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح سيادته في أثناء زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة قصيرة من توليه منصبه الرفيع في 2004؟

وفي النهاية، أود أن أعتذر مقدماً عن أي خطأ ورد في هذا المقال أو خلط في التواريخ أو في الأحداث أو في أسماء السادة أعضاء الحكومات الموقرين وذلك بسبب ضعف الذاكرة، فأنا مصري أنسى كما ينسى المصريون، والحمد لله على نعمة النسيان.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

2007

6. اعتذار لمصـــــــــر!

كنت – ولا أزال – مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحمي المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبناءها حكاماً ومحكومين. كذلك كنت – وما أزال – مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبناءها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبناءها عليها له الأولوية على حمايتها من أعدائها عملاً بالقول المأثور " اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم".

إن ما نسببه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقها، والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها. وسوف أبدأ من الآخر، فكلنا يتأذى لما يحدث لأشقائنا الفلسطينيين في غزة الجريحة والضفة الغربية المستباحة، وكلنا في نفس الوقت نتحسر على ضعفنا وهوان أمرنا إذ لا نستطيع أن نمد للأشقاء يد العون والمساعدة، ولا نستطيع أن نمنع عنهم غائلة العدوان الصهيوني الغاشم ولا التآمر الأمريكي السافر. وتنظر إلينا المحروسة باكية تندب أبناءها الذين كانوا مصدراً لفخارها ودعامة لعزها وحماة لاستقلالها عبر قرون طويلة. فعذراً لك يا محروسة عن عجز أبناءك وعدم قدرتهم على إعلاء رايتك وتكريم اسمك أمام العالم.

وتستمر المأساة أو الملهاة، ويرى أبناء المحروسة أنفسهم عاجزين عن حماية حدود بلادهم – ليس من اختراق أبناء غزة لها كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، ولكن من عدوان إسرائيل ومؤامراتها ضد مصر في الأساس- إذ يتوجب على أبناء المحروسة استئذان العدو الصهيوني كي يسمح لهم بزيادة بضع مئات محدودة من جنودهم في سيناء، ويقرأ المصريون بكل أسى أن وزيرة خارجية الكيان الصهيوني لا تمانع في تلك الزيادة، بينما يأبى رئيس وزراء إسرائيل الغاصبة ويقف الأمر عند ذلك الحد. كما يعجز أبناء المحروسة عن فرض قرار بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين - طالما يحصلون

على تأشيرات دخول وفق القواعد المتعارف عليها دولياً – لأن ذلك القرار معلق على موافقة إسرائيل. فعذراً لك يا محروسة عن هوان شأن أبناءك وعجزهم عن حمايتك والارتفاع إلى مستوى يناسب عظمتك وقدرك وأنت التي كرمك الله سبحانه وتعالى وذكر اسمك خمس مرات في قرآنه الكريم من دون بلاد الأرض جميعاً.

وتدمع عينا المحروسة وهي تشهد ما لحق بأبنائها من هوان وضياع كرامة نتيجة تفريطهم في حقوقهم واستكانتهم إلى استلاب سلطانهم. فمصر التي علمت العالم العربي والأفريقي والإسلامي وجاب المعلمون من أبنائها تلك الدول يُنشئون المدارس والجامعات ويديرونها ويمدونها بالعلم والمعرفة وينيرون الطرق أمام شعوبها، ترى جامعاتها الآن غير معترف بها في كثير من تلك الدول، وحملة الماجستير والدكتوراة من خريجي تلك الجامعات منكرون لا يستطيعون الحصول على وظائف هيئات التدريس في الجامعات العربية لأنهم تخرجوا من جامعات مصرية، والمعلمون المصريون يستبدل بهم من هم أقل منهم شأناً وعلماً طالما هم من خريجي الجامعات الأجنبية. فعذراً لك يا محروسة.

ومصر التي كانت مستشفياتها قبلة العرب والأفارقة والمسلمين، وكان صيت أطباؤها يملأ العالم العربي والإفريقي والإسلامي، أصبح أبناؤها الآن يتسولون العلاج المتقدم في مستشفيات ومراكز طبية عالية التجهيز التقني في دول عربية شقيقة، ويتقدم إعلامي مصري ذائع الصيت عبر برنامجه اليومي في إحدى الفضائيات المملوكة لأشقاء عرب إلى ملك دولة عربية شقيقة بنداء أن يوافق على علاج صحفي مصري لا يتوفر علاجه في المحروسة بينما مستشفيات الشقيقة العربية مؤهلة لذلك. وترى المحروسة حاكماً عربياً لشقيقة عربية - ناشئة بكل المعايير قياساً إلى تاريخ مصر وإمكانياتها - يتبرع بعدة ملايين من الدولارات لعلاج كتاب مصر ومفكريها دون أن تبدو حمرة الخجل على وجه مسؤول مصري واحد اعترافاً

بالفشل والتقصير في حق المصريين واعتذاراً عن إهدار كرامة المحروسة وأبناءها. فعذراً لك يا محروسة.

وانظر إلى ما يفعله الحكام من أبناء المحروسة في إخوانهم المحكومين إذ أعادوهم إلى ما كانوا عليه من فقر وجهل ومرض كان القضاء عليهم أحد مبررات حركة ضباط يوليو 1952. إن مأساة الصفوف المتراصة للمصريين أمام المخابز التي تنتج الخبز المدعم – بأموالهم – لساعات طوال وما يعانونه من عنت وإرهاق – ناهيك عن إهدار الكرامة والحط من الإنسانية – هي حالة موجعة يهان فيها المصريون ليل نهار في وقت أصبح فيه الحصول على رغيف الخبز المطابق للمواصفات والصالح للاستهلاك الآدمي مسألة مفروغ منها ولا تثير أدنى تفكير في معظم دول العالم التي سبقتها مصر بألاف السنوات في كل مناحي الحياة.

وتعجز مصر عن تنظيم أسلوب بسيط وكفء لاستخراج شهادات ميلاد مواليد أبناءها بطريقة آلية وتضطرهم العبقرية الإدارية المنطلقة من القرية الذكية للوقوف في صفوف تنافس صفوف رغيف الخبز لأيام طويلة استجداء لتلك الشهادات كي يعودوا بها مرة أخرى إلى عبقرية إدارية أخرى في مكاتب التموين لقيد هؤلاء المواليد في بطاقات التموين الي تفضلت الحكومة الذكية بالإعلان عن عودتها للعمل مرة أخرى. ويسمع أبناء المحروسة الوزير المختص والمسؤول عن صفوف شهادات الميلاد لا يتحرج حين سأله محاوره في برنامج على إحدى الفضائيات من القول إنه لا يعرف منطقة في إمبابة بالجيزة اسمها نكلا! تلك حال المحروسة وهي التي كانت الرائدة في التنظيم والإدارة والتي نقلت عنها كل الدول العربية نظمها الإدارية في الحكومة وقطاعات الأعمال ومجالات النشاط المجتمعي، والتي شغل أبناؤها أهم المناصب الإدارية في تلك الدول – ولا يزال الكثيرون منهم يشغلون مواقع متقدمة ليس فقط في العالم العربي بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا. فعذراً لك يا محروسة.

ويستمر مسلسل إساءات المصريين لوطنهم الغالي فهم يهدرون كل مبادئ السلوك المجتمعي الحضاري، وتراهم يهدرون الأرض الزراعية الغالية ويحولونها إلى مبان عشوائية للفقراء منهم، بينما ينشئ الأثرياء من أبناء المحروسة على الأرض الزراعية قصوراً ومنتجعات يمرحون فيها بينما تضطر حكومة المحروسة إلى استيراد القمح والذرة والحبوب ومتطلبات غذاء المصريين، ويصل الأمر إلى تفكير رئيس وزراء سابق إلى استئجار أراض زراعية في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر!!!

ويمرح المصريون في شوارعها التي اختفت منها الأرصفة التي احتلتها السيارات وأكشاك بيع السجائر والمرطبات، ويعبر المصريون الطرق حتى السريعة منها من أي مكان يريدون ضاربين بعرض الحائط كافة متطلبات السلامة ومعرضين أنفسهم وغيرهم لحوادث قاتلة. ويتعمد كثير من قادة السيارات من أبناء المحروسة – ومنهم قادة سيارات حكومية - أن يختصروا الطريق ويقودون سياراتهم عكس الاتجاه. وتحزن المحروسة على عشرات من أبنائها لقوا حتفهم نتيجة صدام مروّع على طريق الكريمات بسبب انعدام الرؤية صباح أحد أيام الشهر الماضي وبالأساس نتيجة انعدام المسئولية لمسئولي المرور الذي كان يجب عليهم إغلاق الطريق لحين انحسار الضباب وهو إجراء كما تعلمون يسير!

والمصريون بناة الأهرام – الذي كان لفترة وجيزة مضت أحد عجائب الدنيا السبعة – يبنون مبان عشوائية في كل مكان، ويهدرون قواعد الأمن والسلامة في مبانيهم، وتنهار نلك المباني على رؤوس ساكنيها، وبينما يقدر المسئولون عدد المباني القابلة للانهيار واجبة الإزالة في مدينة الإسكندرية وحدها بما يقرب من مليون مبنى، فإن ما شاده المصريون العظماء من آلاف السنين لا يزال يقف شامخاً من دون أن تحمر وجوه بناة مصر المعاصرة خجلاً مما يفعلونه بوطنهم. ولا أظننا غافلين عن المناطق العشوائية التي برع أبناء المحروسة في زرعها في كل مكان، وأحالوا مصر إلى مجتمع عشوائي يمكن أن يحصل على جائزة عالمية في الانفلات المعماري والقبح المعماري،

ولا تجد حكومات المحروسة حرجاً في تقنين أوضاع تلك العشوائيات – بدلاً من إزالتها- وتمدها بالتيار الكهربائي وخدمات الهاتف والمياه وغيرها، من دون أن تعتذر لمواطنيها عن فشلها في تأمين السكن الصحي والإدارة المجتمعية السليمة الكفيلة بضمان بيئة صحية تعادل ما يشاهده المصريون على شاشات التليفزيون!

وتبلغ إساءات المصريين للمحروسة مداها حين نشاهد ما يفعلونه حين يخرجون من سلبيتهم في المجال السياسي ويقررون المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانتماء لعضويتها. فالمصريون بارعون في تحويل أحزابهم السياسية إلى ساحات حرب يتصارعون فيها على المناصب، ويتسابقون على ابتكار الأساليب التي يحاول كل منهم من السيطرة على الحزب وتحويله إلى مجال لمجده الشخصي وزعامته التاريخية التي لم يرد لها مثيل في تاريخ البلاد. وتنشغل قيادات معظم أحزاب المحروسة بخلافاتها المستمرة، ويا ليتهم يختلفون على قضايا إستراتيجية أو رؤى مختلفة لمسيرة الحزب والبلاد، بل هم ينازعون بعضهم العض على الكراسي – قاتلها الله وقاتل المتحلقين حولها والساعين إليها والمتمسكين بها -، وتشهد المحروسة نشاط قادة أحزابها في ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة بأكثر مما تراهم بين مواطنيهم في القرى والنجوع والمناطق العشوائية يتعرفون على مشكلاتهم ويحاولون – ولو بكلمات المساندة – مساعدتهم على الخروج مما يعانونه من فقر وهم. لا ترى المحروسة قادة أحزابها السياسية كبيرها وصغيرها في عمل مجتمعي يسعى إلى تدعيم الديمقراطية التي يتشدق بها الجميع، ولا تكريس المواطنة وهي حق يراد به باطل في أغلب الأحيان. ترى قادة أحزاب في المحروسة يسعون للحصول على مقعد في مجلس الشورى بلا انتخاب ولكن بطريق التعيين بقرار من رئيس الجمهورية الذين يعارضون حكومته، وتراهم حريصون على الظهور في الفضائيات يتحدثون عن حرية التعبير التي لا يتيحونها لأعضاء أحزابهم، ويفرطون في تمجيد الشرعية التي يقتلونها بالتهجم على مقار أحزابهم للاستيلاء عليها بالقوة،

وتراهم يرفضون كل ما تقدمه حكومة المحروسة الذكية من توجهات – وهم محقون في هذا في أغلب الأحيان – ولكنهم لا يقدمون بديلاً أو يقترحون ما يصلحون به شطط التفكير الحكومي كما في قضية الدعم مثلاً.

ويتفنن وزراء في حكومات المحروسة في ابتكار كل ما يعقد حياة أبناءها ويبدد طاقاتهم فيما لا طائل من ورائه. فهذا وزير تخصص في بيع أصول المحروسة تحت عباءة ما يسمى برنامج إدارة الأصول ولا أحد يدري أسباب البيع وما يتحقق عنه من عوائد حار حتى الجهاز المركزي للمحاسبات في رصدها وتبين مصيرها. ووزير ثان، يختلق المشكلات مع زملاءه أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية ويسود التوتر لقاءه مع فريق منهم أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية ويهدد بإنهاء اللقاء إن هم استمروا في نقدهم ومعارضتهم لمقترحاته. ورئيس وزراء أسبق أغرق المحروسة في وهم ما أسماه المشروعات العملاقة ثم يتضح أن العملقة كانت فقط في استنزاف موارد البلاد بلا عائد. ورئيس وزراء سابق اقترح حيلة لطيفة للاستيلاء على فوائض أموال التأمينات الاجتماعية باقتراح المبادلة بها شركات وأصول عينية تتنازل عنها الدولة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مقابل الأموال التي استولت عليها من فوائضها المودعة في بنك الاستثمار القومي، ثم حين تعرضت تلك الفكرة للنقد واضطرت الحكومة إلى إنكارها، جاء وزير آخر ونجح في حل المشكلة بالكامل بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإصدار صك على الحكومة تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال.

هل رأى أحد منكم في أي مجتمع معاصر ما يحدث على أرض المحروسة الآن، الكل في غضب وإحباط واكتئاب. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يهددون بالاعتصام وقد سبقهم إلى ذلك فئات كثيرة من العمال وموظفي الدولة والمواطنين ممن احترقت مساكنهم العشوائية في قلعة الكبش وأُخرجوا من موطنهم ولم يتم إسكانهم في مساكن بديلة كما وعدتهم الحكومة. الأطباء يهددون بالإضراب رغبة في تحسين

رواتبهم، الصيادلة في خصام مع وزارة الصحة لإصدارها قرارات ضارة بهم كما يقولون. الصحف المسماة بالقومية تطعن في مصداقية ونزاهة الصحف المستقلة والحزبية والخاصة، وتلك الأخيرة لا تعوزها الأدلة والأمثلة لرد الصاع صاعين لصحف الحكومة وإعلامها. الناس في المحروسة باتوا متنازعين متخاصمين حتى مع أنفسهم.

يا محروسة لك اعتذار مني ومن كل مصري مخلص لك معترف بفضلك، والأمر لله من قبل ومن بعد يحميك من أولادك، أما أعداؤك فأنت – بعون الله – كفيلة بهم وما حرب رمضان 1973 عنا ببعيد.

وعلى الله قصد السبيل.

2008

7. مستقبل مصر . . . قضية تبحث عن رعـــــاة!

هذه قضية أطرحها وأتوجه بها إلى كل المصريين شعباً وحكومة. قضية أطرحها لتكون مادة البحث والحوار الدائم والأساسي في هذا الوقت وكل وقت لحين أن نصل فيها إلى كلمة سواء. إننا جميعاً مطالبون بالاستعداد لامتحان عسير يجب أن ننجح فيه بامتياز إذا أردنا – الشعب والحكومة – أن يكون لنا مكان في هذا العالم المعاصر الذي لا يعترف إلا بالقوة والعلم والمعرفة. إن عالم اليوم – ومن ثم المستقبل – لا يقبل بالضعفاء، ولا مكان فيه لم لا يملكون إرادتهم ويصنعون مستقبلهم بالعلم والديمقراطية والمشاركة المجتمعية الكاملة.

إننا مطالبون بحسم قضية مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة من أبنائنا وأحفادنا، وتحديد صورة المستقبل الذي نريده لبلدنا وأجيالنا القادمة، واختيار الطريق الموَّصل إلى هذا المستقبل.

نحن مسئولون عن إيجاد صيغة جديدة لنظام الحكم ومؤسساته تتبنى الأفكار والمفاهيم الديمقراطية الحقة وصوغها في دستور جديد يكون أساس إعادة بناء المجتمع المصري ويعيد صياغة دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع ويبين خريطة توزيع الصلاحيات وحدود اتخاذ القرارات بين سلطات الدولة، كما يحدد المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية.

نحن مطالبون بالاتفاق على أسس النظام الاقتصادي لمصر المستقبل والمبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، ومؤسسات الاستثمار الأجنبي]، وقواعد إدارته بما يحقق التنمية الوطنية الشاملة ويؤكد عدالة توزيع الثروة بين المواطنين ويرسي دعائم العدالة الاجتماعية.

نحن مسئولون عن إيجاد صياغة جديدة لنظام للحكم المحلي يؤكد التوجه نحو اللامركزية ويعطي الفرص الكاملة لأقاليم مصر ومناطقها أن تنطلق في مشروعات تنموية تخرج بمصر من الحيز الضيق الذي لا يتجاوز 7% من مساحتها، ويتيح الاستثمار الواعي والمخطط لكافة مصادر الثروة والإنتاج في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والتي تشكل ما يقرب من 60%من مساحة الوطن الكلية.

نحن بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. كما نحن في حاجة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب، ذلك إذا أردنا أن تكون لنا مكانة في المستقبل.

إن علامات النجاح في صنع المستقبل ستتضح لنا يوم نحقق لمصر اكتفاءها الذاتي من الغذاء، ويوم نتوقف عن طلب المنح والإعانات والقروض من الخارج، ويوم تستعيد مؤسساتنا التعليمية والثقافية والعلاجية قدراتها على اجتذاب طالبي التعليم والعلاج والثقافة من خارج مصر كما كان شأنها في الماضي المجيد.

إن علامات النجاح في تطوير أوضاع المحروسة والانتقال بها إلى مصاف الدول المتقدمة ستتضح لنا يوم نعود بقلاعنا الصناعية في كفر الدوار والمحلة وحلوان إلى سابق مجدها، ونعيد للقطن المصري مكانته العالمية التي فقدها، وننجح في اختراق الصحراء وتعميرها، وتنفيذ المشروع الوطني لتنمية وتعمير سيناء. إن علامات النجاح في صنع المستقبل ستبدو واضحة جلية يوم ينتشر المصريون في أرجاء مساحة المحروسة يعملون وينتجون ويعمرون، يوم يخرجون من أسر الانحشار فيما لا يزيد عن 6% من مساحة المحروسة.

الإصلاح والشمية الشاملة.. قضية سياسية بالدرجة الأولى

من المهم تأكيد حقيقة أساسية، أن ما أصاب مصر من تخلف وتردي على كافة الأصعدة هو نتاج نظام حكم بدأ مع ضباط يوليو 1952 قام على إلغاء الديمقراطية وترسيخ الحكم الفردي الذي أطاح بكل القيم العلمية والأسس الإدارية والاقتصادية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة وفعالياتها. وبذلك تتضح الصورة جلية، إن إصلاح الأوضاع العامة في مصر لا يمكن تحقيقه بجدوى وفعالية إلا من باعتماد نظام حكم وتنظيم سياسي يؤكد المسلمات التي قامت على أساسها نهضة الشعوب المتقدمة، والتي كانت بداياتها قائمة في مصر قبل يوليو 1952.

تحديث نظام الحكم والإصلاح السياسي.. القضية الأهم في صنع مستقبل مصر

إن التخطيط لرؤية مستقبلية لمصر يجب أن ينطلق من حقيقة أساسية أن تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي الشامل هما ضرورة حياة وشرط بقاء في ظل ظروف وتطورات إقليمية وعالمية لا تسمح بأن نستمر فيما نحن فيه من تباعد عن شروط وقواعد تقدم الأمم، وتحتم إطلاق الحريات السياسية والالتزام الكامل بتوفير فرص الحياة الكريمة للإنسان وحماية حقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والمسئولة في تقرير مصير وطنه وتحمل مسئوليات تصرفاته والتمتع بعوائد مشاركته في الحقول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن العنصر الأول في مشروع تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي والدستوري يجب أن يكون مناقشة قضية الدستور حيث توجد آراء مختلفة بعضها يطالب بوضع دستور جديد تماماً، وفريق آخر يذهب إلى إحياء دستور 1923 باعتباره من أحسن الدساتير التي عاشت في ظلها مصر حقبة ديمقراطية معقولة، وينادي البعض بأن مشروع دستور 1954 يصلح أن يكون نقطة بداية جديدة للوصول إلى الصيغة المطلوبة لدستور عصري يحقق لمصر غاياتها في بناء نظام ديمقراطي سليم. وأياً كان الاختيار الذي ينتهي إليه البحث في هذا الصدد، فإن القائمين على هذا البحث

ينبغي أن يتعرضوا لمبادئ أساسية يقوم عليها الدستور وخاصة ما يتعلق بشكل نظام الحكم وهل يكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً أو نظاماً رئاسياً. وفي الحالين يجب أن ينص النظام على أن يجري اختيار رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة محددة قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد تجب مناقشة قضية توفير الأسس والآليات الديمقراطية التي تضمن أن يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وقواعد تحديد سلطاته وآليات مساءلته دستورياً وشعبياً. كذلك يجب أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين. كما ينبغي أن يحسم الباحثون في قضية الدستور مسألة وجود نائب لرئيس الجمهورية وتحديد قواعد اختياره وهل يجري انتخابه على قائمة واحدة مع رئيس الجمهورية أم يترك للرئيس المنتخب حرية اختياره وفي هذه الحالة ينبغي التطرق إلى الضمانات الكفيلة بمشاركة أو رقابة الشعب في هذا الاختيار.

كما يرتبط بهذه القضية مسألة اختيار رئيس الوزراء وأسلوب تشكيل هيئة الوزارة وهل تترك تلك الأمور لقرار رئيس الجمهورية من دون معقب كما هو الحال الآن حيث للرئيس سلطة لا محدودة في اختيار رئيس الوزراء والوزراء وإعفائهم من مناصبهم في أي وقت ومن دون أي معايير معلنة ولا أي شكل من أشكال المشاركة من جانب الشعب أو القوى السياسية. وفي الطرف الآخر من القضية، يمكن للمتحاورين مناقشة الأساليب البديلة في الاختيار الديمقراطي لرئيس الوزراء كأن يتم ذلك بانتخابه مباشرة من بين مرشحين متعددين أو من خلال تكليف رئيس الحزب الفائز بأعلى الأصوات في الانتخابات التشريعية أو ممثل تتفق عليه الأحزاب المشاركة في ائتلاف لتشكيل حكومة لا يتوفر لأي حزب من الفائزين في الانتخابات المقاعد

الكافية في المجلس التشريعي لتشكيلها منفرداً. ويجب أيضاً الاتفاق على أسلوب وآليات تشكيل الوزارات والمدى الزمني لاستمرارها في الحكم توافقاً مع بقاء الحزب [أو الأحزاب] الذي قام بتشكيلها حائزاً على الأغلبية في مجلس الشعب. كما ينبغي مناقشة دور مجلس الشعب في الموافقة على تعيين رئيس الوزراء والوزراء وسحب الثقة منهم.

ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية نتصور أن الرؤية المستقبلية لمصر سوف تتضمن مبدأ إطلاق حرية تكوين الأحزاب وضمان حريتها في الحركة والتعبير من غير تدخلات أمنية أو قيود تفرضها السلطة التنفيذية.

وفي إطار تيسير التحول إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي طرح الأفكار الأساسية لقانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، وتتوفر به القواعد والآليات اللازمة لتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي – بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية – مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلائه بصوته في لجان الانتخاب. كما يجب النص على حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد، وتحديد أسلوب الرقابة على الانتخابات وهل تتم من خلال القضاء كما كان الأمر قبل تعديل المادة 88 من الدستور. كما يجب البحث في مدى قدرة اللجنة العليا للانتخابات في وضعها الحالي للقيام بمهام الرقابة والإشراف حقيقة على نزاهة الانتخابات في ظل خضوعها للسلطة التنفيذية.

إن الهدف من صياغة رؤية مستقبلية لمصر يجب أن يكون توضيح أسس ومقومات بناء دولة المؤسسات الديمقراطية، وضمانات سيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، وضمان تحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، والنص على آليات تحقيق تكافؤ الفرص لجميع

المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارستهم الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حريتهم في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

إننا نأمل في نظام للحكم يساعد على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، ويحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

إن التحدي الأساس في إعداد رؤية مستقبلية لمصر هو كيفية إعادة صياغة نظام الحكم على أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد. وسوف يؤدي إعادة تصميم نظام الحكم على أسس ديمقراطية إلى ضرورة التطرق لبحث التطوير في منظومة الحكم سواء على المستوى المركزي [الحكومة المركزية] أو على المستوى المحلي وإعادة ترتيب العلاقات بين المستويين على أساس يكفل اللامركزية ويتحول تدريجياً إلى شكل " الحكم المحلي".

إن الرؤية المستقبلية لمصر ينبغي أن تتضمن قواعد وآليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي بقع عليها عبء تحريك القوى المجتمعية المختلفة وتوجيه الموارد المتاحة لها فيما يحقق تسريع عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي في مختلف جوانب الحياة متعاونة في ذلك مع مؤسسات الدولة وأجهزتها ذات العلاقة.

كذلك سيكون مهماً أن تتطرق الرؤية المستقبلية لمصر إلى توضيح دور المواطن في عملية التحول الديمقراطي وكيفية حفزه على الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة، وضمانات تأكيد الحرص على الحق العام والمحافظة

على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية، والأهم كيفية تنمية وعي المواطن بمسئوليته عن المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيري.

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على تطوير نظام الحكم والنظام السياسي في البلاد بما يكفل:

1. المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وتأكيد مبدأ أن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
2. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين يتنافسون للحصول على أصوات الناخبين لشغل مناصب الحكم القيادية.
3. حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
4. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة عن طريق الانتخاب من بين مرشحين متعددين، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
5. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.

6. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
7. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ "الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية

2009

8. قوم يا مصري إلى الانتخابات طريقك إلى الديمقراطية!

في مقال الأسبوع الماضي خاطبت المصريين بنداء ثورة 1919 الذي تغنى به فنان الشعب سيد درويش ومعه الملايين .... قوم يا مصري. واليوم أكرر النداء محدداً هدفاً معيناً يقوم المصريون من أجله وهو أن يمارسوا حقوقهم السياسية من خلال المشاركة الفعالة في الانتخابات بجميع أنواعها، انتخابات مجلس الشعب التي يرجح كثيرون بأنها سوف تجرى في أواخر العام الحالي مبكرة عن موعدها القانوني في 2010، والانتخابات الرئاسية المقرر أن تجرى عام 2011 والتي قد يتم تبكيرها هي الأخرى حسب أقوال تتردد في الساحة السياسية، وكذا كل الانتخابات المحلية، وانتخابات مجالس إدارة النقابات واتحادات الطلاب بالجامعات ومجالس إدارة الأندية، وانتخابات مجالس الآباء بالمدارس، والانتخابات في كافة مؤسسات المجتمع. والمشاركة التي نعنيها هي الإقدام على الترشيح في الانتخابات لمن تتوفر له القدرات ويرى في نفسه الكفاءة للقيام بدور فاعل في خدمة من انتخبوه وتحقيق أهدافهم ورعاية مصالحهم. وكذلك تكون المشاركة بأن يسعى كل مواطن تجاوز الثامنة عشرة من عمره إلى التأكد من قيد اسمه في جداول قيد الناخبين، واستخراج البطاقة الانتخابية وذلك حسب النظام المعمول به حتى الآن والذي يجعل القيد في جداول الانتخابات أو تعديله هي مسئولية المواطن نفسه خلال الفترة من أول نوفمبر وحتى آخر يناير سنوياً مع إتاحة الفرصة لعرض تلك الجداول خلال شهر فبراير. كما تكون مشاركة المواطن بالإقبال على التصويت في الانتخابات مهما لاقى في سبيل ذلك من عنت أو إرهاق أو تخويف وتهديد.

إن المصريين مدعوون جميعاً لتبني ثقافة الانتخابات والاحتكام إلى صناديق إبداء الأصوات كطريق أساس نحو تنظيم اختياراتهم لأسلوب حل ما يواجهون من مشكلات، وللتمييز بين من ينفعهم ومن يضرهم ممن يعرضون بضاعتهم السياسية. إن المصريين مطالبون اليوم بأن ينبذوا ما تعارفوا عليه من تجنب

الانتخابات بكافة أشكالها حين فقدوا الثقة في إمكان أن تجرى انتخابات نزيهة تعبر عن اختياراتهم فعلاً ولا تتدخل فيها جهة الإدارة لتظهر نتائجها على غير الحقيقة. والمصريون مطالبون بأن يتناسوا تجاربهم المريرة مع عمليات انتخابات بلغت أربعة عشر عملية منذ 1924 وحتى 2005 منها عشر انتخابات في عهد ما بعد يوليو 1952 كانت كلها محل شك في نزاهتها باستثناء انتخابات 1976 التي أجراها المرحوم ممدوح سالم وانتخابات عام 2000 التي تمت تحت إشراف قضائي تام وفق قاعدة "قاض لكل صندوق". والمصريون مطالبون أيضاً بتجاوز تجاربهم مع الاستفتاءات لاختيار رئيس الجمهورية والتي كانت من أبرز الأمثلة على قيام جهة الإدارة بإبداء الرأي نيابة عنهم - الأحياء منم والأموات - وذلك قبل التحول إلى نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين مرشحين متعددين والتي لم تسلم من التجاوزات هي وما تلاها من الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام 2005. كما أن المصريين مطالبون اليوم ألا يجعلوا أحكام محكمة النقض بإبطال عضوية أعداد كبيرة من أعضاء مجلس الشعب في كل دوراته عائقاً يقف بينهم وبين المشاركة الإيجابية في كل انتخابات قادمة، وأن يقاوموا التزوير والتلاعب في النتائج وتدخلات جهة الإدارة لتحوير إرادتهم وصياغة نتائج الانتخابات بما يحقق أهداف ومصالح الحزب الحاكم.

إن الانتخابات على كافة أشكالها هي تعبير عن حالة الديمقراطية في مجتمع ما، فترى الانتخابات في الهند مثلاً والتي تتم على خمسة مراحل تستغرق شهراً كاملاً ويشارك فيها أكثر من سبعمائة مليون ناخب تدلك على مدى ما تتمتع به تلك الدولة من ديمقراطية نفتقر إليها في مصر المحروسة التي تتم فيها الانتخابات على مرحلة واحدة وفي يوم واحد.

إن الديمقراطية في بلاد العالم التي حققت قدراً مهماً منها لا تأتي منحة من حاكم، وإنما ينتزعها المواطنون المؤمنون بحقوقهم والعاملون بجدية وإيجابية لاستخلاصها من أيدي حكامهم الرافضين لفكرة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، كما هي

مسئولية الشعوب الحريصة على تأمينها والمحافظة عليها ضد تغوّل وافتئات الحكام الذين تضيق صدورهم بالحرية ولا يشعرون بأمان في مقاعد الحكم إلا بتقييد المواطنين وتكبيلهم بالقيود والموانع التي تحول بينهم وبين ممارسة حقوقهم في الاختيار والرقابة ومساءلة الحكام وتغييرهم بالوسائل والطرق السلمية، أي الديمقراطية.

لقد جاء وقت على أهل المحروسة تطلع البعض منهم إلى جهات خارجية على أمل أن تساعدهم في فرض الديمقراطية في البلاد، وكانت أمريكا على عهد بوش الابن هي القبلة التي توجه إليها بعض المغرر بهم يأملون منها أن تفرض الديمقراطية في مصر، بل ويطالبونها بقطع المعونة الاقتصادية أو على الأقل ربطها بالتقدم الديمقراطي في البلاد. وكانت فرحة هؤلاء عارمة حين استمعوا إلى المحاضرة الشهيرة التي ألقتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في الجامعة الأميركية بالقاهرة يوم 20 يونيو2005 والتي دعت فيها إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة والتوقف عن ملاحقة المطالبين بالديمقراطية مشيرة إلى نفسها باعتبارها أول وزيرة سوداء دلالة على ديمقراطية نظام الحكم في أمريكا، ومؤكدة أن أمريكا التي ناهضت قيام الديمقراطية في الشرق الأوسط على مدى ستون عاماً لن تسمح بذلك بعد الآن. وقالت الوزيرة الداعية إلى الديمقراطية بضرورة السماح للقوى السياسية بالتنافس في الانتخابات في مصر واصفة الديمقراطية بأنها هي " الطريق المثالي لكل أمة"! كما دعت إلى استقدام مراقبين دوليين للانتخابات وإنهاء حالة الطوارئ التي استمرت على مدار أربعة وعشرين عاماً حتى وقت إلقاء محاضرتها.

وبرغم تهليل بعض المفتونين بالديمقراطية الأمريكية لمقولات الوزيرة رايس، إلا أن الأمور سرعان ما كشفت عن أن الضغط الأمريكي من أجل الديمقراطية ما هو إلا ورقة سياسية تستخدمها الإدارة الأمريكية أو تتوقف عن استخدامها بما يتوافق ومصالحها. وجاء وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس ليعلن في القاهرة منذ أيام قليلة

أن المعونة الأمريكية لمصر ليست مشروطة بتطبيق الديمقراطية، وأن مصر ستحصل على 50 مليون دولار إضافية من أجل هدم الإنفاق بين سيناء وغزة!

وقد انفردت صحيفة " الوفد" في عدد الجمعة 8 مايو الحالي بنشر تعليق صحيفة الواشنطن بوست في افتتاحيتها بعدد 7 مايو منتقدة التحول في سياسة الإدارة الأمريكية حيال قضية الديمقراطية في مصر تحت عنوان "لا أسئلة تسأل: ماذا سوف تشتري المساعدة غير المشروطة من مصر حسني مبارك"، وجاء في التعليق أن أمريكا ينالها لوم كثير لمساندتها نظم حكم غير ديمقراطية مما أنتج في السابق أسامه بن لادن وحماس وصدام حسين!! وهكذا انهار الحلم في ديمقراطية مستوردة تدعمها أمريكا حيث تركت إدارة أوباما - وحسناً فعلت - المصريين وشأنهم لكي يختاروا طريقهم نحو الديمقراطية بجهدهم وإرادتهم وليس بدعم خارجي.

والخطوة الأولى على طريق الديمقراطية الحقيقية في مصر تتمثل في ن يصر المصريون جميعاً ومن يمثلهم من الأحزاب السياسية والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني على حقهم في انتخابات حرة ونزيهة، وأن يضغطوا جميعا من أجل إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية على أسس ديمقراطية يعالج تشوهات القانون الحالي - والذي سبق الحكم بعدم دستورية بعض تعديلاته السابقة مرتين-، وأن تتم تنقية جداول قيد الناخبين وإتاحتها بشفافية لكل المصريين كما تفعل الهند التي توزع فيها الجداول على أقراص مضغوطة للحاسب الآلي لكل من يطلبها، كما يجب إتاحتها على شبكة الإنترنت وما ذلك بصعب على الحكومة الإلكترونية.

وفي مقال قادم سوف نقدم عرضاً للمبادئ الأساسية لمشروع جديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية أعدته مجموعة من الخبراء والناشطين السياسيين، كما سيكون موضوع مقال تال هو أسس تطوير وتحديث إدارة العمليات الانتخابية شاملة تطوير نظم إلكترونية لإدارة الجداول الانتخابية ونظم للتصويت الإلكتروني والرقابة

الإلكترونية على عمليات القيد والتصويت والفرز وإعلان النتائج تطبيقاً لفلسفة الديمقراطية

الإلكترونية التي سادت دول كثيرة في العالم المتقدم ديمقراطياً.

ونؤكد مرة أخرى أن الديمقراطية لا تمنح من حاكم ولا تقدم منحة أو عطية من دولة أخرى تسعى وراء مصالحها، ولكن الطريق الوحيد لإقامة الديمقراطية في البلاد هي جهاد المواطنين وإصرارهم على أن يكونوا أصحاب الكلمة العليا في كل ما يخص الوطن ويؤثر في حاضرهم ومستقبل أبناءهم وأحفادهم.

2009

9. الديمقراطية.. أساس التنمية والعدالة الاجتماعية!

يدعو حزب الوفد وأحزاب المعارضة والقوى السياسية إلى إصلاح سياسي شامل وصياغة دستور جديد للبلاد وتعميق الصفة الديمقراطية لنظام الحكم. وقد تجلت المحاور الرئيسة لتلك الدعوة في البيان الختامي الذي أصدره أمس المؤتمر الدستوري الذي انعقد برعاية حزب الوفد وأحزاب الائتلاف الثلاثة - التجمع، الناصري، الجبهة الديمقراطية -. وكانت إعادة صياغة نظام الحكم على أساس ديمقراطي حقيقي هي القضية الأساسية في ذلك المؤتمر وكل ما سبقه من حراك وما سوف يتبعه من متابعة. وتواجه حملة الوفد والمعارضة من أجل الديمقراطية بتوجهات سلبية من جانب الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً وصحافته وأركان إعلامه، في محاولة للادعاء بأن الديمقراطية قائمة ومطبقة، ونحن نعيش أزهى عصور الحكم الديمقراطي، ومن ثم لا حاجة ولا ضرورة لتعديلات دستورية أو لتغيير نظام الانتخابات وتوفير ضمانات نزاهتها، فكل شيء على ما يرام، وأن المطالبة بالإشراف القضائي على الانتخابات هو إهدار لطاقات القضاة والحط من كرامتهم، كما أن الرقابة الدولية على الانتخابات هي اعتداء على السيادة الوطنية.

وفي جميع المناسبات التي تنادي فيها قوى المعارضة بالديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري تجد من يتصدى بالقول؛ وما شأن ذلك بقضايا ومشكلات المواطن المصري؟ إن الحديث عن تلك الأمور ترف تتسلى به النخبة من المثقفين الذين لا يعيشون مشكلات الشعب وهو ما عبر عنه أمين السياسات بالحزب الوطني بأنه "صخب في القاهرة". وفي رأي أهل الحكم أن المواطن يسعى للحصول على عمل ويريد مسكناً وخدمات تعليم وصحة وهي الأمور التي اهتم بها البرنامج الانتخابي للرئيس منذ 2005، أما مسائل الديمقراطية والدستور وغير ذلك من أمور فهي خارج نطاق اهتمام المواطن. وهذا القول من جانب أهل الحكم ومشايعوهم هو تأكيد لخصائص نظام الحكم في الدول غير الديمقراطية الذي يصفه الفقيه الدستوري

الكبير المرحوم الدكتور عبد الحميد متولي بقوله " أن نظام الحكم في الغالبية العظمى لتلك الدول قد طبع بطابع الحكم المطلق، الذي تتركز فيه سلطة الحكم في يد فرد هو عادة رئيس الدولة، الذي يجمع بين اختصاصاته كرئيس للدولة وبين سلطة رئيس الوزراء [الذي لا تنشأ له وظيفة خاصة] وسلطته كرئيس الحزب الواحد، أو رئيس الحزب المسيطر في حالة تعدد الأحزاب، فهو [أي حزب الحكومة] يسيطر على أداة الحكم كما يمتاز ويسيطر على غيره من أحزاب المعارضة، كما نجد الهيئة التشريعية ضعيفة إزاء الرئيس الذي يسيطر كذلك عليها". وبرغم وجود منصب رئيس الوزراء، إلا أن مجمل الخصائص التي أوردها الوصف السابق تنطبق تماماً على نظام الحكم في مصر!

ويقيناً فإن ما تعانيه مصر من مشكلات وما يلاقيه شعبها من عنت ومشقة في محاولة العيش الكريم هو محصلة ونتاج الحكم غير الديمقراطي الذي استمر من يوليو 1952 وحتى الآن. ودعونا نعطي بعض الأمثلة. ألم تقم حركة ضباط يوليو لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على مجتمع النصف في المئة وتذويب الفوارق بين الطبقات؟ فلننظر الآن إلى النتيجة؛ فمن ناحية نرى ثراء فاحشاً لقلة من المقربين من أهل الحكم وتزاوج مريب بين أصحاب المال والأعمال وسلطة الحكم وسيطرة رجال الأعمال على مناصب تنفيذية غاية في الأهمية فمنهم الوزراء والقياديين في الحزب الحاكم والمسيطرين على أهم لجان مجلسي الشعب والشورى. ومن ناحية أخرى، نرى الفقر المدقع يعصر أجساد عشرات الملايين من المصريين يعيشون تحت حد الفقر في عشوائيات تأبى الحيوانات العيش فيها، لا يجدون ماء الشرب ولا خدمات الصرف الصحي أو الكهربا، ناهيك عن الخطورة القصوى التي يتعرضون لها نتيجة تهالك المساكن البدائية التي يسكنونها في مواقع يتعرضون فيها لمخاطر انهيار صخور الجبال عليهم وجرف مياه السيول لهم ولمساكنهم والإصابة بكل الأمراض الناشئة عن سكناهم تحت خطوط الضغط العالي للكهرباء، فضلاً عما

يتعرضون له من مآس نتيجة هجمات الفئران والكلاب والثعابين التي تعايشهم الشقوق التي يسكنونها تحت سمع وبصر حكومات الحزب الوطني "الديمقراطي".
ونؤكد لإخواننا المصريين أن خلاصهم مما هم فيه من فقر ومرض وجهل وترد في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم ومساءلتهم ومحاكمتهم إن تنكبوا الطريق. في ظل حكم ديمقراطي يخضع لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً ستتهدم دولة الفساد وسيكشف المفسدون ويعاقبون بدلاً من أن يمنحوا قلادة النيل أو ينصبوا رؤساء مجالس إدارات شركات وبنوك ينزفون منها الملايين من أموال الشعب الكادح بلا مبرر من خبرة أو كفاءة إلا الاقتراب من سلطة الحكم وتنفيذ رغباتها. وفي ظل الحكم الديمقراطي القائم على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة ما كانت ثروات مصر المتمثلة في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة لم يعرض على مجلس الشعب ولم يؤخذ فيه رأي الناس أصحاب تلك الشركات. ورغم أن الله أنطق أحد المقربين إلى أهل الحكم حين أعلن في لجنة بمجلس الشورى " أن لعنة الله على الخصخصة"، فإن تلك الصيحة جاءت متأخرة ولم يلتفت إليها أحد من أهل الحكم وهم سادرون في تنفيذ مخطط تصفية ممتلكات الشعب والوطن تحت شعار خادع "إدارة أصول الدولة"! ولو كانت مصر تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد ويجري تصديره إلى العدو الصهيوني ليستخدمه في إطلاق غاراته وحربه القذرة ضد إخواننا الفلسطينيين، ثم ليشن حربه الموعودة ضدنا نحن في مصر، بينما أهل الحكم عنه لاهون، بل معه يجتمعون ويتحالفون.

إن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين في صفوف البطالة تكمن مشكلتهم في تراخي الدولة عن القيام بدورها في إدارة التنمية وتشجيع خلق فرص العمل ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر.

إن الديمقراطية والشفافية في الإعلان عن تصرفات الحكام كفيلة بالقضاء على فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة في الوقت الذي تنعى كثير من المستشفيات الحكومية من بناها لنقص الاعتمادات المالية.

ويتساءل بعض الموالين لأهل الحكم في خبث " وهل ستشبع الديمقراطية الجوعى أو تعالج المرضى أو توفر السكن لمن لا مأوى لهم؟"، ونقول لهم نعم يا أهل الحكم إن عماد الديمقراطية هو تأكيد العدالة الاجتماعية وضمان العدل في توزيع الثروة الوطنية وتحقيق التقارب بين الثروات والدخول. إن الضرائب إذا أحسن تصميمها وتنفيذها لتقتضي من كل مواطن ما عليه بالعدل ستكون عاملاً مهماً في إعادة توزيع الثروة على أسس تضمن العدالة وتحمي الأمن الاجتماعي. إن إفراط الحكومات غير الديمقراطية في تحميل الفقراء من شعوبها المزيد من الرسوم والضرائب غير المباشرة هو أحد أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما يحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات العامة، هذا في نفس الوقت الذي ترفض فيه حكومات الحزب الحاكم لحساب رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!

إن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذي لا يتفهمون رغباتهم ويعملون بما يخالفها. إن الناس في مصر يشكون مثلاً من سياسات وزير المالية، وتتصاعد المعارضة الشعبية لمشروع قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد، ولكن هل من يستمع إلى رأي الشعب؟ وهل يملكون وسيلة

لتغييره إلا بإرادة الرئيس؟ وحين زار رئيس الوزراء العريش أيام نكبة السيول وقابله الناس بالغضب ورفضوا الحوار معه، سارع إلى إعلان تصريح عنتري أن الحكومة قد انتهت من إعداد خطة كاملة لتنمية سيناء اقتصادياً وعمرانياً واجتماعياً إلى آخر ما جاء بذلك التصريح. ثم توالت الأيام ومضى أكثر من شهر ونصف على تلك الكارثة وذلك التصريح من دون أن تبدو أي بادرة لوفاء رئيس الوزراء بما قاله، ولا يزال أهل سيناء يعيشون في العراء ولم تصلهم أي مساعدات أو معونات، ناهيك عن أن موضوع الخطة المتكاملة ليس أكثر من تصريح! ولو كنا في نظام حكم ديمقراطي لوجب على مجلس الشعب سحب الثقة من الحكومة وكان من المحتم أن ينتقل الحكم إلى حكومة أكثر ارتباطاً بالناس وأقدر على تحقيق مطالبهم.

وفي النهاية نقول إن الديمقراطية هي طريق التنمية والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان، فمن كان يريد لمصر النمو والتقدم والعدل والأمان فليعطى صوته للحل الديمقراطي وليقف في صفوف المنادين بالإصلاح الدستوري وليمارس حقه – بل واجبه – الوطني بحسن اختيار من يمثلونه في أي انتخابات قادمة.

2010

10. الديمقراطيـــــة. . . . أو الكارثـــــة!

اتصالاً بمقال الأسبوع الماضي الذي تناولت فيه مأساة سكان العشوائيات وما تمثله من كارثة منتظرة في أي وقت إذا انفجر الغضب الشعبي لجموع المصريين، فقد اخترت عنوان هذا المقال على نسق عنوان كتاب دكتور زكي نجيب محمود " مجتمع جديد أو الكارثة" الصادر في 1978 لأعاود التحذير من الكارثة المحتملة. ومن أسف أن يتصل بي صديق فلسطيني قرأ المقال السابق وشاهد البرنامج التليفزيوني الذي أشرت إليه ليقول لي أن الحال في غزة، ورغم العدوان الإسرائيلي والحصار الخانق المستمر منذ سنوات، أفضل كثيراً مما عليه حال المصريين سكان عزبة القرود والعصارة وغيرها من العشوائيات في قلب مدن مصر المحروسة.

وكيف لا نتوقع كارثة انفجار غضب المصريين وقد أصبح نصف عددهم تحت خط الفقر يعيش الفرد منهم بما مقداره دولار واحد في اليوم، وعشرين مليوناً يتكدسون في ألف ومائتين منطقة عشوائية لا تتوفر لهم فيها أدنى مقومات الحياة الإنسانية ويشاركهم فيها الحيوانات الضالة والثعابين والقوارض بينما على مرمى أبصارهم تقام المباني السكنية الشاهقة والتي تتوفر لها كل مقومات الرفاهية، وعدة ملايين مصري يشاركون الأموات في مقابرهم، والجميع يحلمون بسكن آدمي لا تزيد مساحته عن سبعين متراً بينما كثير من المقابر أكبر مساحة من ذلك؟

وكيف لا يغضب المصريون بينما ثلاثة ملايين شاب من أبناءهم أغلبهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا عاطلون وفاقدو الأمل في فرصة عمل على الرغم من البرنامج الانتخابي للرئيس وما تتباهى به الحكومة من تحقيق معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة وتدفق مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية ، وبرغم تصريحات وزراءهم التي لا تنقطع عن تجاوز الأزمة المالية العالمية بينما هم يعانون من التضخم وارتفاع الأسعار وتآكل العائد على مدخراتهم القليلة نتيجة التخفيضات

المتوالية في سعر الفائدة، وتزايد أعباء الضرائب، حتى رسوم التأمين الصحي تمت زيادتها؟

وكيف لا يغضب المصريون وهم يعانون هم وأسرهم من تردي الخدمات الصحية وسوء حال المدارس وانهيار التعليم، وسوء حال السكك الحديدية ووسائل النقل العامة، فضلاً عن الحال المزرية التي وصلت إليها معظم مدن وأحياء المحروسة نتيجة تصاعد مشكلة القمامة وعجز الإدارات المحلية عن إزالتها ومنع تراكمها.

وكيف لا يغضبون وهم يشربون مياهاً اختلطت بها مخرجات الصرف الصحي التي تستخدم أيضاً في ري ملايين الأفدنة ليأكلوا خضروات وفاكهة ملوثة تصيبهم بأنواع من الأمراض كانت قد انقرضت مثل التيفويد؟

وإلى متى يتصور المسئولون أن صبر المصريين سيطول وهم يشهدون الفساد وقد استشرى وتوحش، فأراضي الدولة يغتصبها الكبار، ومن يطلق عليهم رجال الأعمال يسلبون البنوك مليارات الجنيهات ويهربون بها خارج البلاد، وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات تكشف لهم عن إهدار أموالهم في مشروعات غير مدروسة ولا تحقق عائداً يذكر، والبنوك الوطنية وشركات قطاع الأعمال العام تباع بأثمان بخسة، ويفقد الوطن ثرواته بينما أبناؤه في أمس الحاجة إلى بضع ملايين من تلك المليارات المنهوبة والمهدرة لانتشالهم من الفقر والمرض وسوء التعليم.

وكيف لا يغضب المصريون وهم يشهدون خطة تمتهن عقولهم وتتغافل عن مشكلاتهم الحقيقية وتحاول أن تبيعهم الوهم في صيغة ما شاع الحديث عنه باسم التوريث! فقد اختصر الحزب الحاكم وقادته مشكلات المصريين وتطلعاتهم إلى حياة أفضل في أحد أمرين؛ الأول أن يرشح الرئيس مبارك نفسه في 2011 لفترة سادسة، والبديل الثاني أن يؤول حكم البلاد - وبفضل الذين صاغوا المادة 76 من الدستور- إلى جمال مبارك؟

وكيف لا يغضب المصريون وهم يتم إلهاؤهم عن مشكلاتهم الحقيقية وصرف أنظارهم عن الفشل القومي العام على كافة الأصعدة. فأمر الوطن من الداخل معروف للجميع، قلة تملك كل شيء وتسيطر على المال والسلطة والإعلام وحق رسم خريطة مستقبل الوطن وفق أهواءها، وأغلبية لا يملكون قوت يومهم وتغتال أيامهم ومستقبل أولادهم قوى الفقر والأمراض والجهل والفساد وقسوة السلطة في التعامل معهم حين تأخذ بعضهم الجرأة للمطالبة بحقوقهم والاعتراض على حالهم. أما حال الوطن في الخارج فيثير الشفقة لما يبدو عليه من عجز وتراجع القدرة على التأثير، فإسرائيل تعربد في المنطقة وتفرض إرادتها على الجميع حيث غزة محاصرة منذ فازت حماس في الانتخابات التشريعية وشكلت الحكومة، والضفة الغربية مستباحة يتم اجتياحها يومياً وتعيث فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي الفساد، وأكثر من سبعمائة حاجز تفتيش فضلاً عن الجدار العازل قطعت أوصال الضفة وأحالت حياة الناس فيها إلى جحيم، وعشرة آلاف معتقل وأسير فلسطيني غيبتهم إسرائيل وراء جدران سجونها؟ كيف لا يغضب المصريون وقد وصل استهتار إسرائيل إلى حد إغراق المنطقة الحدودية بين مصر ورفح بغارات جوية بزعم تدمير الأنفاق - التي تحمل بعض أسباب الحياة لأهالي غزة المحاصرين – وتتعاون مصر الرسمية معها وتنفذ سياسة أمريكا المتواطئة مع إسرائيل للكشف عن الأنفاق وتدميرها وما يصحب ذلك من ترويع إخوانهم سكان رفح المصرية من جراء القصف الجوي الإسرائيلي؟

إن المصريين مطالبون بأن يعلنوا غضبهم وألا يستدرجهم الحزب الحاكم وكتابه وأدوات إعلامه إلى قضية فرعية وهي التوريث التي ينساق وراءها الآن الكثيرون وهم بذلك ينشغلون عن قضية مصر الحقيقية وهي إقامة حكم ديمقراطي وإعادة تملك الوطن الذي استلب منهم. إن المصريين المخلصين لوطنهم مطالبون بالغضب لإجبار الدولة على إعادة ترتيب الأولويات بما يتوافق مع مصالحهم وضرورات بناء

مستقبل أولادهم. إن إقامة العدل بين الناس وتأمين حرياتهم واحترام حقوق الإنسان المصري واستقلال القضاء هي القضايا الأجدر بالاهتمام. إن المصريين مطالبون بالغضب حتى يتم القضاء على الفقر واحترام حقهم في حياة كريمة تتوفر لهم فيها فرص متكافئة للعمل والكسب الشريف، وتلتزم الدولة بتقديم الخدمات الأساسية بدرجة مناسبة من الجودة والاحترام. كذلك يجب أن يغضب المصريون حتى يتم تعديل المادتين 76 و77 من الدستور وتغيير نظام الانتخاب ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة واستخدام الرقم القومي وتقنية المعلومات في جميع مراحل العملية الانتخابية. كما ينبغي أن يغضب المصريون حتى ترفع الدولة يدها عن النقابات المهنية وتطلق حرية التنظيمات النقابية ونوادي هيئات التدريس والأحزاب السياسية ويتحقق بذلك الحراك السياسي والمجتمعي بما يتيح لهم ممارسة حقهم الطبيعي في اختيار من يحكمهم والمشاركة الإيجابية في تقرير مصير بلدهم.

إن القضية ليست التمديد أو التوريث، بل هناك دائماً الطريق الثالث الذي يتغافل عنه أصحاب الحزب الحاكم، وهو طريق الديمقراطية والاستماع إلى صوت الشعب والاستجابة لرغباته وقبل أن تحل الكارثة.

2009

11. السراب ..... هو الحقيقة في المشهد المصري!

وتتوالى المحن وتشتد النوازل بمصر وشعبها الكريم بينما أهل الحكم مستمرون في أسلوبهم القائم على تبسيط الأمور ومحاولة تجميل الواقع وتقديم المزيد من الوعود التي لا تتحقق. وتتكالب على المصريين الشدائد وتلجأ طوائف متعددة منهم إلى الاعتصام والاحتجاج متخذين من أرصفة مجلسي الشعب والشورى مكاناً مختاراً لهم عسى أن يتكرم بعض المسئولين من أهل الحكم ورموز الحزب الحاكم بالنظر إليهم والاستماع إلى مطالبهم، ناهيك عن محاولة الاستجابة لها، ولكن لا ينالون إلا المزيد من التجاهل.

وحتى مياه النيل التي ما توقع المصريون على مدار تاريخهم أن تنقطع عنهم يوماً، هي الآن مهددة بالانقطاع ويبدو فشل أهل الحكم في إدارة ملف المفاوضات مع دول حوض النيل التي رفعت راية العصيان في وجه الشقيقة الكبرى ووقعت خمس دول منها اتفاقية لتعديل حصص مياه النيل ضاربين بعرض الحائط اعتراضات مصر! ويرى المصريون أهل الحكم يقللون من أهمية الكارثة معتمدين على أن مؤسسات التمويل الدولية لن تمول مشروعات السدود على النيل في نطاق دول الحوض من دون موافقة مصر والسودان، وهو سراب كبير.

وليست حالة عدم الوضوح وافتقاد الرؤية بجديدة على أهل المحروسة، فهم يعايشونها منذ يوليو 1952 وحتى اليوم حيث دأب أهل الحكم على تقديم الوعود التي تثبت الأيام أنها لا تتحقق، ويكتشف المصريون أنهم يعيشون في سراب ويمسكون الهواء بأيديهم! فقد وعدنا أصحاب يوليو أنهم قاموا بحركتهم - التي سموها ثورة بعد ذلك - لتحقيق أهدافاً ستة هي القضاء على الاستعمار، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة جيش وطني قوى، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة. ويكتشف المصريون أن ثوار يوليو استبدلوا بالاستعمار الإنجليزي احتلالاً إسرائيلياً لسيناء، وأنهم في سبيل القضاء على

الإقطاع أهدروا الزراعة المصرية وفتتوا الملكية وأعاقوا التنمية الزراعية الشاملة القائمة على الميكنة والتقنيات الحديثة التي تمتنع على أصحاب الفدادين الخمسة. كما عاد الاحتكار وسيطرة رجال الأعمال على الحياة السياسية أشد مما كانا عليه وقت إعلان تلك الأهداف "الثورية" وأصبح أصحاب المال والأعمال عنصراً أساسياً في توجيه سياسات الحكم وقراراته بما يتفق ومصالحهم ورؤاهم. كما انتشر الفقر والعشوائية وسوء توزيع الدخول بين المصريين ليعود مجتمع النصف في المئة مرة أخرى.

وكانت قمة إنجازات يوليو 1952 إهدار الديمقراطية والقضاء على التعددية السياسية واصطناع الهياكل الحزبية بدءاً بهيئة التحرير وصولاً إلى الحزب الوطني الديمقراطي والتحكم في تشكيل المجالس التشريعية للحصول على أغلبية غير حقيقية كشفتها قرارات محكمة النقض المتوالية وفي جميع الانتخابات التشريعية والمحلية بلا استثناء، كما قدموا للمصريين ابتكاراً ديمقراطياً مهماً هو الفوز في الاستفتاءات لاختيار رئيس الجمهورية بنسبة 99.9%، وأصبحت أزهى عصور الديمقراطية التي تباهى بها أهل الحكم مجرد ...سراب!

ورغم أخطاء أصحاب يوليو الجسيمة في حق قواتنا المسلحة ومسئوليتهم التاريخية عن هزيمة يونيو 1967، فقد استطاع أبناء مصر إعادة بناء قواتهم المسلحة بعزيمة المصريين وقوة إيمانهم، ثم حققوا نصر 1973 ليكون الحقيقة الوحيدة في خضم تاريخ طويل ومستمر من الوعود الزائفة والأهداف التي تحولت إلى سراب.

لقد توالت وعود أهل الحكم عبر ما يزيد عن خمسين عاماً تُمني المصريين بالرخاء والتنمية وغزو الصحراء وبناء القلاع الصناعية، ثم يصحو أهل مصر ليكتشفوا أن تلك الوعود أقرب إلى السراب منها إلى الحقيقة. فالرخاء تحول إلى فقر غير مسبوق، وبطالة تضرب الملايين من شباب مصر وتدفعهم إلى أخطار الهجرة غير الشرعية لدول أوروبا، ومهانة قبول العمل بدول عربية في أعمال متدنية وظروف معيشية غير

إنسانية وأغلبهم من خريجي الجامعات. كما انتشرت عشوائيات يسكنها ما يقرب من خمسة وعشرين مليوناً من المصريين منهم ما لا يقل عن ستة ملايين يعيشون في المقابر.

وإذا كان نظام يوليو قد اهتم في فترة الرئيس عبد الناصر ببناء قاعدة صناعية مشهودة كانت ركيزة مهمة لقطاع عام ساهم في دعم العمل الوطني ومساندة جهود القوات المسلحة أيام حرب الاستنزاف والتمكين لنصر أكتوبر 73 ، وذلك برغم نقص الكفاءة وسوء الإدارة في كثير من وحداته بتأثير تدخلات أهل الثقة من رجال نظام الحكم، فإن ورثة نظام يوليو قد فرّطوا في هذه القلاع الصناعية وأهدروها من خلال برنامج مشبوه للخصخصة بزعم تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ليجد المصريون أنفسهم يقبضون على الهواء بعد أن كانوا يمتلكون ثروة هائلة من الوحدات الإنتاجية التي يصعب أو يستحيل عليهم استعادتها الآن، وكذلك انضمت الإنجازات الصناعية إلى مسلسل السراب.

ورغم انقضاء سنوات طويلة على تحرير سيناء في 1973، لا تزال مشروعات التنمية والتعمير فيها مجرد عناوين زاهية للخطب الموسمية في أعياد سيناء، ولا يزال أهلنا في سيناء يعانون من فقر الفرص وتراخي الدولة في تنفيذ مشروعات التنمية وتوطين المصريين، بل وحتى الاعتراف لهم بحقهم في تملك أراضيهم!

وتتوالى الوعود والبرامج الحكومية التي يكتشف المصريون أنها لا تزيد عن سراب لا يصلون إليه مهما بذلوا من جهد وتضحيات. فالمشروعات العملاقة التي تكلفت المليارات من أموال الشعب لم يتحقق عنها شيء له معنى. ويتحسر المصريون على مشروع توشكي الذي تحول إلى بالوعة تستنزف أموالهم من دون أن تتحقق عوائده التي وعدهم بها أهل الحكم الذين وصفوه بأنه الخطوة الأولى للخروج من الوادي القديم والبدء في توسيع المعمور من أرض مصر للوصول به إلى 25% على الأقل بدلاً من الرقعة الضيقة التي يحشر فيها أهل مصر ولا تتعدى 6-7% من

مساحة مصر. وكذلك لم يتحقق من وعود تنمية الصعيد شيء يكافئ سيل الشعارات والخطب والكلمات التي تغنى بها أهل الحكم يمنون أهل الصعيد أنهم هم الغاية ومحل الاهتمام والتركيز!

وتوهم الفقراء من أهل مصر أن الفرج قد جاءهم حين اهتم بهم أمين السياسات في الحزب الحاكم وأطلق مبادرة " الألف قرية الأكثر فقراً"، إلا أن الأيام والشهور تمر ويكتشف أهل تلك القرى أنهم مجرد ديكور في خلفية البرامج التليفزيونية والتحقيقات الصحفية التي ترصد زيارات أمين السياسات من دون أن تتحقق على أرض الواقع أية نتائج إيجابية أو إنجازات ذات بال تغير من أوضاع هؤلاء البشر الذين يعيشون ظروفاً غير إنسانية.

أما التنمية والرخاء فقد تبلورا في ثروات طائلة لحفنة من الرأسماليين وأصحاب الأعمال وثيقي الصلة بالحزب الحاكم وأهل السلطة بينما ضلت عوائد التنمية طريقها إلى الأغلبية من المصريين، ولا يجد أهل الحكم غضاضة في الاعتراف بأن عوائد التنمية لن تصل إلى غالبية أبناء الشعب في المستقبل المنظور. وفي المقابل استنزفت حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً فائض أموال التأمينات الاجتماعية وحولتها إلى صك أصدره وزير المالية، ويزداد عجز الموازنة ويرتفع الدين المحلي الإجمالي والديون الخارجية إلى مستويات تنذر بالخطر، وتعمد الحكومة إلى تمويل العجز بمزيد من الاقتراض! وتتبدد أحلام النمو والرخاء لملايين المصريين وتتحول إلى سراب يحسبه الظمآن ماء!!

أما على الصعيد السياسي، فما يزال أهل الحكم يصمون آذانهم عن مطالب الأحزاب والقوى السياسية لإجراء الإصلاحات الدستورية وتوفير الضمانات الحقيقية لانتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة. ولا يزال أهل الحكم يصرون على تغييب الحقائق حول مستقبل الحكم في البلاد مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في 2011 ويمتنعون عن إلغاء القيود المفروضة على الترشيح لتلك الانتخابات والتي تضمنتها المادة 76

الشهيرة في الدستور. وإذا كانت شعوب العالم المتحضر تشارك بفعالية في رسم مستقبلها باختيار من يحكمها، فإن الشعب المصري مطالب بالقعود وأن ينتظر الفرج من السماء!

وإذا كان السراب يفسر علمياً بأنه خدعة بصرية (ضوئية) تحدث نتيجة ظروف البيئة المحيطة من اشتداد درجة الحرارة والأرض المستوية واختلاف في معامل الانكسار مما يجعلها في حالة توهج شديد حيث تبدو كالماء الذي يلتصق بالأرض ليعكس صورا وهمية للأجسام وكأنها منعكسة عن سطح مرآة كبيرة، فإن السراب الذي يعيشه المصريون هو خدعة سياسية تحدث نتيجة نظام حكم لا ديمقراطي تشتد فيه وطأة الحكم الفردي ويتم تغييب إرادة الجماهير وتزويرها بأشكال تبدو ديمقراطية في ظاهرها وهي في حقيقتها أوهام، كما يجري اصطناع إنجازات ليس لها جذور على أرض الواقع، بل هي أوهام لا يصل إليها غالبية المصريين.

يا أهل مصر، لا تجعلوا السراب يخدعكم فليس هو بماء، ولن تجدوا الماء الحقيقي إلا بالضغط من أجل التغيير الدستوري وإعادة تملك الوطن، وتلك دعوة حزب الوفد لكم أعانكم الله وسدد اختياراتكم فيما أنتم مقبلون عليه في عامي الانتخابات.

2010

وفي نهاية تلك المقالات المختارة

مما نشر بين 2007 و2010 ونحن على أعتاب 2021،

ألا يحق لنا أن ننعجب "ما أشبه الليلة بالبارحة"!